

المملكة المغربية
الحرية والديمقراطية
النشرة العامة

بيان النشرات	تعريف الاشتراك		يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية الرباط - شالة الهاتف : 0537.76.50.24 - 0537.76.50.25 0537.76.54.13 الحساب رقم : 33 101 402 900 442 310 810 310 المفتوح بالخزينة الإقليمية بالرباط في إسم المحاسب المكلف بمداخيل المطبعة الرسمية
	في الخارج	في المغرب	
		سنة	
النشرة العامة	250 درهم	400 درهم	فيما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج
نشرة الترجمة الرسمية	150 درهم	200 درهم	عن الطريق العادي أو عن طريق الجو
نشرة الاتفاقيات الدولية	150 درهم	200 درهم	أو البريد الدولي السريع، تضاف إلى
نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية	250 درهم	300 درهم	مبالغ التعريف المنصوص عليها يمتنه
نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري	250 درهم	300 درهم	مصاريف الإرسال كما هي محددة في
			النظام البريدي الجاري به العمل.

تدرج في هذه النشرة القوانين والنصوص التنظيمية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية
الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

صفحة

فهرست

تقرير

بنك المغرب. - تقرير عن السنة المالية 2024.

تقرير مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

عن السنة المالية 2024..... 9290

تقرير

تقرير السنة المالية 2024

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله

من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالته، طبقاً للمادة 50 من القانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.82 في 17 شوال 1440 (21 يونيو 2019)، التقرير الخاص بسنة 2024، وهي السنة السادسة والستون لمعهد الإصدار.

مولاي،

خلال سنة 2024، واصل الاقتصاد العالمي تطوره في سياق متسم بتوالي الصدمات والتحولت العميقة في النماذج، على خلفية تصاعد التوترات الجيوسياسية والانقسام الاقتصادي. وعرفت السنة أيضاً إجراء انتخابات في العديد من الدول، مع تغيرات، أحياناً جذرية، في التوجهات السياسية، مما زاد من حدة اللامبالاة الذي كان سائداً.

ورغم هذا السياق الصعب والأوضاع النقدية التي لا تزال تقييدية، أبان النشاط الاقتصادي عن صمود نسبي، حيث سجل نموًا بنسبة 3,3% بعد 3,5% في 2023، مدفوعاً بالأساس باقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصاعدة الكبرى، في حين ظل أداء اقتصاد منطقة الأورو ضعيفاً على العموم. وفي أسواق الشغل، بقيت الأوضاع مواتية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، مع نسب بطالة قريبة من المستويات المسجلة قبل الجائحة.

وفيما يتعلق بالمواد الأولية، استمر المنحى التنافسي لأسعار المواد الطاقية، ارتباطاً بالأساس بزيادة إنتاج النفط في البلدان غير المنتجة لمنظمة أوبك+ وبانكماش الطلب العالمي عليه، لا سيما من طرف الصين. وفي المقابل، وبصفته ملاذاً آمناً، واصل سعر الذهب ارتفاعه ليصل إلى مستويات قياسية لم تسجل من قبل.

وبفعل التأثير المزدوج لانخفاض أسعار الطاقة والتوجه التقييدي للسياسات النقدية خلال السنتين السابقتين، واصل التضخم تباطؤه، حيث تراجع على الصعيد العالمي إلى 5,7% في سنة 2024. وعدا الاستثناء البارز لبنك اليابان الذي رفع سعر فائده الرئيسي، لأول مرة منذ 17 عاماً، شرعت البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في تيسير سياساتها النقدية، وإن كان ذلك بوتائر متباينة.

على مستوى المالية العمومية، ونظراً للصعوبات المرتبطة بإعادة تكوين الهوامش بعد الجهود المبذولة خلال الجائحة والفترة التضخمية الأخيرة، بقيت مستويات العجز مرتفعة ووصل الدين العمومي إلى 92,3% من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي.

وعلى صعيد الأسواق المالية، تميزت السنة بالتفاؤل الذي ساد في البورصات الرئيسية، بفضل الصمود النسبي للاقتصاد العالمي، والتيسير النقدي والإقبال الشديد على أسهم شركات التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق، ورغم توالي سنوات الجفاف، أبان الاقتصاد الوطني عن قدرة ملحوظة على الصمود. فبينما تراجعت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 4,8%، سجلت تلك الخاصة بالقطاعات غير الفلاحية تحسناً ملموساً، حيث بلغت وتيرة نموها 4,5%. وكان هذا الأداء عاماً إلى حد ما وشمل على وجه الخصوص الصناعات التحويلية والاستخراجية، وكذا التجارة والبناء والأشغال العمومية. ويعزى أيضاً إلى انتعاش القطاع السياحي الذي سجل عدداً قياسياً من الوافدين عبر المراكز الحدودية. وفي المجمل، بلغ نمو الاقتصاد الوطني 3,8% مقابل 3,7% في سنة 2023.

وقد تجلّى تسارع النشاط غير الفلاحي في الارتفاع الملحوظ في الاستثمار الذي سجل قفزة بنسبة 10,9%. وتعكس هذه الدينامية بالخصوص تنفيذ العديد من أورش البنية التحتية المرتبطة بجهود تخفيف آثار التغير المناخي والتكيف معه، وبالأعداد لاحتضان فعاليات دولية في أفق سنة 2030. وبالموازاة مع ذلك، تحسن استهلاك الأسر بنسبة 3,2%، مستفيداً من الزيادات في الأجور، ومن المستوى المرتفع لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، ومن الدعم الاجتماعي المباشر، وكذا من التراجع الملموس للتضخم.

وبخصوص هذا الأخير، سجلت وتيرة نمو الأسعار عند الاستهلاك تباطؤاً حاداً، مع ارتفاع بنسبة 0,9% بعد 6,1% في 2023 و6,6% في 2022. وإضافة إلى تراجع الضغوط الخارجية، يُعزى هذا التطور، على الصعيد الداخلي، إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة لدعم القدرة الشرائية للأسر، وإلى تشديد السياسة النقدية منذ سنة 2022، وكذا إلى تحسن عرض بعض المنتجات الفلاحية.

وأخذاً بالاعتبار تبدد الضغوط التضخمية، وبغية مواكبة التعافي الاقتصادي، شرع بنك المغرب في تيسير سياسته النقدية. هكذا، قام بخفض سعر الفائدة الرئيسي مرتين ليصل إلى 2,50%. كما واصل تلبية كافة طلبات السيولة التي عبرت عنها البنوك من خلال تدخلاته الأسبوعية وبرامجه لإعادة التمويل على المدى الطويل.

وفي سوق الشغل، كان التباين بين القطاعات فيما يخص النمو ملموساً. ففي الوقت الذي سجلت فيه الفلاحة خسارة جديدة قدرها 137 ألف منصب شغل، عرفت القطاعات غير الفلاحية ارتفاعاً صافياً بواقع 219 ألفاً. وفي المجموع، أحدث الاقتصاد الوطني 82 ألف منصب شغل، لكن دون الوصول إلى مستوى التشغيل المسجل قبل الجائحة. فمنذ سنة 2019، فقد القطاع الفلاحي ما يناهز مليون منصب، وهو عجز لم تتمكن القطاعات الأخرى من سده، في الوقت الذي يصل فيه سنوياً أكثر من 275 ألف شخص إلى سن العمل. وفي هذا السياق، واصل معدل البطالة ارتفاعه ليصل إلى 13,3% وظلت جاذبية السوق ضعيفة، حيث بلغ معدل النشاط 43,5% إجمالاً و19,1% في صفوف النساء.

وعلى صعيد المالية العمومية، استمر التوظيف الذي بدأ عقب أزمة الجائحة رغم الضغوط القوية على ميزانية الدولة. فإلى جانب النفقات المرتبطة بتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية وأورش البنية التحتية، تحملت الحكومة تكاليف إضافية ناجمة، على وجه الخصوص، عن التدابير الجديدة المتعلقة بالزيادات في الأجور ودعم القدرة الشرائية للأسر.

ولعل ما أدى إلى تخفيف هذا الضغط، الأداء الاستثنائي والأفضل مما كان متوقعا للمداخيل الجبائية، والذي يُعزى إلى إصلاح التشريع الجبائي، وإلى جهود التحصيل، وبدرجة أقل، إلى عملية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية للأشخاص الذاتيين. وأخذاً بالاعتبار مبلغ 35,3 مليار درهم المحصل من التمويلات المبتكرة، وما تم توفيره بفضل الشروع في رفع الدعم عن غاز البوتان، واصل عجز الميزانية تراجعته بوتيرة أسرع من المنتظر، ليصل، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، إلى 3,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. ورافق هذا التطور انخفاض بواقع نقطة مئوية في الدين العمومي المباشر إلى 67,7%.

وعلى مستوى الحسابات الخارجية، ظل العجز التجاري مرتفعاً عند 19,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك رغم الأداء الجيد للمهن العالمية للمغرب. فقد ارتفعت واردات السلع بنسبة 6,4%، مدفوعة بالأساس بتزايد مشتريات سلع الاستهلاك والتجهيز، في حين واصلت الفاتورة الطاقية تراجعها ارتباطاً بانخفاض الأسعار الدولية. وموازاة ذلك، نمت الصادرات بنسبة 6,1%، مدعومة بالخصوص بمبيعات الفوسفات ومشتقاته وقطاع صناعة السيارات، ونتيجة لذلك، استقرت نسبة تغطية الواردات بالصادرات في حوالي 60%.

وتميزت السنة أيضاً بتحسين جديد في مداخيل الأسفار إلى 112,5 مليار درهم وفي تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج إلى 119 ملياراً، مما أبقى عجز الحساب الجاري في مستوى محدود نسبته 1,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. كذلك، ورغم سياق دولي متسم باللايقين، تزايدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ما يقارب 44 مليار درهم، أي ما يمثل 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وأخيراً، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب إلى أكثر من 375 مليار درهم، أي ما يعادل 5 أشهر و9 أيام من واردات السلع والخدمات.

بفضل تعزيز التوازنات الماكرواقتصادية، والتراجع النسبي للتضخم، وكذا تحسن احتياطات العملة الصعبة، تطور سعر الصرف الاسمي للدرهم طيلة السنة داخل نطاق التقلب دون تدخل من البنك المركزي. ويعكس هذا التطور، وكذا التقييمات الفصلية التي ينجزها بنك المغرب، استمرار اتساق قيمة العملة الوطنية مع أسس الاقتصاد الوطني.

وفيما يخص إصلاح نظام الصرف، واصل البنك جهوده الرامية إلى تعميق سوق الصرف وتشجيع اللجوء إلى أدوات التحوط. فقد قام بإحداث سوق آجلة بين البنوك لمبادلات الصرف ومبادلات أسعار الفائدة لليلة واحدة، موفراً بذلك للفاعلين الاقتصاديين مرجعاً لعمليات التحوط. غير أن نجاح هذه المشاريع، الذي من شأنه أن يساهم في تطوير المنتجات المشتقة ببلادنا، يظل رهيناً برفع القيود القانونية المرتبطة بتداول هذه الأدوات، وبوضع إطار ضريبي تحفيزي.

في نفس الوقت، واصل بنك المغرب تنقيح مشروعه الخاص بإعداد إطار لاستهداف التضخم. وتشير الأشغال المنجزة بهذا الخصوص إلى أن العرض الحالي لنطاق تقلب الدرهم يوفر هامشاً من الاستقلالية يتيح إمكانية اعتماد هدف أكثر وضوحاً للتضخم. غير أن إنجاح كافة هذه الإصلاحات يتطلب مواصلة تعزيز التوازنات الماكرو اقتصادية، وإعداداً ملائماً للنظام البنكي والفاعلين الاقتصاديين، وكذا توفر معطيات مفصلة تمكن من اتخاذ القرارات الأنسب.

وعلى صعيد الأوضاع النقدية، أدى التيسير الذي بدأه بنك المغرب إلى تراجع أسعار الفائدة بمختلف الأسواق. وعلى وجه الخصوص، تدنت تلك المطبقة على القروض البنكية عموماً بواقع 28 نقطة أساس مقارنة مع السنة السابقة. ورغم هذا الانخفاض، تباطأت وتيرة نمو الائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي بشكل طفيف إلى 2,6%.

وشهدت السنة أيضاً تباطؤاً ملموساً في وتيرة نمو النقد المتداول، حيث تزايدت بنسبة 5,2% مقابل متوسط بلغ 12% خلال السنوات الأربعة السابقة، نتيجة بالأساس لعملية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية للأشخاص الذاتيين. وبغية الحد من استخدام النقد وتقليص التكاليف والمخاطر المرتبطة به، أجرى بنك المغرب، بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية، دراسة معمقة تهدف إلى تحديد الإجراءات الملائمة الواجب تنفيذها.

ورغم النمو المعتدل للائتمان، تمكن القطاع البنكي من تحقيق نتائج جيدة لا سيما بفضل تنويع أنشطته. ولتعزيز قدرته على منح القروض ومواصلة السهر على ضمان توخي البنوك الحذر فيما يخص توزيع الأرباح، قام بنك المغرب، بمعية الأطراف المعنية، باستكمال مشروع إنشاء سوق ثانوية للديون المتعثرة وإعداد قانون يتعلق بإمكانية تحويل هذه الديون.

وعلى المستوى التنظيمي، واصل البنك ملاءمة إطاره الإشرافي مع المعايير الدولية، وقام بالخصوص، بوضع آلية جديدة لمنح السيولة الاستعجالية، يُمكن تفعيلها عند الحاجة. كما استكمل مشروع قانون حول استعمال الأصول المشفرة، وعمل، بتنسيق وثيق مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، على تعزيز مراقبة الأمن السيبراني داخل القطاع البنكي.

وفي إطار الجهود التي تبذلها بلادنا في مجال مكافحة التغير المناخي، أنجز بنك المغرب، بشراكة مع البنك الدولي، تقييماً للمخاطر المالية المرتبطة بهذه الظاهرة على مستوى القطاع البنكي. وفي هذا الصدد، أصدر تعليمتين تهدفان إلى وضع إطار لتحليل هذه المخاطر، بما يتماشى مع المعايير الدولية الجديدة. كما شارك في إعداد الاستراتيجية الجديدة لتطوير التمويل المناخي في أفق سنة 2030.

وفيما يتعلق بوسائل الأداء، عزز بنك المغرب رقابته الأمنية من خلال إنجاز دراسات للتحقق من مطابقة المنتجات والخدمات الجديدة، وتنفيذ عمليات مراقبة ميدانية. وأمام تزايد حالات الاحتيال، قام، بمعية الجهات الخاضعة لرقابته، بتتبع دقيق بغية تقوية آليات الكشف عن الاحتيال والإبلاغ عنه ورصده الآتي.

وإدراكاً منه للإمكانات التي تتيحها التقنيات الرقمية الحديثة، كثّف بنك المغرب مبادراته من أجل تطوير منظومة متكاملة محفزة للابتكار المالي وتشجع بروز صناعة وطنية في هذا المجال. ولتوحيد جهود مختلف الأطراف المعنية، تم إحداث جمعية غير ربحية تحت اسم «المركز المغربي للتكنولوجيا المالية»، إلى جانب صندوق مخصص لشركات التكنولوجيا المالية، برصيد أولي قدره 100 مليون درهم. وتتمثل مهمتهما الرئيسية في مواكبة حاملي المشاريع على المستوى القانوني والتنظيمي، وكذا توفير دعم مالي، بما يُسهّم في تطوير واستعمال التكنولوجيات المالية، ويعزز الشمول المالي.

وبهذا الخصوص، أطلق بنك المغرب خلال سنة 2024، وبشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية، الأشغال التحضيرية للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وتتمحور هذه المرحلة حول رؤية جديدة تدعو إلى اتخاذ تدابير جذرية، وإلى التزام قوي من طرف الفاعلين بتقليص الفوارق، وتعميم استخدام الخدمات المالية، وتعزيز دورها في الشمول الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى مستوى بورصة الدار البيضاء، سجلت الأسعار ارتفاعاً قوياً، محفزة بالخصوص بالتفاؤل الذي أثاره إعلان احتضان بلدنا لتظاهرات رياضية دولية، حيث تزايد مؤشر «مازي» بنسبة 22,2% بعد 12,8% في سنة 2023. وفي ظل هذه الظروف، شهدت أسعار أسهم الشركات المدرجة تزايداً ملحوظاً إلى مستويات مرتفعة في المتوسط مقارنة مع الأسواق الحدودية ومع عدد من البلدان الصاعدة. ورافق هذا التطور إقبال لافت من طرف المستثمرين، غير أن جاذبية البورصة ظلّت ضعيفة بالنسبة للمقاولات، حيث لم تدرج إلا مقالة واحدة خلال السنة.

وعلى صعيد الاستقرار المالي، لا تزال التحليلات المنجزة بالتنسيق مع الهيئات الرقابية الأخرى تشير إلى متانة القطاع المالي وغياب أي مخاطر نظامية. وفي نفس هذا السياق، واصل بنك المغرب تعميق إطاره التحليلي، من خلال تقوية أدواته لتشخيص المخاطر الناشئة، بما فيها تلك المرتبطة بالأمن السيبراني والتغير المناخي.

وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد تم إطلاق عدة أورش بعد خروج المغرب من اللائحتين الرماديتين لمجموعة العمل المالي (GAFI) والاتحاد الأوروبي في سنة 2023. ويبقى الهدف من ذلك، ضمان المطابقة مع توصيات مجموعة العمل المالي، والحفاظ على نفس الدينامية لدى مختلف الأطراف المعنية، من أجل الاستعداد للتقييم المتبادل المرتقب ابتداءً من سنة 2026.

مولاي،

منذ مطلع الألفية، انخرط المغرب، تحت قيادتكم الرشيدة، في تنفيذ أحد أكثر البرامج طموحا في مجال الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالموازاة مع برنامج استثماري غير مسبوق يروم تزويد البلاد ببنيات تحتية بمعايير عالمية. وقد مكنت هذه الرؤية، التي تعتبرها المؤسسات الدولية مرجعا، من تحقيق تقدم ملموس في عدة مجالات، من قبيل تعميم التمدرس، وتقليص الفقر، وكذا تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء.

لكن لا بد من الإشارة إلى أن المحيط الدولي شهد في العقد الأخير، تواليا للأزمات والصدمات، على خلفية تحولات عميقة في النماذج، كالرقمنة، بما تحمله في آن واحد من فرص هائلة وتهديدات معقدة، والتغير المناخي الذي أصبحت تجلياته اليوم ملموسة. وبتنا نعاين أيضا، وبشكل متزايد، رفضا للقواعد التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى تصاعد السياسات الحمائية وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية. فهذه التطورات، التي ازدادت حدة بفعل بروز الحركات اليمينية المتطرفة والتشكيك في بعض الأجندات الدولية التي كانت تبدو من المسلمات، تفرز مناخا من عدم الاستقرار واللايقين، وهو ما لا يخلو من انعكاسات سلبية، لا سيما على النمو والاستثمار.

ولم يكن هذا السياق دون تداعيات على أداء الاقتصاد الوطني خلال هذا العقد، حيث ظل دون الطموح الذي يصبو إليه جلالتم لبلادنا. فقد تباطأ النمو الاقتصادي من 4,5% في المتوسط السنوي بين 2001 و2013 إلى 2,5% خلال العقد الموالي، وتراجع عدد مناصب الشغل المحدثّة من 145 ألفاً إلى 6 آلاف منصب في السنة.

هذه النتائج، غير المتوقعة، بالنظر إلى الجهود المبذولة في مجال الإصلاحات والاستثمارات، قد تفسر جزئيا بالصعوبات التي يواجهها القطاع الفلاحي، بفعل تفاقم الإجهاد المائي. لكن نفس هذا التطور لوحظ في النشاط غير الفلاحي، مع تباطؤ النمو من 4,2% إلى 2,6% وانخفاض عدد مناصب الشغل المحدثّة من 126 ألفاً إلى 112 ألفاً في المتوسط السنوي.

أمام هذه الوضعية، بادر جلالتم إلى إطلاق جيل جديد من الإصلاحات الرامية إلى تسريع النمو والتنمية البشرية. ومؤخراً، تم الشروع في تأهيل نوعي وكمي جديد للبنية التحتية، من أجل مواجهة التحديات المرتبطة بالأمن المائي وتعزيز السيادة الطاقية والغذائية، والاستعداد لاحتضان تظاهرات قارية ودولية كبرى.

وقد كان لمبادراتكم هاته الفضل في ظهور وتزايد بوادر إقلاع جديد خلال الأشهر الأخيرة، بما يبعث على الأمل أن تشكل 2024 سنة مفصلية في تسريع النمو الاقتصادي وإحداث فرص الشغل. وعلى صعيد التنمية البشرية على وجه

الخصوص، ورغم أن وتيرة التقدم لا تزال بطيئة مقارنة بدول أخرى، بات التحسن ملموساً، حيث أصبح المغرب مصنفًا من طرف منظمة الأمم المتحدة ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة.

مع ذلك، تظل الحيلة واجبة بالنظر إلى مكامن الهشاشة الداخلية العديدة التي لا تزال قائمة، والتهديدات الخارجية المتعددة التي تحيط بالآفاق المستقبلية. لذلك، ولإنجاح هذا الإقلاع الجديد وضمان نتائج ترقى إلى طموحات جلالتم، ينبغي أن تركز السياسة العمومية على ثلاثة محاور نعتبرها ذات أولوية: (أ) تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات؛ (ب) زيادة المرونة من أجل التأقلم مع سياق يتسم أكثر فأكثر باللايقين؛ و(ج) الحفاظ على الاستقرار الماكرو اقتصادي باعتباره شرطاً أساسياً لنمو مستدام.

ولعل المصدر الأول للصدمات بالنسبة لبلدنا هو بدون شك تغير المناخ، الذي يهدد التزويد بالماء الصالح للشرب ومكتسبات السياسة الفلاحية. وتتجلى آثاره البيئية بالخصوص في تآكل الأراضي الفلاحية وتناقص مقلق في الرأسمال الإنتاجي، لا سيما القطيع، ما حدا بجلالتم إلى التذكير بضرورة إعادة تكوينه.

إن الجهود المبذولة لتطوير البنيات التحتية بهدف التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها هي بلا شك ضرورية، لكن يتعين على السياسات العمومية التدخل أيضا على مستوى الطلب. فإلى جانب الحملات التحسيسية والقيود الظرفية، تبرز الحاجة إلى حكمة ناجعة، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، تشمل بالخصوص اعتماد سياسة تسعير ملائمة تعكس ندرة المورد، وتأخذ بعين الاعتبار تباين القدرة الشرائية للأسر وقدرة الفلاحين على المساهمة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تكمن أكبر نقاط الهشاشة في تجزؤ النسيج الإنتاجي، إذ تشير المعطيات المتوفرة بشأنه إلى هيمنة المقاولات الصغيرة جداً، التي يعمل جزء كبير منها في أنشطة غير مهيكل ذات قيمة مضافة ضعيفة وقدرة تنافسية محدودة. وتظل تقوية هذا النسيج والحدو بالقطاع الخاص إلى الاضطلاع بالدور المنوط به في الاستثمار وخلق فرص الشغل، تحدياً كبيراً. وهو ما يبدأ بتحسين نظام التعليم والتكوين، الذي تعثره نواقص كبيرة. ويبقى مع ذلك أن من شأن مراجعة ظروف عمل المستخدمين في قطاع التعليم أن يفتح آفاقاً أفضل، علماً أنه لا يمكن الأمل في نتائج ملموسة إلا على المدى البعيد.

إضافة إلى ذلك، يقتضي تعزيز هذا النسيج النهوض بروح المبادرة المقاولاتية وإرساء التأطير والمواكبة المؤسستين، لا سيما لفائدة المقاولات الصغيرة جداً، إلى جانب مواصلة تحسين مناخ الأعمال في مختلف الجوانب. وعلى وجه الخصوص، يجب تكثيف الجهود في مجال محاربة الرشوة، حيث يظل أداء بلادنا غير كافٍ مقارنة بدول أخرى، ومكافحة المنافسة غير المشروعة للقطاع غير المهيكل، الإشكالية التي كثيراً ما تُثار من قبل المقاولات في البحوث الميدانية.

وفيما يتعلق بالولوج إلى التمويل، يواصل البنك مضاعفة مبادراته. ففي إطار سعيه إلى تحسين هذا الولوج وتوطيد منظومة الشركات الصغيرة جدا وتعزيز مساهمتها في خلق فرص الشغل، قام البنك مؤخرا بوضع برنامج جديد لدعم التمويل البنكي، يقضي بالخصوص بإعادة تمويل البنوك بسعر فائدة تفضيلي. كما بادر بمعية الأطراف المعنية إلى إعداد ميثاق مخصص لهذه الفئة من المقاولات، يقضي بتقديم عرض ائتماني ملائم، وتبسيط الإجراءات، وتحسين آليات الضمانات والمواكبة غير المالية.

وبخصوص تعزيز المرونة، يفترض بالدرجة الأولى قدرة قوية على التفاعل وتعديل الخيارات حسب تطور السياق. وهو ما يتطلب اتخاذ قرارات تستند إلى بيانات محينة، وتتبع وثيق للتنفيذ وتقييم منتظم للنتائج. ويبقى إنشاء هيئات تقييم مستقلة، كما اقترحنا سابقا، طرعا راهنا.

وتتطلب المرونة أيضاً اللامركزية في اتخاذ القرار. وفي هذا الصدد، فقد قطع تنزيل الجهوية المتقدمة أشواطاً هامة، إلا أن هذا الورش، كما أكد جلالته خلال المناظرة الوطنية الثانية، يعتره من النقائص والتأخر ما يعقد الإجراءات الإدارية للاستثمار. ومن ثم، يتعين، كما يتبين من توصيات هذه المناظرة، تسريع هذا المشروع في عدة جوانب، من بينها التنفيذ الفعلي لميثاق اللامركز الإداري وتعزيز الكفاءات المحلية فيما يتعلق بتحفيز ومواكبة الاستثمار المنتج، لا سيما على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار.

وعلى صعيد التوازنات الماكرو اقتصادية، تواصل الحكومة عملية توطيد الميزانية التي بدأتها عقب الجائحة، لكن بالنظر إلى حجم أورايش البنية التحتية والإصلاحات العديدة التي تم إطلاقها أو برمجتها، وإلى استمرار المطالب الاجتماعية، فإن المخاطر المحيطة بالمالية العمومية تظل مرتفعة. ولعل اللجوء المتكرر منذ سنة 2020 إلى فتح اعتمادات إضافية خير دليل على الضغط الذي تتعرض له والذي يضعف قابليتها للتنبؤ. وعلى هذا النحو، ومع الإبقاء على مستوى عال من اليقظة، يتعين على وجه الخصوص تسريع مشاريع مراجعة القانون التنظيمي للمالية ووضع قاعدة مالية.

ومن جانب العائدات، مكنت الجهود الجديرة بالثناء في التحصيل الجبائي، بالموازاة مع تنفيذ القانون الإطار المتعلق بالجبايات، من تحقيق تحسن ملموس في المداخيل خلال الأشهر الأخيرة. كما أن حجم التصريحات المدلى بها في إطار عملية التسوية الطوعية يعكس وجود إمكانات هامة تدعم مواصلة هذه الجهود، خاصةً وأنها، بغض النظر عن المداخيل، تساهم أيضاً في هيكلة الاقتصاد والحد من استخدام النقد.

وإذا كانت التمويلات المبتكرة قد مكنت بالفعل من الحفاظ على وتيرة الإصلاحات والاستثمار، إلا أنها لا يمكن أن تشكل خياراً مستداماً ذلك أن تحصيل عائدات إضافية مستدامة لن يتسنى إلا من خلال توسيع الوعاء الضريبي أو النشاط الاقتصادي.

في السياق ذاته، لا تزال حالة التردد المحيطة بإصلاح أنظمة التقاعد مستمرة منذ نحو عقد من الزمن، في حين أن تكلفته تزداد ارتفاعاً مع مرور الوقت. والحال أن الزيادات الأخيرة في الأجور قد شكلت فرصة مواتية للتشاور مع الشركاء الاجتماعيين بهذا الصدد. واليوم، يبقى هذا الإصلاح ورشاً مستعجلاً يستحق أن يُدرج ضمن أولويات الأجندة الحكومية.

ويأتي الضغط على الموارد العمومية أيضاً من الجهود المبذولة لبناء دولة اجتماعية. فالمساعدة المباشرة، التي تم إقرارها في إطار تعميم الحماية الاجتماعية، تمتص موارد هامة، فُدرت بأكثر من 24 مليار درهم في سنة 2024. وتتطلب استمراريته آلية تمويل مستدامة واتساقاً مع هدفها النهائي، والمتمثل في تمكين الساكنة التي تواجه صعوبات. ولتفادي تحولها إلى برنامج إعانة دائمة، ينبغي إعادة تقييم معايير الأهلية بانتظام من أجل تحسين فعالية الاستهداف، وتعزيز الطبيعة المؤقتة لصفة المستفيد، وبالتالي تشجيع الانتقال نحو الشغل المنتج، الضامن الوحيد لمستوى عيش كريم.

وعلى صعيد التوازن الخارجي، وبفضل خيار الانفتاح وسياسة تنويع الشراكات الاقتصادية تحت قيادة جلالتم، حقق بلدنا إنجازات ملحوظة. فقد تمكن من الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، حيث أبان عن مرونة عالية للاستفادة من إعادة التشكيل الجيواقتصادي في السنوات الأخيرة. وفي سياق يتسم بتزايد غير مسبوق في التدابير الحمائية، سواء منها الجمركية وغير الجمركية، يتمثل التحدي في الحفاظ على هذا التوازن الصعب بين الإبقاء على سياسة الانفتاح، التي تشكل ضماناً لمصادقية البلد والثقة التي يتمتع بها، والرغبة في حماية نسيجه الصناعي.

وفيما يتعلق بالملهن العالمية للمغرب على وجه الخصوص، لا بد من إيلاء اهتمام أكبر بتعزيز المكتسبات. ومن بين التحديات التي يتعين على السلطات والفاعلين مواجهتها، تبعية بعض الفروع الصناعية لعدد محدود من كبار الفاعلين الأجانب، وانتقال صناعة السيارات نحو الطاقة الكهربائية، وتشديد معايير المحتوى الكربوني.

وبخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نجح المغرب بالفعل في فرض نفسه كأحد أكثر الدول جاذبية على الصعيد القاري، لكن التحدي الحقيقي يكمن في توطيد آثار هذه الاستثمارات على النمو والشغل. ولتحسين المحتوى المحلي للعرض القابل للتصدير، ينبغي تعزيز إشراك الفاعلين الخواص وصناديق الاستثمار الوطنية، لا سيما صندوق محمد السادس، خاصة أن الرصيد الصافي لهذه الاستثمارات الأجنبية سجل عجزا للسنة الثانية على التوالي، حيث تجاوز مجموع عمليات التفويت وإعادة توطين الأرباح حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة.

مولاي،

خلال السنوات الأخيرة، أبان المغرب عن صمود لافت، يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى إلى ما ينعم به من استقرار وأمن ومصادقية. فإنجازاته تحظى بإشادة المؤسسات الدولية، كما يدل على ذلك تجديد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي برسم خط الائتمان المرن، وكذا بثقة الأسواق المالية العالمية، كما يؤكد الإصدار الأخير للخزينة، الذي تم بشروط أفضل من تلك المطبقة على بعض البلدان الأوروبية.

رغم المحيط الخارجي المعقد بشدة وتفاقم الإكراهات المناخية، توحى المعطيات الأخيرة بأن الاقتصاد الوطني مقبل على طفرة نوعية نحو مرحلة جديدة من النمو وإحداث فرص الشغل.

واليوم، تبدو الشروط مجتمعة لنجاح هذا الزخم الجديد. ويتعلق الأمر في المقام الأول برؤية ملكية واضحة وطموحة تُترجم إلى أوراخ اقتصادية واجتماعية وبنى تحتية كبرى، إلى جانب أدوات تنفيذ متجانسة، وصورة إيجابية وواعدة على الصعيد الدولي. ويبقى أن جميع القوى الحية بالبلاد مطالبة بتنظيم أفضل وبتعبئة شاملة من أجل تنزيل هذه الرؤية وإثمارها، خاصة أن المغرب مقبل، في أفق سنة 2030، على استحقاقات هامة، من بينها أهداف التنمية المستدامة، والعديد من المخططات والاستراتيجيات القطاعية، لكن أيضا تنظيم كأس العالم لكرة القدم. ويظل الرهان الحقيقي هو تحويل هذا الموعد إلى محفز ورافعة للحفاظ على الدينامية إلى ما بعد هذا الأفق وبالتالي تمكين بلدنا من الارتقاء ضمن فئات الدخل العليا.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2025

الجزء الأول

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي

علاوة على تداعيات الصدمات المسجلة منذ سنة 2020، اتسم المحيط الدولي خلال سنة 2024 بالإبقاء على أوضاع نقدية تقييدية وتعاقد التوترات الجيوسياسية والانقسام الاقتصادي وكذا بمستوى عال من الالاقين الذي تفاقم مع إجراء الانتخابات في العديد من الدول. ورغم هذا السياق غير المواتي، أبان الاقتصاد العالمي عن صمود نسبي، مع نمو بنسبة 3,3% بعد 3,5% في 2023. غير أن هذه النتيجة تخفي أداءات متباينة من بلد إلى آخر، حيث كانت مدعومة بالأساس بالاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الصاعدة الرئيسية، لا سيما الصين والهند، فيما كان النشاط ضعيفا في منطقة الأورو والمملكة المتحدة واليابان على وجه الخصوص.

وفي أسواق الشغل، ظل الوضع إيجابيا على العموم في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، مع نسب بطالة متأرجحة حول المستويات المسجلة قبل الجائحة، ووتيرة مطردة لإحداث مناصب الشغل، وإن كانت متباطئة من سنة إلى أخرى.

فيما يخص التجارة العالمية، وبعد سنتين من التباطؤ، شهدت بعض الانتعاش خلال سنة 2024، مدعومة بالأساس بارتفاع قوي في مبادلات الخدمات، وبدرجة أقل، بزيادة ملموسة في تجارة السلع مع متم السنة. ومن المرجح أن تكون هذه الأخيرة مرتبطة بلجوء المقاولات إلى إمدادات احتياطية بعد إعلان الإدارة الأمريكية الجديدة عزمها رفع الرسوم الجمركية.

وفيما يتعلق بالمواد الأولية، تميزت السنة بانخفاض جديد في أسعار المنتجات الطاقية، مما يعكس بالخصوص التأثير المزدوج لكل من ارتفاع إنتاج النفط في الدول خارج مُنظمة أوبك+ والضعف الملموس للطلب الصادر عن الصين بالخصوص. بالمقابل، وباستثناء الطاقة، كان المنحى تصاعديا، بخصوص المواد الأولية غير الطاقية مع زيادة طفيفة في أسعار المواد الفلاحية، واستمرار ارتفاع أسعار الذهب في سياق التوترات الجيوسياسية والشكوك القوية.

ونتيجة لتراجع أسعار الطاقة وللتوجه التقييدي للسياسات النقدية خلال السنتين السابقتين، واصل التضخم العالمي تباطؤه، إذ تراجع إلى 5,7% في 2024 بعد 6,6% سنة من قبل. وفي ظل هذه الظروف، وفيما عدا الاستثناء البارز لبنك اليابان الذي قام، لأول مرة منذ 17 سنة، برفع سعر فائدته الرئيسي، شرعت البنوك المركزية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية خلال سنة 2024 في تيسير سياستها النقدية، لكن بإيقاعات متباينة.

وعلى صعيد المالية العمومية، ظلت هوامش الحكومات محدودة بشكل عام، مع مستويات مرتفعة لعجز الميزانية واستمرار تفاقم الدين العمومي الذي وصل إلى 92,3% من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي¹ في 2024.

وعلى مستوى الأسواق المالية، تميزت السنة بالانتعاش الكبير الذي ساد في أسواق البورصة الرئيسية سواء في البلدان المتقدمة أو الصاعدة، بفضل الصمود النسبي للاقتصاد العالمي، وكذا التيسير النقدي والإقبال الكبير على قيم قطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، لا سيما في الولايات المتحدة. وفيما يخص سندات الدين، سجلت عائدات السندات السيادية الأمريكية طويلة الأجل ارتفاعا ملموسا نتيجة بالخصوص لتزايد مخاطر الميزانية.

وأخيرا، على صعيد العلاقات الدولية، اتسمت سنة 2024، التي صادفت الذكرى الثمانين لاتفاقيات بريتون وودز، بتكثيف التدابير الحمائية واستمرار الانقسام الجيواقتصادي. في هذا السياق، ومع الطموح المعلن بتعزيز دور الاقتصادات الصاعدة في الحكامة والبنيان المالي الدوليين، استقبلت مجموعة دول بريكس² خمسة بلدان جديدة³، ليصل بذلك عدد أعضائها إلى عشرة.

1.1.1 النمو الاقتصادي

في محيط متسم بتوترات جيوسياسية شديدة وأوضاع نقدية تقييدية ومستوى عال من الالاقين الراجع إلى إجراء الانتخابات في العديد من الدول، من ضمنها الولايات المتحدة، ظل الاقتصاد العالمي صامدا نسبيا في 2024، حيث سجل نموًا بنسبة 3,3% بعد 3,5%.

هكذا، سجلت الولايات المتحدة نموًا قويا بلغ 2,8% عوض 2,9% في 2023، مدعوما باستهلاك داخلي متين استفاد من أوضاع ملائمة في سوق الشغل ومن الإبقاء على تدابير دعم الميزانية.

وفي منطقة الأورو، انحصر النمو في 0,9% بعد 0,4%، مدعوما بانتعاش طفيف في الاستهلاك الخاص. وشكل قطاع الخدمات محركه الرئيسي، في حين ظل نشاط الصناعات التحويلية يعاني من صعوبات بنيوية وتكاليف طاقة مرتفعة. وبالمخصوص، وبفعل تأثير قطاع صناعة السيارات، سجل الاقتصاد الألماني انكماشًا جديدًا بواقع 0,2%. وفيما يخص الدول الأعضاء الرئيسية الأخرى، تسارع النمو إلى 3,2% في إسبانيا مستفيدا من دينامية القطاع السياحي، فيما استقر عند 1,1% في فرنسا وعند 0,7% في إيطاليا.

¹ تقرير «الراصد المالي»، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025.

² تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.

³ يتعلق الأمر بالملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة وإثيوبيا وإيران.

في المملكة المتحدة، تحسنت وتيرة النشاط من 0,4% في 2023 إلى 1,1% في 2024، مدفوعة بالطلب الداخلي في سياق التراجع الملموس للتضخم. ومن جانبه، سجل الاقتصاد الياباني نموا شبيه منعدم في 2024، بعد 1,5% سنة من قبل، نظرا بالأساس لتدني الصادرات وضعف استهلاك الأسر.

جدول 1.1.1: النمو الاقتصادي في العالم (%)

2024	2023	2022	2021	2020	
3,3	3,5	3,6	6,6	-2,7	العالم
1,8	1,7	2,9	6,0	-4,0	الاقتصادات المتقدمة
2,8	2,9	2,5	6,1	-2,2	الولايات المتحدة
0,9	0,4	3,5	6,3	-6,0	منطقة الأورو
-0,2	-0,3	1,4	3,7	-4,1	ألمانيا
1,1	1,1	2,6	6,8	-7,6	فرنسا
0,7	0,7	4,8	8,9	-8,9	إيطاليا
3,2	2,7	6,2	6,7	-10,9	إسبانيا
1,1	0,4	4,8	8,6	-10,3	المملكة المتحدة
0,1	1,5	0,9	2,7	-4,2	اليابان
4,3	4,7	4,1	7,0	-1,7	الاقتصادات الصاعدة والنامية
5,3	6,1	4,7	7,8	-0,5	البلدان الآسيوية الصاعدة والنامية
5,0	5,4	3,1	8,6	2,3	الصين
6,5	9,2	7,6	9,7	-5,8	الهند ¹
2,4	2,4	4,2	7,4	-6,9	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
3,4	3,2	3,0	4,8	-3,3	البرازيل
1,5	3,3	3,7	6,0	-8,4	المكسيك
3,4	3,6	0,5	7,1	-1,8	البلدان الأوروبية الصاعدة والنامية
4,1	4,1	-1,4	5,9	-2,7	روسيا
3,2	5,1	5,5	11,4	1,9	تركيا
4,0	3,6	4,1	4,7	-1,5	إفريقيا جنوب الصحراء
0,6	0,7	1,9	5,0	-6,2	جنوب إفريقيا
3,4	2,9	3,3	3,6	-1,8	نيجيريا
1,8	2,1	5,5	4,2	-2,4	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025.

وفيما يتعلق بالبلدان الصاعدة، ولمواجهة الصعوبات المستمرة التي يعرفها القطاع العقاري، ومستويات الدين المرتفعة، وتدني ثقة المستهلكين، اتخذت السلطات الصينية مجموعة من تدابير التحفيز المالي، بالموازاة مع مواصلة التيسير النقدي. في ظل هذه الظروف، ونظرا للارتفاع القوي في الصادرات مع متم السنة، بلغ النمو 5%، وهو الهدف المحدد من طرف الحكومة.

¹ بالنسبة للهند، تمتد السنة المالية من أبريل إلى مارس. وفي الجدول 1.1.1، تم إدراج النمو المتعلق بالسنة المالية الممتدة من أبريل من السنة «س» إلى مارس من السنة «س + 1» في العمود الخاص بالسنة «س».

وفي الهند، ظل النشاط قويا رغم تباطئه، مع نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية بنسبة 6,5% بعد 9,2%، بفضل دينامية الاستثمارات العمومية في البنيات التحتية. وفي مناطق أخرى، بلغ النمو 3,4% بدلا من 3,2% في البرازيل، مدعوما بسياسة مالية توسعية، واستقر عند 4,1% في روسيا، رغم العقوبات الغربية، مدعوما على وجه الخصوص بالنفقات العمومية في قطاع الدفاع.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تم تسجيل انتعاش اقتصادي مع نمو بنسبة 4% في 2024 مقابل 3,6% في 2023، مما يعكس ارتفاعا في الاستهلاك الخاص والاستثمار. وفي الاقتصادات الرئيسية بالمنطقة، تسارعت وتيرة النشاط إلى 3,4% في نيجيريا، مستفيدة من تنامي إنتاج النفط، فيما تباطأت بشكل طفيف إلى 0,6% في جنوب إفريقيا، ارتباطا بصعوبات الإمداد بالكهرباء.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونظرا بالخصوص لاستمرار تدني أسعار النفط والنزاعات والتوترات الجيوسياسية، شهد النشاط الاقتصادي تراجعا طفيفا إلى 1,8% في 2024، مقابل 2,1% سنة من قبل. وتسارع النمو من 2,1% إلى 2,2% في البلدان المصدرة للنفط، في حين تراجع من 2,1% إلى 1,1% في البلدان المستوردة له.

2.1.1 سوق الشغل

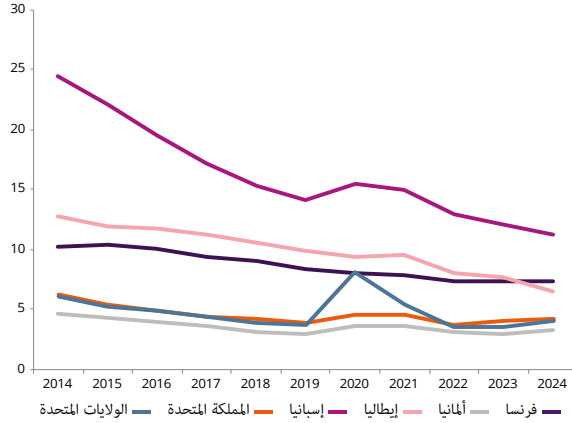
وإن كان هناك بعض التراجع الطفيف، ظلت وضعية سوق الشغل في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية إيجابية على العموم في سنة 2024، مع استمرار تطور معدلات البطالة في مستويات متدنية. إلا أنه في بعض القطاعات، لاسيما الصحة، والبناء والتكنولوجيا الحديثة، يبقى النقص في اليد العاملة والكفاءات هاما في ظل التحولات العميقة التي تعرفها السوق. وترتبط هذه الأخيرة بشكل أساسي بشيخوخة الساكنة، وازدهار قطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتغير تفضيلات المستخدمين وطرق تنظيم العمل منذ الجائحة.

وفي الولايات المتحدة، وبفضل صمود النشاط الاقتصادي، ظلت وتيرة إحداث فرص الشغل مرتفعة وإن تباطأت بشكل طفيف، حيث انخفض عدد المناصب المحدث من 216 ألفا كمتوسط شهري في سنة 2023 إلى 168 ألفا في سنة 2024. وأخذا بالاعتبار التحسن في اليد العاملة المتوفرة، لا سيما الأجنبية، بلغ معدل البطالة 4% بدلا من 3,6% في 2023، وارتفعت الأجور من جديد بنسبة 3,9% بعد 4,5% في السنة السابقة.

وفي منطقة الأورو، ورغم ضعف النمو، واصل معدل البطالة تراجعه، منتقلا من 6,6% في سنة 2023 إلى 6,4% في سنة 2024، وهو أدنى مستوى له منذ إنشاء المنطقة. وتبقى الوضعية متفاوتة إلى حد كبير من بلد لآخر حيث سُجلت تراجعات من 12,2% إلى 11,3% في إسبانيا ومن 7,7% إلى 6,6% في إيطاليا، وارتفاعات من 3% إلى 3,4% في ألمانيا ومن 7,3% إلى 7,4% في فرنسا. وفي مناطق أخرى، تزايد معدل البطالة من 4,1% إلى 4,3% في المملكة المتحدة وظل منخفضا عند 2,6% في اليابان.

وفي الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، واصل هذا المعدل منحاه التنازلي، متراجعا بالخصوص من 5,2% في 2023 إلى 5,1% في 2024 في الصين، ومن 8% إلى 6,9% في البرازيل، ومن 9,4% إلى 8,7% في تركيا.

رسم بياني 1.1.1: معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (%)



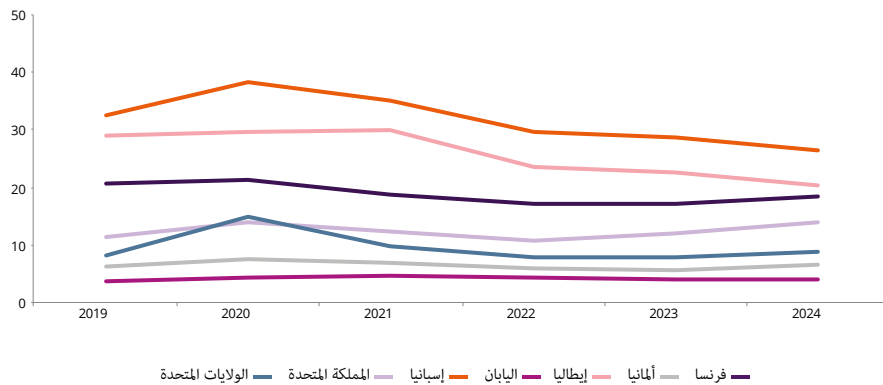
جدول 2.1.1: معدل البطالة (%)

	2024	2023	2022	2021	2020	
الاقتصادات المتقدمة						
الولايات المتحدة	4,0	3,6	3,6	5,4	8,1	
منطقة الأورو	6,4	6,6	6,7	7,8	8,0	
ألمانيا	3,4	3,0	3,1	3,6	3,6	
فرنسا	7,4	7,3	7,3	7,9	8,0	
إيطاليا	6,6	7,7	8,1	9,5	9,4	
إسبانيا	11,3	12,2	13,0	14,9	15,5	
المملكة المتحدة	4,3	4,1	3,8	4,6	4,6	
اليابان	2,6	2,6	2,6	2,8	2,8	
الاقتصادات الصاعدة						
الصين	5,1	5,2	5,6	5,1	5,6	
البرازيل	6,9	8,0	9,3	13,2	13,8	
تركيا	8,7	9,4	10,4	12,0	13,1	

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025.

وفيما يخص معدل البطالة لدى الشباب¹، فقد انخرط على العموم في منحى تصاعدي في أغلب الاقتصادات المتقدمة. ففي منطقة الأورو، ارتفع من 14,4% إلى 14,6%، حيث تزايد من 17,1% إلى 18,6% في فرنسا ومن 5,8% إلى 6,6% في ألمانيا، وانخفض من 28,7% إلى 26,5% في إسبانيا ومن 22,7% إلى 20,3% في إيطاليا. وارتفع هذا المعدل من 7,9% إلى 8,9% في الولايات المتحدة، ومن 12% إلى 14% في المملكة المتحدة، واستقر عند 4% في اليابان.

رسم بياني 2.1.1: تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة (%)



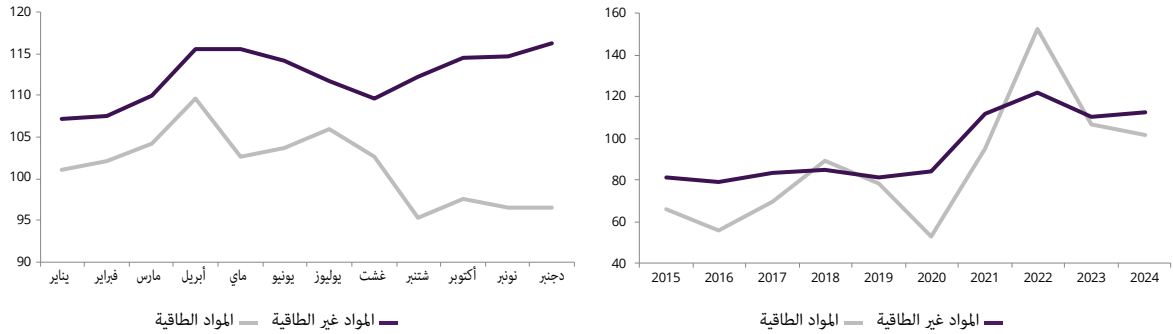
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

¹ الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة.

3.1.1 أسواق المواد الأولية

بعد مستويات استثنائية في 2021 و2022 والتراجع المسجل في 2023، عرفت أسعار المواد الأولية تطورات متباينة في سنة 2024، مع انخفاض بنسبة 5,1% بالنسبة للمنتجات الطاقية وارتفاع بواقع 2% بالنسبة للمنتجات غير الطاقية.

رسم بياني 3.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار المواد الأولية (سنة الأساس 2010=100)
رسم بياني 4.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار المواد الأولية في 2024 (سنة الأساس 2010=100)



المصدر: البنك الدولي.

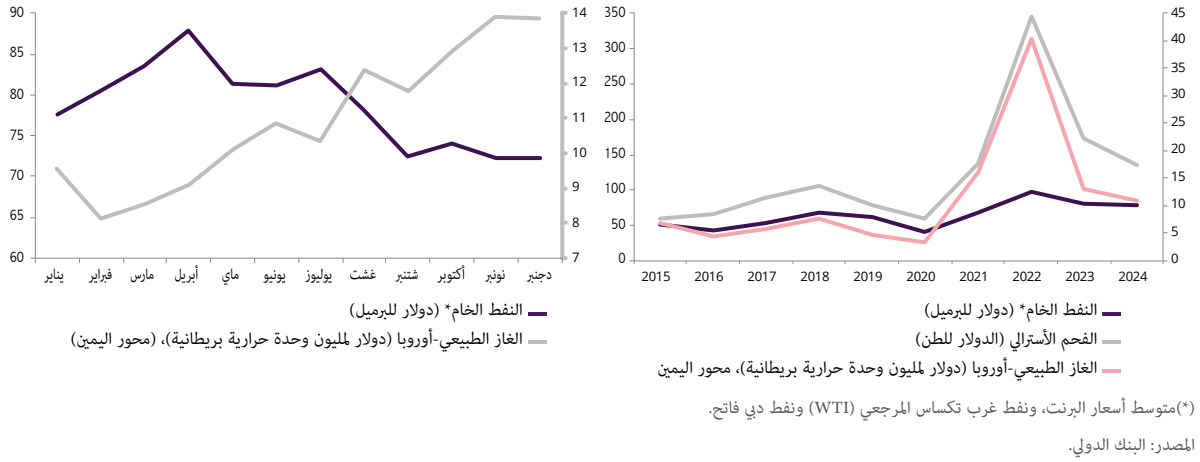
وفيما يتعلق بالمنتجات الطاقية، ارتفعت أسعار النفط الخام¹ خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة، لتصل في المتوسط إلى 82,4 دولارًا للبرميل، نتيجة بالخصوص لاحتدام النزاع في الشرق الأوسط، والتخفيضات الطوعية في الإنتاج من قبل منظمة أوبك+ ومؤشرات تحسن الطلب العالمي. وخلال ما تبقى من السنة، انعكس هذا التوجه ارتباطًا بارتفاع العرض من خارج أوبك+، لا سيما الولايات المتحدة، وضعف الطلب الصادر عن الصين والمخاوف المحيطة بالتوقعات الاقتصادية العالمية. هكذا، انخفض السعر إلى 72,3 دولارًا في المتوسط في دجنبر، وبلغ في مجموع السنة 78,7 دولارًا، متراجعا بنسبة 2,5% مقارنة بسنة 2023.

وعلى نفس المنوال، انخرط سعر الغاز الطبيعي في الانخفاض مع تراجع بلغ 16,4% في السوق الأوروبية و13,7% في الولايات المتحدة. ففي أوروبا، يعكس هذا التطور من جهة التكيف المستمر للأسواق مع إعادة تشكيل العرض في أعقاب النزاع في أوكرانيا، ومن جهة أخرى الظروف المناخية المعتدلة نسبيًا خلال فصل الشتاء. وفي السوق الأمريكية، يرجع الانخفاض بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإنتاج ومستويات المخزون.

وبشكل مماثل، تراجعت أسعار الفحم بواقع 21,2% بالنسبة للفحم الأسترالي و11,2% للفحم الجنوب إفريقي. وتعكس هذه الانخفاضات بشكل رئيسي تزايد العرض الصادر بالخصوص من إندونيسيا والهند، بالإضافة إلى انخفاض الاستهلاك في الصين بسبب اللجوء القوي للطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء.

¹ متوسط أسعار البرنت، ونفط غرب تكساس المرجعي (WTI) ونفط دبي فاتح.

رسم بياني 5.1.1: التطور السنوي لأسعار المواد الطاقية رسم بياني 6.1.1: التطور الشهري لأسعار المواد الطاقية في 2024

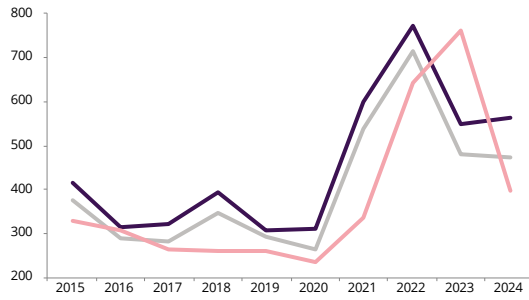


أما بالنسبة للمعادن والخامات، فبعد الانخفاضات المسجلة في 2022 و2023، ارتفعت الأسعار بنسبة 2,6% في سنة 2024. وحسب نوع المنتج، تزايدت أثمان الألومنيوم بواقع 7,2% والنحاس بنسبة 7,7%، مدعومة بتزايد الطلب، لا سيما على تكنولوجيا الانتقال الطاقية. وعلى العكس من ذلك، انخفض سعر الحديد بنسبة 9,3%، ارتباطاً بتباطؤ الطلب على الفولاذ، خاصة في الصين، في سياق وفرة العرض.

وبخصوص أسعار الفوسفات ومشتقاته، فقد عرفت تطورات متباينة في سنة 2024، حيث ارتفع سعر ثنائي أمونيوم الفوسفات (DAP) بنسبة 2,5% إلى 563,7 دولاراً للطن، نتيجة بالأساس للقيود المفروضة على صادرات الفوسفات من الصين والأمونيا من روسيا، في حين انخفض سعر ثلاثي سوبر فوسفات (TSP) بنسبة 1,2% إلى 474,6 دولاراً للطن، وتقلص سعر الفوسفات الخام بنسبة 52,6% إلى 152,5 دولاراً للطن.

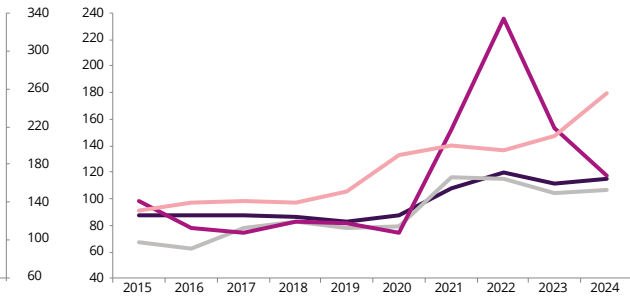
موازية مع ذلك، تزايدت أسعار المنتجات الفلاحية بنسبة 3,7%، نتيجة للارتفاع القوي في أسعار المشروبات بنسبة 63,7% ارتباطاً بتصاعد أثمان البن والكاكاو بأكثر من الضعف من سنة إلى أخرى بسبب الظروف المناخية غير المواتية. وعلى العكس من ذلك، انخفضت أسعار الزيوت والدقيق بنسبة 10,1%، وبفضل المحاصيل الجيدة في البلدان المنتجة الرئيسية، انخفضت أثمان الحبوب مجدداً بنسبة 15,2%. وعلى وجه الخصوص، تراجع سعر القمح الصلب بنسبة 21,1% بعد 20,8%، وثمان القمح الطري بنسبة 11,2% بدلاً من 32,5% في السنة الماضية.

رسم بياني 8.1.1: سعر الفوسفات ومشتقاته (بالدولار للطن)



ثلاثي أمونيوم الفوسفات — ثنائي سوبر فوسفات — الفوسفات الخام (محور اليمين)

رسم بياني 7.1.1: مؤشرات أسعار المواد غير الطاقة (سنة الأساس 2010=100)



المعادن الثمينة — المعادن والفحاحات — الأسمدة — المعادن الثمينة

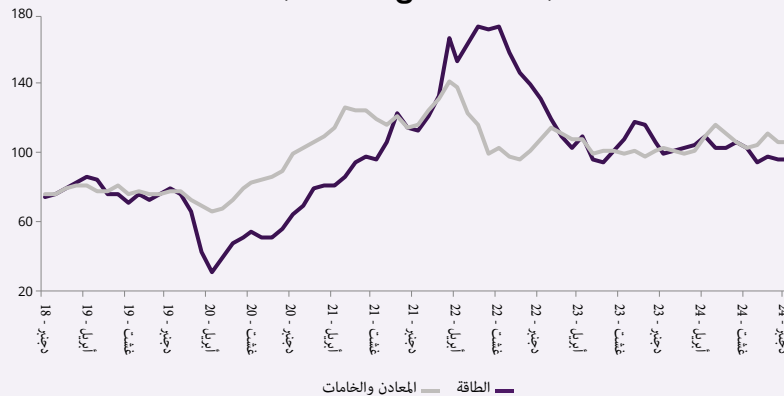
المصدر: البنك الدولي.

وبخصوص المعادن الثمينة، واصل سعر الذهب توجهه التصاعدي، مسجلاً ارتفاعاً قوياً بنسبة 22,9% ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 2 387,7 دولاراً للأوقية في سنة 2024 (أنظر الإطار 3.1.1). وبالإضافة إلى الطلب المستمر الصادر عن عدة بنوك مركزية في البلدان الصاعدة والنامية وانخفاض أسعار الفائدة الأمريكية، يُعزى هذا الارتفاع إلى تفاقم التوترات الجيوسياسية، مما يعزز جاذبية المعدن كملاذ آمن. وعلى نحو مماثل، ارتفع سعر الفضة من جديد بنسبة 20,8% مدعوماً بالطلب عليه لأغراض الاستثمار والاستخدام في الصناعة ارتباطاً بالانتقال الطاقوي.

إطار 1.1.1: الانتقال الأخضر والرقمي وإعادة تشكيل الطلب العالمي على الطاقة

عقب انهيارها شبه العام في بداية 2020 على إثر الركود الناجم عن الجائحة، عرفت أسعار المنتجات الطاقية ارتفاعاً قوياً خلال الفترة ما بين 2021 و2022 (رسم بياني 1.1.1.1). نتيجة انتعاش النشاط الاقتصادي وبالتحديد بعض صدمات العرض المترتبة عن التوترات والصراعات الجيوسياسية وكذا الظواهر المناخية غير الملائمة. ورغم انخراطها في منحنى تنازلي بعد سنة 2022، فقد ظلت حتى نهاية سنة 2024 أعلى على العموم من مستواها قبل الجائحة.

رسم بياني 1.1.1.1: مؤشرات أسعار المنتجات الطاقية والمعادن والخامات (سنة الأساس 2010=100)



الطاقة — المعادن والخامات

المصدر: البنك الدولي.

علاوة على العوامل المرتبطة بالدورة الاقتصادية، بات الطلب على الطاقة خلال السنوات الأخيرة مدفوعاً أكثر فأكثر بالانتقالات الطاقية والرقمية، لا سيما تطور الذكاء الاصطناعي. ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة¹، تزايدت الاحتياجات الناتجة عن رفع القدرات التشغيلية لمراكز البيانات الدولية بحوالي 20% في 2024 ومن المتوقع أن تصل إلى 1000 تيراواط/الساعة في 2026، أي أزيد من الضعف مقارنة بسنة 2022. وفي أفق 2030، يتوقع أن يبلغ الطلب المرتبط باحتياجات الذكاء الاصطناعي، حسب صندوق النقد الدولي²، 1 500 تيراواط/الساعة، أي ما يعادل الاستهلاك الحالي للاقتصاد الهندي، وهو الحجم الذي يرجح أن تنضاف إليه 1 000 تيراواط المترتبة عن الاستعمال المتزايد للسيارات الكهربائية. ومع ذلك، تظل هذه الآفاق محاطة بشكوك قوية تتعلق على وجه الخصوص بتحقيق مكاسب الكفاءة في النماذج المستقبلية للذكاء الاصطناعي.

ولتلبية هذه الاحتياجات، من المتوقع أن تلعب الطاقات المتجددة دوراً متزايد الأهمية. ففي سنة 2024، غطت المصادر المتجددة، إلى جانب الطاقة النووية، أكثر من 80% من ارتفاع الاستهلاك المقدر بأزيد من 1 100 تيراواط³، ومثلت لوحدها 32% من مجموع الإنتاج. وعلى نفس المنوال، أدى البحث عن مصادر طاقة موثوقة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية إلى تجدد الاهتمام بالطاقة النووية، حيث تزايدت أورش المحطات النووية بنسبة 50% في 2024⁴.

بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الانتقال الطاقى إلى تزايد اعتماد الاقتصاد العالمي على بعض المعادن الأساسية³، لا سيما النحاس الذي يُعد ضرورياً لتصنيع الكابلات والمعدات الإلكترونية، والألومنيوم الذي يستخدم في إنتاج الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية. وبالتالي، من المتوقع أن يتضاعف الطلب على النحاس بأكثر من 1,5 بحلول سنة 2030، بالموازاة مع انخفاض استهلاك النفط بنسبة 25%، وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية³. ومن جهة أخرى، فإن التمرکز الجغرافي الكبير لإنتاج المعادن الأساسية⁴ مقارنة بالنفط، وضعف إمكانية استبدالها، يجعل عرضها أقل موثوقية في ظل الانقسام الجيواقتصادي العالمي، مما قد يفضي إلى تقلبات قوية في الأسعار، مع أثر اقتصادي يتصاعد كلما تزايد اعتماد الاقتصاد العالمي والأنظمة الطاقية على هذه المعادن.

¹ «Global Energy Review 2025»، الوكالة الدولية للطاقة، مارس 2025.

² تقرير خاص عن السلع الأولية: «Market Developments and the Impact of AI on Energy Demand»، آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025.

³ تقرير خاص عن السلع الأولية: «Market Developments and the Inflationary Effects of Metal Supply Shocks»، آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2024.

⁴ حسب الوكالة الدولية للطاقة، كان 59% من تكرير النحاس على المستوى العالمي متركزاً في ثلاث دول في 2023، حيث تستحوذ الصين على 46%، تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية (7%) وشيلي (5%).

4.1.1 التضخم

بعد المستويات الاستثنائية المسجلة في 2022، واصل التضخم في 2024 تباطؤه الذي بدأ سنة من قبل، مع بقاءه أعلى من أهداف البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة الكبرى. ويعزى هذا المنحى التنافسي للتضخم بالخصوص إلى التوجه التقييدي للسياسات النقدية وانخفاض أسعار المنتجات الطاقية والتراجع النسبي للضغوط في أسواق الشغل، لاسيما في الولايات المتحدة.

جدول 3.1.1: التضخم في العالم (%)

2024	2023	2022	2021	2020	
5,7	6,6	8,6	4,7	3,3	العالم
2,6	4,6	7,3	3,1	0,7	البلدان المتقدمة
3,0	4,1	8,0	4,7	1,3	الولايات المتحدة الأمريكية
2,4	5,4	8,4	2,6	0,3	منطقة الأورو
2,5	6,0	8,7	3,2	0,4	ألمانيا
2,3	5,7	5,9	2,1	0,5	فرنسا
1,1	5,9	8,7	1,9	-0,1	إيطاليا
2,9	3,4	8,3	3,0	-0,3	إسبانيا
2,5	7,3	9,1	2,6	0,9	المملكة المتحدة
2,7	3,3	2,5	-0,2	0,0	اليابان
7,7	8,0	9,5	5,8	5,2	البلدان الصاعدة والنامية
0,2	0,2	2,0	0,9	2,5	الصين
4,7	5,4	6,7	5,5	6,2	الهند
4,4	4,6	9,3	8,3	3,2	البرازيل
8,4	5,9	13,8	6,7	3,4	روسيا
58,5	53,9	72,3	19,6	12,3	تركيا
14,6	15,0	13,6	12,9	10,9	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

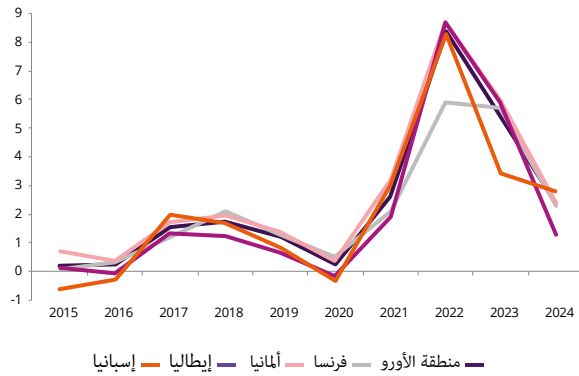
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025.

هكذا، تراجع التضخم في الاقتصادات المتقدمة من 4,6% في 2023 إلى 2,6% في 2024، حيث تباطأ من 4,1% إلى 3,0% في الولايات المتحدة ومن 5,4% إلى 2,4% في منطقة الأورو. وعلى مستوى الدول الأعضاء بمنطقة الأورو، فقد انحسر من 6,0% إلى 2,5% في ألمانيا، ومن 5,7% إلى 2,3% في فرنسا، ومن 5,9% إلى 1,1% في إيطاليا ومن 3,4% إلى 2,9% في إسبانيا. كما تدنت وتيرة نموه بالخصوص في المملكة المتحدة من 7,3% إلى 2,5% وفي اليابان من 3,3% إلى 2,7%.

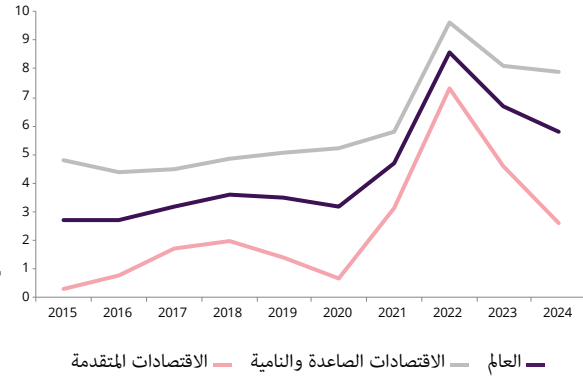
وفي الدول الصاعدة والنامية، كان انخفاض التضخم محدودا نسبيا، حيث تراجع في المجمل من 8,0% إلى 7,7%، لكن مع تسجيل تطورات متباينة من دولة إلى أخرى. فقد تباطأ بالخصوص من 5,4% إلى 4,7% في الهند ومن 4,6% إلى 4,4% في البرازيل، وظل جد ضعيف في الصين حيث بلغ 0,2%، فيما تسارع من 5,9% إلى 8,4% في روسيا ومن 53,9% إلى 58,5% في تركيا.

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص، وبعد ارتفاع إلى 15% في 2023، عرف التضخم انخفاضا طفيفا إلى 14,6% في 2024 لاسيما مع تباطئه من 9,3% إلى 4,0% في الجزائر، ومن 9,3% إلى 7,0% في تونس، وتسارعه من 24,4% إلى 33,3% في مصر. أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ظل معتدلا على العموم، حيث بلغ 1,7% بعد 1,6% في الإمارات العربية المتحدة، و1,7% مقابل 2,3% في المملكة العربية السعودية و1,1% بعد 3,1% في قطر.

رسم بياني 10.1.1: التضخم في الاقتصادات الرئيسية بمنطقة الأورو (%)



رسم بياني 9.1.1: التضخم في العالم (%)



المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025.

5.1.1 المالية العمومية

ظلت وضعية المالية العمومية مثيرة للقلق في 2024، مع بقاء عجز الميزانية في مستويات مرتفعة واستمرار تفاقم الديون العمومية. فقد وصلت هذه الأخيرة إلى 92,3% من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي مع متم سنة 2024.

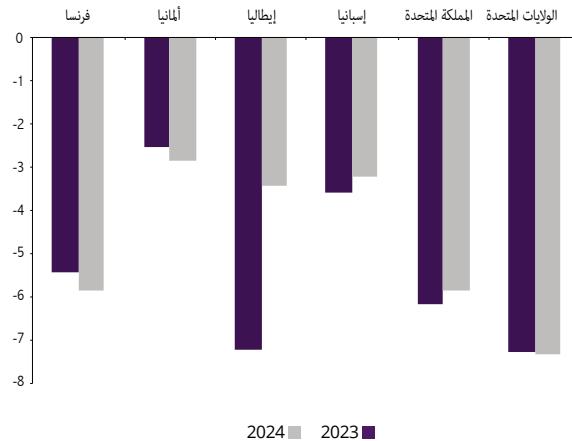
في الاقتصادات المتقدمة، سجل عجز الميزانية والديون العمومية شبه استقرار في المتوسط عند 4,7% و108,5% من الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي في 2024. ففي الولايات المتحدة، ظل عجز الميزانية عند 7,3%، بالموازاة مع ارتفاع طفيف في الدين العمومي إلى 120,8%. أما في منطقة الأورو، فقد انخفض العجز إجمالا من 3,6% إلى 3,1% بفضل جهود ترشيد الميزانية التي بذلتها دول الجنوب، خاصة إيطاليا التي تراجع فيها العجز من 7,2% إلى 3,4%، وإسبانيا من 3,5% إلى 3,2%، واليونان من 1,3% إلى 0,3%. بالمقابل، وفي الاقتصادات الكبرى بالمنطقة، تفاقم العجز من 5,4% إلى 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في فرنسا ومن 2,5% إلى 2,8% في ألمانيا. أما فيما يتعلق بالدين العمومي، وباستثناء إسبانيا واليونان اللذان تراجع فيهما بشكل ملحوظ إلى 101,8% و150,9% على التوالي، استمر في الارتفاع ليصل إلى 63,9% في ألمانيا وإلى 113,1% في فرنسا وإلى 135,3% في إيطاليا.

وفي المملكة المتحدة، انخفض عجز الميزانية إلى 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد 6,1% سنة 2023، موازنة مع ارتفاع طفيف في الدين العمومي إلى 101,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. ومن جهته، تفاقم العجز في اليابان إلى 2,5%، مع بقاء المديونية في مستوى جد مرتفع رغم تدنيها النسبي إلى 236,7%.

رسم بياني 12.1.1: الدين العمومي في البلدان المتقدمة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



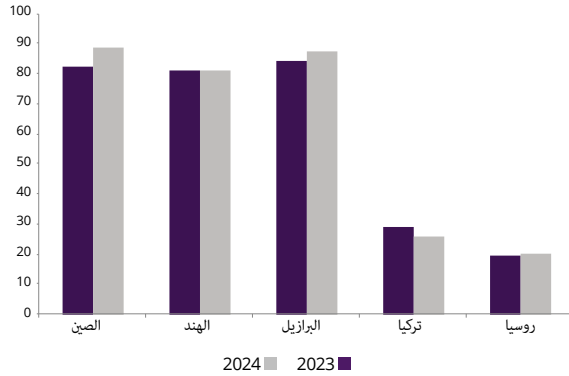
رسم بياني 11.1.1: رصيد الميزانية في البلدان المتقدمة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025.

في الاقتصادات الصاعدة والنامية، تفاقم عجز الميزانية من 5,2% في 2023 إلى 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2024، بالموازاة مع ارتفاع الدين العمومي من 67,4% إلى 69,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. ونتيجة للتوجه التوسعي لسياسة الميزانية الذي يرمي إلى دعم النشاط الاقتصادي، وانخفاض المداخيل الجبائية، تدهور عجز الميزانية إلى 7,3% في الصين، مصحوبا بارتفاع الدين العمومي إلى 88,3%. وبخلاف ذلك، تراجع العجز في الهند إلى 7,4% ارتباطا برفع تدابير دعم المواد الغذائية والأسمدة على إثر اندلاع النزاع في أوكرانيا وبالأداء الجيد للمداخيل الجبائية، في حين ظلت نسبة المديونية شبه مستقرة عند 81,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما في البرازيل، فقد انخفض عجز الميزانية من 7,7% في 2023 إلى 6,6% في 2024، لكن مع ارتفاع الدين العمومي إلى 87,3%. وفي تركيا، وبعد تردي المالية العمومية في 2023 لا سيما بسبب النفقات المرتبطة بالزلازل، تم تسجيل تحسن مع تراجع العجز إلى 5,2% والدين العمومي إلى 26%. وفي روسيا، ورغم استمرار النزاع في أوكرانيا، ظل عجز الميزانية محدودا في 2,2% ولم تتجاوز المديونية العمومية 20,3%.

رسم بياني 14.1.1: الدين العمومي في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 13.1.1: رصيد الميزانية في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025.

وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ظلت المالية العمومية متأثرة بتراجع الأسعار في الدول المصدرة للنفط. هكذا، تراجع فائض الميزانية إلى 4,8% في الإمارات العربية المتحدة وإلى 0,7% في قطر، بينما تفاقم العجز في المملكة العربية السعودية إلى 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما الدين العمومي، فقد بقي معتدلاً نسبياً حيث بلغ 29,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية و32,1% في الإمارات العربية المتحدة و40,8% في قطر.

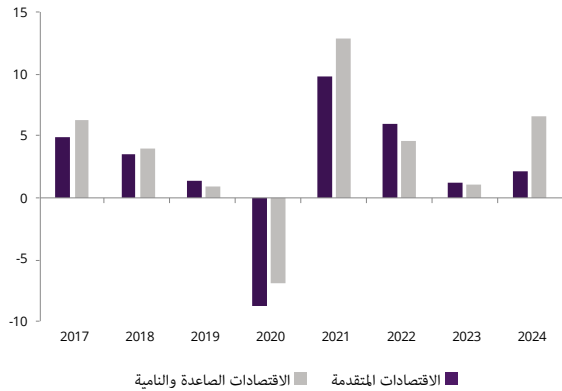
6.1.1 الحسابات الخارجية

رغم تحسنها الملموس من سنة إلى أخرى، ظلت وتيرة التجارة العالمية تعاني من الانقسام الجيواقتصادي الذي تصاعد خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تضاعف القيود التجارية وتقلص عدد الاتفاقيات التجارية على المستوى العالمي. فمنذ بداية سنوات 2020، يتم توقيع خمس اتفاقيات في المتوسط كل سنة، أي أقل بالنصف مقارنة بسنوات 2000¹.

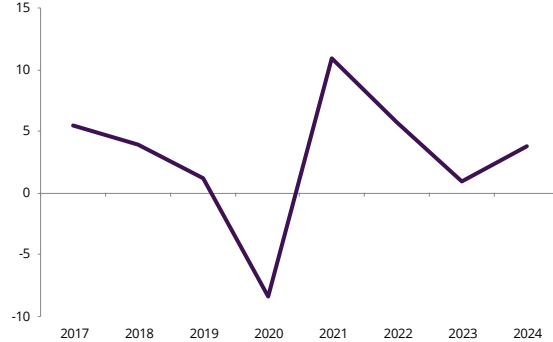
هكذا، وبعد ارتفاع طفيف بنسبة 1% في 2023، تزايد حجم المبادلات بواقع 3,8% في 2024، مدفوعاً بالأساس بالخدمات وبدرجة أقل بالنمو الملموس في نهاية السنة في تجارة السلع المرتبطة على الأرجح بلجوء المقاولات إلى إمدادات وقائية في ظل توقع زيادات في الرسوم الجمركية لاسيما من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة. ويعكس هذا التطور ارتفاع صادرات الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2,1% وتلك الخاصة بالبلدان الصاعدة والنامية بواقع 6,7%.

¹ Alen Mulabdic و Ayhan Kose «Global trade has nearly flatlined. Populism is taking a toll on growth» ، مدونة البنك الدولي، فبراير 2024.

رسم بياني 16.1.1: صادرات السلع والخدمات من حيث الحجم (التغير %)



رسم بياني 15.1.1: نمو حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات (%)



المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025.

وتميزت السنة أيضاً بدينامية قطاع السياحة التي انعكست على تطور مداخله. فعلى المستوى العالمي، بلغت هذه الأخيرة 1 600 مليار دولار، بزيادة قدرها 3% مقارنة بالسنة السابقة و4% منذ 2019. وشمل هذا التطور على حد سواء الجهات الرئيسية مثل فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا، ودول أخرى مثل دول أوروبا الشرقية (صربيا ومولدوفا)، وكندا، أو حتى دول الخليج.

وفيما يخص تحويلات المهاجرين نحو البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، فقد بلغت 685 مليار دولار¹ سنة 2024، متحسنة بواقع 5,8%، بفضل صمود أسواق الشغل في البلدان مرتفعة الدخل بعد جائحة كوفيد. ويشير التحليل حسب المنطقة إلى ارتفاع بنسبة 11,8% في التحويلات نحو جنوب آسيا، لا سيما الهند، باعتبارها المستفيد الأول من هذه التحويلات، حيث توصلت بما قيمته 129 مليار دولار سنة 2024. تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بزيادة قدرها 5,5%، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بارتفاع قدره 5,4% إلى 58 مليار دولار، 22,7 مليار دولار منها موجهة إلى مصر و12 مليارات إلى المغرب. ومن جهة أخرى، بلغت الزيادة 3% نحو أوروبا وآسيا الوسطى، و2,4% نحو إفريقيا جنوب الصحراء، و1% نحو شرق آسيا والمحيط الهادئ.

في ظل هذه الظروف، تحسنت أرصدة الحساب الجاري بشكل عام في الاقتصادات المتقدمة، مع متوسط فائض قدره 0,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024، مقابل توازن في الحساب الجاري في السنة الماضية. ويشمل هذا التطور تفاقم عجز الحساب الجاري بالولايات المتحدة إلى 3,9%، وتحسن الرصيد الفائض إلى 4,8% في اليابان وإلى 2,8% في منطقة الأورو. أما في الاقتصادات الرئيسية في المنطقة، فقد تعزز

¹ تقدير صادر عن البنك الدولي في 18 دجنبر 2024.

الفائض ليصل إلى 5,7% في ألمانيا وإلى 3,0% في إسبانيا وإلى 1,1% في إيطاليا، بينما تحول عجز الرصيد في فرنسا إلى فائض بنسبة 0,4%. ومن جهته، تراجع عجز الحساب الجاري في المملكة المتحدة بشكل طفيف إلى 3,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

في البلدان الصاعدة والنامية، سجل فائض الحساب الجاري ارتفاعاً طفيفاً إلى 0,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط في سنة 2024، بعد 0,7% في 2023، مما يعكس على وجه الخصوص تعزيز رصيد الفائض في الصين من 1,4% إلى 2,3%، وفي روسيا من 2,4% إلى 2,9%. وعلى العكس من ذلك، تفاقم عجز الحساب الجاري بالنسبة للبرازيل من 1,3% إلى 2,8%، وفي الهند من 0,7% إلى 0,8%.

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد أثر الانخفاض المستمر في الأسعار العالمية للمواد الطاقية على فائض الحساب الجاري للبلدان الرئيسية المصدرة للمواد الهيدروكربونية سنة 2024. هكذا، انتقل رصيد المملكة العربية السعودية والجزائر من فائض 3,3% و2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2023 إلى عجز بنسبة 0,5% و1,4% على التوالي. وفي مناطق أخرى، تراجع فائض الحساب الجاري من 10,7% إلى 9,1% في الإمارات العربية المتحدة، ومن 31,4% إلى 29,5% في الكويت، وعرف شبه استقرار عند 17,2% في قطر. في الوقت نفسه، وبعد تسجيل تحسن سنة 2023، تفاقم عجز الحساب الجاري للبلدان المستوردة للنفط بشكل عام سنة 2024، ارتباطاً بالأساس بارتفاع واردات المواد غير الطاقية. وعلى وجه الخصوص، انتقل من 3,6% إلى 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في الأردن، ومن 1,2% إلى 5,4% في مصر، متأثراً أيضاً بانخفاض مداخيل قناة السويس¹. وعلى العكس، انخفض من 2,7% إلى 1,7% في تونس نظراً بالخصوص للارتفاع الملحوظ في مداخيل السياحة.

¹ حسب البلاغ الصحفي الذي أصدره صندوق النقد الدولي بتاريخ 11 مارس 2025 عقب المراجعة الرابعة للاتفاق مع مصر برسم تسهيل الصندوق الممدد، فإن اضطرابات التجارة في البحر الأحمر منذ دجنبر 2023 أفضت إلى انخفاض التدفقات من العملة الأجنبية المتأتية من قناة السويس بمبلغ 6 مليارات دولار في 2024.

جدول 4.1.1: رصيد الحساب الجاري (% من الناتج الداخلي الإجمالي)

2024	2023	2022	2021	2020	
0,2	0,0	-0,5	0,8	0,2	الاقتصادات المتقدمة
-3,9	-3,3	-3,9	-3,7	-2,8	الولايات المتحدة الأمريكية
2,8	1,7	-0,1	2,7	1,8	منطقة الأورو
5,7	5,6	3,8	6,9	6,3	ألمانيا
0,4	-1,0	-1,2	0,3	-2,1	فرنسا
1,1	0,1	-1,7	2,1	3,8	إيطاليا
3,0	2,7	0,4	0,8	0,8	إسبانيا
-3,4	-3,5	-2,1	-0,4	-2,9	المملكة المتحدة
4,8	3,8	2,1	3,9	3,0	اليابان
0,9	0,7	1,6	1,0	0,5	الاقتصادات الصاعدة والنامية
1,5	1,0	1,3	1,2	1,5	البلدان الآسيوية الصاعدة والنامية
2,3	1,4	2,4	1,9	1,6	الصين
-0,8	-0,7	-2,0	-1,2	0,9	الهند
-0,9	-1,1	-2,2	-1,8	-0,2	أمريكا اللاتينية والكاريبي
-2,8	-1,3	-2,2	-2,4	-1,7	البرازيل
0,0	-0,3	2,7	1,7	0,1	البلدان الأوروبية الصاعدة والنامية
2,9	2,4	10,4	6,8	2,4	روسيا
-1,7	-2,6	-2,1	-0,8	-2,6	إفريقيا جنوب الصحراء
-0,6	-1,6	-0,5	3,7	2,0	جنوب إفريقيا
2,8	5,1	10,1	4,2	-3,9	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2024.

وفيما يخص التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد واصلت تطورها في سياق صعب يتسم بالانقسام الجيواقتصادي، وتفاقم التوترات الجيوسياسية والتجارية، وكذا الأوضاع النقدية التقييدية. وإجمالاً، ارتفعت بنسبة 11% إلى 1378 مليار دولار سنة 2024، لكن مع استثناء التدفقات التي مرت عبر اقتصادات العبور الأوروبية¹، تكون قد تراجعت بنسبة 8% بعد 10% سنة من قبل. ويعكس هذا الانخفاض تدني التدفقات الصافية نحو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 15%. وهو ما يشمل انحسار تلك الموجهة إلى أوروبا² بنسبة 45%، وعلى العكس نحو تلك المتجهة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 13% إلى 317 مليار دولار، نظراً بالأساس لتزايد عمليات الاندماج وال شراء في الولايات المتحدة.

¹ غالباً ما تشكل هذه الاقتصادات وسيطاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل أن تصل إلى وجهتها النهائية.

² بلغت التدفقات الصافية نحو أوروبا 104 مليارات دولار سنة 2024 بعد خروج مليار دولار في السنة الماضية.

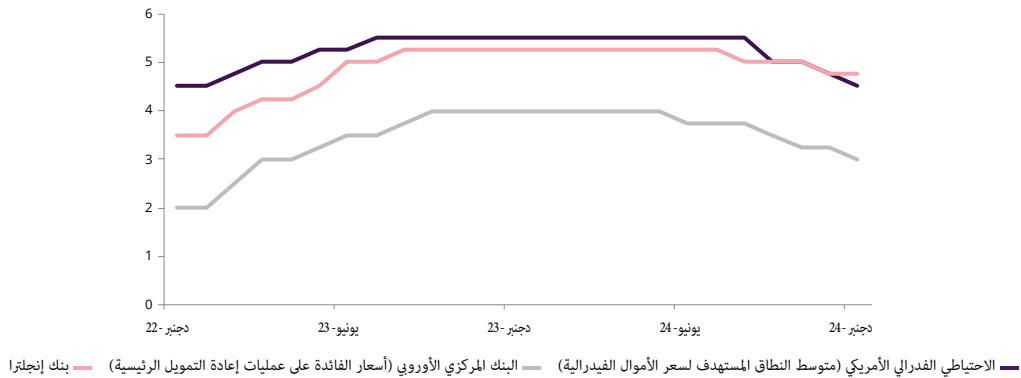
من جانبها، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان النامية للسنة الثانية، بنسبة 2% إلى 855 ملياراً، مع تطورات متباينة من منطقة إلى أخرى. هكذا، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو آسيا بنسبة 7% إلى 588 مليار دولار، ونحو أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بواقع 9% إلى 173 ملياراً، بينما ارتفعت تلك الموجهة إلى إفريقيا بنسبة 86% إلى 94 مليار دولار، وهو أعلى مبلغ يسجل على الإطلاق، ارتباطاً إلى حد كبير بمشروع استثماري ضخم مزعم تنفيذه في مصر¹.

7.1.1 السياسات النقدية

باستثناء بنك اليابان الذي رفع سعر فائده الرئيسي، بدأت البنوك المركزية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية في سنة 2024 دورة تيسير سياستها النقدية في سياق انخفاض ملموس للتضخم، لكن مع اختلافات من حيث الوتيرة.

فبعد دورة التشديد ما بين مارس 2022 ويوليوز 2023، والتي أسفرت بالخصوص عن زيادة تراكمية في سعر الفائدة الرئيسي بواقع 525 نقطة أساس، شرع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في شتبر من سنة 2024، في التيسير التدريجي لسياسته النقدية مع خفض أول قدره 50 نقطة أساس، أعقبه تخفيضان متتاليان آخران بواقع 25 نقطة أساس لكل منهما في نونبر ودجنبر، أي بما مجموعه 100 نقطة أساس في مجموع السنة، ليتراجع بذلك النطاق المستهدف إلى [4,25%-4,50%]. وفيما يتعلق بسياسة تقليص حصيلته، أبطأ الاحتياطي الفيدرالي وتيرة تخفيض حيازاته من سندات الخزينة ابتداء من يونيو 2024 من خلال إنزال سقف عمليات إعادة الشراء الشهرية لهذه السندات من 60 ملياراً إلى 25 مليار دولار. أما سقف سندات الخزينة المرتكزة على رهون عقارية، فقد ظل دون تغيير عند 35 مليار دولار شهرياً.

رسم بياني 17.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا والبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (%)



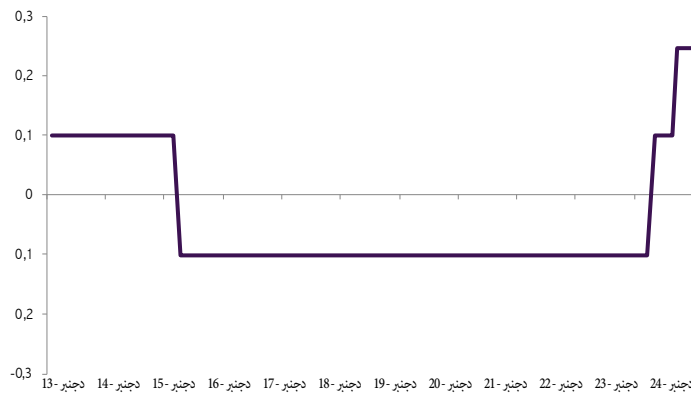
¹ مشروع تطوير « رأس الحكمة » في مصر، بتمويل من صندوق الاستثمار السيادي « لشركة أبو ظبي التنموية القابضة ». تبلغ قيمة المشروع 35 مليار دولار، ويهدف إلى تحويل شبه الجزيرة إلى وجهة سياحية ومركز مالي ومنطقة تجارة حرة.

وعلى نفس النحو، وبعد توجه تقييدي ابتداء من يوليو 2022 مع رفع أسعار الفائدة الرئيسية بما مجموعه 450 نقطة أساس، بدأ البنك المركزي الأوروبي في يونيو 2024 دورة تيسيرية، حيث خفض هذه الأسعار بواقع 25 نقطة أساس. وبعد الإبقاء عليها دون تغيير في يوليو، قام بتخفيضها ثلاث مرات متتالية بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، محفزاً باستمرار التوجه التنازلي للتضخم وتباطؤ النشاط الاقتصادي. هكذا، بلغ الانخفاض التراكمي 100 نقطة أساس في سنة 2024، ليصل سعر الفائدة المطبق على تسهيلات الودائع إلى 3,00%، وعلى عمليات إعادة التمويل الرئيسية إلى 3,15% وعلى تسهيلات القروض الهامشية إلى 3,40%. وموازاة ذلك، واصل البنك المركزي الأوروبي تقليص حجم حصيلته، حيث خفض عمليات إعادة الاستثمار في السندات التي وصل أجل استحقاقها، في إطار برنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة، بمتوسط 7,5 مليارات أورو شهرياً في المتوسط في النصف الثاني من السنة قبل إيقافها في نهاية العام. وبالنسبة لمحفظة برنامج شراء الأصول، استمر الانكماش الذي بدأ سنة 2023 طول السنة.

من جانبه، بدأ بنك إنجلترا، أحد أوائل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية التي بادرت بتشديد السياسة النقدية، دورة التيسير النقدي في غشت 2024، حيث خفض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس، تلاه تخفيض مماثل في نونبر ليصل إلى 4,75%. في الوقت نفسه، أبقى البنك على الوتيرة الشهرية لتقليص مخزونه من سندات الاقتراض الحكومية البريطانية في حدود 100 مليار جنيه إسترليني.

وعلى العكس، ولمواجهة الضغوط التضخمية القوية، رفع البنك المركزي الياباني، للمرة الأولى منذ سنة 2007، سعر الفائدة قصير الأجل، منهيًا بذلك حقبة أسعار الفائدة السلبية المطبقة منذ سنة 2016. فقد رفع سعر الفائدة أولاً في مارس بواقع 20 نقطة أساس، ثم في يوليو بما قدره 15 نقطة أساس، ليصل إلى 0,25%. كما أعلن في يوليو أنه سيقبل مشترياته من سندات الاقتراض الحكومية بحوالي 400 مليار ين كل فصل إلى غاية مارس 2026.

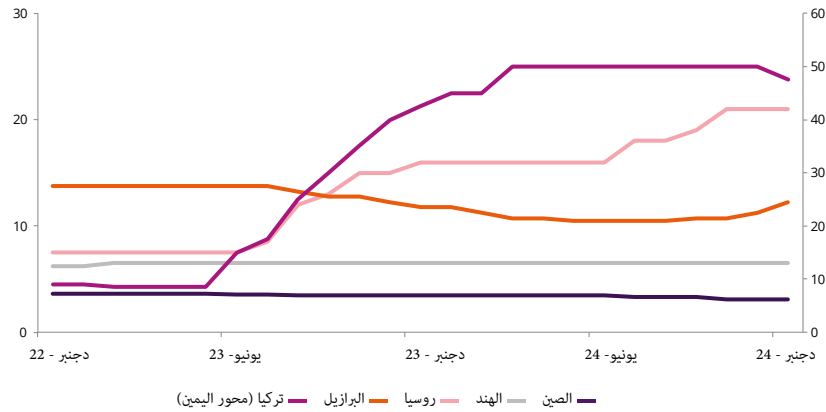
رسم بياني 18.1.1: أسعار فائدة بنك اليابان (%)



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

وفيما يتعلق بالبنوك المركزية في البلدان الصاعدة الرئيسية، فقد كانت التوجهات متباينة. هكذا، ولدعم النشاط والقطاع العقاري على وجه الخصوص، خفض البنك المركزي الصيني سعر فائدته مرتين بما مجموعه 35 نقطة أساس ليصل إلى 3,10%. أما البنك المركزي الهندي، فقد أبقى على سعر الفائدة دون تغيير عند 6,5%، في ظل الضغوط التضخمية والتقلب القوي في أسعار المواد الغذائية. ومن جهته، وأمام استمرار التضخم، قام البنك المركزي البرازيلي بوضع حد لدورة التيسير النقدي التي بدأها في غشت 2023، حيث رفع سعر الفائدة الرئيسي ثلاث مرات بما مجموعه 175 نقطة أساس إلى 12,25%. وعلى نفس المنوال، رفع البنك المركزي التركي سعر الفائدة الرئيسي بواقع 250 نقطة أساس في يناير وبما قدره 500 نقطة أساس في مارس، قبل أن يخفضه في دجنبر بواقع 250 نقطة أساس إلى 47,5%، على إثر تباطؤ التضخم. من جانبه، استمر البنك المركزي الروسي في تشديد سياسته النقدية، حيث رفع سعر الفائدة الرئيسي بما مجموعه 500 نقطة أساس إلى 21% في سياق تضخم مرتفع وتراجع ملموس في قيمة الروبل الروسي.

رسم بياني 19.1.1: أسعار فائدة البنوك المركزية في البلدان الصاعدة الرئيسية (%)



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

إطار 2.1.1: مراجعات أطر السياسة النقدية وتطور أنظمة استهداف التضخم

تهدف مراجعات أطر السياسة النقدية إلى تحسين فعاليتها وتعزيز مصداقية البنوك المركزية. وتشمل عموماً عدة أبعاد، لا سيما أهداف السياسة النقدية، واستراتيجيات تحقيقها، وكذا آليات التواصل والحكمة.

خلال السنوات الأخيرة، ولمواجهة التحولات العميقة التي ميزت المحيط الدولي وتعاقب الصدمات بأنواعها المختلفة، مع تداعيات مستدامة على بنى الاقتصادات وسيرها، تزايدت هذه المراجعات واتسع نطاق تغطيتها، لتشمل بالخصوص أدوات ونماذج التوقع. ومنذ سنة 2015، أصبحت المراجعات أكثر تواتراً مقارنة بالعقد السابق، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة¹. ولتفادي النظر إليها كردود أفعال على أخطاء أو على ضغوطات سياسية، وضعت بعض البنوك المركزية جدولاً زمنياً منتظماً (على سبيل المثال: كل خمس سنوات في حالتي البنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي).

وبالنسبة للعديد من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة، شكلت هذه المراجعات أيضاً إطاراً لتقييم سلسلة من الأدوات غير التقليدية، التي اعتمدت لأول مرة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 للتصدي لاستمرار التضخم في مستويات قريبة من الصفر. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بأسعار الفائدة السلبية، وعمليات إعادة التمويل طويلة الأجل، والتوجيهات الاستشرافية (Forward guidance)، أو حتى برامج شراء الأصول.

وفي الآونة الأخيرة، أدت الاضطرابات الكبيرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا إلى تصاعد استثنائي للضغوط التضخمية المترتبة عن صدمات العرض التي لم تتمكن نماذج التوقع التقليدية للبنوك المركزية من توقعها إلا في مرحلة متأخرة. وقد أعيد النظر إلى حد كبير في هذه النماذج، التي تم إعدادها من منظور الطلب، مما شجع عدة بنوك مركزية على مراجعة إطار سياستها النقدية بالكامل. وعلى وجه الخصوص، كانت مسألة مدى ملائمة أطر استهداف التضخم المعتمدة من طرف أكثر من 40 بنكاً مركزياً منذ سنة 1990 في صلب الكثير من النقاشات.

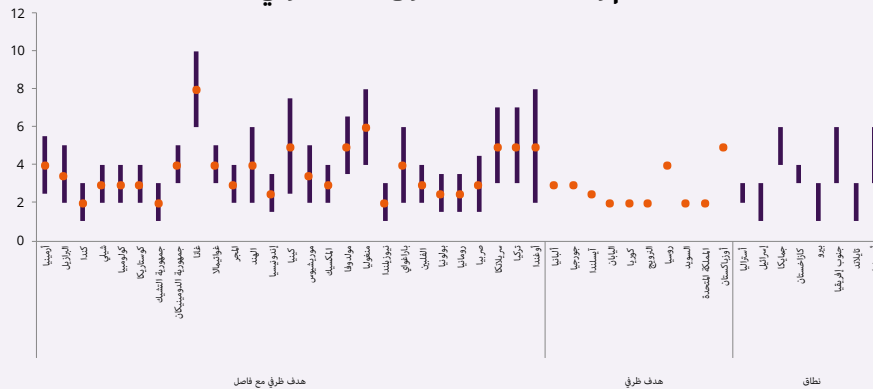
وفي هذا الصدد، تبرز دراسة حديثة أجراها بنك التسويات الدولية² على عينة من 26 بنكاً مركزياً في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة ديناميكية مزدوجة في السنوات الأخيرة. ويتعلق الأمر، بالنسبة لأكثر من نصف البنوك المركزية في البلدان المتقدمة، بتوجه نحو تحديد أكثر صرامة للأهداف العددية للتضخم (الانتقال من النطاقات إلى الأهداف الظرفية)، إلى جانب مرونة أكبر في كيفية التنفيذ، لا سيما فيما يتعلق بأفق تحقيق الهدف.

على النقيض من ذلك، تلجأ السلطات النقدية في الاقتصادات الصاعدة بشكل أكبر لأهداف عددية أكثر مرونة على شكل نطاقات، ومن المرجح أن تحدد آفاقاً أقصر. ويفسر هذا التوجه جزئياً بالتقلب الهام للتضخم في الاقتصادات الصاعدة، والذي غالباً ما يكون مرتبطاً بالترجيح القوي للسلع الأساسية داخل مؤشرات الأسعار، مما قد يؤدي إلى انحرافات انتقالية لكنها كبيرة مقارنة بالهدف.

¹ حسب بنك التسويات الدولية.

² « Moving targets? Inflation targeting frameworks, 1990-2025 », بنك التسويات الدولية، مارس 2025. تشمل العينة 11 بنكاً مركزياً من الاقتصادات المتقدمة (أستراليا وكندا ومنطقة الأورو وآيسلندا واليابان والترويج ونيوزيلندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) و15 بنكاً مركزياً من الاقتصادات الصاعدة (جنوب إفريقيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوريا الجنوبية والمجر وإندونيسيا والهند وإسرائيل والمكسيك وبيرو ورومانيا والفلبين وجمهورية التشيك وتايوان).

رسم بياني إ1.2.1.1: مستويات وأنواع استهداف التضخم للبنوك المركزية التي تعتمد نظام استهداف التضخم وفقا لتصنيف صندوق النقد الدولي (%)



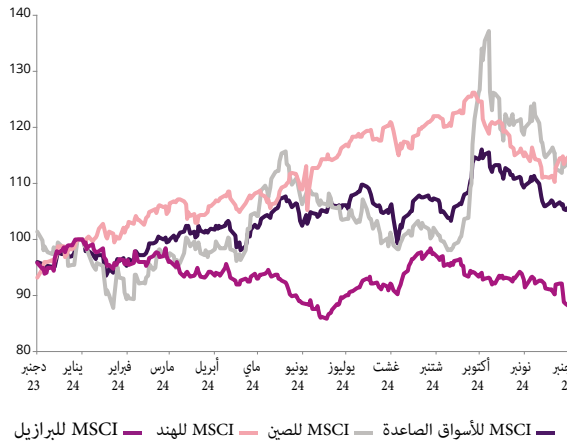
المصدر: معطيات (Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions)، صندوق النقد الدولي (45 بنكا مركزيا).

إجمالاً، يتضح من خلال مختلف المراجعات والدراسات أن أطر استهداف التضخم أثبتت فعاليتها، لا سيما في مواجهة المرحلة التضخمية الاستثنائية التي شهدتها فترة 2021-2022. فصلاتها وتعزيز استقلالية البنوك المركزية مع تخويلها صلاحيات واضحة لضمان استقرار الأسعار والاهتمام الخاص الذي أولي للتواصل، كلها عوامل قد ساهمت بشكل كبير في تثبيت توقعات التضخم، وبالتالي في تقليص خطر آثار الجولة الثانية.

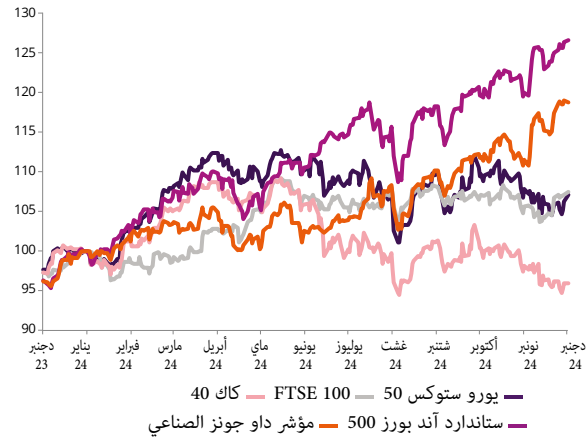
8.1.1 الأسواق المالية

رغم استمرار التوترات الجيوسياسية واللايقين المحيط بالآفاق الاقتصادية، أنهت أسواق البورصة الكبرى، لا سيما في الولايات المتحدة، سنة 2024 بارتفاعات قوية في الأسعار. ويعكس هذا التطور تفاؤل المستثمرين الذي أثاره الصمود النسبي للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، وتراجع أسعار الفائدة والحماس المصاحب لازدهار نمو مقاولات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

رسم بياني 21.1.1: مؤشرات البورصة في الاقتصادات
الصاعدة الرئيسية (الأساس = 100 يناير 2024)



رسم بياني 20.1.1: مؤشرات البورصة في الاقتصادات
المتقدمة الرئيسية (الأساس = 100 يناير 2024)



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

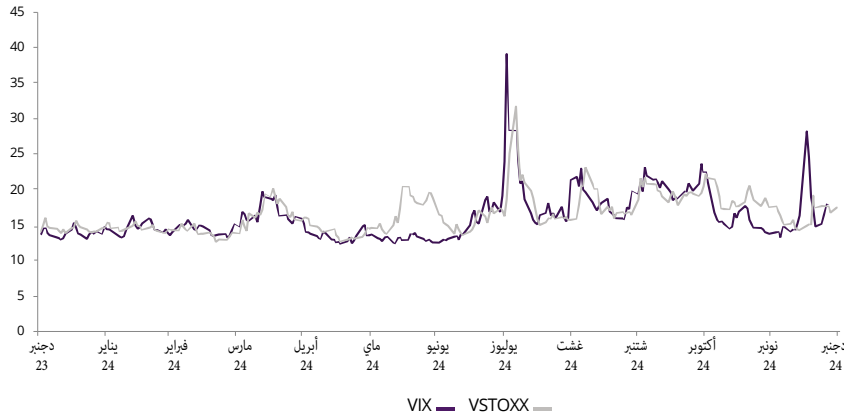
في الولايات المتحدة الأمريكية، أفضت العوامل المذكورة سلفاً، إلى جانب توقع التوجه نحو تخفيف الإطار التنظيمي للأسواق مع مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة، إلى منحى تصاعدي ملحوظ في الأسعار، لا سيما تلك الخاصة بالقيم في قطاع التكنولوجيا. وهكذا، نما مؤشر داو جونز الصناعي بواقع 18,1% في 2024، بعد 3,7% في 2023، وسجل مؤشر ناسداك المركب ارتفاعاً قوياً قدره 29,9% بعد 14,8%. وأدت هذه الزيادات إلى ارتفاع ملموس في مستويات التقييم النسبية، حيث انتقل متوسط نسبة السعر إلى الأرباح (PER) من 23,4 في 2023 إلى 37,7 في 2024 بالنسبة للقيم المدرجة في ناسداك ومن 29,9 إلى 31 بالنسبة لتلك المكونة لداو جونز.

وسُجلت تطورات مشابهة في الأسواق الأوروبية، لا سيما مع ارتفاع مؤشر يورو ستوكس 50 بنسبة 14% ومؤشر FTSE 100 بواقع 6,1%، وكذا في اليابان، حيث تنامي مؤشر نيكاي 225 بواقع 25%، مدعوماً بتراجع الين.

وواكب هذه الأداءات انخفاض في التقلب، باستثناء بعض الفترات على غرار تلك المسجلة خلال شهر غشت على إثر قرار رفع سعر الفائدة الرئيسي من طرف البنك المركزي الياباني ونشر معطيات أقل إيجابية مما كان منتظراً بخصوص سوق الشغل الأمريكية. وفي مجموع السنة، تراجع مؤشر VIX الذي يقيس تقلب القيم المكونة للمؤشر الأمريكي ستاندارد آند بورز 500، من 16,8 في 2023 إلى 15,6 في 2024، وتدنى مؤشر VSTOXX، المتعلق بالقيم الأوروبية، من 17,7 إلى 16.

في الاقتصادات الصاعدة، كان التطور مماثلاً على العموم، حيث ارتفع مؤشر MSCI EM بواقع 10,9%، غير أن الأداءات كانت متباينة بشكل كبير من بلد إلى آخر. هكذا، تنامي مؤشر MSCI الخاص بالهند بنسبة 32,4% ومؤشر MSCI للبرازيل بمعدل 5,1%، بينما في الصين، ظلت المقاولات تعاني من التحديات البنوية للاقتصاد، إذ سجل مؤشر MSCI للبلاد انكماشاً ثانياً قدره 5,1% بعد 7,4% سنة من قبل.

رسم بياني 22.1.1: مؤشرات تقلب أسواق البورصة الأمريكية والأوروبية



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

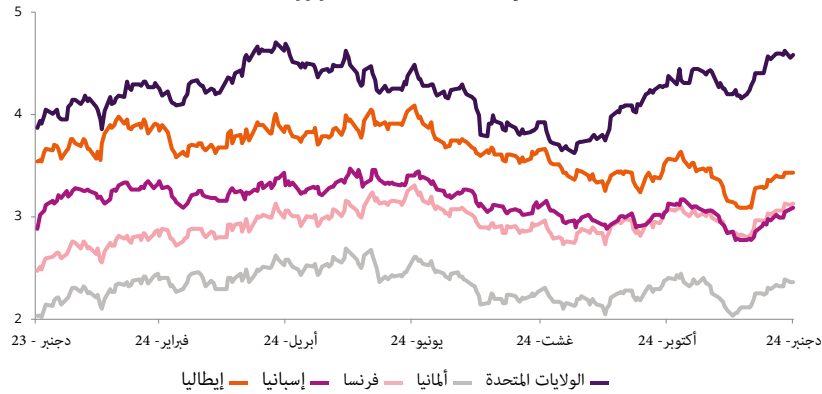
وفيما يخص أسواق سندات الاقتراض السيادية، فقد اتسمت في 2024 بتطورات متباينة بين الولايات المتحدة ومنطقة الأورو. هكذا، ورغم خفض سعر الفائدة الرئيسي للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، انخرطت عائدات السندات السيادية لمدة 10 سنوات في منحى تصاعدي، حيث بلغت 4,2% في المتوسط على طول السنة بزيادة قدرها 25 نقطة أساس من سنة إلى أخرى. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى: (i) بقاء التضخم عند مستوى أعلى من الهدف؛ و(ii) المستوى المرتفع لعجز الميزانية؛ و(iii) ارتفاع علاوة الأجل¹ ارتباطاً بالشكوك الماكرواقتصادية وبالمخاطر الميزانية في الولايات المتحدة.

أما في منطقة الأورو، فقد تراجعت العائدات نظراً لتخفيض سعر الفائدة الرئيسي من طرف البنك المركزي الأوروبي، ولجهود تعزيز الميزانية في بعض دول الجنوب. وهكذا، سجلت عائدات السندات السيادية لمدة 10 سنوات تدنياً بلغ 11 نقطة أساس إلى 2,3% بالنسبة لألمانيا و3 نقطة أساس إلى 2,9% بالنسبة لفرنسا و51 نقطة أساس إلى 3,6% بالنسبة لإيطاليا و33 نقطة أساس إلى 3,2% بالنسبة لإسبانيا.

¹ وهي التعويض الذي يطالب به المستثمرون مقابل حيازة سندات اقتراض طويلة الأجل عوض أصول أكثر سيولة. وتقاس على وجه الخصوص بالفارق بين العائد ومتوسط سعر الفائدة قصير الأجل المتوقع خلال أجل استحقاق السند.

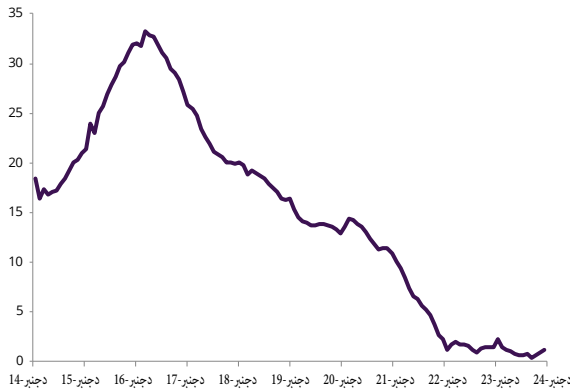
وبخصوص الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، كانت التطورات متباينة، لا سيما مع انخفاضات قدرها 55 نقطة أساس إلى 2,2% في الصين و26 نقطة أساس إلى 7% في الهند، وكذا ارتفاعات بواقع 8 نقط أساس إلى 12% في البرازيل، و297 نقطة أساس إلى 14,4% في روسيا، و927 نقطة أساس إلى 26,4% في تركيا.

رسم بياني 23.1.1: عائدات السندات السيادية لمدة 10 سنوات في الولايات المتحدة والدول الرئيسية لمنطقة الأورو (%)

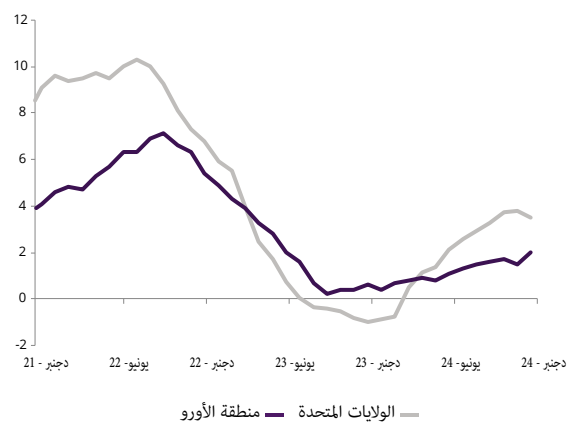


وفيما يتعلق بالائتمان البنكي، فقد واصل تطوره بوتيرة منخفضة في الاقتصادات المتقدمة، متضررا من استمرار الالايقين المحيط بالآفاق الاقتصادية. وتراجعت وتيرته من 2,1% في 2023 إلى 1,2% في 2024 في منطقة الأورو، فيما سجل تسارعا طفيفا من 1,4% إلى 2% في الولايات المتحدة. وفي الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، واصل بالخصوص تطوره بوتيرة ضعيفة في الصين، حيث تأرجح منذ بداية سنة 2023 حول 1%، على أساس سنوي، بعد تباطؤ قوي بدأ في 2017، وهي السنة التي كان قد بلغ خلالها ذروة فاقت 30%.

رسم بياني 25.1.1: الائتمان البنكي للأسر في الصين (التغير % على أساس سنوي)

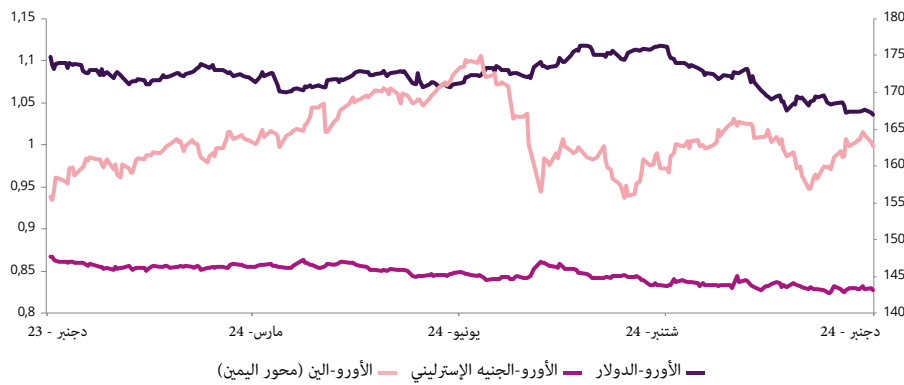


رسم بياني 24.1.1: الائتمان البنكي في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو (التغير % على أساس سنوي)



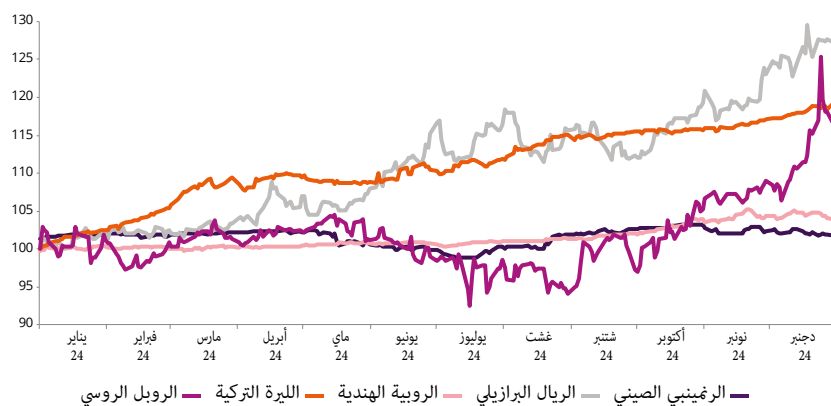
وفي أسواق الصرف، تطورت معادلة الأورو مقابل الدولار طيلة السنة تبعا للمعطيات المتعلقة على وجه الخصوص بالتضخم وسوق الشغل، المحدد الرئيسي للتوقعات في مجال تطور أسعار الصرف. هكذا، تقلب الأورو ضمن نطاق تراوح بين 1,04 دولار و1,12 دولار، مع توجه ملحوظ نحو الانخفاض في الفصل الأخير. وعلى مدار السنة ككل، بلغ في المتوسط 1,08 دولار، حيث ظل شبه مستقر من سنة لأخرى. ومقارنة مع عملات الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى، تعزز الأورو بالخصوص بنسبة 7,8% مقابل الين الياباني وتراجع بواقع 2,7% مقابل الجنيه الإسترليني.

رسم بياني 26.1.1: سعر صرف الأورو



وبخصوص عملات الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، فقد ظلت متأثرة باللايقين وبتعزيز وضع الدولار الأمريكي كملاذ آمن، حيث واصلت انخفاضها بشكل عام. هكذا، تراجع الرمينبي الصيني مجددا مقابل الدولار بواقع 1,6% بعد 5,1% في 2023، والروبية الهندية بنسبة 1,3% مقابل 4,9% في 2023، والليرة التركية بواقع 38% عوض 43,5% والروبل الروسي بنسبة 5,7% بعد 27,3%.

رسم بياني 27.1.1: تطور عملات الاقتصادات الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار (مؤشر أساس 100 = دجنبر 2023)



إطار 3.1.1: تطور سعر الذهب

بفضل خصائصه الفيزيائية والكيميائية، يحظى الذهب بالإقبال لاستخداماته العديدة، لا سيما في المجوهرات، والصناعة الإلكترونية، والتكنولوجيا ذات الصلة بالانتقال البيئي. لكن، لعل ما يميزه عن المعادن الأخرى هو أنه، بعد أن استُخدم كأداة للمبادلات التجارية على مر التاريخ، أصبح يلعب دوراً مركزياً في النظامين النقدي والمالي العالميين.

فما بين 1879 و1914، كانت قاعدة الذهب تضمن الاستقرار النقدي، ذلك أن إصدارات النقد آنذاك كانت مرتبطة باحتياطيات الذهب. وبعد الحرب العالمية الأولى، تم التخلي عن هذا النظام تدريجياً، وفي 1944، أُرست اتفاقية بريتون وودز نظام سعر صرف ثابت يقوم على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. وفي سنة 1971، وضعت الولايات المتحدة حداً لقابلية التحويل هذه لصالح اعتماد أسعار صرف عائمة، قبل أن تفضي «اتفاقيات جامايكا» المبرمة سنة 1976 الطابع الرسمي على التخلي عن الذهب كمرجع نقدي، حيث صار سعره منذئذ يتقلب حسب العرض والطلب.

اليوم، ورغم أن الذهب لم يعد يؤدي أي دور رسمي في النظام النقدي الدولي، إلا أن قيمته الذاتية تجعل منه أصلاً مفضلاً للحفاظ على القيمة، خاصة خلال فترات الالايقين الاقتصادي و/أو التوترات الجيوسياسية.

وطيلة السنوات الماضية، شهدت أسعار الذهب زيادة ملموسة، لا سيما خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وأزمة الديون السيادية الأوروبية بين 2010 و2011 وكذا خلال أزمة كوفيد-19 في 2020. وفي 2024، ومع تصاعد الالايقين، بلغ ذروة 2387 دولاراً للأوقية، مرتفعاً بنسبة 23% من سنة إلى أخرى، وبواقع 243% منذ 2007.

وساهمت عدة عوامل في هذا التطور، يبقى أهمها وضع الذهب كملاذ آمن والذي تعزز بفعل الالايقين الاقتصادي والتوترات الجيوسياسية¹، لا سيما منذ سنة 2020. وعلى نفس المنوال، وبغرض تنويع الاحتياطيات من غير الدولار، والتحوط من عقوبات مالية² محتملة، قامت مؤخرًا البنوك المركزية للاقتصادات الصاعدة، خاصة الصين وروسيا والهند، بتكثيف مشترياتهما من الذهب، لينتقل بذلك الطلب الإجمالي للبنوك المركزية على الذهب إلى أزيد من 1000 طن في 2024، وذلك للسنة الثالثة على التوالي، في حين كان المتوسط السنوي بين 2010 و2021 هو 473 طناً³.

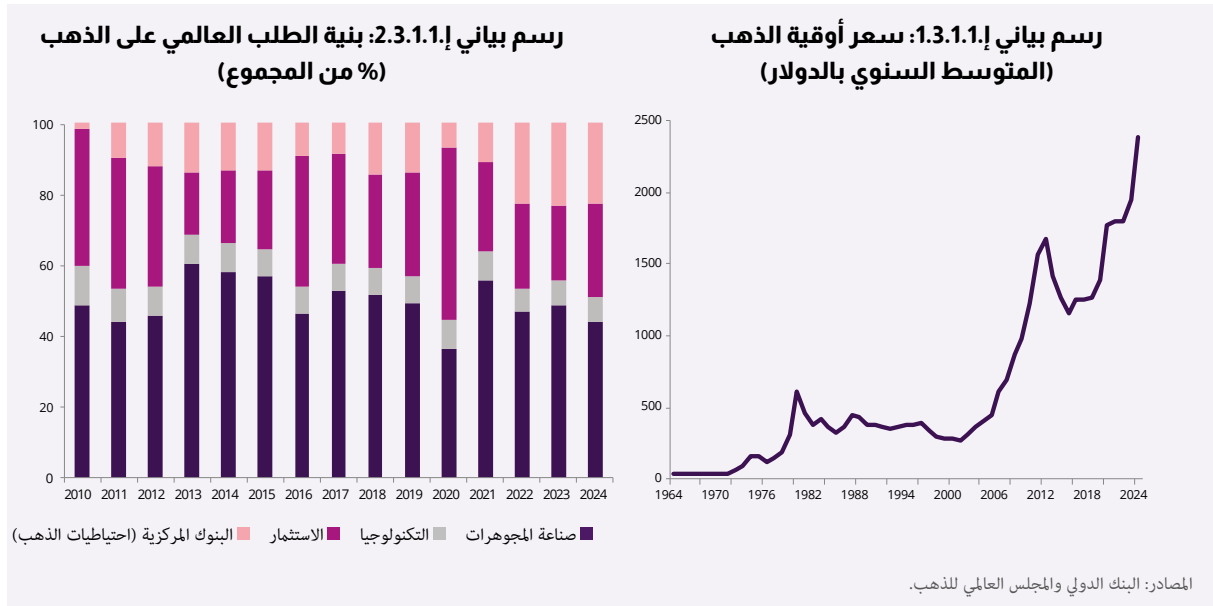
وفضلاً عن ذلك، اعتُبر الذهب على مر التاريخ أداةً للتحوط من التضخم. فارتفاع هذا الأخير أو التوقعات التضخمية يزيد من الإقبال عليه، مما يؤدي إلى تنامي سعره⁵. وأخيراً، خلال فترات التقلبات القوية في الأسواق المالية، يستعمل الذهب أيضاً كأداة لتنويع المحفظة. وفي هذا الصدد، وحسب المجلس العالمي للذهب، تزايد الاستثمار في «الصناديق الاستثمارية المتداولة» (ETF) الخاصة بالذهب⁴ بواقع 25% سنة 2024، مسجلاً بذلك أقوى ارتفاع له منذ 2020، مدفوعاً بالالايقين الجيوسياسي وبتراجع أسعار الفائدة الرئيسية⁵.

¹ «Gold as International Reserves: A Barbarous Relic No More؟» Serkan Arslanalp و Barry J. Eichengreen و Simpson Bell (ورقة عمل صندوق النقد الدولي، رقم 014/2023، 2023)

² «What drives gold prices؟» Robert B. Barsky و Craig Epstein و Adrian Lafont-Mueller و Younggeun Yoo، بنك الاحتياطي الفيدرالي لنيو يورك، نونبر 2021.

³ «Gold demand trends, Q4 and full year 2024»، المجلس العالمي للذهب، 5 فبراير 2025.

⁴ يتعلق الأمر بصناديق مرتبطة بمؤشر متداول في البورصة يحاكي أداء أسعار الذهب. وتمكن المستثمرين من ربط جزء من محافظهم بأداء الذهب دون الحاجة إلى شراء المعدن المادي أو تخزينه أو التأمين عليه.



2.1 الإنتاج والطلب

خلال سنة 2024، بينما ظل القطاع الفلاح يواجه ظروفًا مناخية غير مواتية مسجلا انكماشًا في قيمته المضافة بواقع 4,8%، سجلت الأنشطة غير الفلاحية تحسنا ملحوظًا على العموم، إذ ارتفعت بنسبة 4,5%. بذلك، يكون نمو الاقتصاد الوطني قد بلغ 3,8%، مقابل 3,7% سنة من قبل.

على المستوى القطاعي، تسارع النشاط في الصناعات التحويلية وفي التجارة، وسجل قفزات في البناء والأشغال العمومية وصناعات الاستخراج المعدني، كما واصل القطاع السياحي ديناميته القوية، إذ سجل عدد الوافدين عبر المراكز الحدودية رقما قياسيا.

وكان النمو مدعوما حصريا بالطلب الداخلي في سياق اتسم بتراجع التضخم وتيسير السياسة النقدية، بينما ظلت مساهمة صافي الصادرات من حيث الحجم سلبية. وهكذا فقد، تنامي الاستثمار بواقع 10,9%، نتيجة على الخصوص لتنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية تحضيرا لاستضافة فعاليات دولية كبرى وفي إطار الجهود المبذولة للتكيف مع تغير المناخ. وبالموازاة مع ذلك، تحسن استهلاك الأسر بنسبة 3,2%، مستفيدا من رفع الأجور وتزايد تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج وكذا إرساء برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

بالأسعار الجارية، تنامي الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 7,9% إلى 1 596,8 مليار درهم في 2024. وباحتساب ارتفاع التدفقات الخارجة برسم عائدات الملكية بواقع 3,8% إلى 23,7 مليارا والتحويلات الجارية المتأتية من الخارج بواقع 4,7% إلى 135,9 مليارا، فقد بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1 709,1 مليارا، متزايدا بنسبة 7,7% من سنة إلى أخرى.

جدول 1.2.1: القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة (التغير %)

2024**	2023*	2022*	2021	2020	2019	2018	2017	
-4,5	1,8	-11,8	19,0	-7,1	-3,9	4,5	19,5	القطاع الأولي
-4,8	1,5	-11,3	19,5	-8,1	-5,0	5,6	21,5	الزراعة والاستغلال الغابوي
2,6	6,9	-20,8	9,9	12,2	13,8	-12,5	-9,3	الصيد البحري
4,2	0,8	-1,6	7,8	-5,2	4,1	3,1	3,4	القطاع الثانوي
13,0	-4,2	-23,0	7,3	2,6	2,3	-0,8	11,0	صناعة الاستخراج المعدني
3,3	3,1	2,5	9,0	-7,4	3,4	3,2	3,4	الصناعات التحويلية
2,6	-10,6	-4,2	7,5	-1,3	14,7	8,8	2,9	توزيع الكهرباء والغاز والماء وشبكات التطهير، ومعالجة النفايات
5,0	0,3	-3,7	4,7	-4,1	0,5	1,3	1,3	البناء والأشغال العمومية
4,6	5,0	6,8	5,7	-7,9	3,9	2,9	3,3	القطاع الثالثي
4,1	3,0	-0,6	8,2	-6,6	2,1	-0,2	4,6	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات محرك والدراجات النارية
7,4	6,8	3,9	10,5	-28,5	5,5	-0,5	1,3	النقل والتخزين
9,6	23,5	68,0	15,4	-54,6	3,6	6,2	10,4	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
3,0	5,2	3,8	-1,5	5,1	2,5	3,5	-2,0	الإعلام والاتصال
7,3	5,2	10,0	3,6	0,6	5,3	1,9	3,8	الأنشطة المالية والتأمينات
-1,6	1,9	0,0	2,9	-0,8	1,8	3,2	1,5	الأنشطة العقارية
4,2	6,8	10,8	9,6	-13,4	8,3	6,1	4,7	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
4,1	2,1	5,0	5,1	5,3	6,6	3,9	3,9	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
6,6	4,6	6,5	3,6	0,8	2,0	4,1	1,1	التعليم والصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي
5,4	2,0	6,4	5,0	-23,2	0,2	1,5	1,9	خدمات أخرى
4,5	3,7	3,8	6,4	-6,9	4,0	2,8	3,2	القيمة المضافة غير الفلاحية
3,4	3,4	1,9	7,9	-7,0	3,0	3,1	5,2	القيمة المضافة الإجمالية
7,5	5,6	1,2	10,3	-8,3	2,3	2,4	4,0	الضرائب على المنتجات صافية من الإعانات
3,8	3,7	1,8	8,2	-7,2	2,9	3,1	5,1	الناتج الداخلي الإجمالي

* أرقام مراجعة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1.2.1 الإنتاج

مع توالي سنوات الجفاف وتفاقم الإجهاد المائي، عرف القطاع الفلاحي تراجعاً ملموساً خلال السنوات الماضية، شمل الإنتاج النباتي والحيواني على حد سواء.

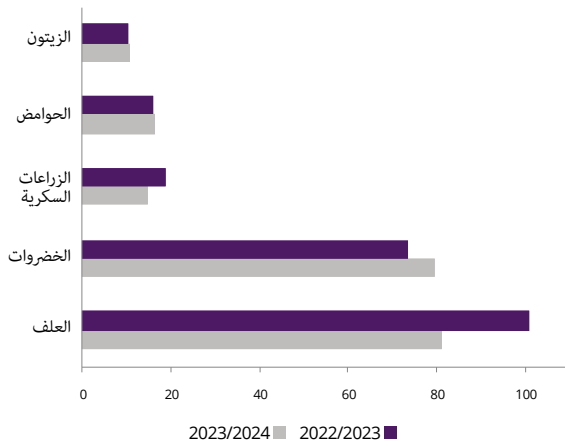
ففي 2024، شهدت القيمة المضافة للقطاع انكماشاً قدره 4,8%، مقابل ارتفاع طفيف بنسبة 1,5% في 2023. وأخذاً في الاعتبار نمو نشاط الصيد بواقع 2,6%، فقد تدنت القيمة المضافة للقطاع الأولي بنسبة 4,5% بعد نمو قدره 1,8% سنة من قبل.

وقد كان الموسم الفلاحي 2023-2024 صعباً بشكل خاص، حيث اتسمت بدايته بتأخر التساقطات المطرية وبتغيرات كبيرة في درجات الحرارة، مما أسفر عن اضطرابات في انطلاق نمو الزراعات.

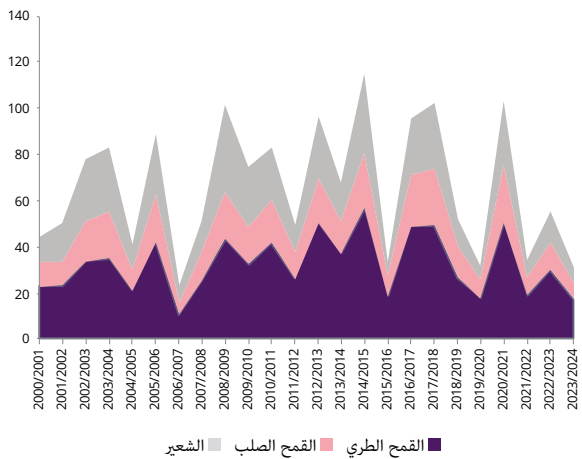
في ظل هذه الظروف، تراجعت المساحة المزروعة بالحبوب الرئيسية الثلاثة¹ إلى مستوى استثنائي قدره 2,5 مليون هكتار، وبلغت مردوديتها 12,6 قنطاراً للهكتار. وبالتالي، انحصر المحصول في 31 مليون قنطار بدل 55 مليون قنطار خلال الموسم السابق.

وشهدت الزراعات الأخرى تطورات متباينة في الإنتاج، حيث عرف إنتاج النباتات السكرية والعلف تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته 20,5% و19,6% على التوالي، فيما سجل إنتاج كل من الخضروات والزيتون والحوامض ارتفاعاً بنسب 8,4% و3,8% و1,8% على التوالي.

رسم بياني 2.2.1: إنتاج الزراعات الرئيسية باستثناء الحبوب (بملايين القناطير)



رسم بياني 1.2.1: إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة (بملايين القناطير)



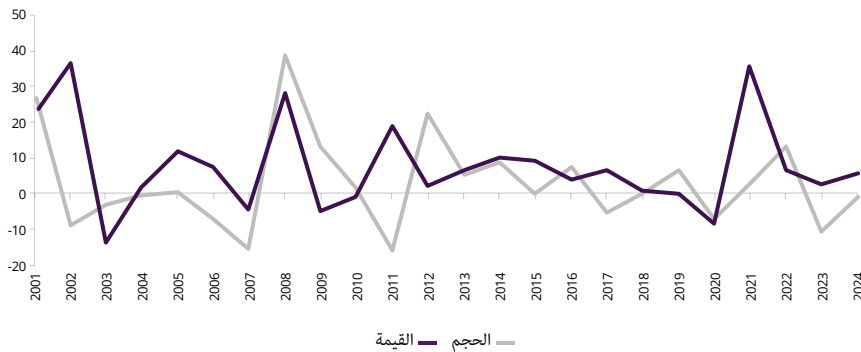
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

¹ يتعلق الأمر بالقمح الطري والقمح الصلب والشعير.

وبالنسبة لنشاط التربية الحيوانية، تواصل انخفاض الرأسمال من المواشي، إذ تراجع القطيع بنسب بلغت 9,3% فيما يخص الأغنام، و16,6% بالنسبة للأبقار و19% بالنسبة للماعز، من سنة إلى أخرى. وقد نتج عن هذا التغير انخفاض إنتاج اللحوم الحمراء بواقع 9,6%، ليتزايد بذلك الضغط على الأسعار ويتنامى اللجوء إلى استيراد الحيوانات المعدة للذبح وكذا انفتاح السوق الوطنية على استيراد اللحوم الطرية.

وبخصوص قطاع الصيد البحري، تشير المعطيات المتاحة المتعلقة بالصيد الساحلي والتقليدي إلى تراجع حجم الإنتاج المُسَوَّق بنسبة 1% إلى 1,3 مليون طن في 2024. وحسب النوع، فقد انخفض الإنتاج بواقع 0,4% بالنسبة للأسماك السطحية، التي تمثل 83,5% من المجموع، في حين تنامي بما يعادل 6,7% بالنسبة للأسماك البيضاء و10,1% للرخويات. ومن حيث القيمة، سجل الإنتاج نموا قدره 5,7% ليصل إلى 10,5 مليار درهم.

رسم بياني 3.2.1: الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي (التغير %)



المصدر: المكتب الوطني للصيد.

في القطاع الثانوي، سجلت وتيرة النشاط تسارعا ملموسا، إذ ارتفعت من 0,8% في 2023 إلى 4,2% في 2024، وبلغت مساهمته في النمو 1,1 نقطة مئوية، بعد 0,2 سنة من قبل.

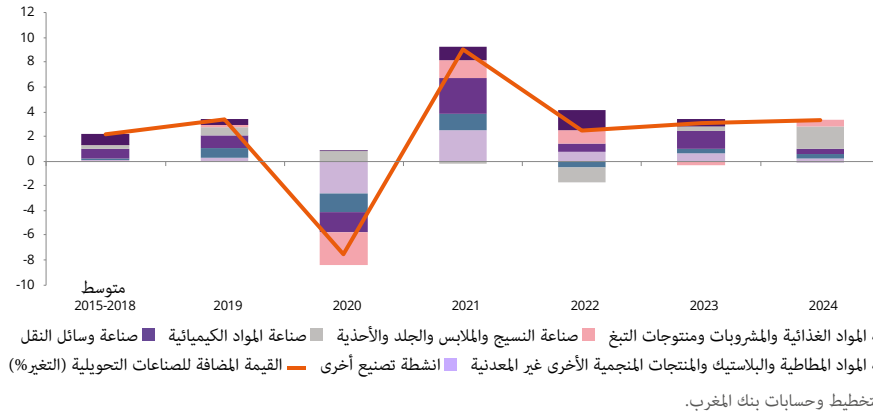
وحسب الفروع، واصلت الصناعات التحويلية انتعاشها الذي بدأ بعد الجائحة، لتتنامي قيمتها المضافة بواقع 3,3% بعد 3,1% في 2023. ويعزى هذا التغير على وجه الخصوص إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته صناعة المواد الكيميائية، والذي بلغ 11,1% بدلا من 1,6%، مدفوعا إلى حد كبير بتحسين إنتاج مشتقات الفوسفات، وبزيادة قدرها 5,2%، بدل انخفاض بواقع 2,4%، في «صناعة النسيج والملابس والجلد والأحذية».

أما في "صناعة وسائل النقل"، فقد سجل إنتاج السيارات¹ تباطؤا حادا، حيث ارتفع بنسبة 4,4%، ليصل إلى ما يناهز 560 ألف وحدة، مقابل 15,3% سنة من قبل، مما أسفر عن تراجع نمو القيمة المضافة من

¹ حسب المنظمة الدولية لمصنعي السيارات

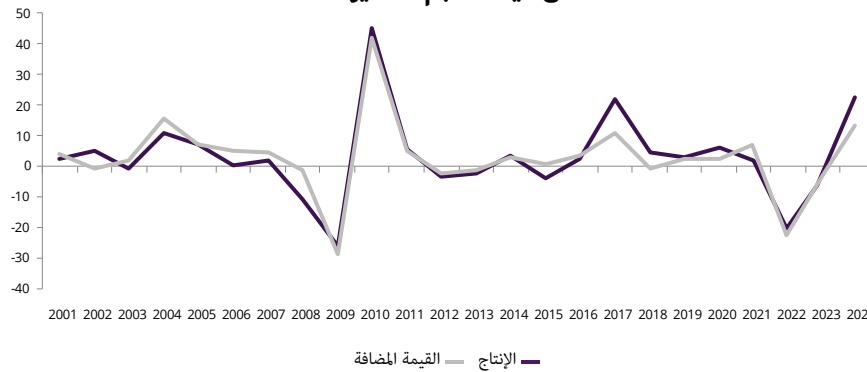
15,3% إلى 3,5% من جهتها، عرفت «صناعة المواد الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ» تراجعاً طفيفاً بنسبة 0,1% بعد ارتفاعها بواقع 2,2%.

رسم بياني 4.2.1: المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالنقط المئوية)



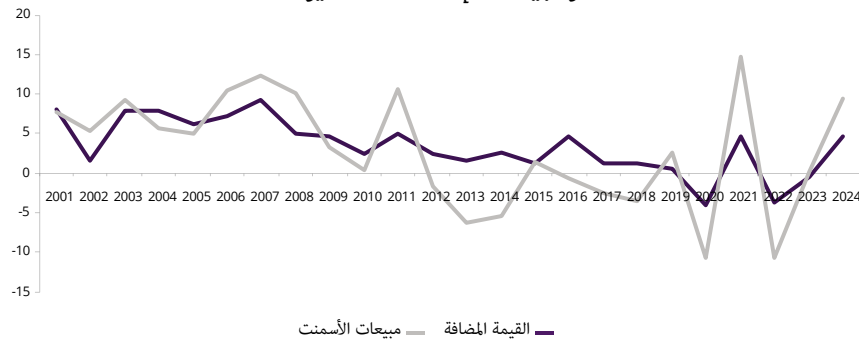
وفي صناعة الاستخراج المعدني، سجلت القيمة المضافة ارتفاعاً بنسبة 13%، بعد انخفاض قدره 4,2% سنة 2023. ويعكس هذا التطور تزايد الإنتاج التسويقي للفوسفات الخام بواقع 23,1% في ظل انتعاش الطلب العالمي.

رسم بياني 5.2.1: القيمة المضافة لصناعة الاستخراج المعدني والإنتاج التسويقي للفوسفات الخام من حيث الحجم (التغير %)



واستأنف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميته سنة 2024 بعد سنوات عديدة من التباطؤ، مع ارتفاع قيمته المضافة بواقع 5% بعد 0,3% في 2023 ونموها السنوي بما متوسطه 1,5% بين 2009 و2022. ويعزى هذا الأداء إلى مشاريع البنية التحتية العديدة التي يتم تنفيذها في إطار الاستعداد لاستضافة فعاليات دولية كبرى، وإلى المجهودات المبذولة للتكيف مع تغير المناخ، وكذا إلى تنفيذ برنامج إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة بإقليم الحوز. ومن المرجح أن يكون هذا التحسن في الأداء راجعا أيضا إلى تفعيل برنامج الدعم المباشر للسكن بتعليمات ملكية سامية اعتبارا من يناير 2024.

رسم بياني 6.2.1: القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية ومبيعات الإسمنت (التغير %)

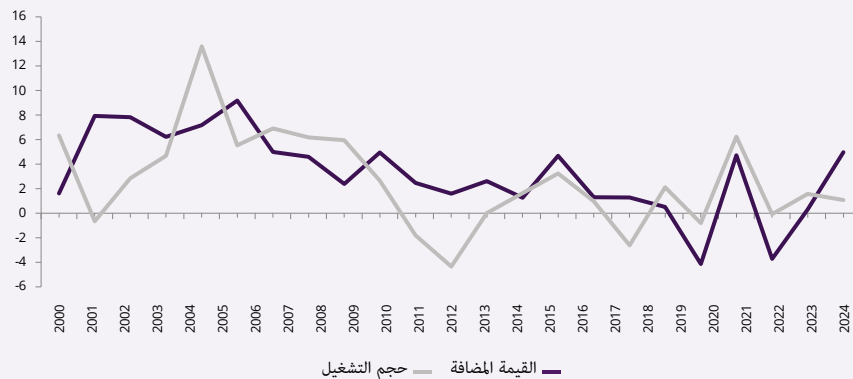


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

إطار 1.2.1: دينامية قطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة 2000 - 2024

يلعب قطاع البناء والأشغال العمومية دورا اقتصاديا هاما بالنظر إلى مساهمته المباشرة في الاستثمار وفي إحداث القيمة المضافة، فضلا عن آثاره التبعية على القطاعات الأخرى. وقد كان هذا القطاع، على مدى سنوات عدة، من أبرز القطاعات التي توفر فرص الشغل، لا سيما للشباب ذوي المؤهلات الضعيفة. ومنذ مطلع الألفية الجديدة، ساهمت السياسات العمومية الرامية إلى تطوير البنية التحتية وتسهيل الحصول على السكن في تعزيز نمو هذا القطاع، إلا أن هذا النمو لم يكن منتظما، مع دورات اقتصادية ملحوظة يمكن تقسيمها إلى أربع فترات.

رسم بياني 1.1.2.1: القيمة المضافة والتشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية (التغير %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

¹ السنة التي تتوفر ابتداء منها البيانات المتعلقة بإحداث فرص الشغل في قطاع البناء والأشغال العمومية.

خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007، شهد القطاع نموا قويا تجلّى في ارتفاع قيمته المضافة بمتوسط سنوي بلغ 7% وإحداث 35 ألف منصب. ومن المرجح أن تكون هذه التطورات مرتبطة بإطلاق مشاريع كبرى تهتمّ البنية التحتية وبالدينامية التي شهدتها قطاع البناء على إثر اتخاذ تدابير تهدف إلى تسهيل حصول الأسر على السكن. وتشمل هذه التدابير، على وجه الخصوص، أول مخطط للسكن الاجتماعي، تم إرساؤه بمقتضى قانون المالية 2000/1999 ثم تعديله عدة مرات، إلى جانب برنامجي "مدن بدون صفيح" و"المدن الجديدة"، إلخ.

في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2019، عرف القطاع تباطؤا ملحوظا، حيث انخفض نموه إلى متوسط سنوي قدره 2,7% وتراجعت مناصب الشغل المحدثة بأكثر من النصف لتبلغ 17 ألف منصب سنويا. ويعكس هذا الأداء الضعيف إلى حد كبير ركود النشاط خاصة في قطاع البناء المخصص للسكن.

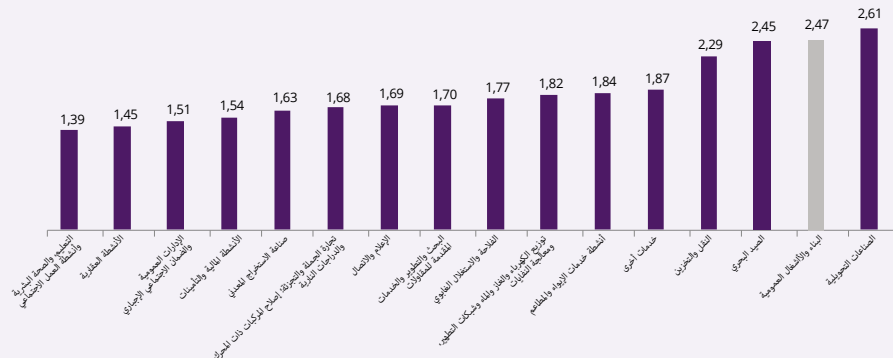
ومن 2020 إلى 2023، تضرر قطاع البناء والأشغال العمومية بشدة بسبب تواتر الأزمات. إذ شهد سنة 2020، السنة التي تزامنت مع جائحة كوفيد-19، انخفاضا في قيمته المضافة بنسبة 4,1%، ومع اندلاع الحرب في أوكرانيا، شهدت أسعار مواد البناء التي ترتبط بأسعار الطاقة ارتفاعا حادا، مما أثر على وتيرة النشاط. نتيجة لذلك، سجلت القيمة المضافة انكماشا آخر بواقع 3,7% سنة 2022، ثم ارتفاعا لم تتجاوز نسبته 0,3% سنة 2023. أما على مستوى التشغيل، فقد تم إحداث 20 ألف منصب كمتوسط سنوي خلال الفترة، مع تقلب كبير من سنة لأخرى.

وفي سنة 2024، سجل القطاع قفزة كبيرة ظهرت بواورها في نهاية السنة الماضية. فقد نمت قيمته المضافة بنسبة 5%، مع تسارع تدريجي على مدار السنة، حيث انتقل المعدل من 2,5% في الفصل الأول إلى 7% في الفصل الأخير. وقد جاء هذا الأداء مدعوما بتنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية استعدادا لفعاليات دولية كبرى، وبالمجهودات الرامية للتكيف مع تغير المناخ، فضلا عن تنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز. ومن المرجح أن يكون تفعيل برنامج الدعم المباشر للسكن، بتعليمات ملكية سامية اعتبارا من يناير 2024، قد ساهم هو الآخر في تعزيز هذا الأداء. وعلى الرغم من هذا التحسن، ظل عدد مناصب الشغل التي تم إحداثها محدودا في 13 ألف منصب على مدار العام، مع انتعاش واضح في النصف الثاني من السنة.

بذلك، يكون قطاع البناء والأشغال العمومية قد سجل، خلال مجموع الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، نموا سنوي بلغت نسبته في المتوسط 3,4%، وأحدث 23 ألف منصب شغل سنويا. كما تعززت حصته من الناتج الداخلي الإجمالي من 4,3% إلى 5,6%، وحصته من التشغيل من 7,4% إلى 11,6%.

فيما يخص التوقعات، يرتقب أن يستمر الزخم الملحوظ بالنظر إلى مختلف المشاريع الكبرى التي تم إطلاقها أو المخطط لها في أفق سنة 2030، مما من شأنه أن يساهم في تسريع نمو الاقتصاد الوطني. ومن خلال التقديرات المعدّلة على أساس جدول العرض والاستخدام في الحسابات الوطنية لسنة 2024، يتبين أن قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات ذات أكبر آثار التبعية على القطاعات الأخرى، حيث يولد كل درهم من الطلب الموجه لهذا القطاع زيادة في الإنتاج الإجمالي قدرها 2,47 درهم، مقابل 1,77 درهم بالنسبة "للفلاحة والاستغلال الغابوي" و1,68 درهم في "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية".

رسم بياني إ.2.1.2.1: مُضاعِف الإنتاج



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وعرفت وتيرة النشاط في قطاع "الكهرباء والغاز والماء وشبكات التطهير ومعالجة النفايات" تغيرا في توجهها، حيث ارتفعت قيمتها المضافة بنسبة 2,6% بعد انكماشها بواقع 10,6% في السنة الماضية. وعلى الرغم من تراجع مكونه الحراري بنسبة 3,1% والذي يمثل أكثر من 73% منه، تزايد إنتاج الكهرباء بمعدل 3% بفضل تنامي توليد الطاقة من المصادر المتجددة بنسبة 26,7%، وهو ما يرجع جزئيا إلى تزايد إنتاج الطاقة بمقتضى القانون 13-09¹. ويشمل هذا التغير ارتفاعات بواقع 42,8% بالنسبة للطاقة الريحية² و33% للطاقة المائية، وانكماش قدره 23,4% للطاقة الشمسية³.

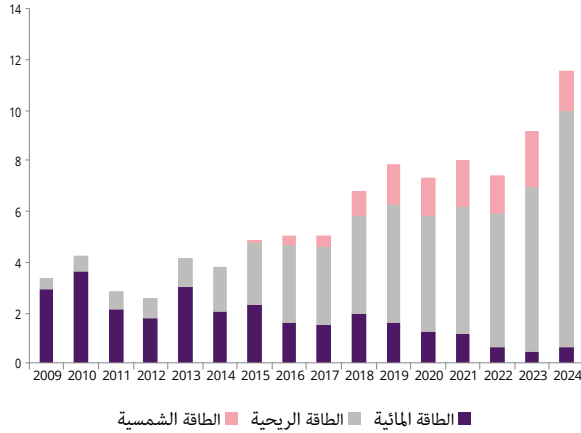
موازاة مع ذلك، تزايد الاستهلاك، الذي تتم مقارنته من خلال عمليات التسليم عبر شبكة نقل الكهرباء، بنسبة 1,9% بدلا من 3%. في ظل هذه الظروف، انخفضت الصادرات بنسبة 22,9% وارتفعت الواردات بواقع 25,3%، مما أدى إلى عجز في المبادلات الخارجية للكهرباء بلغ 539 جيغاواط / الساعة وبواقع 1,5 مليار درهم من حيث القيمة.

¹ يؤسس هذا القانون إطارا قانونيا لإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة، من قبل الأفراد أو الأشخاص المعنويين، سواء كانت عمومية أو خاصة. ويوضح هذا القانون بشكل خاص المبادئ العامة التي يجب اتباعها والنظام القانوني المطبق على التسويق والتصدير.

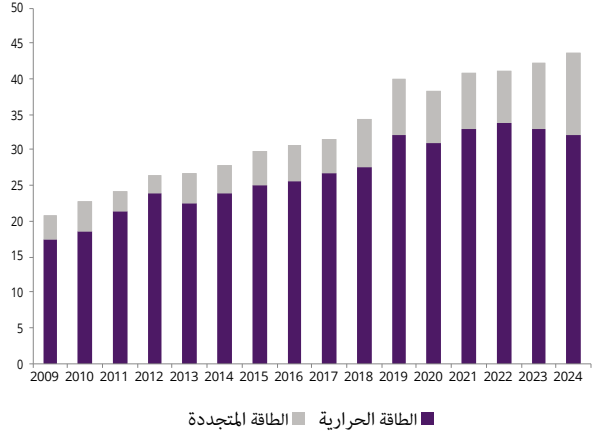
² ويُعزى ذلك، على وجه الخصوص، إلى تشغيل المحطة الريحية "جبل الحديد" بقدرة تبلغ 270 ميغاوات، وتوسيع "الكدية البيضاء" من 50 ميغاوات إلى 100 ميغاوات.

³ وذلك عقب التوقيف المؤقت لمحطة «نور ورزازات 3» من مارس 2024 إلى أبريل 2025 بسبب مشكلة تقنية على مستوى خزان الملح المنصهر.

رسم بياني 8.2.1 : إنتاج الكهرباء من مصدر متجدد (بآلاف جيغاواط للساعة)



رسم بياني 7.2.1 : إنتاج الكهرباء حسب المصدر (بآلاف جيغاواط للساعة)

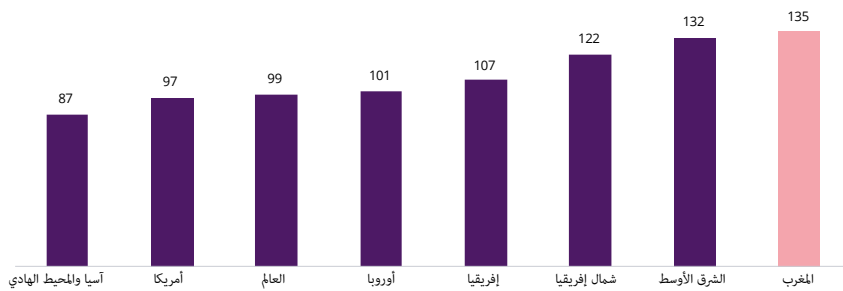


المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء.

وفي القطاع الثالثي، تراجعت وتيرة النشاط إلى 4,6% سنة 2024، بعد أن كانت 5% في السنة الماضية، وبلغت مساهمته في النمو 2,5 نقطة مئوية مقابل 2,7 نقطة.

واستمرت دينامية النشاط السياحي، مع زيادة أخرى في القيمة المضافة لفرع "الإيواء والمطاعم" بنسبة 9,6%، بعد أن كانت 23,5% سنة 2023. وارتفع عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية بواقع 20% على أساس سنوي، وبنسبة 34,6% مقارنة بسنة 2019، ليصل إلى 17,4 مليون سائح، وهو تقريبا الهدف المحدد لسنة 2026 (17,5 مليون سائح) في خارطة طريق القطاع (2026-2023)¹. وارتفع عدد الوافدين من المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 16,8%، مقابل 27,1% سنة 2023، ليصل إلى 8,6 مليون سائح، في حين تنامي عدد السياح الأجانب بواقع 23%، بعد أن كان 41,2%، ليصل إلى 8,8 مليون سائح.

رسم بياني 9.2.1 : عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية سنة 2024 حسب المناطق (كنسبة مئوية من العدد المسجل سنة 2019)



المصادر: منظمة السياحة العالمية ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

¹ خارطة الطريق المعتمدة في مارس 2023.

وحسب الجنسية، تزايد عدد الوافدين بنسبة 21,1% للفرنسيين و14,9% للإسبان و47% للبريطانيين و34,8% للإيطاليين. كما شهد السياح الوافدون من الصين وألمانيا ارتفاعات بنسب 78,3% و28,6% على التوالي، وإن ظلت أدنى من المستويات المسجلة ما قبل الأزمة.

جدول 2.2.1: عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية

التغير (%)		بالآلاف					
2019/2024	2023/2024	2024	2023	2022	2019		
24,9	23,0	8 798	7 150	5 065	7 043	السياح الأجانب	
21,6	21,1	2422	1999	1505	1991	فرنسا	أوروبا
70,1	14,9	1498	1304	902	881	إسبانيا	
28,3	34,8	452	335	240	352	إيطاليا	
-12,6	28,6	361	281	171	413	ألمانيا	
81,1	47,0	999	679	482	551	المملكة المتحدة	
117,2	30,2	56	43	30	26	أيرلندا	
33,6	60,8	53	33	18	40	روسيا	
1,2	5,8	351	332	231	347	الولايات المتحدة	أمريكا الشمالية
-4,3	16,8	126	108	72	131	كندا	
-3,0	18,1	56	48	36	58	تونس	إفريقيا
-56,7	7,1	51	47	35	117	الجزائر	
52,8	22,6	74	61	44	49	موريتانيا	
49,8	25,3	86	69	57	58	السنگال	
-24,5	78,3	106	60	28	141	الصين	آسيا
147,8	42,7	41	29	13	17	الهند	
46,3	16,8	8 614	7 375	5 804	5 889	المغاربة المقيمون بالخارج	
34,6	19,9	17 412	14 525	10 869	12 932	المجموع	

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وانعكس هذا التزايد في عدد الوافدين على تطور ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة، إذ ارتفع عددها بنسبة 11,9 % ليصل إلى 28,7 مليون ليلة، مع زيادة بنسبة 18,1 % لغير المقيمين ليصل عددها إلى 20,1 مليون ليلة، وشبه ركود بالنسبة للمواطنين ليبلغ عددها 8,5 مليون ليلة. وحسب الوجهة الرئيسية، بلغت الزيادة في عدد ليالي المبيت 18 % في الحوز و 17,8 % في أكادير و 12,7 % في مراكش والدار البيضاء و 8,6 % في طنجة و 6,1 % في الرباط و 2 % في فاس. وتواصل مراكش وأكادير هيمنتها، حيث تستحوذان على أكثر من نصف إجمالي ليالي المبيت السياحية لسنة 2024.

جدول 3.2.1: ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة

التغير (%)		بالآلاف					
2019/2024	2023/2024	2024	2023	2022	2019		
15,7	18,1	20 146	17 053	11 071	17 406	السياح الأجانب	
14,6	9,9	5 563	5 060	3 412	4 853	فرنسا	أوروبا
21,0	7,5	1 061	987	530	877	اسبانيا	
-36,8	27,7	1 103	864	429	1 746	ألمانيا	
74,8	42,9	3 886	2 720	1 690	2 224	المملكة المتحدة	
39,1	26,1	583	462	261	419	إيطاليا	
19,9	27,5	523	410	244	436	هولندا	
-4,2	48,8	105	70	41	110	روسيا	
14,8	-1,7	772	785	551	672	الولايات المتحدة	أمريكا الشمالية
30,4	12,8	231	205	128	177	كندا	
-23,5	19,0	229	193	191	299	المملكة العربية السعودية	الدول العربية
17,3	21,8	65	53	34	55	مصر	
-13,6	10,3	81	73	62	93	تونس	
8,9	-0,6	8 539	8 587	7 939	7 838	السياح المحليون	
13,6	11,9	28 685	25 641	19 010	25 244	المجموع	

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

هكذا، وأخذا بالاعتبار ارتفاع الطاقة الإيوائية، فقد انتقلت نسبة الملاء، من سنة إلى أخرى، من 48 % إلى 51 %، إذ بلغت على وجه الخصوص 74 % في الحوز و 72 % في مراكش و 69 % في أكادير.

جدول 4.2.1: نسبة الملء حسب الوجهة الرئيسية

التغير (بالنقط المئوية)		بالنسبة المئوية (%)			
2023/2024	2022/2023	2024	2023	2022	
5	11	72	67	65	مراكش
8	7	74	66	59	الحوز
8	9	69	61	52	أكادير
4	6	47	43	37	الدار البيضاء
0	8	52	52	44	طنجة
0	7	52	52	45	الرباط
15	-15	42	27	42	سلا
0	1	43	43	42	فاس
2	9	47	45	37	الصويرة
0	10	44	44	34	تطوان
-6	13	26	32	19	ورزازات
0	1	24	24	22	مكناس
0	3	24	24	21	الحسيمة
-2	5	19	21	16	أصيلة
3	7	51	48	41	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

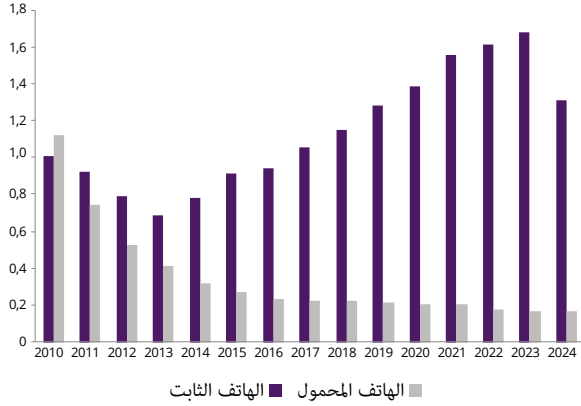
وارتفعت القيمة المضافة لخدمات "النقل والتخزين" بنسبة 7,4% على إثر الزيادة المهمة في حركة النقل سواء بالنسبة للمسافرين، خاصة بفعل النمو الذي عرفه النشاط السياحي، أو بالنسبة للبضائع. فقد سجلت هذه الأخيرة ارتفاعا بواقع 15,2% في النقل البحري و23,1% في النقل السككي و22,2% في النقل الجوي. أما بالنسبة للمسافرين، فقد سجلت وسائل النقل الثلاثة ارتفاعات بنسب 11,6% و4,4% و20,5% على التوالي.

وعلى مستوى «الإعلام والاتصال»، تباطأ نمو القيمة المضافة من سنة إلى أخرى لينتقل من 5,2% إلى 3% على أساس سنوي. وتُظهر المعطيات المتعلقة بعدد المنخرطين ارتفاعات بواقع 4,3% إلى أزيد من 58 مليوناً بالنسبة للهاتف المحمول، و5% إلى 40,2 مليوناً بالنسبة للإنترنت و5,9% إلى 3 ملايين بالنسبة للهاتف الثابت. أما من حيث الاستخدام، فقد تراجع الاستعمال المتوسط الشهري الصادر¹ بواقع 11,5% للهاتف المحمول مقابل استقراره للهاتف الثابت. من جهة أخرى، عرف العائد المتوسط للدقيقة (ARPM)² ركوداً بالنسبة للمحمول وانخفاضا بنسبة 22% بالنسبة للهاتف الثابت.

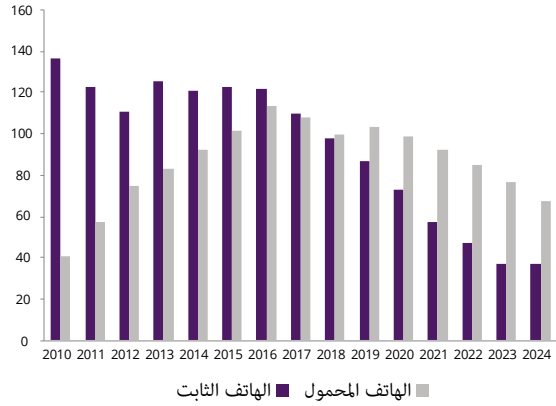
¹ يحدد على أساس قسمة الحركة الصادرة المعبر عنها بالدقائق على متوسط عدد المنخرطين في الشهر.

² يحتسب متوسط الإيرادات لكل دقيقة (Average revenue per minute) عن طريق قسمة رقم المعاملات، دون احتساب الرسوم، للمعاملات الصوتية الصادرة على الحركة الصادرة المعبر عنها بالدقائق.

رسم بياني 11.2.1: العائد المتوسط للدقيقة
(بالدراهم/الدقيقة)



رسم بياني 10.2.1: الاستعمال المتوسط الشهري الصادر
(بالدقائق/الشهر)



المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

تطور النشاط الاقتصادي خلال السنة¹

يُظهر تحليل النشاط الاقتصادي خلال السنة أنه بعد تطور معتدل بلغ متوسطه 2,4% في النصف الأول من السنة، تسارع النمو إلى 4% خلال النصف الثاني. وقد جاء هذا التحسن الملحوظ مدفوعاً بشكل رئيسي بقطاعات «الإيواء والمطاعم» (من 5,6% إلى 12%)، و«الكهرباء، والغاز، والماء وشبكات التطهير ومعالجة النفايات» (من -1,7% إلى 4,6%)، و«البناء والأشغال العمومية» (من 3,1% إلى 6,9%)، و«الصناعات التحويلية» (من 2,5% إلى 5,6%).

رسم بياني 12.2.1: التطور الفصلي للناتج الداخلي الإجمالي حسب المكونات في 2024 (التغير %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

¹ تستند التحليلات الواردة في هذا الجزء إلى البيانات الفصلية للحسابات الوطنية التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط في 31 مارس 2025.

2.2.1 الطلب

لقد كان نمو الاقتصاد الوطني مدعوما حصريا بالطلب الداخلي، بواقع 3,8% في 2024، إذ بلغت مساهمته 6,3 نقاط مئوية، عوض 5,4 نقاط في 2023. بالمقابل، ظلت مساهمة الصادرات الصافية من حيث الحجم سلبية عند 2,5 نقاط عوض 1,8.

جدول 5.2.1: مكونات الطلب بأسعار السنة الماضية (التغير %، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
6,3	5,4	-1,3	9,7	-7,0	2,1	3,8	3,6	الطلب الداخلي (المساهمة بالنقط المئوية)
3,2	4,7	0,1	6,8	-5,6	2,2	2,4	3,7	الاستهلاك النهائي للأسر
5,6	6,1	2,6	7,2	-0,6	4,8	3,7	2,4	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
10,9	4,3	-6,2	14,5	-11,9	-0,2	5,3	3,0	الاستثمار
-2,5	-1,8	3,1	-1,5	-0,1	0,8	-0,8	1,5	الصادرات الصافية (المساهمة بالنقط المئوية)
8,0	7,9	20,7	7,9	-15,0	5,1	3,8	10,8	صادرات السلع والخدمات
11,6	9,5	8,8	10,4	-11,9	2,1	4,8	4,6	واردات السلع والخدمات

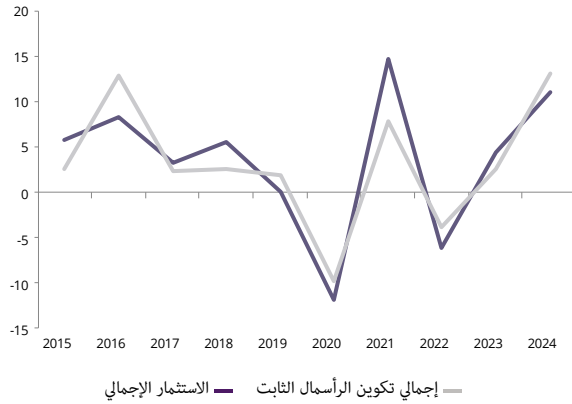
المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

وفي سياق تميز بتراجع ملموس للتضخم، تزايد استهلاك الأسر بنسبة 3,2% في 2024، بعد 4,7% في 2023، بفضل الزيادات في الأجور وإطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر وكذا المستوى المطرد لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. بذلك، فقد كانت مساهمته في النمو إيجابية حيث بلغت 1,9 نقطة مئوية بدلا من 2,8 نقاطا سنة من قبل. ومن جهة أخرى، تباطأ استهلاك الإدارات العمومية من 6,1% إلى 5,6%، وتراجعت مساهمته في النمو من 1,2 إلى 1 نقطة مئوية.

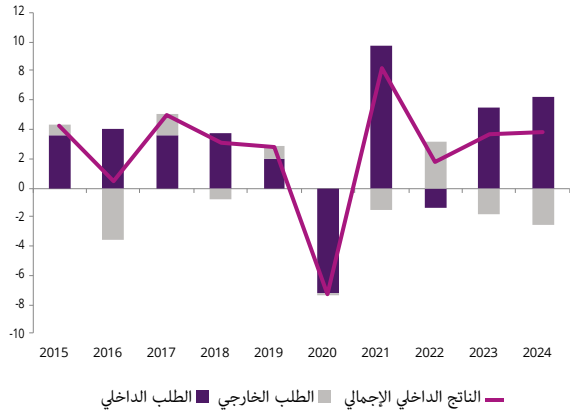
وبفضل المساهمة القوية للقطاع العمومي، شهد الاستثمار طفرة بنسبة 10,9% بعد أن ارتفع بواقع 4,3% سنة من قبل، كما بلغت مساهمته في النمو 3,2 نقاط مئوية عوض 1,3 نقطة. وحسب المكونات، تنامي «إجمالي تكوين الرأسمال الثابت» بنسبة 12,8% في حين تقلص «تغير المخزون» بنسبة 1,4% وظل «صافي اقتناء النفائس» مستقرا.

وأخيرا، تعكس المساهمة السلبية للطلب الخارجي في النمو تسارع وتيرة واردات السلع والخدمات من حيث الحجم من 9,5% إلى 11,6% ومن 7,9% إلى 8,0% في وتيرة الصادرات.

رسم بياني 14.2.1: الاستثمار (التغير %)



رسم بياني 13.2.1: مساهمة مكونات الطلب في النمو (بالنقطة المئوية) والناتج الداخلي الإجمالي (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 2.2.1: تغير القدرة الشرائية واستهلاك الأسر في الفترات الأخيرة

يشكل استهلاك الأسر المحرك الأساسي للنمو بالنسبة للاقتصاد، ويعتبر المجمع الأكثر استعمالاً لتقييم المستوى المعيشي للسكان. فخلال السنوات الأخيرة، نجم عن تضرر استهلاك الأسر بشكل كبير بسبب جائحة 2020 وبالتضخم الذي شهدته فترة 2022-2023، تآكل القدرة الشرائية للأسر وتأثر معنوياتها¹. إلا أن التدابير التي اتخذتها السلطات من أجل توفير الدعم المالي والنقدي، إلى جانب انخفاض التضخم لاحقاً، ساهما في تخفيف وقع هذه الصدمات.

على المستوى الحسابي، يمكن تفكيك القدرة الشرائية، التي يتم قياسها بنصيب الفرد من الدخل من حيث القيمة الفعلية، إلى ثلاث محددات رئيسية². وهي: (i) الإنتاجية الظاهرة للعمل؛ (ii) نسبة التشغيل؛ و(iii) توزيع الدخل بين الأسر والوحدات الاقتصادية الأخرى. وينقسم هذا المحدد الأخير بدوره إلى ثلاثة عوامل فرعية. يوفر العامل الأول، الذي يتم قياسه بحصة دخل الأسر من إجمالي الدخل الوطني المتاح³، معلومات عن تأثير التوزيع الداخلي؛ بينما يعكس العامل الثاني تأثير التوزيع الخارجي أو تحويلات الدخل بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم؛ فيما يمثل العامل الثالث تأثير الأسعار النسبية.

وفي المجمع، يأتي التفكيك على الشكل التالي:

$$\frac{\text{الدخل الإجمالي المتاح للأسر/مؤشر الأسعار عند الاستهلاك}}{\text{مؤشر الأسعار عند الاستهلاك}} = \frac{\text{الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم}}{\text{حجم التشغيل}} \times \frac{\text{حجم التشغيل}}{\text{إجمالي السائنة}} \times \frac{\text{الدخل الإجمالي المتاح للأسر/مؤشر الأسعار عند الاستهلاك}}{\text{الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم}}$$

تأثير التوزيع نسبة التشغيل الإنتاجية الظاهرة للعمل

$$\frac{\text{الدخل الإجمالي المتاح للأسر/مؤشر الأسعار عند الاستهلاك}}{\text{الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم}} = \frac{\text{الدخل الإجمالي المتاح للأسر}}{\text{إجمالي الدخل الوطني المتاح}} \times \frac{\text{إجمالي الدخل الوطني المتاح}}{\text{الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي}} \times \frac{\text{مؤشر قياس انكماش الناتج الداخلي الإجمالي}}{\text{مؤشر الأسعار عند الاستهلاك}}$$

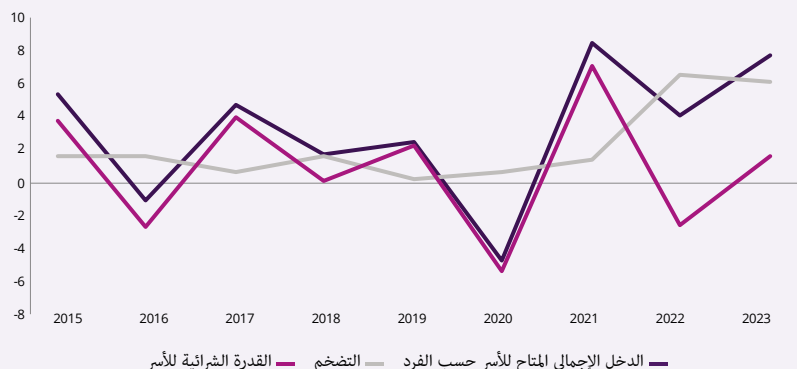
تأثير التوزيع توزيع داخلي توزيع خارجي الأسعار النسبية

¹ انظر البحوث حول الظرفية لدى الأسر الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط.

² انظر الإطار 2.2.1: تطور القدرة الشرائية في المغرب، التقرير السنوي لبنك المغرب لسنة 2022.

³ يساوي إجمالي الدخل الوطني المتاح الناتج الداخلي الإجمالي بالإضافة إلى صافي عائدات الملكية وصافي التحويلات الجارية المتأتية من الخارج.

رسم بياني إ.1.2.2.1: تطور القدرة الشرائية للأسر ومكوناتها (%)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2023⁴، شهدت القدرة الشرائية تحسنا سنويا بلغ متوسطه 0,9%. فبعد انخفاضها بواقع 5,4% في 2020، انتعشت بشكل ملحوظ بفضل ارتفاع الإنتاجية الظاهرة، مما يعكس جزئيا انتعاشا أقل سرعة في قطاع التشغيل مقارنة بالنمو. وختاما، ورغم الدينامية التي ميزت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، ظل تأثير التوزيع سلبيا في المجمل نظرا للتراجع المسجل في مكونه الداخلي (حصة دخل الأسر في إجمالي الدخل الوطني المتاح) وفي الأسعار النسبية (نسبة معامل انكماش الناتج الداخلي الإجمالي إلى مؤشر الأسعار عند الاستهلاك).

جدول إ.1.2.2.1: تفكيك تطور القدرة الشرائية (التغير %)

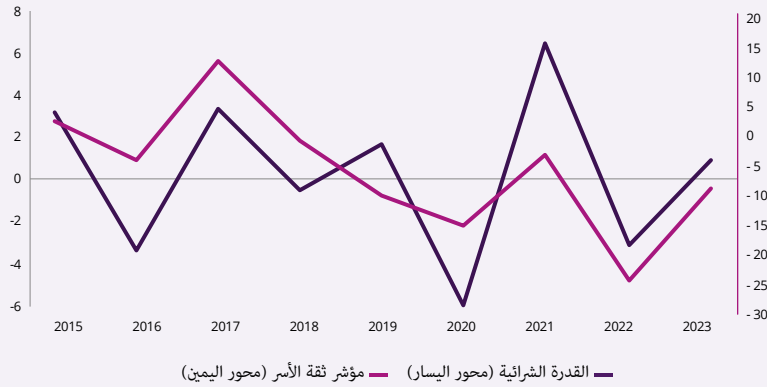
المتوسط			2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2015/2023	2020/2023	2015/2019										
0,9	2,0	1,5	1,6	-2,5	7,1	-5,4	2,3	0,1	4,0	-2,7	3,8	القدرة الشرائية
2,5	4,4	2,5	5,2	2,0	5,8	-3,4	1,3	2,0	4,2	0,9	4,0	تأثير الإنتاجية حسب الفرد
-0,9	-0,8	-0,1	-2,4	-1,2	1,2	-4,9	0,5	0,0	-0,2	-1,4	0,7	تأثير التشغيل
-0,6	-1,5	-0,9	-1,2	-3,2	-0,1	3,0	0,5	-1,8	0,0	-2,1	-1,0	تأثير التوزيع، بما فيه:
-0,5	-1,2	-0,6	-1,4	-0,4	-1,8	2,0	0,2	-0,2	0,9	-2,0	-1,8	تأثير التوزيع الداخلي
0,1	0,4	-0,3	-0,6	1,0	0,8	1,6	-0,3	-1,0	-0,1	0,5	-0,7	تأثير التوزيع الخارجي
-0,3	-0,6	0,0	0,9	-3,8	1,0	-0,5	0,6	-0,7	-0,8	-0,6	1,5	تأثير الأسعار النسبية

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

وقد كان لهذه التطورات وقع على معنويات الأسر، حيث شهد مؤشر الثقة الذي نشرته المندوبية السامية للتخطيط في هذا الشأن في 2022، أكبر انخفاض له منذ إنطلاقه في 2008، وهو التوجه الذي استمر خلال سنة 2023.

⁴ تمتد البيانات (سنة الأساس 2014) الخاصة بجدول الحسابات الاقتصادية المتكاملة على الفترة من 2014 إلى 2023.

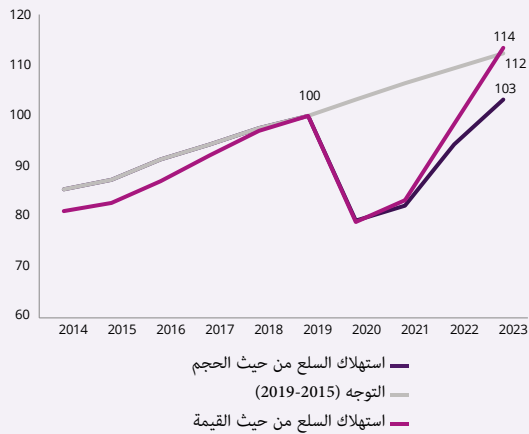
رسم بياني إ.2.2.2.1: القدرة الشرائية ومؤشر ثقة الأسر (التغير %)



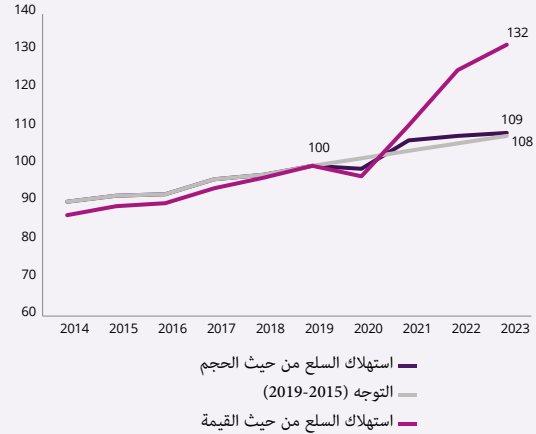
المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

أما بخصوص استهلاك الأسر، فقد عرف قفزة تلقائية بنسبة 6,8% في 2021 بعد انكماشه بنسبة 5,6% في 2020، ثم عاد ليسجل ارتفاعا بلغ متوسطه السنوي 2,4% سنتي 2022 و2023، وهي وتيرة غير كافية للوصول إلى المستوى الذي كان مرتقبا لو أن توجه ما قبل الأزمة (2015-2019) قد استمر (انظر الرسوم البيانية أدناه). وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على استهلاك الخدمات، الذي تراجع بنسبة 20,8% في 2020، ثم اعتدل تدريجيا بين 2021 و2023، مع متوسط نمو سنوي بلغ 9,4%. أما استهلاك السلع، الذي يتعذر تقليصه إلى حد ما، فقد شهد انتعاشا تاما.

رسم بياني إ.4.2.2.1: استهلاك الخدمات من حيث القيمة والحجم (السنة الأساس 100 = 2019)



رسم بياني إ.3.2.2.1: استهلاك السلع من حيث القيمة والحجم (السنة الأساس 100 = 2019)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

إطار 3.2.1: أهم التدابير المتخذة في إطار اتفاق الحوار الاجتماعي لأبريل 2024

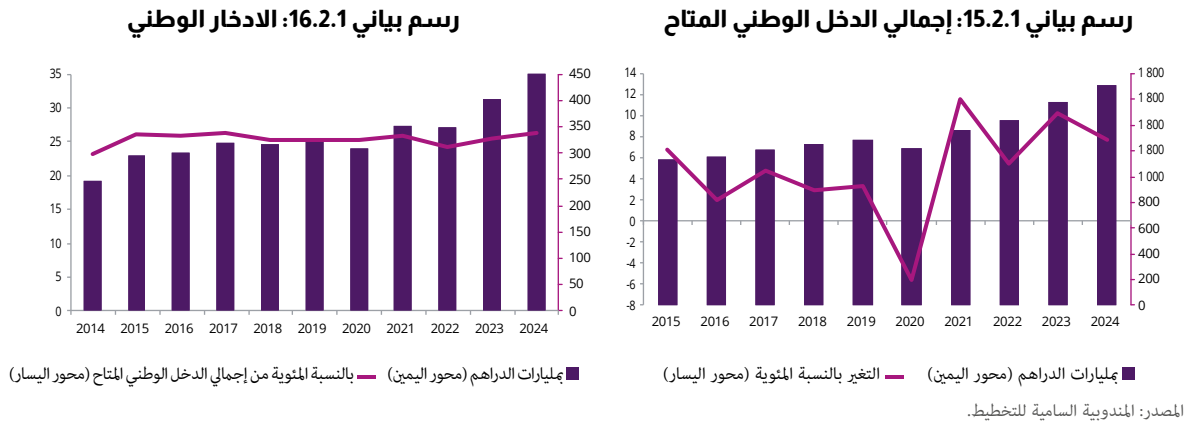
وفقًا للالتزامات المنصوص عليها في اتفاق الحوار الاجتماعي المؤرخ في 30 أبريل 2022، وقعت الحكومة والاتحاد العام لمقاوالات المغرب (CGEM) والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية (COMADER) والنقابات الأكثر تمثيلية¹، في 29 أبريل 2024، اتفاقًا يتضمن سلسلة من التدابير، أهمها ما يلي:

- تحسين دخل الموظفين في القطاع العمومي وأجراء القطاع الخاص من خلال:
 - زيادة عامة في أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية غير المستفيدين من مراجعة أجورهم. وسيتم صرف هذه الزيادة، التي حُددت في مبلغ شهري قدره 1 000 درهم صافية، على دفعتين متساويتين، في فاتح يوليوز 2024 وفاتح يوليوز 2025؛
 - زيادة بنسبة 10% في كل من الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات غير الفلاحية (SMIG) والحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية (SMAG)، على دفعتين متساويتين، ابتداء من فاتح يناير 2025 وفاتح يناير 2026 بالنسبة للأول، ومن فاتح أبريل 2025 وفاتح أبريل 2026 بالنسبة للثاني؛
 - مراجعة الضريبة على الدخل اعتبارًا من فاتح يناير 2025، بما في ذلك رفع سقف الإعفاء من الضريبة من 30 000 درهم إلى 40 000 درهم وتخفيض السعر الهامشي لجدول الضريبة على الدخل من 38% إلى 37%؛
 - الرفع من مبلغ الخصم من المبلغ السنوي للضريبة برسم الأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع لهذه الضريبة عن كل شخص يعوله من 360 درهمًا إلى 500 درهم.
- الشروع في تنفيذ إصلاح شمولي لمنظومة التقاعد يهدف إلى (i) إنشاء منظومة للتقاعد في شكل قطبين (عمومي وخاص)، يتم التوافق على تفاصيل مضمونها وفق منهجية تشاركية؛ (ii) تحديد آليات الانتقال إلى المنظومة الجديدة، مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة في إطار الأنظمة الحالية إلى حين دخول الإصلاح حيز التنفيذ؛ و (iii) تعزيز حكام أنظمة التقاعد في ضوء الممارسات الجيدة في هذا المجال.
- صياغة مشروع قانون تنظيمي يتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، من خلال الاتفاق على مبادئه الأساسية، ولا سيما: (i) الامتثال للأحكام الدستورية والتشريعات الدولية المتعلقة بممارسة حق الإضراب؛ (ii) تأطير هذه الممارسة في القطاعين العام والخاص، بما يضمن التوازن بين هذا الحق الدستوري وحرية العمل؛ (iii) تدقيق مختلف المفاهيم المتعلقة بممارسة حق الإضراب؛ (iv) ضبط المرافق التي تتطلب، بالنظر لطبيعتها وخصوصياتها الحيوية، توفير حد أدنى من الخدمة خلال مدة سريان الإضراب؛ و (v) تعزيز آليات الحوار والتصالح والمفاوضة في حل نزاعات الشغل الجماعية. وعلى مستوى تشريعات العمل، تشمل التدابير مراجعة: (i) بعض مقتضيات مدونة الشغل؛ و (ii) الإطار القانوني والمؤسسي للتكوين المهني المستمر؛ و (iii) التدابير القانونية المتعلقة بالانتخابات المهنية.

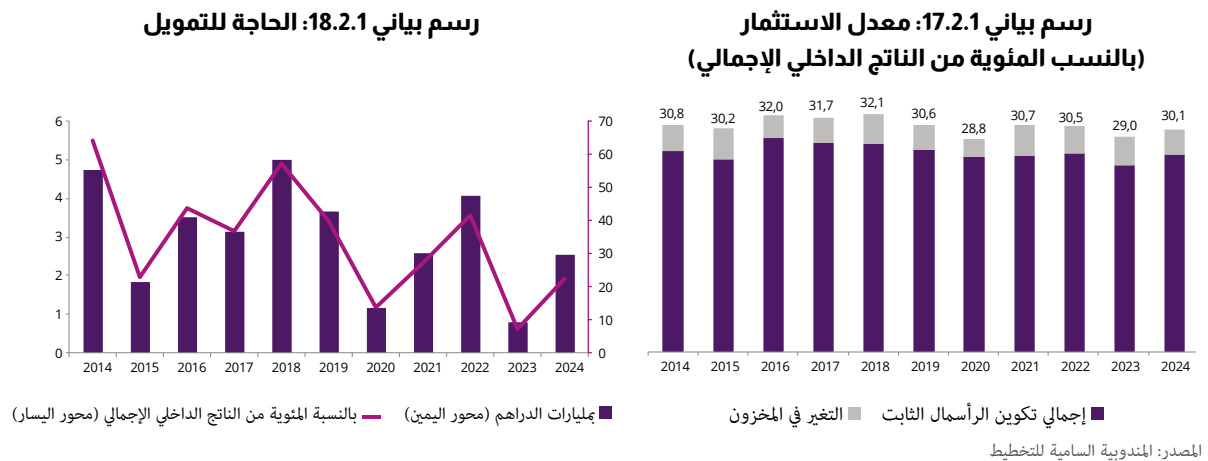
¹ وهي الاتحاد المغربي للشغل (UMT)، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM)، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT).

3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الاسمية

تنامي الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 7,9% سنة 2024 ليصل إلى 1 596,8 مليار درهم. وأخذ في الاعتبار الزيادات بنسبة 3,8% إلى 23,7 مليار درهم في التدفقات الخارجة برسم عائدات الملكية وبنسبة 4,7% إلى 135,9 مليار درهم في التحويلات الجارية الواردة من الخارج، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1 709,1 مليار درهم، بنسبة تحسن بلغت 7,7% من سنة لأخرى.



ارتفع الاستهلاك النهائي بنسبة 6,3% ليصل إلى 1 247,4 مليار درهم وبلغ الادخار الوطني 461,7 مليار درهم، أي ما يعادل 27,0% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح. وباحتساب نفقات الاستثمار البالغة 480,2 مليار درهم، أو ما يعادل 30,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، فقد تزايدت حاجيات التمويل من 5,7 مليارات إلى 18,5 مليار درهم من سنة إلى أخرى.



3.1 سوق الشغل¹

تميز سوق الشغل خلال سنة 2024 باستمرار تدهور الوضعية في الوسط القروي، مع فقدان جديد لمناصب الشغل في قطاع الفلاحة الذي ظل يعاني من تعاقب سنوات الجفاف. وفي المدن بالمقابل، تم تسجيل تحسن على المستوى الكمي، رغم أن البيانات المتوفرة تشير، من حيث الجودة، إلى تمركز مناصب الشغل المحدثة في الفروع التي يهيمن عليها الشغل غير المهيكل وإلى ارتفاع ملموس في الشغل الموسمي أو الصدي.

ويظهر التحليل القطاعي، إضافة إلى انخفاض عدد مناصب الشغل بمقدار 137 ألفا في «الفلاحة والغابة والصيد»، تزايداً محدوداً بواقع 13 ألف منصب في قطاع «البناء والأشغال العمومية» رغم ارتفاع ملموس في قيمته المضافة، وكذا تحسينات هامة بلغت 160 ألفا في الخدمات و46 ألفا في الصناعة.

وإجمالاً، يكون الاقتصاد الوطني قد أحدث 82 ألف منصب، ليصل بذلك الحجم الإجمالي للتشغيل إلى 10,7 مليون منصب، وهو مستوى يظل أقل مما سُجل سنة 2019. وفي هذا السياق، بلغ العدد الصافي للملتحقين بسوق الشغل 140 ألف شخص نشيط، مقابل ارتفاع في عدد الساكنة في سن العمل بواقع 386 ألفاً². ونتيجة لذلك، شهد معدل النشاط انخفاً طفيفاً بمقدار 0,1 نقطة مئوية إلى 43,5%، وتفاقت البطالة إلى 13,3%، أعلى نسبة منذ سنة 2001. هذه الوضعية جعلت الحكومة تعزز جهودها الرامية إلى تقليص البطالة وإحداث فرص عمل لائقة، حيث قامت بوضع خارطة طريق رصدت لتنفيذها غلفاً مالياً بمبلغ 15 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2025.

ومن جهة أخرى، وبالنظر إلى ارتفاع القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 4,5%، تحسنت الإنتاجية الظاهرة للعمل³ بنسبة 1,6% بعد 3,1% سنة 2023. وتعتبر هذه الزيادة أقل بكثير من تلك التي همت تكاليف الأجور والتي بلغت بالقيمة الحقيقية 3% في القطاع الخاص⁴ و6,7% في الوظيفة العمومية⁵.

¹ على إثر التعديلات التي أدخلتها المندوبية السامية للتخطيط على البحث الوطني حول التشغيل، قامت هذه الأخيرة بنشر نتائجه للسنوات الممتدة من 2016 إلى 2024. ولأهداف تحليلية، تم ربط السلاسل البيانية حتى عام 1999، كلما كان ذلك ممكناً.

² تم الحصول على هذا الرقم انطلاقاً من معدل النشاط ونسبة الساكنة النشيطة كما أصدرتهما المندوبية السامية للتخطيط.

³ تحتسب من خلال نسبة القيمة المضافة إلى عدد المستخدمين.

⁴ تحتسب بناء على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

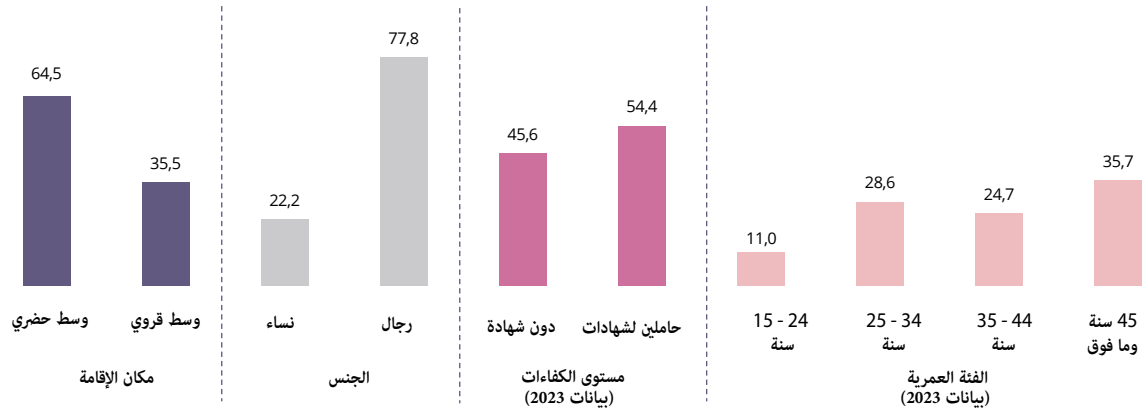
⁵ يعتمد بنك المغرب في تقييمه للأجور في الوظيفة العمومية على تطورات مناصب الشغل المحدثة والمفقودة، الواردة في التقرير حول الموارد البشرية المرافق لمشروع قانون المالية، وعلى نفقات المستخدمين كما تفرزها وضعية التكاليف والموارد الخاصة بالخزينة.

1.3.1 الساكنة النشيطة

خلال سنة 2024، شهدت الساكنة النشيطة¹ نموا ملموسا بنسبة 2,6% في الوسط الحضري، نتيجة ارتفاعها بواقع 5,5% بين النساء ومعدل 1,8% وسط الرجال. وعلى العكس، في القرى، تراجع عدد الأشخاص النشيطين بنسبة 1,5% إجمالاً، وبواقع 5,5% في صفوف النساء و0,4% بين الرجال. وفي المجموع، نمت الساكنة النشيطة بنسبة 1,1% بعد تراجعها بواقع 0,2% في 2023، لتصل إلى 12,3 مليون شخصا.

وتبقى هذه الساكنة بمؤهلات ضعيفة، حيث إن 45,6%² من النشيطين ليس لديهم شهادات، كما أن نسبة النساء فيها محدودة إذ تمثل أقل من الربع.

رسم بياني 1.3.1: خصائص الساكنة النشيطة (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وباعتبار تطور الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق، واصل معدل النشاط³ انخفاضه، لكن بوتيرة أقل من 2023، حيث تراجع من 43,6% إلى 43,5%. وفي المناطق القروية، تدنى بواقع 0,8 نقطة مئوية إلى 46,5%، مع انخفاض قدره 1,1 نقطة إلى 18,8% وسط النساء و0,7 نقطة إلى 72,9% في صفوف الرجال. وبالمقابل، ارتفع في الوسط الحضري من 41,8% إلى 42%، مما يعكس نموا قدره 0,7 نقطة إلى 19,2% لدى النساء وانخفاضا طفيفا بواقع 0,1 نقطة إلى 66,4% بين الرجال.

وحسب الشريحة العمرية، هم تراجع معدل النشاط حصريا الأشخاص البالغين 45 سنة فما فوق حيث تدنى بواقع 0,7 نقطة إلى 38,8%. وعلى العكس، عرف لدى الفئات الأخرى ارتفاعات بلغت 0,5 نقطة بالنسبة للبالغين من العمر 25 إلى 34 سنة، و0,2 نقطة وسط الفئة العمرية 35-44 سنة و0,1 نقطة لدى

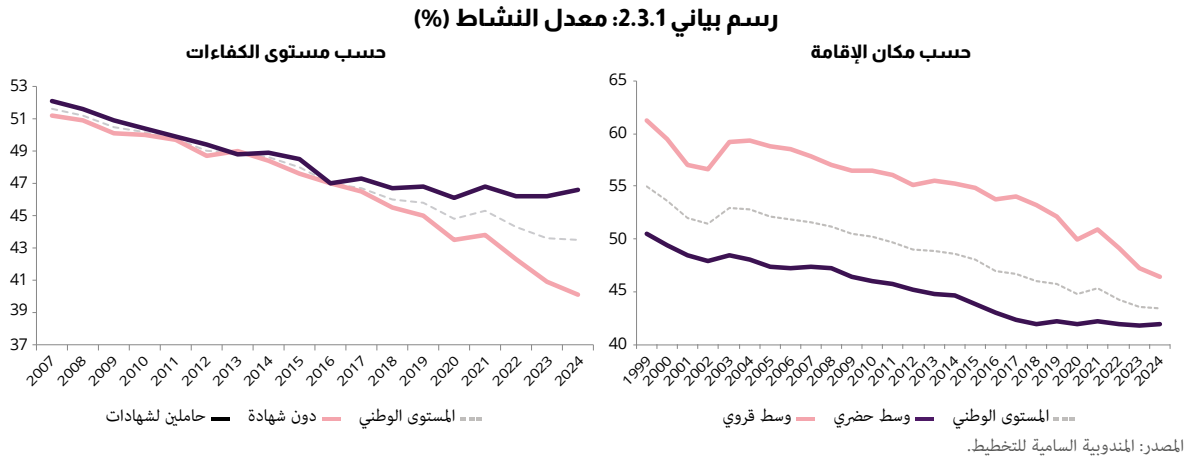
¹ يتعلق الأمر، حسب المندوبية السامية للتخطيط، باليد العاملة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات، والتي تمارس عملاً أو تبحث عن عمل.

² بيانات سنة 2023.

³ يتعلق الأمر بنسبة عدد النشيطين (المشتغلين أو العاطلين عن العمل) إلى الساكنة في سن العمل.

الشباب من 15 إلى 24 سنة. وضمن هذه الفئة الأخيرة، أكثر من الربع¹ (25,6%) ليسوا في وضعية تشغيل أو تدرس أو تكوين (NEET).

وحسب مستوى التأهيل، يواصل معدل النشاط عند غير الحاصلين على شهادات تراجعه بوتيرة مرتفعة ليصل إلى 40,1%، في حين تزايد بين أصحاب الشهادات بواقع 0,4 نقطة إلى 46,6%.



على الصعيد الجهوي، سجل معدل النشاط ارتفاعات بلغت 1,3 نقطة في «سوس-ماسة» و0,4 نقطة في «جهات الجنوب»، إلى جانب استقراره في «الجهة الشرقية»، بينما عرفت باقي الجهات انخفاضات تراوحت بين 0,1 نقطة مئوية في «الدار البيضاء-سطات» و«فاس-مكناس» و0,9 نقطة في «درعة-تافيلالت».

جدول 1.3.1: معدل النشاط حسب الجهة (%)

التغير 2024/2023 (بالنقطة المئوية)	2024	2023	2022	
-0,4	48,3	48,7	50,1	طنجة-تطوان-الحسيمة
0,0	40,1	40,1	42,0	جهة الشرق
-0,1	41,7	41,8	42,2	فاس-مكناس
-0,6	43,4	44,0	44,3	الرباط-سلا-القنيطرة
-0,3	39,7	40,0	42,2	بني ملال-خنيفرة
-0,1	46,0	46,1	46,7	الدار البيضاء-سطات
-0,2	43,8	44,0	45,0	مراكش-آسفي
-0,9	40,8	41,7	41,0	درعة-تافيلالت
1,3	40,3	39,0	38,3	سوس-ماسة
0,4	45,7	45,3	44,5	جهات الجنوب
-0,1	43,5	43,6	44,3	المجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

¹ بيانات سنة 2023.

إطار 1.3.1: إحصاء السكان في 2024. أبرز الدروس بالنسبة لسوق الشغل

يعتبر الإحصاء العام للسكان والسكنى مصدرا هاما للمعلومات حول الخصائص الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية للسكان. وبالنسبة لسوق الشغل على وجه الخصوص، يمكن من التوفر، بالنظر إلى شموليته، على بيانات دقيقة على جميع المستويات (الجغرافي، الفئات، إلخ)، بخلاف البحث الوطني حول التشغيل الذي لا تغطي تمثيلته سوى المستوى الجهوي.

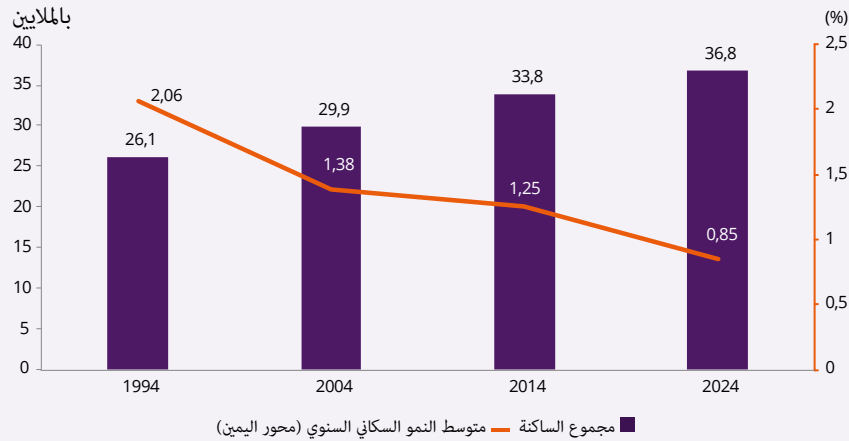
بالمقابل، وبالنظر إلى العدد المنخفض لأسئلة الإحصاء العام للسكان والسكنى ومقارنته العامة، فنتائج المتعلقة بالنشاط والشغل تعد أقل دقة ويمكن أن تنحرف بشكل كبير عن خلاصات البحث الوطني حول التشغيل، الذي يظل المرجع الرئيسي للإحاطة بالوضعية في سوق الشغل. ويمتاز هذا الأخير بتوفير معلومات مفصلة تم إنتاجها وفق المعايير الدولية في هذا المجال لاسيما تلك الصادرة عن مكتب العمل الدولي.

ووفقا لتوصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، يتم إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى بشكل عام كل عشر سنوات. وفي المغرب، أجريت أحدث عملية من 01 إلى 30 شتنبر 2024 وتشير إلى تغيرات ديمغرافية كبيرة لها تداعيات هامة بالنسبة لسوق الشغل.

تسارع التحول الديمغرافي

يواصل النمو الديمغرافي تباطؤه متراجعا من 1,38% ما بين 1994 و2004 إلى 1,25% في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014 وإلى 0,85% خلال العقد الأخير. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض الخصوبة، التي تدنى مؤشرها التركيبي¹ من 2,5 في 2004 إلى 2,2 في 2014 وإلى 1,97 في 2024، وهو مستوى أقل من عتبة تعويض الأجيال (2,1 طفلا لكل امرأة).

رسم بياني 1.1.3.1: مجموع الساكنة والنمو الديمغرافي



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

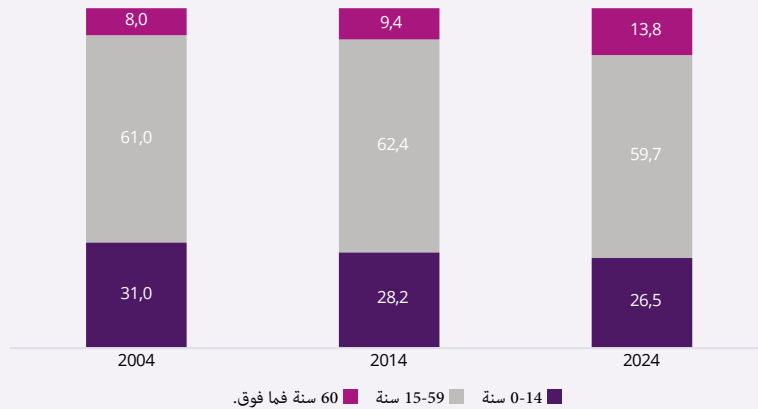
¹ يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأطفال لكل امرأة.

وأدى هذا التباطؤ إلى تغيير هام في هرم الأعمار مع تسارع شيخوخة السكان. هكذا، تراجعت حصة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من 31% في 2004 إلى 26,5% في 2024، وانتقلت نسبة البالغين 60 سنة فما فوق خلال نفس الفترة من 8% إلى 13,8%، وهو تطور لا يخلو من انعكاسات على استدامة أنظمة التقاعد ويبرز الطابع الاستعجالي لإتمام إصلاحها.

وخلال نفس الفترة، انتقل عدد السكان في سن النشاط (15 سنة فما فوق) من 20,6 مليون نسمة في عام 2004 إلى 24,3 مليون في 2014، وإلى 27,1 مليون في 2024، مسجلاً ارتفاعات سنوية متوسطة بلغت على التوالي 367,8 ألف شخص و276,6 ألفاً. وبالنظر إلى عدد مناصب الشغل التي يحدثها الاقتصاد الوطني (6 آلاف منصب في المتوسط السنوي منذ سنة 2015)، يُبرز هذا التطور أن العجز في خلق مناصب الشغل لا يزال كبيراً، وإن كان في انخفاض.

لقد رافق تسارع التحول الديمغرافي استمرار التمدن، حيث أصبحت المدن تأوي 62,8% من ساكنة البلاد، عوض 60,4% في سنة 2014 و55,1% في عام 2004، إلى جانب تحسن الرأس المال البشري. فقد ارتفعت المدة المتوسطة للتلميذ لدى البالغين 25 سنة فما فوق من 4,4 سنوات إلى 6,3 سنوات، في حين انخفض معدل الأمية إلى 24,8% في سنة 2024، مقابل 32,2% في سنة 2014، مع تسجيل تقدم ملحوظ في الوسط القروي وبين صفوف النساء.

رسم بياني إ.1.3.1: بنية الساكنة حسب الفئة العمرية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.
60 سنة فما فوق. 15-59 سنة. 0-14 سنة

تدهور ملموس في وضعية سوق الشغل

وفيما يخص تطور وضعية سوق الشغل، تفرز بيانات الإحصاء نفس توجهات خلاصات البحث الوطني حول التشغيل، لكن مع تباينات هامة من حيث المستوى (انظر الجدول إ.1.3.1). هكذا، واصل معدل النشاط انخفاضه، متراجعا من 47,6% في 2014 إلى 41,6% في 2024 عموماً، ومن 49,1% إلى 43,8% في الوسط الحضري ومن 45,1% إلى 37,6% في القرى. وكان التراجع ملموساً بالخصوص لدى الرجال حيث بلغ 8,4 نقط إلى 67,1% مقابل 3,6 نقط إلى 16,8% وسط النساء. ورغم هذا الانخفاض، وصلت نسبة البطالة إلى 21,3% في 2024، مرتفعة بواقع 5,1 نقط مقارنة بسنة 2014. وكان الارتفاع أكبر في المناطق القروية حيث بلغ 10,9 نقط مقابل 1,9 نقطة في المدن.

جدول إ.1.1.3.1: مقارنة بعض نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى والبحث الوطني حول التشغيل

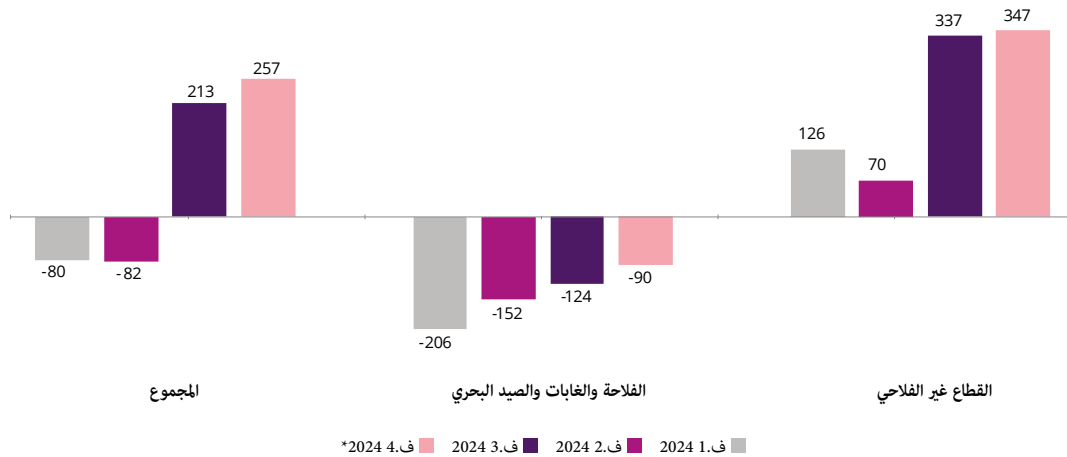
الفارق بالنقطة المئوية		2024		2014		
2024	2014	البحث الوطني حول التشغيل	الإحصاء العام للسكان والسكنى	البحث الوطني حول التشغيل	الإحصاء العام للسكان والسكنى	
-8,0	-6,3	13,3	21,3	9,9	16,2	نسبة البطالة (%)
-4,3	-4,2	16,9	21,2	15,1	19,3	وسط حضري
-14,6	-6,4	6,8	21,4	4,1	10,5	وسط قروي
1,9	1,0	43,5	41,6	48,6	47,6	معدل النشاط (%)
-1,8	-4,5	42,0	43,8	44,6	49,1	وسط حضري
8,9	10,2	46,5	37,6	55,3	45,1	وسط قروي
1,5	-1,7	68,6	67,1	73,8	75,5	رجال
2,3	3,7	19,1	16,8	24,1	20,4	نساء

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

2.3.1 تطور التشغيل

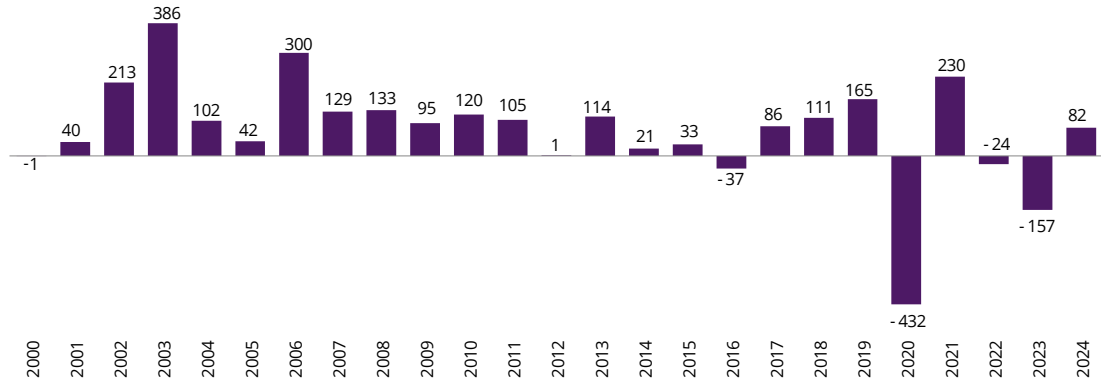
يشير تحليل تطور التشغيل خلال سنة 2024 إلى فترتين متباينتين. فخلال النصف الأول من السنة، استمر التدهور المسجل في 2023، مع فقدان 80 ألف منصب شغل برسم الفصل الأول و82 ألفا في الفصل الثاني، على أساس سنوي، وذلك ارتباطا بالأساس بالظروف المناخية غير الملائمة وباعتدال وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية. أما في النصف الثاني من السنة، فقد انقلب الوضع بفضل تسارع ملموس في النمو غير الفلاحي، إذ بلغ عدد مناصب الشغل المحدثه 235 ألف منصب في المتوسط.

رسم بياني 3.3.1: عدد المناصب المحدثه/المفقودة فصليا في 2024 (بالآلاف)



وعلى مدار السنة، يكون الاقتصاد الوطني قد أحدث 82 ألف منصب شغل، مقابل فقدان 157 ألف منصب في 2023، لتصل بذلك الساكنة المشتغلة إلى 10,7 مليون شخص، وهو مستوى يظل مع ذلك أدنى بنسبة 2,8% مما سُجل في 2019.

رسم بياني 4.3.1: عدد المناصب المحدثّة/المفقودة سنوياً (بالآلاف)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

أخذاً بالاعتبار تطور السكان البالغين 15 سنة فما فوق، واصل معدل التشغيل¹ تدنيه، متراجعا من 38% إلى 37,7%. ففي المناطق القروية، تقلص بواقع نقطة مئوية إلى 43,3%، مع انخفاضات قدرها 1,3 نقطة إلى 17,5% بالنسبة للنساء و0,8 نقطة إلى 68% فيما يخص الرجال. أما في الوسط الحضري، فقد سجل ارتفاعا طفيفا، حيث انتقل من 34,8% إلى 34,9%، مع نمو قدره 0,4 نقطة إلى 14,3% لدى النساء.

عرف التشغيل في القطاعات الفلاحية تحسنا ملحوظا، مع إحداث 219 ألف منصب شغل، مقابل 41 ألفا سنة من قبل. هكذا، خلق قطاع الخدمات 160 ألف منصب بعد 15 ألفا، وهو ما يعكس بالخصوص زيادات قدرها 51 ألف منصب في «التجارة» و44 ألفا في «الخدمات الاجتماعية المقدمة للجماعات» و39 ألفا في «الأنشطة المالية والعقارية والعلمية والتقنية والتأمين وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم».

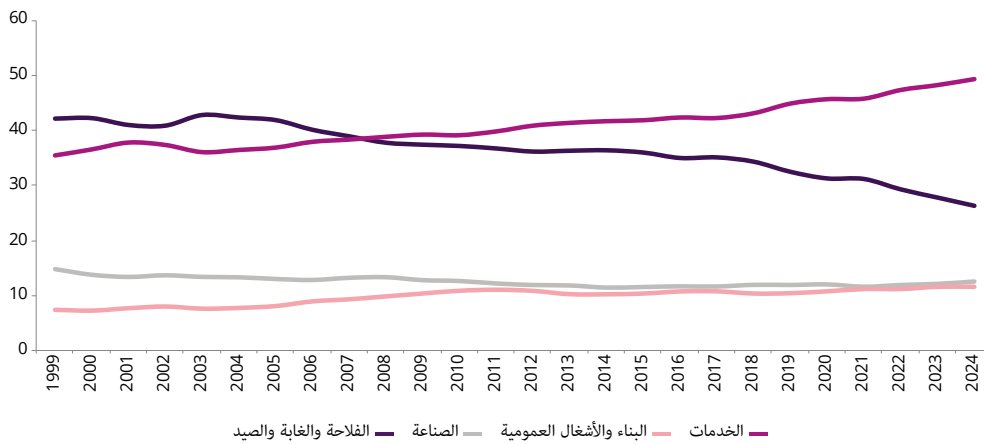
وفي الصناعة، انعكس التحسن المسجل في القيمة المضافة على تطور التشغيل، مع نمو عدد العاملين بواقع 46 ألف عامل مقابل 7 آلاف في 2023. وعلى النقيض من ذلك، ورغم الانتعاش القوي الذي شهده قطاع البناء والأشغال العمومية مع ارتفاع قيمته المضافة بواقع 5%، بدلا من 0,3% سنة من قبل، لم يتجاوز عدد مناصب الشغل التي أحدثها 13 ألف منصب، بعد 19 ألف في 2023.

¹ نسبة الساكنة النشيطة المشتغلة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق إلى إجمالي الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق.

وعلى مستوى القطاع الفلاحي، وبسبب استمرار الظروف المناخية غير المواتية والإجهاد المائي، شهد التشغيل تراجعاً جديداً قدره 137 ألف منصب، مما زاد من حدة الانخفاض المسجل خلال السنوات الأخيرة، مع خسارة صافية تراكمية قدرها 1,1 مليون منصب على مدار العشر سنوات الماضية، منها 554 ألف منصب بين 2022 و2024.

وباعتبار هذه التطورات، تدنت حصة «الفلاحة والغابة والصيد» في التشغيل، في غضون سنة واحدة، من 27,8% إلى 26,3% لصالح قطاعي الخدمات والصناعة، اللذان تعززت حصتهما من 48,3% إلى 49,4% ومن 12,2% إلى 12,6% على التوالي، فيما استقرت حصة البناء والأشغال العمومية، من جهتها، عند 11,6%.

رسم بياني 5.3.1: بنية الشغل حسب قطاع النشاط (%)



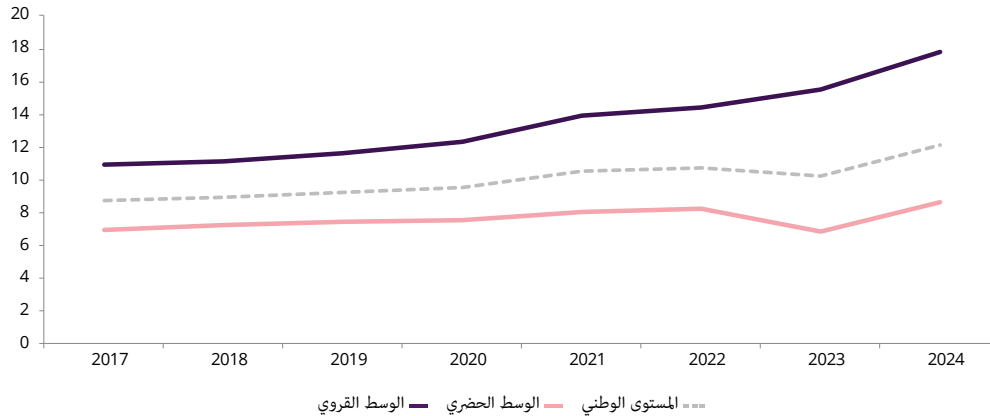
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

يشير تحليل خصائص الساكنة النشيطة المشتغلة إلى أن مستوى تأهيلها يظل ضعيفاً بنوياً، حيث إن ما يناهز نصفها (48%) ليس لديهم أية شهادة تعليمية. وقد بلغت هذه النسبة ¹ 34,7% في الخدمات و40,9% في الصناعة و56,7% في البناء والأشغال العمومية ووصلت إلى ذروتها في «الفلاحة والغابة والصيد» بواقع 77,2%.

من ناحية أخرى، واصلت نسبة الشغل المأجور تحسنها إلى 59,9% مقابل 58,9% سنة من قبل، غير أن نصف المأجورين (52%) فقط يعملون بموجب عقد عمل. أما بالنسبة للبقية، فإن 30,1% من الساكنة النشيطة المشتغلة مشغّلون ذاتيون و9,5% مساعدون عائليون. وفيما يتعلق بمدى الانتظام في الشغل، وبعد تراجع قدره 6,1% في 2023، شهد «العمل الموسمي أو الصدي» ارتفاعاً مهماً بواقع 29,7% في الوسط الحضري وبنسبة 19,5% على المستوى الوطني، لتنتقل بذلك حصته ضمن الحجم الإجمالي للتشغيل من 10,2% إلى 12,1%.

¹ معطيات سنة 2023.

رسم بياني 6.3.1: حصة العمل الموسمي أو الصدفي في الحجم الإجمالي للتشغيل (%)

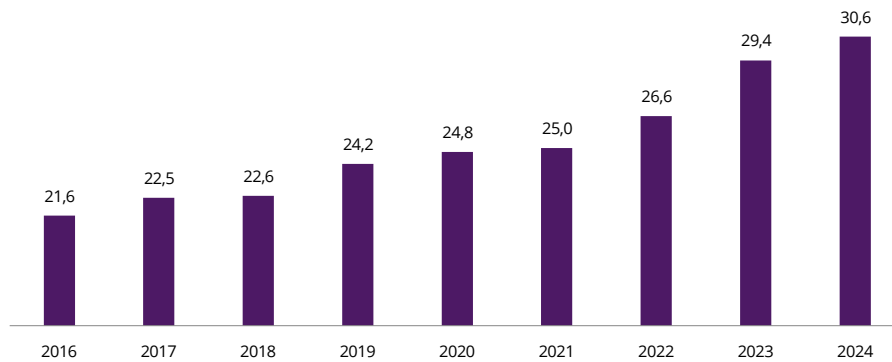


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وفيما يخص المزايا الاجتماعية المرتبطة بالعمل¹، تواصل التغطية الصحية تحسنها، غير أنها تظل محدودة، حيث صرح 30,6% من المستخدمين في 2024، مقابل 29,4% سنة من قبل، أنهم يستفيدون منها. وانتقلت هذه النسبة من 41,5% إلى 42,4% في المدن ومن 10,8% إلى 11,7% في المناطق القروية. وحسب مستوى التأهيل، بلغت 74%² في صفوف الحاصلين على شهادة عليا مقابل 13,5%² بالنسبة لغير الحاصلين على شهادات. وحسب قطاع النشاط، تراوحت بين 7,5% في «الفلاحة والغابة والصيد» و49,2% في الصناعة.

وعلى نفس المنوال، ظلت حصة السكان النشيطين المشتغلين الذين صرحوا بانخراطهم في أحد أنظمة التقاعد ضعيفة²، حيث بلغت 28,3% إجمالاً، و40,7% في الوسط الحضري، و9,3% في القرى.

رسم بياني 7.3.1: نسبة المستخدمين المستفيدين من تغطية صحية مرتبطة بعملهم (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

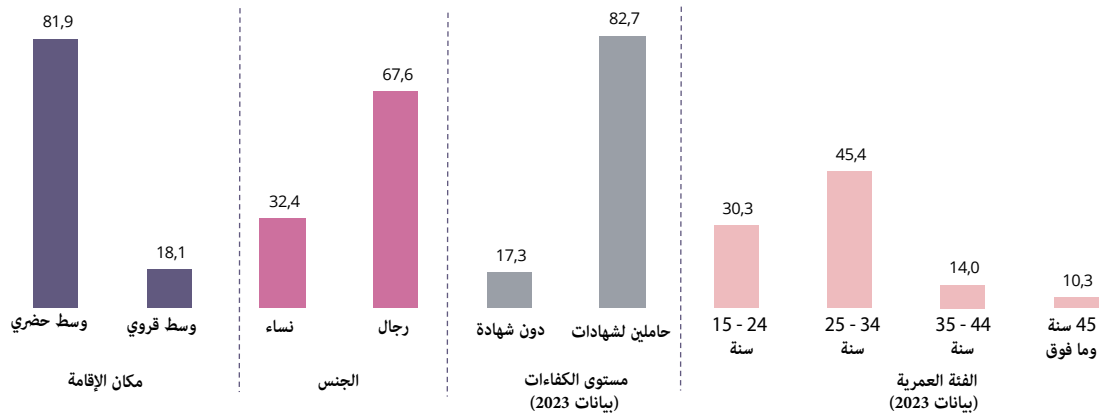
¹ تجدر الإشارة إلى أن حساب هذه النسب قد تم بناء على تصريحات المستجوبين.² بيانات سنة 2023.

3.3.1 البطالة والتشغيل الناقص

أدى ارتفاع عدد الملتحقين بسوق الشغل، الذي فاق صافي المناصب المحدثّة، إلى تزايد جديد في الساكنة العاطلة عن العمل. هكذا، نما عدد العاطلين بنسبة 3,7% إلى 1,6 مليون شخص، متزايدا بواقع 3,3% إلى 1,3 مليون شخص في الوسط الحضري وبنسبة 5,6% إلى 300 ألف في المجال القروي. وتظل هذه الساكنة¹ مكونة في أغلبها من الشباب، إذ يقل عمر 75,7% منها عن 35 سنة، كما أنها نسبيا أكثر تأهيلا، حيث تصل حصة حاملي الشهادات إلى 82,7%، مقابل 52% لدى الساكنة المشتغلة.

ينتمي ما يناهز نصف العاطلين عن العمل (49,3%) إلى فئة الباحثين عن أول عمل، و30% أصبحوا في وضعية بطالة بعد الطرد أو توقف نشاط المؤسسة. ومن حيث المدة، فإن 62,9% من العاطلين عن العمل لا يشتغلون منذ أزيد من سنة، عوض 66,4% في 2023.

رسم بياني 8.3.1: خصائص السكان العاطلين عن العمل (%)

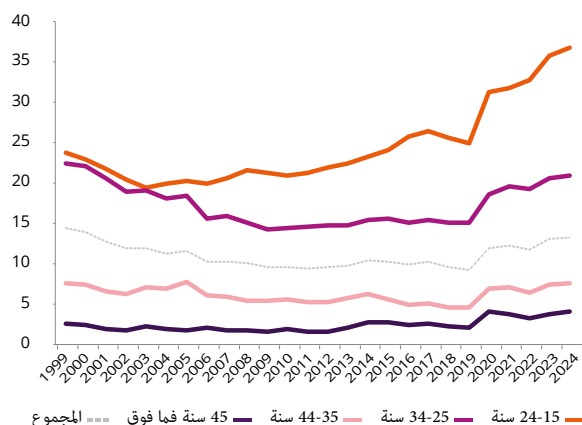


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

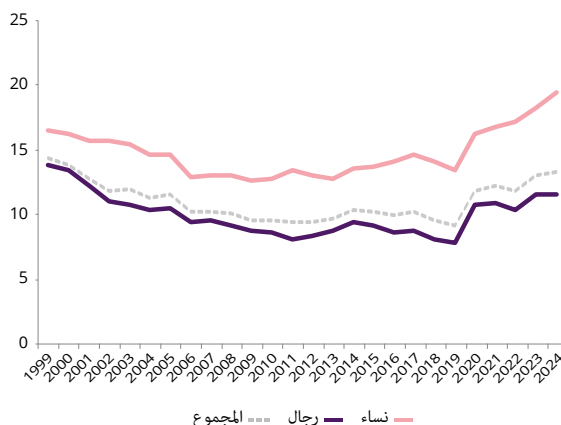
أخذا بالاعتبار نمو الساكنة النشيطة بواقع 1,1%، واصلت نسبة البطالة ارتفاعها، منتقلة من 13% إلى 13,3% على المستوى الوطني، ومن 16,8% إلى 16,9% في الوسط الحضري، ومن 6,3% إلى 6,8% في المناطق القروية. وكان هذا الارتفاع أكثر حدة في صفوف النساء، مع زيادة قدرها 1,1 نقطة إلى 19,4% مقابل 0,1 نقطة إلى 11,6% بالنسبة للرجال. وحسب الفئة العمرية، واصلت نسبة البطالة ارتفاعها لدى الشباب المتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، لتبلغ 36,7% مقابل 35,8% إجمالا، و48,4% بعد 48,3% في المدن.

¹ معطيات 2023.

رسم بياني 10.3.1: نسبة البطالة حسب الفئة العمرية (%)



رسم بياني 9.3.1: نسبة البطالة حسب الجنس (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

يشير التحليل حسب جهات المملكة إلى تطورات متباينة للبطالة. فقد شهدت ارتفاعات في ست جهات، كانت أهمها في «جهات الجنوب» بواقع 1,9 نقطة مئوية إلى 22,2%. وعلى النقيض من ذلك، استقرت نسبة البطالة عند 15% في «الدار البيضاء - السطات» فيما عرفت تراجعاً في باقي الجهات، بلغ أقواها 1,2 نقطة مئوية إلى 10,7% في «درعة - تافيلالت» وإلى 12,3% في «سوس - ماسة».

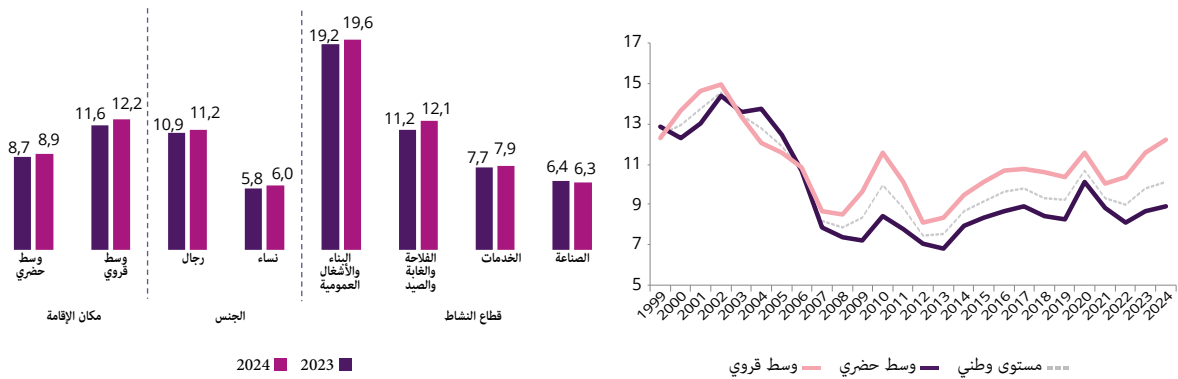
جدول 2.3.1: نسبة البطالة حسب الجهة (%)

التغير 2024/2023 (بالنقطة المئوية)	2024	2023	2022	
-0,3	12,5	12,8	10,5	بني ملال - خنيفرة
1,3	20,9	19,6	17,4	جهة الشرق
-1,2	10,7	11,9	9,7	درعة - تافيلالت
-1,2	12,3	13,5	11,4	سوس - ماسة
0,0	15,0	15,0	13,8	الدار البيضاء - السطات
1,2	8,9	7,7	6,9	مراكش - آسفي
0,2	14,4	14,2	13,5	فاس - مكناس
1,0	12,6	11,6	11,0	الرباط - سلا - القنيطرة
0,1	10,2	10,1	9,7	طنجة - تطوان - الحسيمة
1,9	22,2	20,3	20,1	جهات الجنوب
0,3	13,3	13,0	11,8	المجموع

مصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ورافق تفاقم البطالة ارتفاع في التشغيل الناقص¹، وهو ظاهرة مرتبطة في 45% من الحالات بعدم ملاءمة المؤهلات وعدم كفاية الأجر. وبذلك، انتقلت نسبة السكان النشيطين في وضعية التشغيل الناقص من 9,8% إلى 10,1% على المستوى الوطني، ومن 8,7% إلى 8,9% في المدن، ومن 11,6% إلى 12,2% في الوسط القروي. وحسب الجنس، بلغ التشغيل الناقص 11,2% في صفوف الرجال مقابل 6% لدى النساء، وتراوح، حسب قطاع النشاط، بين 6,3% في الصناعة و19,6% في البناء والأشغال العمومية.

رسم بياني 11.3.1: نسبة التشغيل الناقص حسب وسط الإقامة (%)



المصدر: المندوبية الشامية للتخطيط.

إطار 2.3.1: تقدير نسبة البطالة غير المسرعة للتضخم (NAIRU) في المغرب

تعد إشكالية البطالة إحدى الانشغالات الرئيسية للسلطات العمومية سواء في الاقتصادات المتقدمة أو في الدول الصاعدة أو النامية. ويتطلب وضع سياسات فعالة في هذا المجال إجراء تقييم معمق للوضعية الراهنة، مع تشخيص محددات البطالة، من خلال التمييز على وجه الخصوص بين التوجهات البنوية والتقلبات الظرفية.

في هذا الصدد، غالباً ما يتم اللجوء إلى تقدير "نسبة البطالة غير المسرعة للتضخم (NAIRU)". ويشير هذا المفهوم، الذي تم تطويره في السبعينيات، إلى مكون البطالة المرتبط بالخصائص البنوية والمؤسسية لاقتصاد ما. ويُعرّف أيضاً بأنه أدنى معدل يمكن الحفاظ عليه في الاقتصاد دون أن يؤدي إلى تسارع التضخم. ومن هذا المنظور، يُعتبر هذا المؤشر ذا أهمية أيضاً بالنسبة للبنوك المركزية، لا سيما أنه قد يساهم في تقييم الضغوط التضخمية¹.

¹ بالنسبة لبعض البنوك المركزية، مثل البنك الاحتياطي الفيدرالي، يعتبر التوظيف أيضاً أحد أهداف السياسة النقدية.

¹ يتكون السكان النشيطون في وضعية التشغيل الناقص من الأشخاص الذين اشتغلوا: (1) لمدة تقل عن 48 ساعة خلال الأسبوع المرجعي ومستعدون للعمل لساعات إضافية، أو (2) لمدة أطول من السقف المحدد والذين يبحثون عن عمل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم لعدم ملاءمته لتكوينهم أو مؤهلاتهم أو لعدم كفاية الدخل.

على غرار العديد من المتغيرات التي تعرف أنها «بنوية» أو «توازنية» والتي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر، يصطدم الاستعمال التجريبي « لنسبة البطالة غير المسرعة للتضخم » بصعوبة تقديرها. فرغم الاهتمام الذي تحظى به في الأدبيات الاقتصادية، تبقى الأساليب المطورة لتقييمها تقريبية وغير مؤكدة. ويمكن جمعها في ثلاث مقاربات رئيسية، وهي: (i) الأساليب البنوية القائمة على نظام المعادلات لتفسير سلوكيات تحديد الأجور والأسعار؛ (ii) التقنيات الإحصائية المحضنة التي تسمح بتفكيك السلاسل من خلال تمييز تغيرات التوجهات من التغيرات الدورية؛ (iii) النماذج المصغرة المستخدمة على نطاق واسع في الدراسات التجريبية، والتي تجمع بين الترشيح الإحصائي والقيود المنبثقة عن النظرية الاقتصادية.

في المغرب، أدى المناخ الاقتصادي غير المواتي السائد في السنوات الأخيرة، والمرتبط بسلسلة من الصدمات الخارجية إلى جانب تعاقب سنوات الجفاف، إلى ارتفاع مثير للقلق في البطالة. ففي سنة 2024، وصلت نسبة البطالة إلى مستويات لم تسجل منذ سنة 2001، حيث بلغت 13,3% على العموم و16,9% في الوسط الحضري.

ولفهم طبيعة هذا التطور بشكل أفضل، قام بنك المغرب بإجراء تقدير « لنسبة البطالة غير المسرعة للتضخم » استنادا إلى البيانات الفصلية للبحث الوطني حول التشغيل للفترة 2008-2024. وتتمثل المنهجية المستخدمة في تقدير متزامن، باستخدام مرشح Kalman، «نسبة البطالة غير المسرعة للتضخم ومنحنى Phillips المصغر استنادا إلى "نموذج المثلث" للخبير الاقتصادي Gordon². وتحدد هذه المنهجية الصلة بين التضخم وثلاثة من محدداته، وهي: (i) توقعات و/أو استمرار التضخم؛ (ii) الضغوط على الطلب التي يتم قياسها من خلال الفارق بين نسبة البطالة ونسبة البطالة غير المسرعة للتضخم، (iii) الصدمات العابرة (التضخم في بلدان منطقة الأورو، وسعر البرنت، والأسعار العالمية للمواد الغذائية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وسعر الفائدة الرئيسي، والقروض الممنوحة للشركات غير المالية، ومعدل استخدام الطاقات الإنتاجية، وأسعار السلع التجارية، إلخ).

بعد إجراء عدة اختبارات للمواصفات، يكتب النموذج المعتمد على الشكل التالي:

$$\pi_t = \alpha \pi_{t-1} + \beta (U_t - U_t^*) + \mu \text{FAO}_t + e_t$$

$$U_t^* = U_{t-1}^* + \varepsilon_t$$

حيث π_t : التضخم الأساسي

FAO_t : مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية

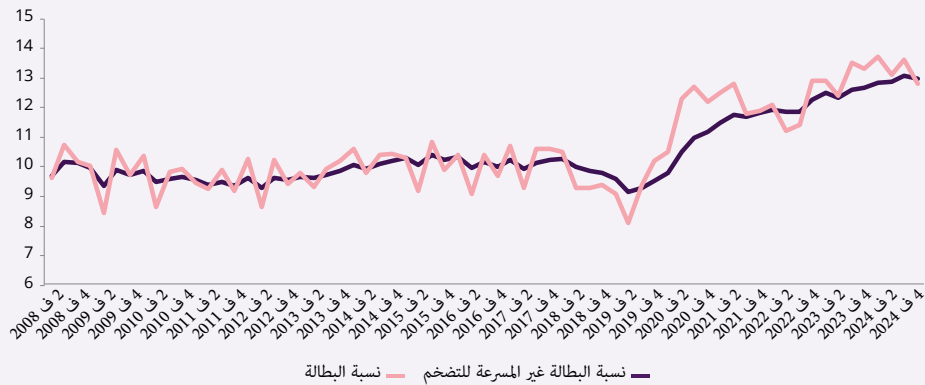
U_t : نسبة البطالة الملاحظة

U_t^* : نسبة البطالة غير المسرعة للتضخم (NAIRU)

وتشير التقديرات إلى تطور «نسبة البطالة غير المسرعة للتضخم» عموما بشكل مماثل لتوجه نسبة البطالة المسجلة. وتؤكد هذه النتيجة الحقيقة المبسطة التي مفادها أن البطالة في المغرب بنوية بالأساس. ومع ذلك، فمنذ سنة 2020، تنحرف نسبة البطالة غير المسرعة للتضخم في المغرب في اتجاه تنازلي مقارنة بنسب البطالة المسجلة، مما يعكس شدة الصدمات الأخيرة، لا سيما جائحة كوفيد-19، وتداعيات الحرب في أوكرانيا وتوالي سنوات الجفاف.

² Gordon, R.J. (1997), « The time-varying NAIRU and its implications for economic policy », Journal of Economic Perspectives , vol.11, n°1

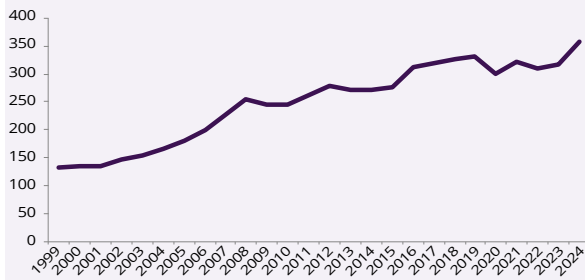
رسم بياني إ.1.2.3.1: تطور نسبة البطالة ونسبة البطالة غير المسرعة للتضخم (%)



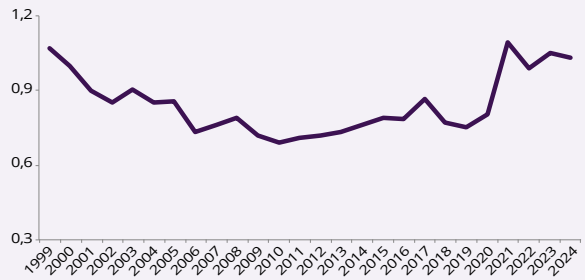
وإذا كان من الممكن توقع الارتفاع المترتب عن هذه الصدمات، فإن تبعاتها قد تفضي إلى الظاهرة التي تعرف في الأدبيات الاقتصادية باسم "تخلفية البطالة" (unemployment hysteresis)، وهي وضعية تظل فيها البطالة مرتفعة رغم تبدد الصدمات التي تسببت في تصاعدها.

وثمة عدة عوامل قد تساهم في هذا التطور. يرتبط أولها بخطر تدهور الرأسمال البشري، مع المستوى المرتفع للبطالة طويلة الأجل، مما قد يضعف الكفاءات ويقلص فرص التشغيل. وبالفعل، منذ الجائحة، شهد عدد العاطلين عن العمل لمدة طويلة ارتفاعا ملموسا، إذ تجاوز مليون شخص، وظل منذئذ قريبا من هذا المستوى. أما الثاني فيتعلق ببطء انتعاش الاستثمار، لا سيما الخاص، نظرا لاستمرار الالاقين المتصل أساسا بالمحيط الخارجي، لكن أيضا بالظرفية الداخلية. وتشير معطيات الحسابات الوطنية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط إلى أن إجمالي تكوين الرأسمال الثابت بلغ في سنة 2023 مستوى أقل بنسبة 5,3% مما سُجل في 2019. غير أن بعض بوادر تغير الوضع بدأت تظهر من خلال المعطيات المتاحة والخاصة بسنة 2024، وهو تطور من شأنه أن يتسارع بالنظر إلى الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحفيز الاستثمار.

رسم بياني إ.3.2.3.1: تطور إجمالي تكوين الرأسمال الثابت (بمليارات الدراهم)



رسم بياني إ.2.2.3.1: تطور عدد العاطلين لمدة طويلة (بالملايين)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وعلى العموم، يشير التوجه الأخير «لنسبة البطالة غير المسرعة للتضخم» إلى أن البطالة في المغرب رهينة أساسا بعوامل بنيوية تساهم في بقائها حتى الآن في مستوى مرتفع. كما يترجم غياب الضغوط على السوق بتأثير ضعيف على الطلب وبالتالي على الأسعار. علاوة على ذلك، ونظرا لوزن التشغيل الفلاحي والحركية بين القطاعات، خاصة الفلاحية وغير الفلاحية، وكذا حركات الدخول إلى سوق الشغل والخروج منه، لاسيما بالنسبة للنساء، فإن توقع نسبة البطالة وبالتالي الضغوط التضخمية الناتجة عن سوق الشغل يظل أمرا صعبا.

وخلافا لذلك، يأخذ بنك المغرب مؤشرات سوق الشغل بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراته. وهكذا، فعندما يُتوقع أن يتطور التضخم بمستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار، يمكن أن يتدخل البنك في بعض الأحيان عبر سعر الفائدة لتعزيز النشاط الاقتصادي بشكل عام والتشغيل بشكل خاص.

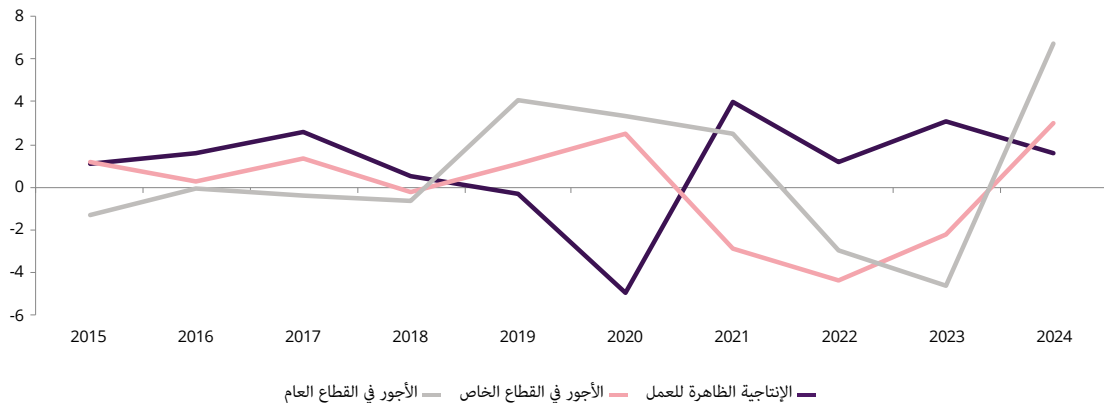
ومع ذلك، فإن إضفاء الطابع النظامي على سوق الشغل والهيمنة التدريجية لقوى العرض والطلب من شأنه أن يؤدي في المستقبل إلى إرساء دينامية في السوق تكون أكثر قابلية للفهم والتوقع، مما سيسمح بأخذ التشغيل بعين الاعتبار بشكل أفضل عند اتخاذ القرارات.

4.3.1 الإنتاجية والأجور

خلال سنة 2024، تباطأت الإنتاجية الظاهرة للعمل في القطاعات غير الفلاحية، متراجعة من سنة إلى أخرى، من 3,1% إلى 1,6%. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع القيمة المضافة بواقع 4,5% بعد 3,7%، وعدد العاملين بنسبة 2,9% مقابل 0,5%. وحسب القطاع، تحسنت الإنتاجية بمعدل 1,9% بدلا من 0,2% في القطاع الثانوي، وبنسبة 1,4% بعد 4,7% في القطاع الثالثي.

وإموازاة ذلك، تزايد متوسط الأجور بنسبة 7,7% في الوظيفة العمومية وبمعدل 4% في القطاع الخاص. وأخذا بالاعتبار تطور التضخم، بلغت الارتفاعات بالقيمة الحقيقية 6,7% و3% على التوالي.

رسم بياني 13.3.1: الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية ومتوسط الأجور بالقيمة الحقيقية (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الاقتصاد والمالية وحسابات بنك المغرب.

جدول 3.3.1: أهم مؤشرات سوق الشغل

2024	2023	2022		
			مؤشرات النشاط	
12 311	12 171	12 191	السكان النشيطون (بالآلاف)	
7 935	7 731	7 591	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 376	4 441	4 599	وسط قروي	
43,5	43,6	44,3	معدل النشاط (%)	
42,0	41,8	41,9	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
46,5	47,3	49,1	وسط قروي	
68,6	69,0	69,6	رجال	حسب الجنس
19,1	19,0	19,8	نساء	
			مؤشرات الشغل	
82	-157	-24	مناصب الشغل المحدثّة (بالآلاف)	
162	41	150	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
-80	-198	-174	وسط قروي	
-137	-202	-215	الفلاحة والغابة والصيد	حسب القطاع
46	7	28	الصناعة	
13	19	-1	البناء والأشغال العمومية	
160	15	164	الخدمات	
10 673	10 591	10 749	السكان النشيطون المشغولون (بالآلاف)	
6 593	6 431	6 390	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 080	4 160	4 359	وسط قروي	
37,7	38,0	39,1	معدل الشغل (%)	
34,9	34,8	35,3	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
43,3	44,3	46,5	وسط قروي	
			مؤشرات البطالة والشغل الناقص (%)	
13,3	13,0	11,8	معدل البطالة	
16,9	16,8	15,8	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
48,4	48,3	46,7	الشباب البالغون بين 15 و24 سنة	
6,8	6,3	5,2	وسط قروي	نسبة الشغل الناقص
10,1	9,8	9,0	وسط حضري	
8,9	8,7	8,1	وسط قروي	حسب مكان الإقامة
12,2	11,6	10,4	وسط قروي	
			الإنتاجية والأجور (التغير %)	
1,6	3,1	1,2	الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية	
4,0	3,8	2,0	بالقيمة الاسمية	متوسط الأجور في القطاع الخاص
3,0	-2,2	-4,4	بالقيمة الحقيقية	
7,7	1,2	3,5	بالقيمة الاسمية	متوسط الأجور في القطاع العام
6,7	-4,6	-2,9	بالقيمة الحقيقية	

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الاقتصاد والمالية وحسابات بنك المغرب.

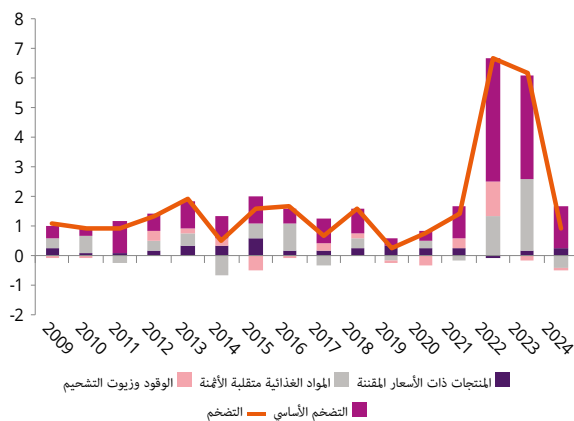
4.1 التضخم

بعد المستويات المرتفعة المسجلة خلال السنتين الأخيرتين، عرف التضخم، المقاس من خلال تغير مؤشر أسعار الاستهلاك، تراجعاً ملموساً سنة 2024، حيث بلغ 0,9% في المتوسط بعد 6,1% في 2023 و6,6% في 2022. ويعزى هذا التطور إلى تضافر العديد من العوامل. فإلى جانب تقلص الضغوط الخارجية، نتيجة بالخصوص لانخفاض أسعار المواد الطاقية والغذائية، يعكس على الصعيد الداخلي تداعيات تشديد السياسة النقدية الذي بدأ في 2022، والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل دعم القدرة الشرائية للأسر وكذا تحسين عرض بعض المواد الفلاحية.

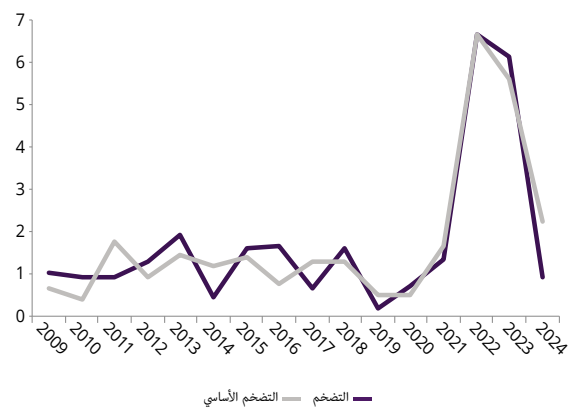
وحسب المكونات، يعكس تباطؤ التضخم انخفاض أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمان بنسبة 2,9%، بعد ارتفاعها بنسبة 18,8% في سنة 2023. كما يعزى إلى تراجع التضخم الأساسي من 5,6% إلى 2,2%، ارتباطاً بالخصوص بتدني أسعار المواد الغذائية المدرجة فيه. وعلى العكس، ارتفعت الأسعار المقننة بنسبة 1,2% بدلا من 0,8%، نظرا على الخصوص للزيادة في سعر غاز البوتان المطبقة في إطار عملية رفع الدعم التي شرعت فيها الحكومة في 20 ماي 2024. وفي نفس السياق، تراجعت حدة انخفاض أسعار الوقود وزيوت التشحيم من 4,1% إلى 3,4%.

وفيما يتعلق بالأثمان عند الإنتاج فقد تراجعت في الصناعات التحويلية باستثناء التكرير، بنسبة 1% مقابل ارتفاعها بنسبة 1,6% في 2023 وبواقع 12,7% في 2022، وهم الانخفاض بالخصوص «الصناعات الغذائية» بنسبة 1,1% و«الصناعة الكيماوية» بنسبة 5,3%.

رسم بياني 2.4.1: المساهمة في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 1.4.1: تطور التضخم (%)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

جدول 1.4.1: أسعار الاستهلاك (التغير %)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	أصناف المنتجات
0,9	6,1	6,6	1,4	0,7	0,2	1,6	مؤشر أسعار الاستهلاك
-2,9	18,8	11,1	-1,3	2,0	-1,5	3,0	المواد الغذائية متقلبة الأثمنة
1,2	0,8	-0,1	1,2	1,2	1,3	0,9	المنتجات ذات الأسعار المقننة
-3,4	-4,1	42,3	12,9	-12,4	-2,7	5,5	الوقود وزيوت التشحيم
2,2	5,6	6,6	1,7	0,5	0,5	1,3	مؤشر التضخم الأساسي
2,9	9,8	11,9	1,8	0,0	-1,1	1,4	- المواد الغذائية
2,0	3,7	4,8	1,9	0,3	1,2	1,2	- الملابس والأحذية
1,2	1,7	2,3	1,6	1,3	1,5	1,0	- السكن، الماء، الغاز، الكهرباء ومحروقات أخرى ¹
0,9	3,8	5,1	1,1	0,2	0,4	0,2	- الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة العادية للمساكن
1,2	2,9	2,1	2,2	0,5	0,0	1,0	- الصحة ¹
2,2	3,7	4,4	1,7	0,7	0,7	0,3	- النقل ²
-0,1	0,2	0,3	-0,2	-0,4	3,3	1,0	- وسائل الاتصال
-0,3	1,8	5,7	1,1	-1,4	0,3	0,1	- الترفيه والثقافة ¹
2,1	3,8	2,2	1,6	2,7	3,5	2,6	- التعليم
3,4	5,7	2,8	1,0	1,1	1,4	1,1	- المطاعم والفنادق
2,2	2,4	3,5	2,4	1,4	0,8	1,8	- سلع وخدمات أخرى ¹

¹ باستثناء المنتجات ذات الأسعار المقننة.

² باستثناء المنتجات ذات الأسعار المقننة والوقود وزيوت التشحيم.

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

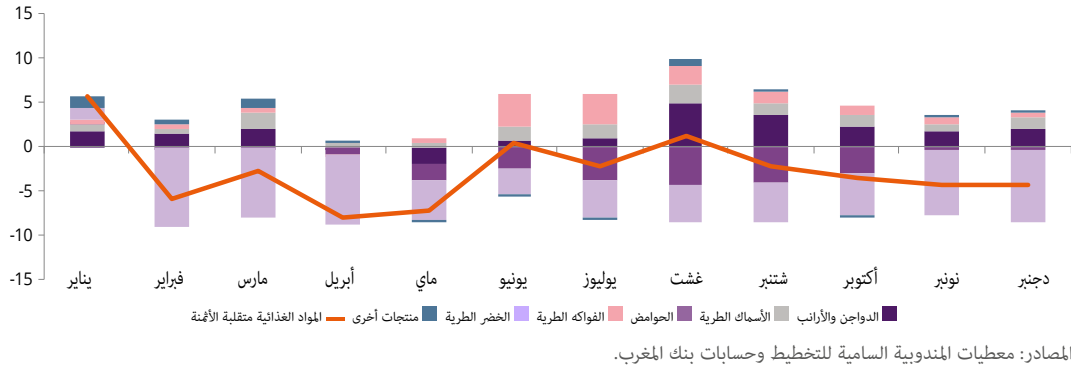
1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

1.1.4.1 المواد الغذائية متقلبة الأثمنة

بعد ارتفاعها بنسبة 11,1% في 2022 وبواقع 18,8% في 2023، انخفضت أسعار المواد الغذائية متقلبة الأثمنة بنسبة 2,9% في 2024، لتراجع مساهمتها في التضخم إلى 0,4 - نقطة مئوية مقابل 2,4 نقطة سنة من قبل. ويعكس هذا التطور بالخصوص تحسن إنتاج بعض القطاعات الفلاحية، لاسيما الأشجار المثمرة والخضراوات، وتراجع أسعار المدخلات، خاصة المواد الطاقية والأسمدة.

وحسب المنتجات، سُجلت أهم الانخفاضات على مستوى «الحوامض» بنسبة 26,9% و«الخضروات الطرية» بواقع 16,3%. بالمقابل، ارتفعت أسعار «الأسماك الطرية» بنسبة 9,7% و«البقوليات الجافة» بواقع 8,9%، و«الفواكه الطرية» بما قدره 8,6% و«الدواجن والأرانب» بنسبة 7,3%.

رسم بياني 3.4.1: المساهمة في تطور أسعار المواد الغذائية متقلبة الأثمان في 2024 (بالنقط المئوية)



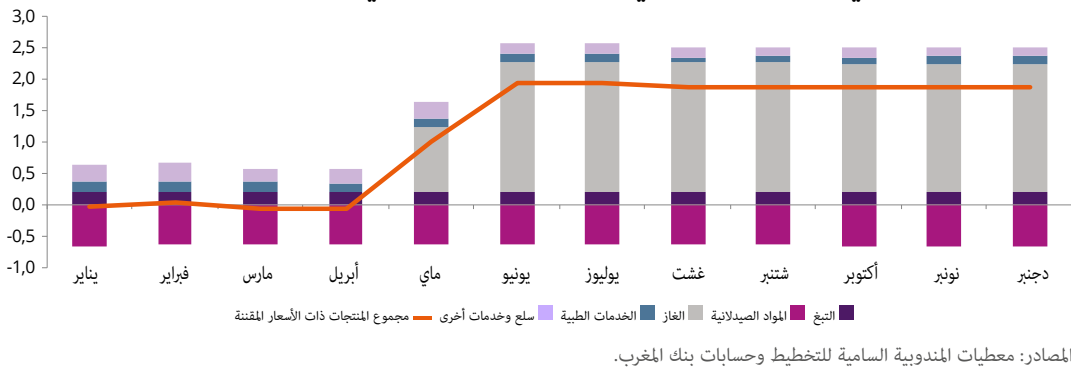
2.1.4.1 السلع والخدمات المقننة الأسعار

ارتفعت الأسعار المقننة بنسبة 1,2% في 2024 بعد 0,8% سنة من قبل. وساهم في هذا التصاعد بالأساس تزايد أسعار «الغاز» بنسبة 15,3%، وذلك عقب رفع الدعم التدريجي عن غاز البوتان الذي انطلق في 20 ماي 2024. ويعكس أيضا نمو أسعار «التبغ» بنسبة 2,3%، على إثر تطبيق الزيادة الرابعة في الضريبة الداخلية على الاستهلاك¹ المدرجة في قانون المالية لسنة 2022، وارتفاع أسعار «الخدمات الطبية» بنسبة مماثلة.

على العكس من ذلك، تراجعت أسعار «المواد الصيدلانية» بنسبة 5% ارتباطا، من جهة، بالقرار المدرج في قانون المالية لسنة 2024 القاضي بحذف الضريبة على القيمة المضافة على هاته المواد، ومن جهة أخرى، بعمليات المراجعة نحو الانخفاض التي قامت² بها وزارة الصحة لأسعار بيع بعض فئات الأدوية.

وإجمالا، ظلت مساهمة الأسعار المقننة في التضخم مستقرة من سنة لأخرى في حدود 0,2 نقطة مئوية.

رسم بياني 4.4.1: المساهمة في تطور الأسعار المقننة في 2024 (بالنقط المئوية)



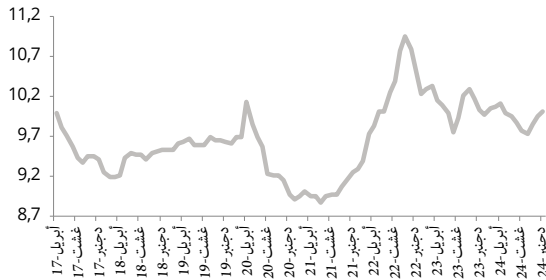
¹ بالنسبة لسنة 2024، يتمثل هذا الإجراء من جهة في تخفيض المقدار القيمي لسعر البيع للعموم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية للاستهلاك الخاصة بالسجائر من 66% إلى 64%، ومن جهة أخرى في رفع المبلغ الأدنى للتحويل برسم الضريبة الداخلية على الاستهلاك من 782,1 إلى 826,7 درهم لكل ألف سيجارة والمقدار العيني من 175 إلى 275 درهم لكل ألف سيجارة.

² قرارات وزارية (4 يناير، 7 مارس، 18 أبريل، 6 يونيو، 4 يوليو و 17 أكتوبر 2024).

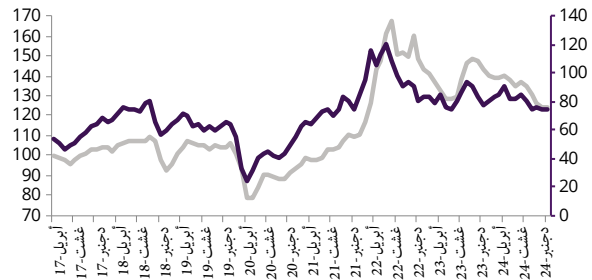
3.1.4.1 الوقود وزيوت التشحيم

تراجعت أسعار الوقود وزيوت التشحيم سنة 2024 بنسبة 3,4%، بعد 4,1% في 2023، لتظل بذلك مساهمتها في التضخم في حدود 0,1- نقطة مئوية. ويعكس هذا التطور بشكل رئيسي استمرار انخفاض سعر النفط، حيث تدنى سعر البرنت على وجه الخصوص من 82,6 دولارا للبرميل إلى 80,7 دولارا، وتراجع الهامش الإجمالي للتكرير¹ من 10,19 دولارا للبرميل إلى 6,4 دولارا، وكذا ارتفاع قيمة العملة الوطنية بنسبة 1,9% أمام الدولار الأمريكي.

رسم بياني 6.4.1: سعر صرف الدرهم تجاه الدولار الأمريكي (دولار/درهم)



رسم بياني 5.4.1: أسعار الوقود وزيوت التشحيم (مؤشر الأساس 100 = 2017) وسعر البرنت (بالدولار للبرميل)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي وبنك المغرب.

4.1.4.1 التضخم الأساسي

بعد أن بلغ 6,6% في 2022 و 5,6% في 2023، تراجع التضخم الأساسي إلى 2,2% في 2024 في سياق تقلص الضغوط التضخمية الخارجية وارتفاع قيمة العملة الوطنية.

وحسب المكونات، يعكس هذا التباطؤ بالأساس تراجع وتيرة نمو أسعار المواد الغذائية المدرجة في المؤشر من 9,8% إلى 2,9%. وعلى وجه الخصوص، تباطأ ارتفاع أسعار «الزيوت» من 17,9% إلى 1,7% وأسعار «الحليب» من 12,4% إلى 0,4%. وعلى نفس المنوال، تدنت أسعار «المنتجات المصنعة من الحبوب» بنسبة 0,8% بعد ارتفاعها بواقع 2,1% سنة من قبل. وموازة ذلك، ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة لتزويد السوق الوطنية بالماشية الموجهة للذبح، ارتفعت أسعار «اللحوم الطرية» وذلك بمعدل 11% بعد 15,1%.

وبالنسبة للمواد غير الغذائية، سُجلت أهم التباطؤات على مستوى أسعار «الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة العادية للمساكن» من 3,8% إلى 0,9%، و«التعليم» من 3,8% إلى 2,1% و«الملابس والأحذية» من 3,7% إلى 2%.

وإجمالاً، تدنت مساهمة التضخم الأساسي في تغير مؤشر أسعار الاستهلاك من 3,5 نقطة مئوية في 2023 إلى 1,4 نقطة سنة 2024.

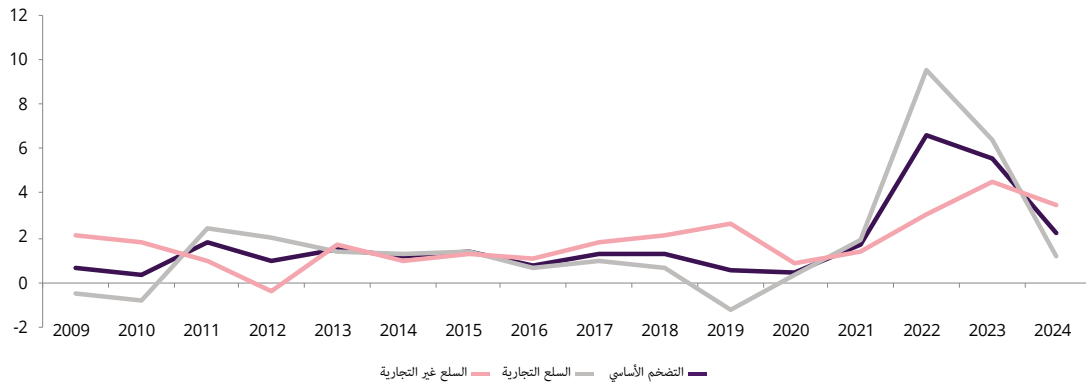
¹ يتم حسابه من طرف الوزارة الفرنسية المكلفة بالتحول البيئي والتنوع البيولوجي، والغابات والبحار والصيد البحري.

<https://www.ecologie.gouv.fr/politiques-publiques/prix-produits-petroliers>

السلع التجارية والسلع غير التجارية

يظهر تحليل التضخم الأساسي أن أسعار السلع التجارية ارتفعت بنسبة 1,2% بدلا من 6,4% سنة من قبل، ارتباطا بالأساس بانخفاض التضخم من 5,5% إلى 2,4% في منطقة الأورو وارتفاع قيمة العملة الوطنية. وبالفعل، فقد تعززت هذه الأخيرة بنسبة 1,9% أمام كل من الأورو والدولار الأمريكي. كذلك، تراجعت حدة ارتفاع أسعار السلع والخدمات غير التجارية من 4,5% إلى 3,5%، نتيجة بالخصوص لتباطؤ نمو أسعار «اللحوم الطرية» و«التعليم الأولي والابتدائي».

رسم بياني 7.4.1: تطور التضخم الأساسي ومكوناته التجارية وغير التجارية (%)



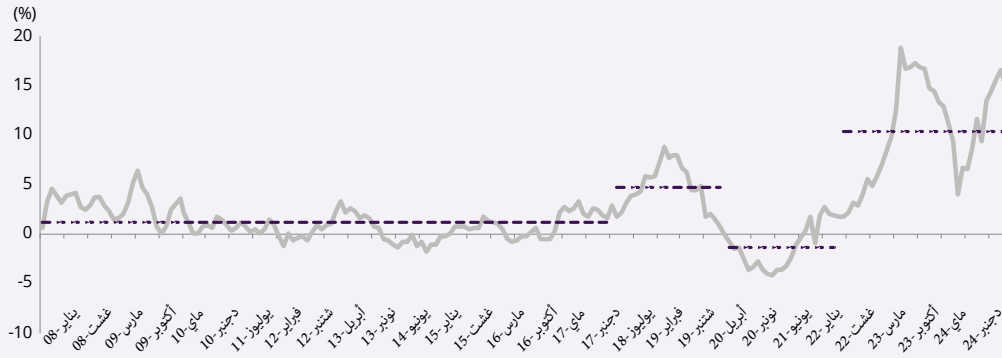
المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.4.1: تطور أسعار اللحوم الحمراء

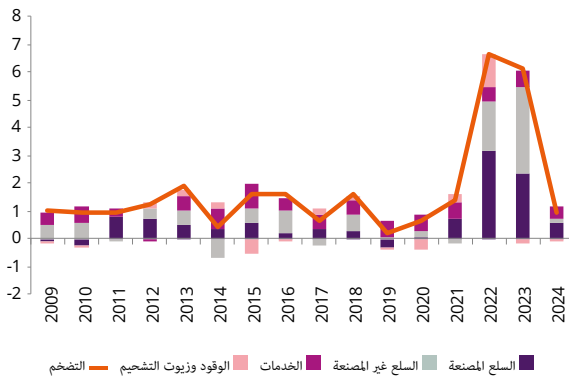
تشكل اللحوم الحمراء إحدى البنود الرئيسية ضمن النفقات الغذائية للأسر المغربية، بحصة تصل إلى 13,5% حسب معطيات البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022-2023 الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط.

فخلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2017، سجلت أسعار اللحوم الحمراء، التي يتم قياسها من خلال مؤشر فرع «اللحوم الطرية» لمؤشر أسعار الاستهلاك، نموا بوتيرة شبه مستقرة بلغت 1% في المتوسط مع نسبة تقلب ضعيفة. بعد ذلك، شهدت الأسعار ارتفاعا سنويا متوسطا بنسبة 5% ما بين 2018 و2019 قبل أن تسجل انخفاضا سنويا طفيفا بواقع 1% خلال جائحة كوفيد-19 في الفترة 2020-2021. وأدى توالي سنوات الجفاف منذئذ إلى تزايد ملحوظ للأسعار بلغ 15,1% في 2023 و11% في 2024، وشكل المصدر الرئيسي للتضخم في المتوسط خلال هاتين السنتين. وبالفعل، إذا ما استثنينا هذا الارتفاع الكبير، فإن التضخم سنة 2024 ما كان ليتجاوز 0,5% بدلا من 0,9% المسجلة. ولكان التضخم الأساسي محدودا في 1,4% عوض 2,2%.

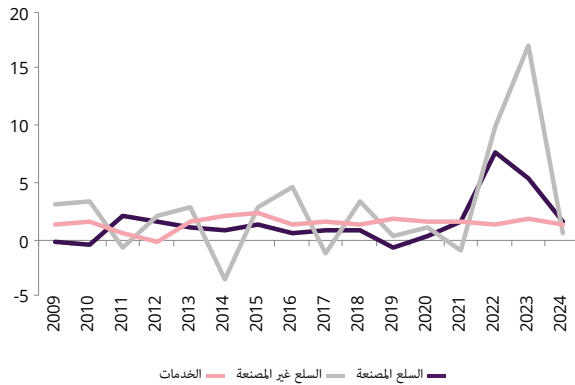
رسم بياني إ.1.4.1: تطور مؤشر أسعار اللحوم الحمراء (على أساس سنوي)



رسم بياني 9.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 8.4.1: أسعار السلع والخدمات (التغيرات %)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

إطار 2.4.1: انتشار التضخم بين مكونات مؤشر أسعار المستهلك

نتج الارتفاع القوي للتضخم على الصعيد العالمي ما بين 2021 و2023 عن تظافر عدة عوامل، لاسيما: اختلال سلاسل الإمداد، وتزايد تكاليف الشحن، وانتعاش الطلب بعد رفع القيود الصحية. وتفاقمت الضغوط على الأسعار بعد ذلك بفعل الزيادة الموهولة في أسعار المنتجات الطاقية والغذائية على إثر اندلاع النزاع في أوكرانيا.

وعلى المستوى الوطني، وعلاوة على تأثيرها المباشر، انتقلت هذه الضغوط بشكل سريع إلى مجموعة كبيرة من السلع والخدمات. وبهذا الخصوص، تتيح الإحاطة بنتائج «امتداد التأثير» أو «الترايط» بين أسعار مختلف المنتجات والخدمات فهم كيفية انتشار صدمات الأسعار والتمييز بين الصدمات الظرفية والحركات الدائمة، وهي الإشكالية التي تطرقت إليها العديد من الدراسات التجريبية خلال السنوات الأخيرة. وبالنسبة للبنوك المركزية على وجه الخصوص، فإن رصد تأثيرات «العدوى» هاته يمكن من إعداد توقعات أكثر دقة للتضخم ومن معايرة قراراتها في مجال السياسة النقدية.

إن المقاربة المستخدمة عادة في هذا الإطار مستمدة من المنهجية التي طورها¹ Diebold & Yilmaz (2012-2009) من أجل تحليل تأثيرات «العدوى» بين الأصول المالية. وتتمثل في إعداد مصفوفة التفاعلات تعتمد على التفكيك العام لتباين الأخطاء في التوقع، وذلك انطلاقا من نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR).

فهذه المقاربة، التي طبقها بنك التسويات الدولية (BRI)² على البيانات الشهرية الأمريكية الخاصة بفترتين منفصلتين، 1985-1965 (نظام تضخم مرتفع) و1986-2019 (تضخم منخفض)، تشير إلى أن الترايط يتزايد مع التضخم، وأن المواد الغذائية والوقود هي المكونات الأكثر «نقلا للعدوى» فيما يتعلق بانتقال الضغوط التضخمية. وخلصت إحدى الدراسات المنجزة في الآونة الأخيرة من طرف بنك البرتغال³ حول فترة ما بعد الجائحة إلى نتائج مماثلة سنة 2023.

وبالنسبة للمغرب، تم تطبيق هذه المقاربة من خلال نموذج BVAR على الأقسام 12 لمؤشر أسعار المستهلك، بإدخال مجموعة من المتغيرات أيضا بغية أخذ الصدمات الخارجية بالاعتبار. ويتعلق الأمر بالتضخم في منطقة الأورو، وسعر النفط (البرنت) ومؤشر منظمة الأغذية والزراعة. وأنجزت التقديرات بداية في الفترة الممتدة من يناير 2007 إلى دجنبر 2020، والتي تميزت بتضخم معتدل، قبل تمديدها إلى غاية 2023 قصد إدراج مرحلة ما بعد الجائحة التي اتسمت بارتفاع كبير في الأسعار.

¹ Diebold, F. X. and K. Yilmaz (2009). "Measuring financial asset return and volatility spillovers, with application to global equity markets." *Economic Journal*, 119(534). Diebold, F. X. and K. Yilmaz (2012). "Better to give than to receive, predictive directional measurement of volatility spillovers." *International Journal of Forecasting*, 28(1).

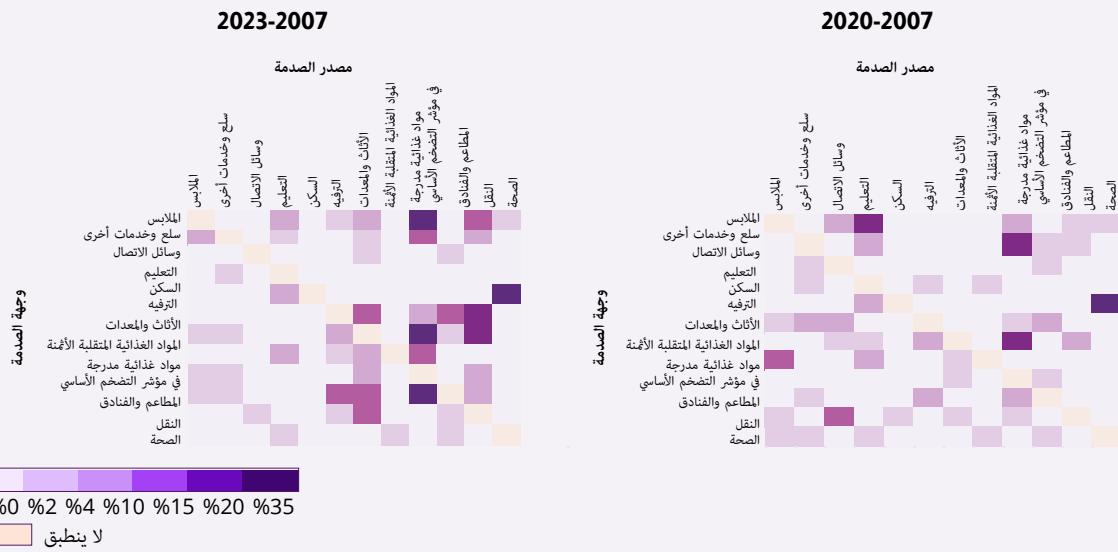
² "Inflation: a look under the hood"، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2022 لبنك التسويات الدولي.

³ Quelhas, J. and Serra, S. (2023). "The inflation process in Portugal: the role of price spillovers" *الدراسات الاقتصادية لبنك البرتغال*، المجلد الرابع، العدد الثاني.

وتظهر النتائج الخاصة بالفترة الأولى ترابطا متوسطا قدره 24,4% ما بين مختلف مكونات مؤشر أسعار المستهلك. وبصيغة أخرى، فإن ما يقارب ربع مجموع التغيرات على مستوى هذه المؤشرات راجع إلى نتائج «امتداد التأثير»، فيما الصدمات المتفردة تفسر ما تبقى، أي 75,6%.

وتبين أن أقسام المؤشر الأكثر «نقلا للعدوى» هي «المواد الغذائية المدرجة في المؤشر الأساسي لأسعار المستهلك»، حيث إن 57,4% من أي تغير في هذا البند ينتقل إلى الأقسام الأخرى للمؤشر. وعلى العكس، فإن المكونات الأشد تأثرا بالصدمة هي «الملابس والأحذية»، والتي يعزى 42,6% من تغير أسعارها إلى التغير في البنود الأخرى، يليها مكون «سلع وخدمات متنوعة» بنسبة 37,4% و«الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة العادية للمساكن» بنسبة 36,1%.

رسم بياني 2.1.4.1. نتائج انتقال العدوى * ما بين مكونات مؤشر أسعار المستهلك



* تشير العناصر خارج الخط القطري إلى تأثيرات انتقال العدوى من أحد مكونات مؤشر أسعار المستهلك إلى مكون آخر. وتمثل الألوان الأكثر قتامة مستويات مرتفعة لانتقال العدوى. على سبيل المثال، خلال الفترة 2023-2007، فإن الخانة القائمة في تقاطع عمود «مواد غذائية مدرجة» في مؤشر أسعار المستهلك الأساسي وخط «المطاعم والفنادق» تعني أن تغيرات أسعار «المواد الغذائية المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك الأساسي» تنتشر بشكل أقوى نحو تغيرات أسعار «المطاعم والفنادق».

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

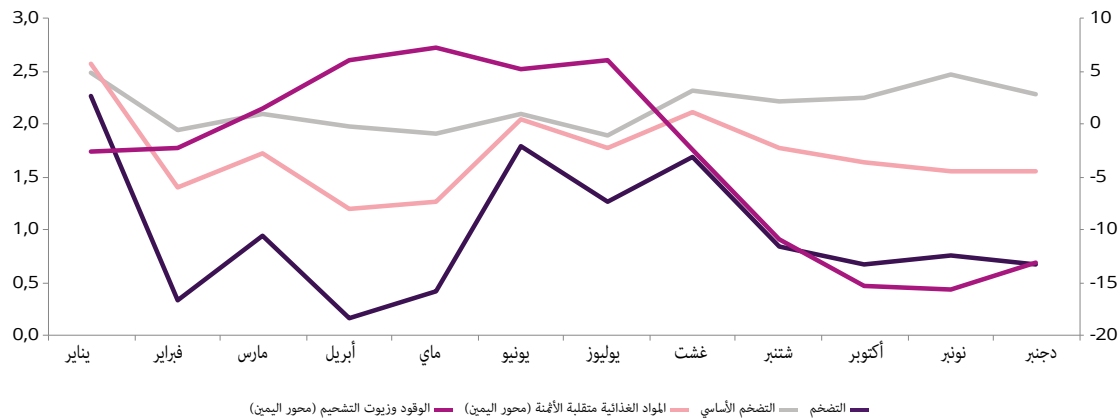
ويتضح من خلال إعادة تقييم النموذج بإدراج المعطيات التي تغطي مجموع الفترة 2023-2007 تغيرات في النتائج تكون أحيانا هامة :

- (i) ارتفاع الترابط الإجمالي بين أقسام مؤشر أسعار المستهلك إلى 35,7% بدلا من 24,4%؛
- (ii) «المواد الغذائية المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك الأساسي» هي البند الأكثر «نقلا للعدوى»، بنسبة انتشار تصل إلى 125,9% عوض 57,4%؛
- (iii) إلى جانب «المواد الغذائية المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك الأساسي»، ثمة بندان آخران يتسببان بشكل كبير في إحداث «امتداد التأثير». ويتعلق الأمر ببند «الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة العادية للمساكن» بنسبة انتشار تصل إلى 69,7% مقابل 11% خلال الفترة 2020-2007 وبند «النقل» بنسبة 70,6% بعد 16,2%؛
- (iv) أصبح قسم «المطاعم والفنادق» الأكثر تأثرا بالصدمة، حيث إن 71% من تغيراته تعزى إلى التغيرات المترتبة عن بنود أخرى.

3.4.1 تطور التضخم خلال السنة

يمكن تحليل تطور التضخم المسجل خلال سنة 2024 من التمييز بين ثلاث مراحل، توجهها بشكل رئيسي دينامية أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمان وأسعار الوقود وزيوت التشحيم. هكذا، وبعد بدء السنة بنسبة تتجاوز بشكل طفيف 2%، عرف التضخم انخفاضا هاما في فبراير ليصل إلى 0,3%. وما بين شهري مارس وماي، تطور في مستوى منخفض قبل أن يشرع في التصاعد في يونيو وأن يتأرجح حول متوسط 1,6% إلى غاية شهر غشت، مدفوعا بأسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمان. وابتداءً من شهر شتنبر، تم تسجيل تباطؤ مرتبط بتزايد حدة تراجع أسعار الوقود وزيوت التشحيم، ليصل في دجنبر إلى 0,7%. أما التضخم الأساسي، فقد اتخذ مسارا أكثر استقرارا، حيث ظل يتراوح طيلة السنة ما بين 1,9% و2,5%.

رسم بياني 10.4.1: تطور التضخم خلال سنة 2024 (%)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

4.4.1 أسعار الاستهلاك حسب المدن

شمل تباطؤ التضخم في سنة 2024 كافة المدن المغطاة بالاستقصاء حول الأسعار الذي تجريه المندوبية السامية للتخطيط. وتم تسجيل أقوى الانخفاضات في مدينة الحسيمة حيث تراجع التضخم من 10,1% إلى 0,8%، متبوعة ببني ملال من 8,8% إلى 0,1%، والراشيدية من 8% إلى 1,1%. ومن حيث التباين، سجلت مدينة العيون أعلى نسبة تضخم، بمعدل 3%، في حين استقرت الأسعار في مكناس من سنة لأخرى. هكذا، تقلص فارق التضخم إلى 3 نقط مئوية مقابل 5,3 نقطة سنة 2023.

جدول 2.4.1: أسعار الاستهلاك حسب المدن (التغير %)

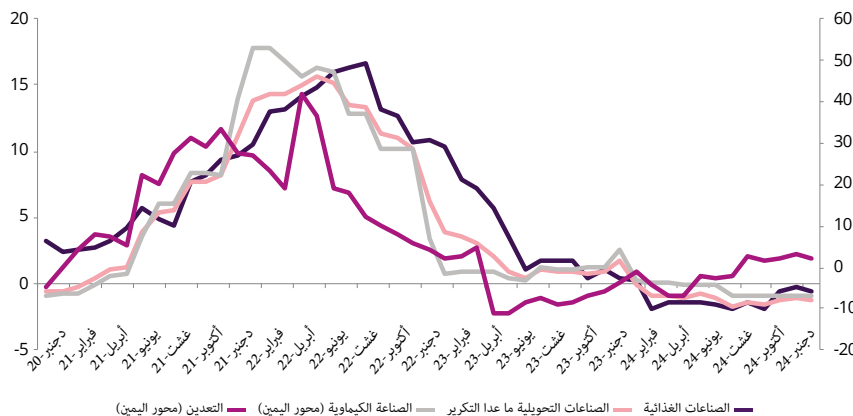
التضخم					التضخم				
2024	2023	2022	2021		2024	2023	2022	2021	
0,6	6,2	6,7	1,3	طنجة	1,6	6,0	5,3	1,1	أكادير
3,0	7,7	5,4	0,4	العيون	0,8	4,9	6,5	1,9	الدار البيضاء
1,7	6,3	5,3	0,6	الداخلية	1,5	6,8	6,9	1,1	فاس
2,2	6,3	5,8	0,7	كلميم	0,7	6,5	8,0	1,3	القنيطرة
0,6	5,2	6,6	1,7	سطات	1,3	7,1	7,3	1,6	مراكش
1,7	7,5	7,0	1,6	آسفي	0,4	7,0	6,9	1,1	وجدة
0,1	8,8	8,0	2,0	بني ملال	1,5	4,8	6,0	1,3	الرباط
0,8	10,1	8,4	1,3	الحسيمة	1,5	7,1	6,8	0,8	تطوان
1,1	8,0	7,6	1,5	الراشدية	0,0	5,8	6,8	1,4	مكناس
0,9	6,1	6,6	1,4	وطنيا					
3,0	5,3	3,1	1,6	نطاق التفاوت (بالنقطة المئوية)					

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي

نتيجة تقلص الضغوط الخارجية، ارتباطا بالأساس بانخفاض أسعار المواد الأولية واستقرار السلاسل العالمية للإنتاج والإمداد، تدنت أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية عدا التكرير بنسبة 1% مقابل ارتفاعها بنسبة 1,6% في 2023.

رسم بياني 11.4.1: تطور أسعار الإنتاج الصناعي ما عدا التكرير (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

وحسب الفروع، يعزى هذا الانخفاض بالخصوص إلى تراجع أسعار «الصناعات الغذائية» بنسبة 1,1%، مقابل ارتفاعها بنسبة 3,4% سنة من قبل، وإلى تزايد حدة انخفاض أسعار «الصناعة الكيماوية» إلى -5,3% بعد -0,6% وتباطؤ نمو أسعار «صنع منتجات أخرى غير معدنية» من 4,9% إلى 0,5%.

جدول 3.4.1: أسعار الإنتاج الصناعي * (التغير %)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
-1,0	1,6	12,7	4,3	-1,2	0,6	2,6	مؤشر أسعار الإنتاج باستثناء التكرير
							بما في ذلك :
-1,1	3,4	13,5	5,4	2,9	-0,1	0,2	الصناعات الغذائية
0,6	2,6	6,8	4,4	0,8	0,2	1,8	صناعة النسيج
5,1	5,8	2,6	0,2	0,9	2,2	0,7	صناعة الملابس
0,3	1,3	6,7	4,7	2,1	-0,6	6,2	صناعة الأجهزة الكهربائية
-5,3	-0,6	37,3	10,1	-9,1	3,0	12,1	الصناعة الكيماوية
-1,2	-5,4	17,9	17,9	-6,3	-2,3	-0,2	التعدين
0,5	4,9	4,0	-0,1	0,0	-0,2	2,6	صنع منتجات أخرى غير معدنية
-5,0	0,7	2,8	-1,5	-0,6	-0,4	-0,5	صنع منتجات من المطاط والبلاستيك
0,0	3,0	3,2	-0,2	-1,8	4,7	0,8	صنع الورق والورق المقوى

* تُحسب التغيرات على أساس مؤشر أسعار الإنتاج - الأساس 2018=100 ابتداءً من 2019 وتستند إلى مؤشر الأساس 2010=100 قبل هذه السنة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

5.1 المالية العمومية

أُعدت البرمجة الميزانية لسنة 2024 في سياق اتسم بضغوط قوية على الموارد العمومية. فبالإضافة إلى مواصلة تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية وتطبيق القرارات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي، خصصت الدولة استثمارات هامة للبنيات التحتية في إطار الاستعداد لاحتضان تظاهرات دولية كبرى ولمواجهة تداعيات توالي سنوات الجفاف.

وخلال تنفيذها، تحملت الحكومة تكاليف إضافية مرتبطة على وجه الخصوص بالتدابير الجديدة الخاصة بالزيادات في الأجور وبدعم القدرة الشرائية للأسر. ولهذه الغاية، قامت بفتح اعتمادات إضافية بقيمة 14 مليار درهم.

بموازاة ذلك، كان تطور الموارد أفضل بكثير مما كان متوقعا، مدفوعا بأداء استثنائي للمداخيل الجبائية التي سجلت ارتفاعا قياسيا بلغ 42,9 مليار درهم. وتعزى هذه النتيجة بالخصوص إلى تعديل التشريعات الجبائية والجهود التي بذلتها الإدارة في مجال التحصيل، وبدرجة أقل، إلى عملية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية التي أدت مداخيل بقيمة 6,5 مليارات درهم، منها 2,7 مليار درهم برسم سنة 2024¹. علاوة على ذلك، سجلت مداخيل آليات التمويل المبتكرة نموا بنسبة 38,7% إلى 35,3 مليار درهم.

وبفضل هذه الدينامية، إلى جانب الشروع في الرفع التدريجي لدعم غاز البوتان من خلال زيادة أولية لسعره في 20 ماي 2024، واصل عجز الميزانية تقلصه بوتيرة أسرع مما كان متوقعا. وقد بلغ، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، 3,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 4,4% في 2023 و 4,3% المستهدفة في قانون المالية.

وعلى مستوى التمويل، تمت تغطية عجز الصندوق² البالغ 57,4 مليار درهم بشكل رئيسي بواسطة موارد داخلية بمبلغ صاف قدره 36,7 مليارا وتدفع صاف خارجي بقيمة 19 مليار درهم. هكذا، تراجع الدين العمومي المباشر بواقع نقطة مئوية واحدة إلى 67,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، ما يعكس انخفاضا بواقع 0,8 نقطة مئوية في مكونه الداخلي إلى 50,8% من الناتج الداخلي الإجمالي وبمقدار 0,2 نقطة مئوية بالنسبة لمكونه الخارجي إلى 16,9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

¹ أفرزت عملية تسوية الوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة من الأشخاص الذاتيين، والتي نصت على مساهمة إبرائية بنسبة 5% من القيم موضوع تلك التسوية، مداخيل بقيمة 6,5 مليار درهم، منها 2,7 مليار درهم تم تحصيلها في دجنبر 2024 و 3,8 مليارات في يناير 2025.

² أخذا بالاعتبار إعادة تشكيل مخزون العمليات قيد الأداء بمبلغ 5,2 مليارات، بدلا من سداد 9,2 مليارات سنة من قبل.

جدول 1.5.1: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
25,6	24,0	25,0	21,8	22,0	22,1	21,7	22,2	22,0	الموارد العادية
21,2	20,0	21,1	19,0	19,3	19,3	19,7	19,6	19,3	الموارد الجبائية
35,3	25,4	25,1	11,9	2,6	9,4	-	-	-	آليات التمويل المبتكرة (بمليارات الدراهم)
29,1	29,5	31,0	28,0	29,7	26,1	25,5	25,9	26,4	النفقات الإجمالية
21,8	22,0	24,0	21,9	22,2	20,2	20,0	20,1	20,6	النفقات العادية
10,3	10,3	11,1	11,0	11,6	10,3	8,9	9,1	9,6	كتلة الأجور
25,5	30,1	41,8	21,8	13,5	16,1	17,7	15,3	14,1	المقاصة (بمليارات الدراهم)
7,4	7,5	7,0	6,1	7,5	5,8	5,5	5,8	5,8	الاستثمار
-3,9	-4,4	-5,4	-5,9	-7,1	-3,8	-3,5	-3,2	-4,2	رصيد الميزانية (باستثناء عائد تفويت مساهمات الدولة)
67,7	68,7	71,4	69,4	72,2	60,3	60,5	60,3	60,1	الدين العمومي المباشر

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي الإسمي.

1.5.1 قانون المالية لسنة 2024

تمثلت الفرضيات الرئيسية المعتمدة في قانون المالية لسنة 2024 في تحقيق الاقتصاد الوطني لنسبة نمو قدرها 3,7%، وبلوغ متوسط سعر النفط 80 دولار للبرميل وغاز البوتان 500 دولار للطن، وسعر الصرف 9,8 دراهم مقابل الدولار الواحد ونسبة التضخم 2,5%. وحدد هدف عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، في 67 مليار درهم أو 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدلا من 70,7 مليار أو 4,9% من هذا الناتج في قانون المالية لسنة 2023.

وكان من المتوقع أن تتحسن المداخيل العادية بنسبة 8,8% مدفوعة بنمو المداخيل الضريبية بواقع 6,5%. هكذا، كان من المرتقب أن تسجل الضرائب المباشرة نموا بنسبة 3,3%، يشمل ارتفاعا بمعدل 10% في مداخيل الضريبة على الدخل إلى 52,7 مليارات وانخفاضا بواقع 1,6% في مداخيل الضريبة على الشركات إلى 59,9 مليارات. من جهة أخرى، كان من المتوقع أن تسجل الضرائب غير المباشرة ارتفاعا بنسبة 7,5% مدعومة بنمو مداخيل الضريبة على القيمة المضافة بواقع 9,6% إلى 124,2 مليار، مع تزايد مكوّناتها الداخلي بمعدل 17,1% وذاك المتعلق بالواردات بنسبة 6,1%. وعلى نفس المنوال، كان يتوقع أن تتعزز الرسوم الجمركية بنسبة 4,7% إلى 15,7 مليارات وواجبات التسجيل والتمير بواقع 20,9% إلى 19,3 مليارات. وكان يرتقب أن تسجل الموارد غير الضريبية ارتفاعا بنسبة 22,6%، نتيجة بالخصوص لتحصيل 35 مليارات بفضل آليات التمويل المبتكرة بدلا من 25 مليارات الواردة في قانون المالية لسنة 2023، فيما ظلت مداخيل مؤسسات الاحتكار مستقرة في 19,5 مليارات.

بالمقابل، كانت التوقعات تشير إلى تزايد النفقات الإجمالية بنسبة 6,7%، نتيجة نمو الاستثمار بنسبة 10,2% إلى 100,4 مليار والنفقات العادية بواقع 5,8%. ويعكس تطور هذه الأخيرة تزايد تكاليف السلع والخدمات بنسبة 7,6% مدفوعا بارتفاع نفقات الموظفين بمعدل 3,7% إلى 161,6 مليار، أو ما يعادل 10,5%

من الناتج الداخلي الإجمالي، وتكاليف سلع وخدمات أخرى بنسبة 15,3% إلى 91,2 مليارا. وكان يرتقب أن تنخفض تكاليف المقاصة بنسبة 36,2% إلى 17 مليارا وأن تتزايد تكاليف فوائد الدين بنسبة 24,2% إلى 37,2 مليارا.

جدول 2.5.1: البرمجة الميزانياتية (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

التغير بالقيمة	التغير بالنسبة المئوية	قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	
30 027	8,8	371 747	341 720	الموارد العادية
18 772	6,5	308 044	289 272	الموارد الجبائية ¹
10 830	9,6	124 158	113 329	منها: الضريبة على القيمة المضافة
-996	-1,6	59 918	60 914	الضريبة على الشركات
4 808	10,0	52 739	47 931	الضريبة على الدخل
11 105	22,6	60 253	49 148	الموارد غير الجبائية
10 000	40,0	35 000	25 000	منها: مداخيل آليات التمويل المبتكرة
150	4,5	3 450	3 300	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخرينة
28 115	6,7	444 709	416 594	النفقات الإجمالية
18 822	5,8	344 278	325 456	النفقات العادية
17 933	7,6	252 845	234 912	السلع والخدمات
5 829	3,7	161 623	155 794	كتلة الأجور ²
12 104	15,3	91 221	79 117	السلع والخدمات الأخرى
7 263	24,2	37 229	29 966	فوائد الدين
-9 623	-36,2	16 957	26 580	المقاصة
3 249	9,6	37 247	33 999	التحويلات للجماعات الترابية
		27 469	16 264	الرصيد العادي ³
9 293	10,2	100 431	91 138	نفقات الاستثمار ⁴
		6 000	4 200	رصيد الحسابات الخصوصية للخرينة الأخرى
		-29 733	-40 708	الرصيد الأولي ³
		-66 962	-70 674	رصيد الميزانية ³
		-4,3	-4,9	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ⁵
		-66 962	-70 674	الحاجة إلى التمويل
		10 831	13 142	التمويل الداخلي
		51 131	52 532	التمويل الخارجي
		5 000	5 000	تفويت مساهمات الدولة

¹ يُعبر عن المداخيل الضريبية بأرقام صافية بعد التسديدات وإسقاط الضريبة والإرجاعات الضريبية وتتضمن 30 % من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

² تتضمن نفقات المستخدمين التحملات الاجتماعية برسم مساهمة رب العمل.

³ يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية. ويمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخرينة، فيما يستثني الرصيد الأولي الأداءات برسم فوائد الدين.

⁴ التوقعات من حيث الإصدارات.

⁵ نسب محسوبة على أساس الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي المتوقع من طرف وزارة الاقتصاد والمالية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

إطار 1.5.1: أبرز التدابير الجبائية لقانون المالية 2024¹

تندرج التدابير الجبائية الواردة في قانون المالية لسنة 2024 في إطار مواصلة تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، لا سيما فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة. فقد تضمن هذا القانون إصلاح هذه الضريبة وفق مقارنة تدرجية ممتدة على ثلاث سنوات، ويسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف: (i) هدف اجتماعي يروم دعم القدرة الشرائية للأسر والتخفيف من تداعيات التضخم من خلال توسيع نطاق الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل بعض المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع؛ و(ii) هدف الحياض الاقتصادي من أجل تقليص عملية المصدم بالنسبة للمقاولات²، عن طريق التخفيض التدريجي، في أفق سنة 2026، لعدد أسعار الضريبة على القيمة المضافة إلى اثنين (20% و10%) بدلا من أربعة حاليا (7%، و10%، و14% و20%)؛ و(iii) هدف تحقيق العدالة الضريبية من أجل تسهيل إدماج القطاع غير المهيكّل، وعقلنة التحفيزات الضريبية وإضفاء المزيد من الوضوح والتجانس على التشريعات الجبائية.

ونص قانون المالية على تدابير أخرى، لاسيما المتعلقة منها بمحاربة الغش الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكّل وإعادة تطبيق عملية التسوية الطوعية الضريبية للملزمين.

الضريبة على القيمة المضافة

• الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على بعض المنتجات الأساسية واسعة الاستهلاك، وهي: (i) المنتجات الدوائية؛ (ii) المعدات المدرسية والمنتجات والمواد التي تدخل في تركيبها؛ (iii) الماء الموجه للاستهلاك المنزلي؛ (iv) الزبدة المشتقة من الحليب ذي الأصل الحيواني؛ (v) مصبرات السردين؛ (vi) مسحوق الحليب؛ (vii) الصابون المنزلي.

• تخفيض سعر الضريبة على القيمة المضافة من:

- 14% إلى 12% في 2024 وإلى 10% في 2025 على إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة؛
- 14% إلى 13% في 2024، وإلى 12% في 2025 وإلى 10% في 2026 على عمليات النقل الحضري والطرق للمساافرين والبضائع؛
- 14% إلى 12% في 2024 وإلى 10% في 2025 على الخدمات المقدمة لشركات التأمين من طرف أعوان أو وسطاء التأمين.

• رفع سعر الضريبة على القيمة المضافة من:

- 14% إلى 16% في 2024، وإلى 18% في 2025 وإلى 20% في 2026 على الطاقة الكهربائية؛
- 7% إلى 11% في 2024، وإلى 15% في 2025 وإلى 20% في 2026 بالنسبة لعدادات الكهرباء؛
- 14% إلى 16% في 2024، وإلى 18% في 2025 ثم إلى 20% في 2026 بالنسبة لعمليات النقل الجوي والبحري الداخلي للمساافرين والبضائع؛
- 7% إلى 10% على عمليات بيع وتسليم المياه الموجهة لشبكات التوزيع العمومي وكذا خدمات التطهير وكراء العدادات؛

¹ المذكرة الدورية رقم 735 للمديرية العامة للضرائب المتعلقة بالإجراءات الضريبية التي يتضمنها قانون المالية لسنة 2024.

² تأثير ناجم عن فارق الأسعار المطبقة في بداية سلاسل إنتاج السلع والخدمات وفي آخرها.

- 7% إلى 8% في 2024، وإلى 9% في 2025 وإلى 10% في 2026 على السكر المكرر؛

- 7% إلى 10% على السيارات الاقتصادية.

- إحداث نظام اختياري جديد للتصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة يتيح للأشخاص الملزمين، الذين يتزودون من موردين خارجيين عن نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة أو معفيين منها دون الحق في الخصم، أن يستفيدوا من الخصم من مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المطبق على مشترياتهم. إلا أن هذا النظام لا يطبق على عمليات شراء الأراضي والمنتجات الفلاحية.
- إحداث نظامين جديدين لاستخلاص الضريبة على القيمة المضافة من المنبع بهدف تشجيع الشفافية الضريبية ومكافحة الفواتير الوهمية.
- إعادة إدراج إلزامية الاحتفاظ لمدة 60 شهرا بسلع الاستثمار المقيمة في حساب الأصول الثابتة، والتي استفادت من الشراء المعفي من الضريبة على القيمة المضافة أو من حق الخصم من تلك الضريبة.
- توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ليشمل التجارة الرقمية من خلال: (i) مراجعة قواعد إقليمية الضريبة على القيمة المضافة؛ و(ii) فرض إلزامية تحديد هوية الموردين غير المقيمين، والتصريح برقم المعاملات المنجز ودفع مبلغ الضريبة المستحق بالمغرب.
- إحداث مبدأ التضامن، في حالة التملص من الالتزامات المتعلقة بالإقرار أو الأداء فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، وتطبيقه على كل شخص مسؤول عن التسيير المالي أو الإداري للمقاولة أو على كل مستفيد فعلي من مبلغ الضريبة غير المؤداة.

الضريبة على الشركات

- أوضح قانون المالية لسنة 2024 أن تطبيق سعر 35% يتم عندما يكون الربح الصافي الذي يعادل أو يفوق 100 مليون درهم قد أنجز نتيجة تحقيق عائد استثنائي يتعلق بتفويت مستعقرات. هكذا، يطبق هذا السعر فقط على السنة المحاسبية المعنية فيما يظل سعر 20% مطبقا برسم السنوات المالية الموالية طالما ظل الربح الصافي المحقق أقل من هذا الحد. في السابق، كان سعر 20% يطبق فقط عندما يظل الربح المحقق دون ذلك الحد خلال ثلاث سنوات متتالية.

الضريبة على الدخل

- رفع سعر الخصم الجزافي المطبق على الأجور الممنوحة للفنانين من 40% إلى 50%.
- تغيير كيفية فرض الضريبة على الأرباح الناشئة عن الرساميل المنقولة في حالة فرض الضريبة بصورة تلقائية من خلال: (i) تحديد قاعدة حساب الضريبة بالاستناد إلى المعلومات التي تتوفر عليها الإدارة؛ و(ii) تطبيق أسعار القانون العام (15% أو 20%) على أرباح تفويت القيم المنقولة وسندات الرأسمال والدين الأخرى.

رسوم التسجيل والتمير

- مواءمة أسعار رسوم التسجيل المطبقة على كافة عقود إسناد المحلات أو الأراضي من طرف التعاونيات والجمعيات لفائدة أعضائها، مع أسعار تصل إلى 4% بالنسبة للمباني و5% للأراضي.

- إحداث إلزامية قيام محرري العقود المتعلقة بنقل ملكية العقارات باشتراط طلب تقديم وثائق تثبت أداء الرسوم والضرائب المستحقة على العقار موضوع النقل، وذلك تحت طائلة إلزامهم على وجه التضامن مع الخاضع للضريبة بأداء الضرائب والرسوم المذكورة.

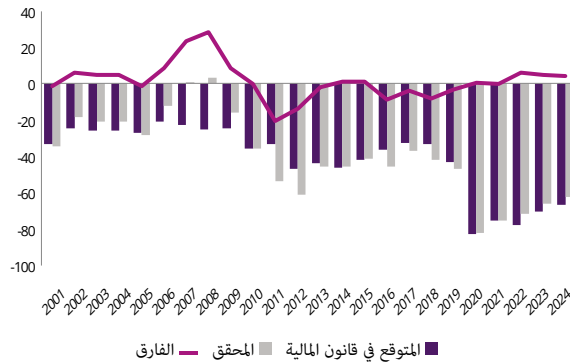
تدابير مشتركة

- مراجعة مسطرة فحص مجموع الوضعية الضريبية للأشخاص الذاتيين من خلال تطبيق مسطرة تواجيهية مبسطة تضمن حقوق الملزمين وتتيح فتح حوار مع الإدارة الضريبية خلال مختلف مراحل هذه المسطرة.
- التمديد إلى غاية نهاية 2024 لمدة تطبيق الإجراء المتعلق بتسوية الوضعية الضريبية للمقاولات غير النشيطة شريطة تقديم تصريح بالتوقف التام عن النشاط وأداء ضريبة جزافية يحدد في 5 000 درهم عن كل سنة مالية غير متقادمة.
- إعادة العمل بالمساهمة الإبرائية المحددة في 5%، بالنسبة لسنة 2024، المتعلقة بالتسوية الطوعية للوضعية الجبائية برسم الأرباح والمداخيل الخاضعة للضريبة في المغرب على الأشخاص الذاتيين. ويشمل هذا الإجراء: (i) الموجودات السائلة المودعة في حسابات بنكية أو محتفظ بها على شكل أوراق بنكية؛ و(ii) المنقولات والعقارات غير المخصصة للاستعمال المهني؛ و(iii) السلفات المدرجة في الحسابات الجارية للشركاء أو في حساب المستغل والقروض الممنوحة للغير.
- إعفاء مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة، بصفتها جمعية غير ربحية، من الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل.
- قابلية خصم الهبات النقدية أو العينية الممنوحة لمؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة من طرف الأشخاص الخاضعين للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من الحصيلة المفروضة عليها الضريبة.

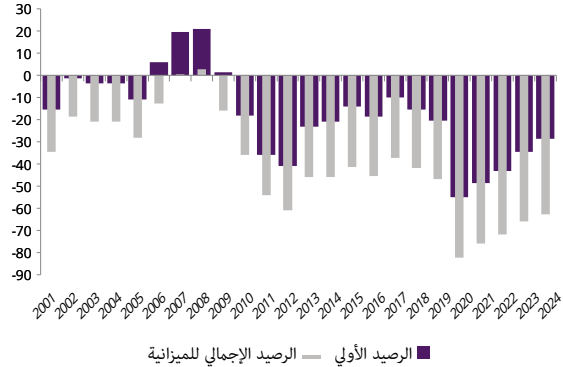
2.5.1 تنفيذ الميزانية

خلال سنة 2024، تم تنفيذ الميزانية في سياق ضغوط على النفقات فاق كل التوقعات، مما حدا بالحكومة إلى اللجوء لفتح اعتمادات إضافية. فقد تزايدت النفقات الإجمالية بنسبة 6,5% إلى 465,3 مليار درهم، مقابل 444,7 مليارا المبرمجة في قانون المالية، نتيجة لارتفاع النفقات العادية بنسبة 6,7% ونفقات الاستثمار بواقع 6%. بالمقابل، سجلت الموارد العادية أداء فاق التوقعات بشكل كبير، حيث تحسنت المداخيل الجبائية بنسبة 14,5% والمداخيل غير الجبائية بنسبة 19,9% لتحقيق معدل إنجاز قارب 110%. وأخذ بالاعتبار الرصيد السلبي للحسابات الخاصة للخزينة بواقع 6,4 مليارات، فقد بلغ عجز الميزانية، دون احتساب عائد تفويت مساهمات الدولة، 62,6 مليارات بدلا من 65,8 مليارات سنة من قبل و67 مليارات الواردة في قانون المالية.

رسم بياني 2.5.1: الرصيد الإجمالي للميزانية (بمليارات الدراهم)



رسم بياني 1.5.1: الرصيد الإجمالي للميزانية والرصيد الأولي (بمليارات الدراهم)



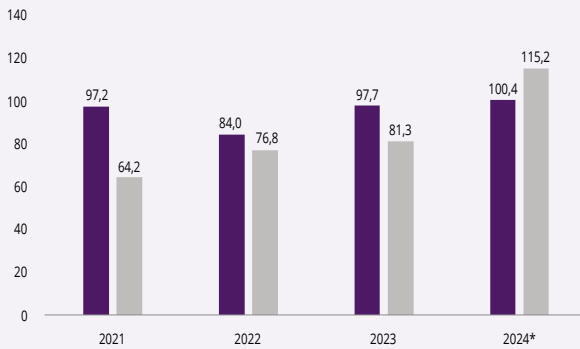
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

إطار 2.5.1: السياسة المساهماتية الجديدة للدولة

خلال السنوات الأخيرة، ورغم توجه السياسات العمومية في العديد من البلدان عبر العالم نحو التحرير الاقتصادي، ظلت حصة القطاع العمومي مهمة. فقد انتقل عدد¹ المقاولات العمومية المصنفة ضمن أكبر 500 شركة من حيث رقم المعاملات من 34 شركة سنة 2000 إلى 126 في 2023. وتُشغل هذه المقاولات الكبرى التابعة للدولة، ومنها 86 شركة صينية، أكثر من 21 مليون شخص وتدر سنويا أرباحا تصل إلى 730 مليار دولار.

وبالنظر لهذا الدور الاقتصادي، تبقى حكمة هذه المقاولات أحد الانشغالات الكبرى للسياسة العمومية وموضوع اهتمام بالنسبة للمؤسسات والمنظمات الدولية. وفي هذا السياق، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الخصوص بإعداد مرجع لأفضل الممارسات في هذا المجال يتمحور حول عدة خطوط توجيهية²، لا سيما: (i) التقييم والتواصل بشأن الدوافع التي تبرر مساهمات الدولة؛ (ii) إرساء حكمة شفافة وفعالة، إلى جانب إطار قانوني يضمن تكافؤ الفرص عندما تقوم المقاولات العمومية بأنشطة اقتصادية؛ و(iii) حماية حقوق المساهمين خاصة منهم الأقلية والأجانب.

رسم بياني 1.2.5.1: القيمة المضافة واستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (بمليارات الدراهم)



المصدر: تقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية مرفق بمشروع قانون المالية 2025. * توقعات.

وفي المغرب، تلعب المؤسسات والمقاولات العمومية أيضا دورا بارزا في الاقتصاد الوطني. ففي سنة 2023، حققت هذه المؤسسات، وعددها 272، رقم معاملات يبلغ 332,1 مليار درهم، وقيمة مضافة بلغت 97,7 مليارات، كما أنجزت استثمارات تصل إلى 81,3 مليار.

ووعيا منها بالدور الاستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية، عملت السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة على تعديل هذا القطاع مسترشدة بالتوجيهات الملكية لا سيما تلك الواردة في خطابي صاحب الجلالة بتاريخ 29 يوليوز و9 أكتوبر 2020. ويهدف الإصلاح الذي انبثق عن هذا التعديل، والذي حددت توجهاته في القانون الإطار رقم 50-21 المصادق عليه سنة 2021،

¹ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المساهمة في المقاولات العمومية وحكمتها، 2024.

² الخطوط التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حكمة المقاولات العمومية، 2024.

إلى الرفع من النجاعة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تصحيح اختلالاتها الهيكلية وتعزيز التكامل والتجانس بين المهام المنوطة بكل واحدة منها.

وعلى مستوى الحكامة، يتمحور الإصلاح حول خمسة ركائز رئيسية: (i) التحكم في المحفظة العمومية؛ و(ii) إرساء ممارسات حكمة جيدة؛ و(iii) تعميم الرقابة المالية؛ و(iv) تعزيز الشفافية؛ و(v) القيادة من خلال الأداء وتكييف الرقابة بناء على معايير ترتبط بجودة التدبير والحكامة.

وينص القانون أيضا على إنشاء هيئة متخصصة، ألا وهي الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية في السهر على مصالح الذمة المالية للدولة وضمان تدبير فعال ومستدام لمساهماتها³. وقامت هذه الوكالة، التي أحدثت سنة 2021، بإعداد رؤية متفق عليها في مجال السياسة المساهماتية للدولة، والتي وافق عليها مجلس الوزراء المنعقد في فاتح يونيو 2024 وتم تنزيلها بموجب مرسوم صادر في 6 يناير 2025.

وتعكس السياسة المساهماتية للدولة التوجهات الاستراتيجية والأهداف العامة لمساهمات الدولة ودورها في حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية، وكذا كفاءات تنفيذ هذه السياسة. كما تهدف إلى تعبئة المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل تجسيد توجهات البلاد فيما يتعلق بتعزيز القطاعات التي تعتبر استراتيجية وذات أولوية، من خلال الارتقاء بها لتصبح على الخصوص : (i) رافعة لتعزيز السيادة الوطنية عن طريق دعم جهود الدولة في عدد من القطاعات الحيوية؛ و(ii) محركا للاندماج القاري والدولي؛ و(iii) ركيزة أساسية للنهوض بالاستثمارات الخاصة؛ و(iv) محفزا لاقتصاد تنافسي وأداة لخلق قيمة مضافة ولتعزيز التشغيل المنتج؛ و(v) فاعلا نشطا في مجال العدالة الترابية خدمة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي والمالي والرقمي؛ و(vi) مدبرا مسؤولا للموارد يساهم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

وبهذا الصدد، أطلقت الوكالة عدة أورش، لا سيما في القطاع السمعي البصري، من أجل إحداث مجموعة عمومية قابلة للاستدامة. علاوة على ذلك، فإنها تدرس إعادة تحديد النموذج الاستراتيجي للمكتب الوطني للماء والكهرباء في مواجهة التغيرات المؤسسية التي عرفها القطاع⁴. من ناحية أخرى، تواكب الوكالة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية مثل الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية وبريد المغرب في إعداد مشاريعها المتعلقة بإعادة الهيكلة وإعادة تحديد نماذجها الاستراتيجية.

³ تتضمن المحفظة العمومية للوكالة 57 مؤسسة ومقولة عمومية تعمل في قطاعات «الطاقة والمياه والصناعة»، و«البنيات التحتية، والنقل واللوجستيك»، و«التهيئة الترابية والأنشطة العقارية»، و«البنوك وصناديق الاستثمار والمالية» و«الرقمنة والتحول».

⁴ تقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية، مشروع قانون المالية لسنة 2025.

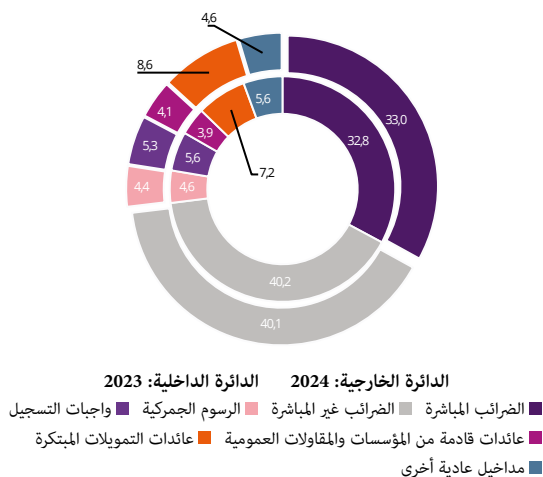
الموارد العادية

تسارعت وتيرة نمو الموارد العادية إلى 15,3% في 2024 بدلا من 6,3% في 2023. أما المداخيل الضريبية، التي كانت قد ارتفعت بنسبة 5,1%، فقد قفزت بنسبة 14,5% إلى 338,4 مليار درهم، لتمثل بالتالي ما يعادل 21,2% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 20% سنة من قبل.

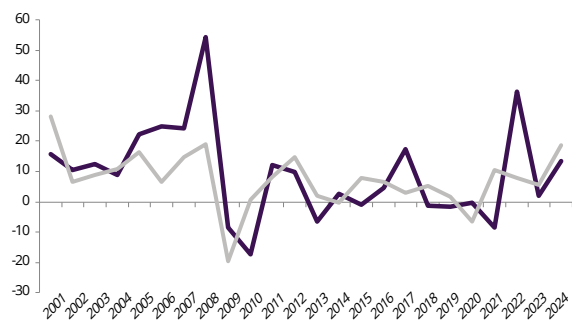
وتعززت مداخيل الضرائب المباشرة بنسبة 15,9% إلى 135,1 مليار، مع ارتفاع بنسبة 18,7% إلى 60,1 مليار في الضريبة على الدخل وبنسبة 13,5% إلى 70,3 مليار في الضريبة على الشركات. ويعزى نمو الضريبة على الدخل بالأساس إلى تزايد العائدات من الأجور بواقع 2,4 مليار، والحجوزات من المنبع برسم الأرباح المتأتية من تفويت القيم المنقولة وعائدات التوظيفات ذات الدخل الثابت بقيمة 0,8 مليار، والمداخيل المهنية بقيمة 0,3 مليار والأرباح العقارية بقيمة 0,6 مليار. وساهمت في عائدات هذه الضريبة أيضا المداخيل المتأتية من المساهمة الإبرائية الخاصة بالتسوية الطوعية الضريبية بقيمة 2,7 مليار والجهود التي بذلتها الإدارة في مجال التحصيل، والتي أسفرت عن تحصيل 2,1 مليار. أما بالنسبة لتطور الضريبة على الشركات، فإنه يعكس بشكل رئيسي نموا بواقع 4,7 مليار برسم التسبيقات و2,2 مليار برسم مداخيل التسوية.

وعلى نفس المنوال، ارتفعت عائدات الضرائب غير المباشرة بنسبة 15% إلى 164 مليار. فقد تزايدت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 16,2% إلى 127,6 مليار، نتيجة نمو الضريبة على الاستيراد بنسبة 11,9% إلى 84,9 مليار ومكونها الداخلي بنسبة 25,6% إلى 42,7 مليار، أخذا في الاعتبار سداد قروض الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 18,7 مليار. بموازاة ذلك، ارتفعت عائدات الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 11,8% إلى 18,1 مليار بالنسبة للمنتجات الطاقية وبنسبة 8,3% إلى 14,8 مليار للتبغ، ليصل مبلغها الإجمالي إلى 36,5 مليار، أي بنمو بنسبة 11,2%.

رسم بياني 4.5.1: بنية الموارد العادية (%)



رسم بياني 3.5.1: مداخيل الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل (التغير ب %)



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

وفي ما يخص الموارد غير الجبائية، فقد تحسنت بنسبة 19,9% إلى 66,1 مليار درهم، متجاوزة التوقعات الواردة في قانون المالية بمبلغ 5,9 مليار. وانتقلت المداخيل المتأتية من آليات التمويل المبتكرة من 25,4 مليار في 2023 إلى 35,3 مليار في 2024، ليصل بذلك المبلغ الإجمالي المعبأ منذ بدء اللجوء إلى هذه العمليات سنة 2019 إلى 109,6 مليار. بدورها، تزايدت الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 18,7% إلى 16,6 مليار، منها 6 مليار من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، و5,8 مليار من المكتب الشريف للفوسفات، و2,9 مليار من بنك المغرب و690 مليون من اتصالات المغرب. علاوة على ذلك، بلغت أموال المساهمة والهبات 2,9 مليار، مرتفعة بنسبة 5,9%.

جدول 3.5.1: وضعية تحملات وموارد الخزينة (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

نسبة التنفيذ مقارنة مع قانون المالية 2023	التغيرات %	2024	2023 ¹	
110,1	15,3	409 129	354 804	الموارد العادية
109,9	14,5	338 413	295 505	الموارد الجبائية ²
115,5	15,9	135 074	116 504	الضرائب المباشرة
117,4	13,5	70 339	61 952	الضريبة على الشركات
114,0	18,7	60 144	50 656	الضريبة على الدخل
105,1	15,0	164 012	142 576	الضرائب غير المباشرة
102,7	16,2	127 553	109 796	الضريبة على القيمة المضافة
114,1	11,2	36 459	32 780	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
113,3	8,4	17 814	16 436	الرسوم الجمركية
111,6	7,6	21 513	19 989	رسوم التسجيل والتمير
109,8	19,9	66 149	55 183	المداخيل غير الجبائية
85,3	18,7	16 610	13 987	عائدات الاحتكار والمساهمات
121,5	20,3	49 540	41 196	عائدات أخرى
100,8	38,7	35 271	25 432	بما فيها عائدات برسم آليات التمويل المبتكرة
132,3	10,9	4 566	4 116	مداخيل بعض الحسابات الخاصة للخزينة
104,6	6,5	465 341	436 957	النفقات الإجمالية
101,1	6,7	347 958	326 215	النفقات العادية
99,0	7,9	250 328	231 991	سلع وخدمات
101,9	8,5	164 631	151 767	الموظفون
93,9	6,8	85 697	80 224	سلع وخدمات أخرى
91,0	8,6	33 893	31 221	فوائد الدين العمومي
86,7	2,0	23 399	22 930	الداخلي
102,3	26,6	10 494	8 291	الخارجي
150,2	-15,3	25 470	30 064	المقاصة
102,7	16,2	38 266	32 939	التحويلات للجماعات الترابية
		61 171	28 589	الرصيد العادي ³
116,9	6,0	117 383	110 742	نفقات الاستثمار
		-6 419	16 388	رصيد باقي الحسابات الخاصة للخزينة
		-28 738	-34 544	الرصيد الأولي ³
		-62 631	-65 765	رصيد الميزانية الإجمالي ³
		5 232	-9 178	تغير العمليات قيد الأداء
		-57 399	-74 944	الحاجة إلى /فائض التمويل
		36 732	38 375	التمويل الداخلي
		50 209	39 562	المديونية الداخلية
		-13 478	-1 187	عمليات أخرى
		18 967	34 962	التمويل الخارجي
		40 364	45 502	السحوبات
		-21 397	-10 540	الاستخدامات
		1 700	1 607	عائدات تفويت مساهمات الدولة

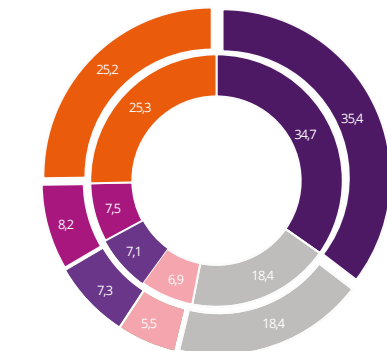
¹ أرقام مراجعة.² يعبر عن المداخل الضريبية بأرقام صافية بعد التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية وتتضمن 30 % من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.³ يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية. يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، فيما يستثني الرصيد الأولي للأداءات برسم فوائد الدين.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

النفقات الإجمالية

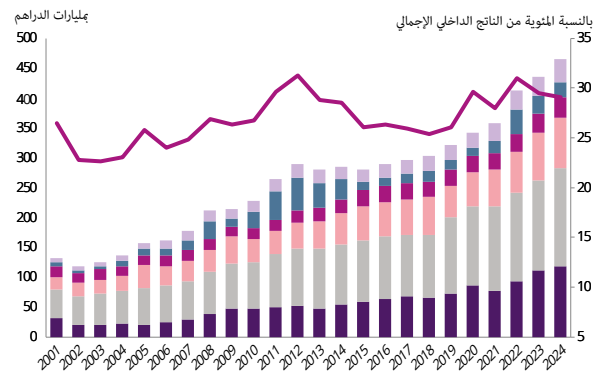
في جانب النفقات، ارتفعت تلك المتعلقة بالسلع والخدمات بنسبة 7,9% إلى 250,3 ملياراً، أي تقريباً نفس المبلغ المبرمج في قانون المالية. ونتيجة على الخصوص للتدابير المقررة في إطار الحوار الاجتماعي، لا سيما منها الشرط الأول المتعلق بالزيادة في أجور الموظفين ابتداء من يوليو 2024، وكذا إحداث صافٍ لما عدده 14 280 منصباً مالياً¹، ارتفعت نفقات الموظفين² بنسبة 8,5% إلى 164,6 ملياراً، أي بمعدل إنجاز تجاوز بشكل طفيف توقعات قانون المالية. وسجل الجزء الذي تتولى مديرية نفقات الموظفين أداءه، والذي يمثل 84,5% منها، نمواً بنسبة 8,6%، ما يعكس ارتفاعاً بنسبة 6,4% في مكونه البنيوي وبنسبة 39,6% فيما يخص متأخرات الأجور إلى 11,8 ملياراً. ويظهر توزيع هذه النفقات حسب القطاعات الوزارية، باستثناء إدارة الدفاع الوطني، هيمنة ثلاث وزارات، وهي وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بنسبة 27,4% ووزارة الداخلية بنسبة 19,2% ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية بنسبة 8,8%. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، سجلت كتلة الأجور استقراراً، من سنة إلى أخرى، في 10,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد انخفاض بواقع 0,8 نقطة سنة من قبل.

رسم بياني 8.5.1: بنية النفقات الإجمالية (%)



الدائرة الخارجية: 2024 الدائرة الداخلية: 2023
 نفقات الموظفين سلع وخدمات أخرى المقاصة
 فوائد الدين التحويلات للجماعات الترابية الاستثمارات

رسم بياني 7.5.1: النفقات الإجمالية



نفقات الاستثمار نفقات الموظفين سلع وخدمات أخرى
 فوائد الدين العمومي المقاصة التحويلات للجماعات الترابية
 إجمالي النفقات (محور اليمين)

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

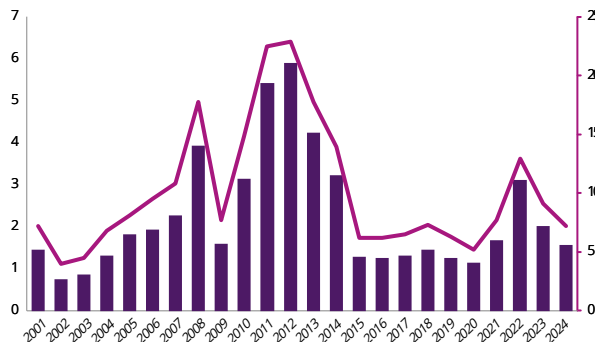
¹ الفرق بين إحداث 30 034 منصب شغل وحذف 15 754 منصب.

² بما في ذلك التحويلات الاجتماعية برسم حصة أرباب العمل.

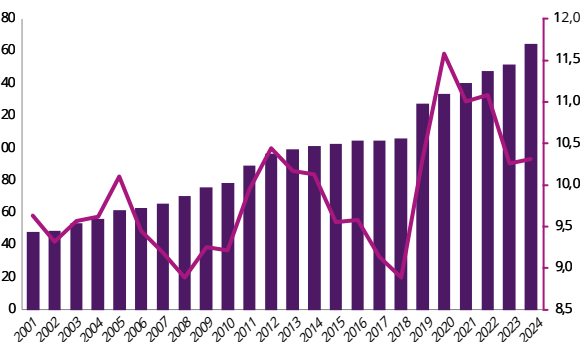
وفيما يتعلق بالنفقات الخاصة بالسلع والخدمات الأخرى، فقد تفاقمت بنسبة 6,8% إلى 85,7 مليار درهم، أي بمعدل إنجاز بلغ 93,9%. ويعكس هذا التطور على الخصوص ارتفاعا بنسبة 1,2% إلى 41,6 مليارات في التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية وبنسبة 11,9% إلى 12,2 مليارات في تلك الموجهة إلى الحسابات الخصوصية للخزينة.

وبدورها، واصلت تكاليف المقاصة تراجعها، حيث تقلصت من 30,1 مليارا إلى 25,5 مليارا، أي ما يعادل 1,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك رغم تجاوزها للاعتمادات المفتوحة في قانون المالية بواقع 8,5 مليارات درهم. وبالتفصيل، تم رصد 15 مليارا لدعم غاز البوتان، و6,2 مليارات للسكر، و2,2 مليار للدقيق الوطني من القمح اللين و1,7 مليار لمهنيي قطاع النقل.

رسم بياني 10.5.1: تكلفة المقاصة



رسم بياني 9.5.1: كتلة الأجور*



■ مليارات الدراهم — بالنسبة المئوية الناتج الداخلي الإجمالي (محور اليمين) ■ بالنسبة المئوية الناتج الداخلي الإجمالي — بالنسبة المئوية للنفقات العادية (محور اليمين) * ابتداءً من سنة 2019، تشمل نفقات الموظفين التحملات الاجتماعية برسم مساهمة رب العمل، المصنفة سابقاً ضمن السلع والخدمات الأخرى. المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

وازدادت تكاليف فوائد الدين بنسبة 8,6% إلى 33,9 مليار درهم، لتعكس ارتفاعا بنسبة 2% إلى 23,4 مليارا في تكاليف مكوناتها الداخلي وبنسبة 26,6% إلى 10,5 مليارات في تكاليف الدين الخارجي.

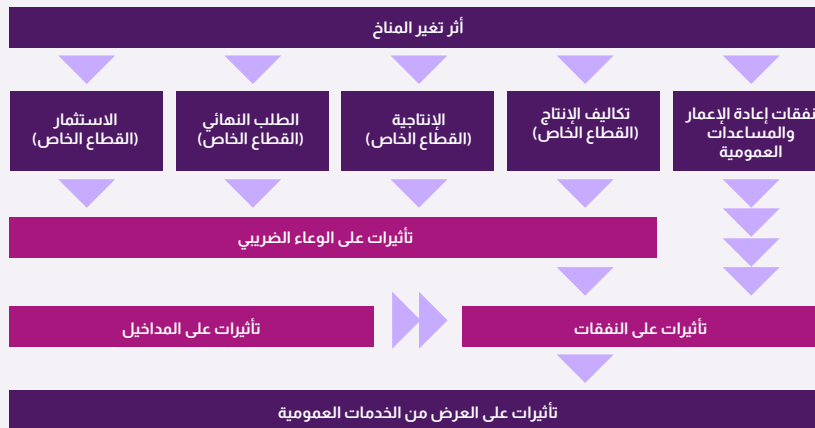
إطار 3.5.1: أثر تغير المناخ على المالية العمومية

يمثل تغير المناخ اليوم أحد التحديات الكبرى التي يواجهها كوكبنا. وباتت تأثيراته ملموسة على نحو متزايد، وتأخذ شكل ظواهر مناخية شديدة وأكثر تواتراً وأكثر حدة. وحسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ¹، فإن هذه المخاطر² أكبر بكثير مما كانت تشير إليه التوقعات الأولية ومن المرتقب أن تتفاقم وتتزايد.

ولا يخلو هذا التوجه من تداعيات اقتصادية هامة بالنظر لكونه يتسبب في صدمات سلبية سواء على مستوى العرض (تدمير مخزون الأسماك، وانخفاض المحاصيل الفلاحية، واضطراب العرض من اليد العاملة أو سلاسل التوريد، وغيرها...) وعلى مستوى الطلب (تراجع الاستهلاك والاستثمار نتيجة تدهور الوضعية المالية للأسر والمقاولات).

ويمكن أن تؤدي هذه الصدمات إلى تأثيرات مهمة على المالية العمومية عن طريق قنوات مختلفة (رسم تخطيطي إ.1.3.5.1). فهي تؤثر من جهة على ميزانية الدولة، من خلال جهود إعادة إعمار البنيات التحتية المتضررة من الظواهر المناخية الشديدة والتحويلات لفائدة الأسر والمقاولات في حالات الكوارث. ومن جهة أخرى، فهي تقلص من المداخيل الجبائية الناتجة على الخصوص عن تراجع الإنتاج و/أو التشغيل. وعلى النقيض من ذلك، فإن الاستثمارات العمومية لإعادة إعمار البنيات التحتية من شأنها دعم بعض الأنشطة مثل البناء والأشغال العمومية، لتؤثر بذلك إيجاباً على المداخيل الجبائية.

رسم تخطيطي إ.1.3.5.1: تأثيرات تغير المناخ على المالية العمومية



المصدر: Bachner, G., Bednar-Friedl, B. « The Effects of Climate Change Impacts on Public Budgets and Implications of Fiscal Counterbalancing Instruments », Environmental Modeling & Assessment 24, 121-142 (2019).

ويتطلب وضع حد لظاهرة الاحتباس الحراري وتقليص آثاره بذل جهود كبرى على مستوى الميزانية في سياق يتسم بارتفاع نسب المديونية دولياً وتراجع الهوامش المالية. وحسب صندوق النقد الدولي³، فإن تبني سياسات تقليص الانبعاثات تركز على النفقات (زيادة الاستثمارات العمومية ودعم الطاقات المتجددة) من شأنه رفع نسبة الدين العمومي من 45% إلى 50% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق 2050.

¹ تمثل مهمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي تم إنشاؤها سنة 1988 من قبل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة، في تقييم مستوى المعارف المتعلقة بتغير المناخ وأسبابه وآثاره، وكذا سياسات وتدابير التكيف والتخفيف المعتمدة.

² الإصدار السادس من تقرير تقييم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بعنوان « تغير المناخ 2022: الآثار والتكيف وقابلية التأثر »، مارس 2023.

³ الراصد المالي، « المناخ في مفتق الطرق: سياسات المالية العامة في عالم يزداد احتراراً »، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023.

وفي المغرب، ورغم مساهمة بلدنا الضعيفة في انبعاثات غازات الدفيئة، فإن بصمة تغير المناخ أصبحت واقعا ملموسا. وهي تأخذ على الخصوص شكل ظواهر مناخية شديدة، وارتفاع في درجة الحرارة وتراجع للتساقطات المطرية، وتزايد متوقع لموجات الجفاف⁴، مما يفاقم الإجهاد المائي الذي بلغ حاليا مستويات مقلقة. وفي الفترة الممتدة ما بين 2000 و2021، سجلت المملكة⁵ نحو عشرين ظاهرة مناخية مهمة، مع خسائر مباشرة بلغ متوسطها 450 مليون دولار سنويا وتداعيات أثرت بشكل أكبر على الأسر الأكثر هشاشة. وتشير تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ⁶ إلى أن التكلفة السنوية لتدهور التربة بالنسبة للمغرب بلغت حوالي 0,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبدوره، يشدد البنك الدولي⁶ على أن تدني كمية المياه المتوفرة بنسبة 25%، إلى جانب تدهور المحاصيل الفلاحية، من شأنه تخفيض الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 6,5% في أفق سنة 2050. وإجمالا، ومن أجل بناء اقتصاد قوي وذو انبعاثات كربون منخفضة، فإن البنك الدولي يقدر الاحتياجات الاستثمارية للمغرب ما بين 2022 و2050 في حوالي 78 مليار دولار.

ورغبة منها في تقليص آثار تغير المناخ والتكيف معها، قامت المملكة بتنفيذ العديد من الإصلاحات القطاعية المعتمدة على الرصانة والنجاعة الطاقية، وتسريع استخدام الطاقات المتجددة، وتطوير بنيات تحتية متينة مقاومة لتغير المناخ والإجهاد المائي، بما في ذلك طرق لنقل المياه بين الأحواض. ويتمثل الهدف في أفق سنة 2030 في تقليص انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 45,5% (المساهمة المحددة وطنيا المراجعة في 2021)، ورفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من المزيج الكهربائي، وبلوغ الحياد الكربوني (الاستراتيجية الجديدة منخفضة الكربون طويلة الأمد) بحلول سنة 2050.

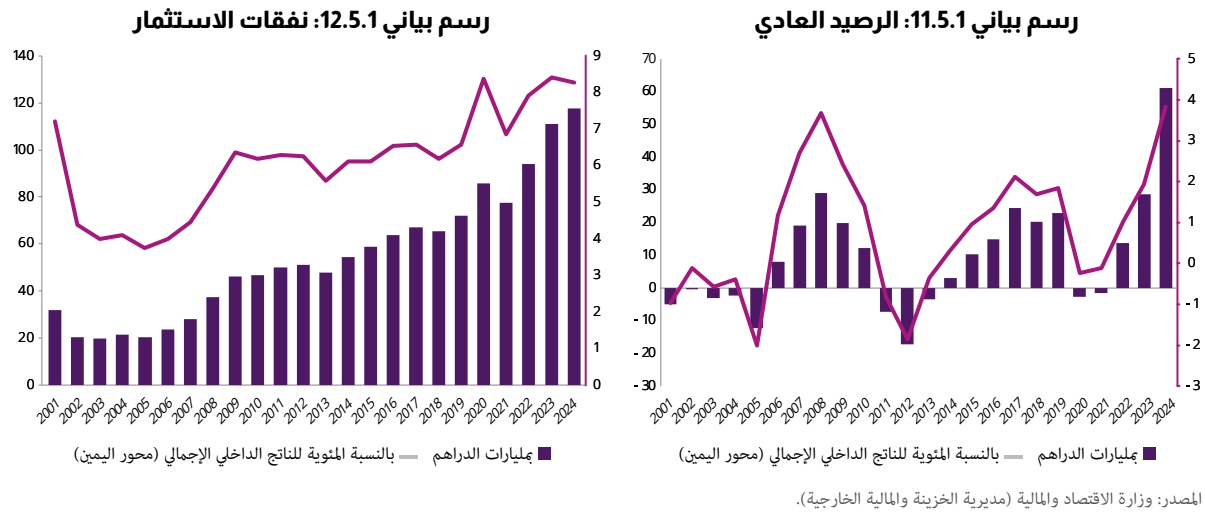
وعلى صعيد السياسة الميزانية، يتضمن القانون الإطار حول الجبايات المعتمد سنة 2021 بين أهدافه تعزيز حماية البيئة لا سيما من خلال إحداث ضريبة كاربون. كما أدرجت الحكومة للمرة الأولى تداعيات مختلف السيناريوهات المناخية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ضمن توقعاتها الاقتصادية الكلية، لا سيما على مستوى البرمجة الميزانية لثلاث سنوات المصاحبة لقانون المالية 2025. وتشير عمليات المحاكاة إلى أنه في حال استمرار ارتفاع درجات الحرارة الشديدة، يرتقب أن يتفاقم عجز الميزانية بنحو 0,3 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي في 2050 وأن يتزايد معدل مديونية الخزينة بواقع 2,1 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بالسيناريو المرجعي، الذي اعتمد على توقعات توجيهية لا تأخذ بالاعتبار تأثيرات تغير المناخ. ومن أجل تعبئة الأموال الضرورية، قامت المملكة بإعداد استراتيجية لتطوير تمويل المناخ في أفق 2030 تهدف بالأساس إلى تحديد الرافعات التي بإمكانها زيادة مساهمة التمويلات الخاصة لفائدة المناخ إلى 50%.

⁴ مجلة دراسات بخصوص التغير المناخي في المغرب: الملاحظات والتوقعات والتأثيرات: أوراق بحثية للوكالة الفرنسية للتنمية، رقم 108، يوليو 2019.

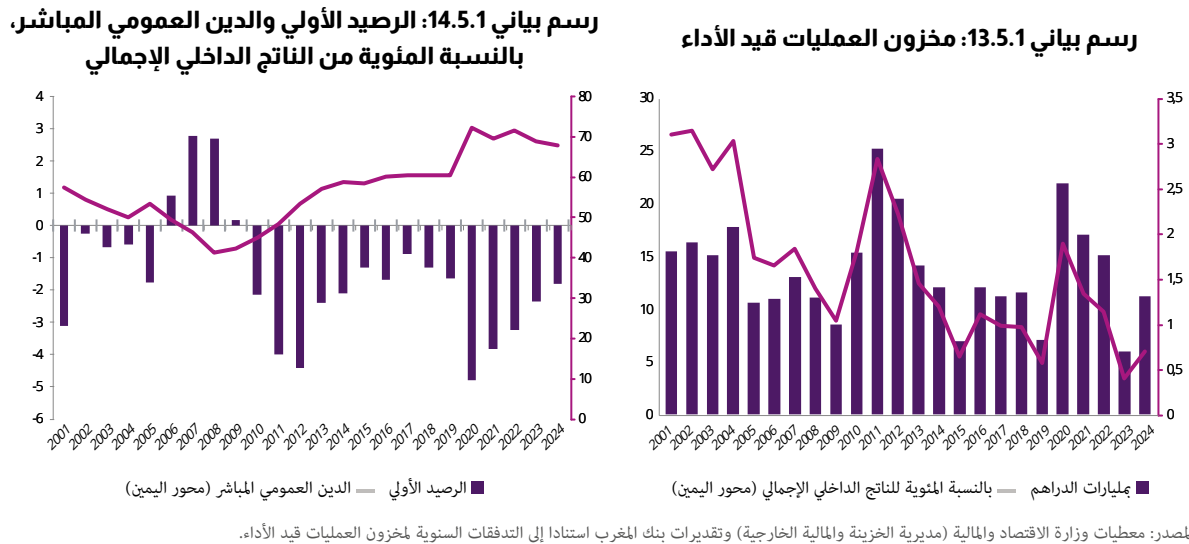
⁵ «تغير المناخ والأراضي: أي تأثيرات على إفريقيا؟»، تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، غشت 2019.

⁶ «المغرب: تقرير المناخ والتنمية»، البنك الدولي، أكتوبر 2022.

أخذا بالاعتبار تطور المداخيل والنفقات الجارية، سجل الرصيد العادي فائضا بلغ 61,2 مليارا، بدلا من 28,6 مليارا سنة من قبل. ويمكن هذا النمو من تغطية ما يربو عن نصف نفقات الاستثمار البالغة 117,4 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 6% من سنة لأخرى ومتجاوزة بنسبة 16,9% توقعات قانون المالية. ودون احتساب التكاليف المشتركة، سجلت وزارة التجهيز والماء أكبر نفقات الاستثمار بواقع 17,4 مليارا، تليها وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بواقع 13 مليارا، والتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بواقع 7 مليارات والصحة والحماية الاجتماعية بواقع 6,9 مليارات.



من جهتها، أفرزت الحسابات الخصوصية للخزينة وصيدا سلبيا بلغ 6,4 مليارات، نتيجة بالأساس لنتائج حسابات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماusk الاجتماعي (7,8 - مليارات) والصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن زلزال الحوز (5,3 - مليارات). في ظل هذه الظروف، تقلص عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، إلى 62,6 مليارا أو 3,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 4,4% المحقق سنة 2023. وأخذا بالاعتبار إعادة تشكيل مخزون العمليات قيد الأداء بمبلغ 5,2 مليارات، تراجع عجز الصندوق إلى 57,4 مليارا.



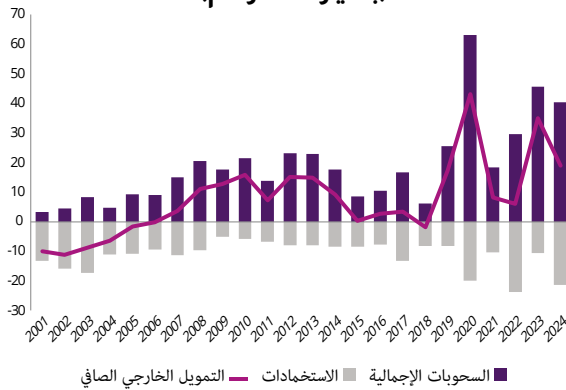
3.5.1 تمويل الخزينة

تمت تغطية حاجيات تمويل الخزينة برسم سنة 2024 من موارد داخلية صافية بقيمة 36,7 مليار وقروض خارجية صافية بقيمة 19 مليار، وكذا عن طريق عائدات عملية تفويت مساهمات الدولة بقيمة 1,7 مليار¹.

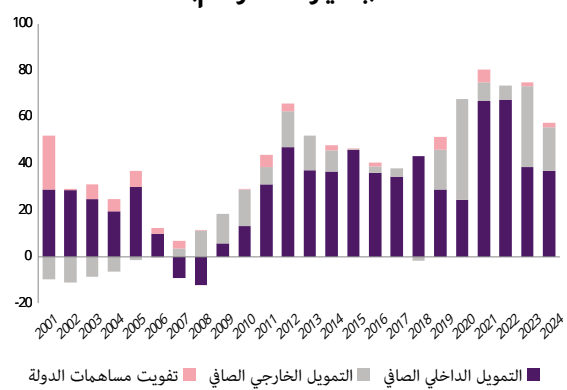
بالنسبة للتمويل الداخلي، بلغت السحوبات الصافية في سوق المزايادات لسندات الخزينة 54,2 مليار درهم بدلا من 33,6 مليار سنة 2023. تمت الاكتتابات بشكل رئيسي من قبل البنوك بمبلغ صاف قدره 39,7 مليار، وصندوق الإيداع والتدبير بمبلغ 11,9 مليار، وشركات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي بمبلغ 6,9 مليار. من جهة أخرى، خفضت الشركات غير المالية وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حيازاتها من سندات الخزينة بما مجموعه 4,1 مليار و0,2 مليار على التوالي.

وعلى صعيد التمويل الخارجي، بلغت السحوبات الإجمالية 40,4 مليار درهم، منخفضة بواقع 5,1 مليارات مقارنة بالسنة الفارطة. وتأتت هذه الموارد بالأساس من البنك الدولي على شكل قروض بمبلغ إجمالي قدره 16,5 مليار درهم ومن صندوق النقد الدولي بمبلغ 7,4 مليارات في إطار تسهيل الصلاصة والاستدامة. بموازاة ذلك، بلغت عمليات سداد أصل الديون 21,4 مليار درهم، منها 10,8 مليارات برسم اقتراض تم إصداره سنة 2014 في السوق المالية الدولية، مقابل 10,5 مليارات في 2023.

رسم بياني 16.5.1: التمويل الخارجي للخزينة
(بمليارات الدراهم)



رسم بياني 15.5.1: التمويل الصافي للخزينة
(بمليارات الدراهم)



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

¹ متأية من تفويت كامل مساهمات الدولة في رأسمال "شركة المامونية".

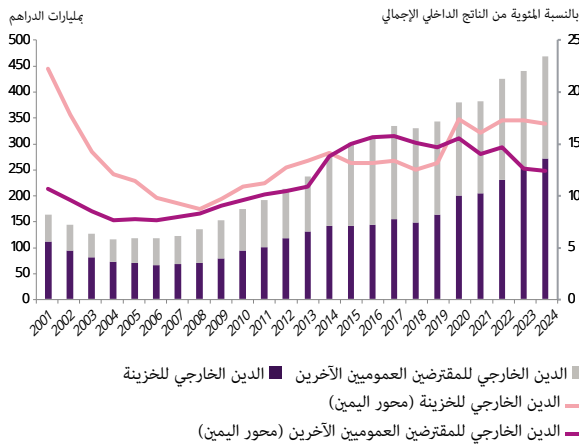
4.5.1 الدين العمومي

بعد تراجعته بواقع 2,7 نقطة مئوية سنة 2023، انخفضت نسبة الدين العمومي المباشر بنقطة مئوية واحدة إلى 67,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2024، أي ما يناهز 1 081,6 مليار. وتزايد مكونه الداخلي بواقع 0,8 نقطة مئوية إلى 50,8% من الناتج الداخلي الإجمالي أو 811,8 مليار ومكونه الخارجي بواقع 0,2 نقطة مئوية إلى 16,9% من الناتج الداخلي الإجمالي أو 269,8 مليار درهم.

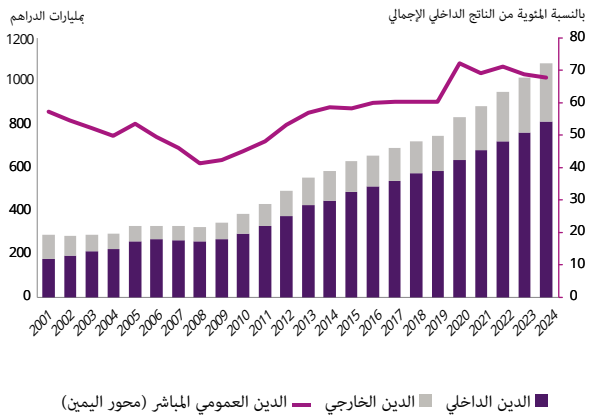
وفيما يتعلق بخصائص هذا الدين، فقد استقر متوسط تكلفته¹ في 3,3% إجمالاً، حيث انخفضت تكلفة الدين الداخلي بشكل طفيف من 3,2% إلى 3,1% فيما ارتفعت بالنسبة للدين الخارجي من 3,6% إلى 4,1%. وظلت بنية هذا الأخير تهيمن عليها عملة الأورو بحصة تصل إلى 58,1%، مقابل 33,7% لتلك المقومة بالدولار.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي للمقترضين العموميين الآخرين، فقد تفاقم بنسبة 7,1% إلى 198,5 مليار، أي ما يعادل 12,4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 12,5% في 2023. وإجمالاً، بلغ الدين الخارجي العمومي² 468,2 مليار، أو 29,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 29,7%. ويمتلك هذا الدين دائنون متعدّدو الأطراف بواقع 52,8% ودائنون ثنائيون بنسبة 19,9%، فيما يمثل الباقي، أي 27,3%، المبلغ الجاري للإصدارات في السوق المالية الدولية.

رسم بياني 18.5.1: الدين الخارجي العمومي



رسم بياني 17.5.1: مديونية الخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

¹ يحسب كمعدل فوائد الدين المؤدى في السنة الجارية نسبة إلى مخزون الدين بنهاية دجنبر من السنة السابقة.

² الدين الخارجي للخزينة وللمقترضين العموميين الآخرين (المؤسسات والمقاولات العمومية، والمؤسسات المالية العمومية، والجماعات الترابية والمؤسسات ذات النفع العام).

جدول 4.5.1: وضعية الدين العمومي (بمليارات الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
811,8	763,0	722,9	681,5	632,9	585,7	574,6	539,1	514,7	I - الدين الداخلي للخزينة (1+2)
50,8	51,6	54,2	53,4	54,9	47,2	48,1	46,9	47,0	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
753,6	699,4	665,8	646,6	600,7	557,2	546,2	516,7	490,0	1 - مناقصات سندات الخزينة
47,2	47,3	49,9	50,7	52,1	44,9	45,7	45,0	44,8	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
58,2	63,7	57,2	34,9	32,2	28,5	28,4	22,4	24,7	2- أدوات الدين الداخلي الأخرى
3,6	4,3	4,3	2,7	2,8	2,3	2,4	2,0	2,3	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
269,8	253,6	228,9	203,8	199,7	161,6	148,0	153,2	142,8	II - الدين الخارجي للخزينة
16,9	17,1	17,2	16,0	17,3	13,0	12,4	13,3	13,0	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
1 081,6	1 016,7	951,8	885,3	832,6	747,3	722,6	692,3	657,5	III - المبلغ الجاري للدين المباشر (II+I)
67,7	68,7	71,4	69,4	72,2	60,3	60,5	60,3	60,1	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
198,5	185,3	195,0	177,6	178,7	180,6	179,7	180,4	170,0	IV - الدين الخارجي للمقترضين العموميين الآخرين
12,4	12,5	14,6	13,9	15,5	14,6	15,0	15,7	15,5	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
468,2	439,0	423,9	381,4	378,4	342,1	327,7	333,6	312,8	الدين العمومي الخارجي (IV+II)
29,3	29,7	31,8	29,9	32,8	27,6	27,4	29,0	28,6	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
1 596,8	1 479,8	1 333,5	1 276,6	1 152,5	1 239,8	1 195,2	1 148,9	1 094,2	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي الإسمي.

6.1 ميزان المدفوعات

رغم استمرار الأداء الجيد للمهن العالمية للمغرب، ظل العجز التجاري مرتفعاً في سنة 2024، حيث بلغ 19,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. ومع ذلك، وبفضل الدينامية الجيدة لمداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، استقر عجز الحساب الجاري عند مستوى محدود بلغ 1,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

هكذا، ارتفعت واردات السلع بنسبة 6,4%، مدفوعة بالأساس بنمو مقتنيات سلع التجهيز والاستهلاك، في حين واصلت الفاتورة الطاقية انخفاضها، نتيجة بشكل رئيسي لتراجع الأسعار العالمية. أما الصادرات، فقد تزايدت بنسبة 6,1%، مدعومة بالخصوص بمبيعات الفوسفات ومشتقاته ومبيعات قطاع السيارات. نتيجة لذلك، استقرت نسبة التغطية عند حوالي 60% من سنة إلى أخرى.

بموازاة ذلك، ارتفعت مجدداً مداخيل الأسفار بنسبة 4,6% إلى 112,5 مليار درهم، وبلغت تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج 119 ملياراً، متحسنة بواقع 3,3% مقارنة بسنة 2023.

وعلى مستوى الحساب المالي، تمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 10,2% إلى 43,8 مليار درهم، أو ما يعادل 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك رغم سياق دولي متسم باللايقين، في حين تقلصت الاستثمارات المغربية بالخارج بواقع 13,8% إلى 27 ملياراً. أما فيما يخص القروض، فقد أدى لجوء الخزينة المتزايد إلى الدائنين متعددي الأطراف إلى ارتفاع صافي التزامات البلاد بمبلغ 21,6 مليار درهم.

وإجمالاً، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بنسبة 4,5% إلى 375,5 مليار درهم، وهو ما يضمن تغطية 5 أشهر و9 أيام من واردات السلع والخدمات ويمثل 123% من مقياس صندوق النقد الدولي المعدل لتقييم كفاية الاحتياطيات (Assessing Reserve Adequacy)¹.

¹ مقياس صندوق النقد الدولي لتقييم كفاية الاحتياطيات (Assessing Reserve Adequacy) هو مؤشر وضعه صندوق النقد الدولي لتحديد مدى كفاية احتياطيات الصرف. عند الضرورة، يتم تعديل هذا المقياس (مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات المعدل) لمراعاة القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال. ويعتبر مستوى احتياطيات النقد الأجنبي لبلد ما كافياً إذا كان يتراوح ما بين 100% و150% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات (<https://www.bkam.ma/Reforme-du-regime-de-change/Adequation-des-reserves-de-change-mesure-ara>).

جدول 1.6.1: البنود الرئيسية لميزان المدفوعات*
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

***2024	**2023	2022	2021	2020	2019	
-1,2	-1,0	-3,5**	-2,3	-1,2	-3,4	الحساب الجاري
6,1	0,4	30,1	25,2	-7,5	3,3	الصادرات (تسليم ظهر السفينة، التغير بالنسبة المئوية)
6,4	-2,9	39,5	25,0	-13,9	2,0	الواردات (التكلفة والتأمين والشحن، التغير بالنسبة المئوية)
19,1	19,3	23,2	15,6	13,9	16,7	العجز التجاري (تسليم ظهر السفينة - التكلفة والتأمين والشحن)
4,6	14,6	171,5	-5,1	-53,7	7,8	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
3,3	4,0	16,0	40,1	4,8	0,1	مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
-0,3	-1,2	-1,8	-2,8	-5,8	-4,1	الحساب المالي دون احتساب الاحتياطيات***
2,7	2,7	3,0	2,5	2,3	2,8	مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية
0,4	0,8	0,5	0,5	0,4	0,7	الاستثمارات المغربية بالخارج
0,1	-1,6	0,8	0,2	-1,8	-0,9	استثمارات الحافظة
-1,4	-0,3	-1,6	0,7	-4,1	-0,9	القروض
0,4	-0,2	-0,1	-0,4	-0,9	-0,8	الائتمانات التجارية
1,2	0,7	0,2	-1,3	1,8	-0,8	النقد والودائع
375,5	359,4	337,6	330,8	320,6	253,4	الأصول الاحتياطية الرسمية (مليارات الدراهم)
5,3	5,4	5,4	5,3	7,1	6,9	الأصول الاحتياطية الرسمية (بعدد الأشهر من الواردات)

* حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي.

** أرقام مراجعة.

*** أرقام مؤقتة.

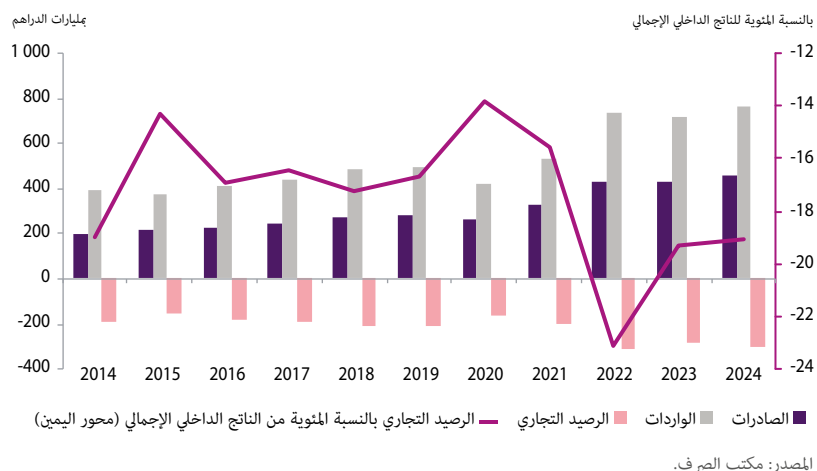
**** بالتدفق الصافي باستثناء مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المصادر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب.

1.6.1 الميزان التجاري

خلال سنة 2024، تفاقم العجز التجاري للسلع بنسبة 6,8% ليصل إلى 304,9 مليار درهم، أي 19,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 19,3% في السنة الماضية. وامت الواردات بواقع 6,4% إلى 761,3 مليارا مقابل 6,1% بالنسبة للصادرات التي بلغت 456,3 مليارا، ليظل بذلك معدل التغطية شبه مستقر عند 60%.

رسم بياني 1.6.1: الميزان التجاري



باستثناء المواد الطاقية، شمل نمو الواردات معظم فئات السلع. هكذا، واصلت مقتنيات سلع التجهيز منحائها التصاعدي، مرتفعة بنسبة 13% إلى 180,3 مليار درهم، مع زيادات همت بالخصوص مشتريات «السيارات النفعية» بواقع 36,8% و«أجهزة قطع أو توصيل الدوائر أو المقاومات الكهربائية» بنسبة 14,9%. وعلى نفس النحو، ارتفعت واردات سلع الاستهلاك بنسبة 10,7% إلى 177,5 مليارات، مدفوعة بالأساس بتلك الخاصة بالسيارات السياحية وأجزائها وقطع غيارها، والتي بلغت ما مجموعه 57,7 مليارات.

جدول 2.6.1: أبرز السلع المستوردة

التغير			بمليارات الدراهم				
2023/2024		2022/2023	2024	2023	2022	2021	
%	بمليارات الدراهم	%					
6,4	45,5	-2,9	761,3	715,8	737,4	528,6	إجمالي الواردات
13,0	20,7	15,0	180,3	159,6	138,8	118,5	سلع التجهيز
14,9	2,1	37,6	16,6	14,4	10,5	9,3	أجهزة قطع أو توصيل الدوائر أو المقاومات الكهربائية
10,9	1,4	2,6	14,5	13,1	12,7	9,5	أجزاء الطائرات ومركبات أخرى جوية أو فضائية
36,8	3,0	4,6	11,0	8,1	7,7	6,8	سيارات نفعية
77,6	1,6	427,7	3,8	2,1	0,4	0,2	الطائرات ومركبات أخرى جوية أو فضائية
10,7	17,2	10,9	177,5	160,3	144,5	128,9	سلع الاستهلاك
9,0	2,8	27,7	33,6	30,8	24,1	19,7	قطع الغيار وأجزاء السيارات والمركبات السياحية
8,6	1,9	15,4	24,1	22,2	19,2	18,5	سيارات سياحية
17,9	1,6	6,7	10,8	9,2	8,6	13,1	أدوية ومنتجات صيدلانية أخرى
8,4	1,0	3,0	12,7	11,7	11,4	9,0	أقمشة وخيوط من ألياف اصطناعية
8,0	12,1	-10,6	163,9	151,8	169,7	115,9	منتجات نصف مصنعة
18,8	2,6	-18,7	16,3	13,7	16,9	12,5	مواد كيميائية
57,1	1,8	-14,6	5,0	3,2	3,7	5,2	منتجات نصف مصنعة من الحديد أو من الفولاذ غير السبيكة
54,1	1,7	-26,1	4,8	3,1	4,3	2,5	تجهيزات الأنابيب والبناء المعدني
-0,2	0,0	-58,7	8,8	8,8	21,4	6,9	الأمونياك
-6,7	-8,2	-20,4	113,8	122,0	153,2	75,8	الطاقة ومواد التشحيم
-2,0	-1,2	-23,8	57,0	58,2	76,4	36,0	الغازوال وزيوت الوقود
-23,2	-3,8	-31,8	12,7	16,5	24,2	10,6	الفحم وفحم الكوك ومحروقات صلبة مثيلة
-11,2	-2,7	-9,0	21,3	23,9	26,3	17,4	غاز النفط ومحروقات أخرى
-1,5	-0,1	-11,3	6,6	6,7	7,5	4,5	زيوت النفط ومواد التشحيم
2,2	2,0	3,3	91,6	89,6	86,7	59,9	مواد غذائية
95,2	2,7	409,1	5,6	2,9	0,6	0,8	حيوانات حية
73,9	1,1	-4,1	2,6	1,5	1,6	1,1	قهوة
-7,9	-1,5	-25,3	17,8	19,4	25,9	14,3	القمح
-22,3	-2,0	28,1	7,0	9,0	7,0	5,7	بقايا ونفايات أخرى للصناعات الغذائية
4,3	1,4	-27,9	33,3	31,9	44,3	29,5	مواد خام
13,7	1,1	-57,3	9,1	8,0	18,8	10,7	الكبريت الخام وغير المكرر
57,3	0,5	18,7	1,4	0,9	0,7	0,5	البذور والفواكه الزيتية
3,8	0,2	18,5	4,4	4,3	3,6	2,0	خردة الحديد ونفايات وشظايا النحاس وحديد الزهر والحديد والفولاذ ومعادن أخرى
-10,6	-0,6	-24,8	5,5	6,1	8,1	5,8	زيت الصوجا الخام أو المكرر

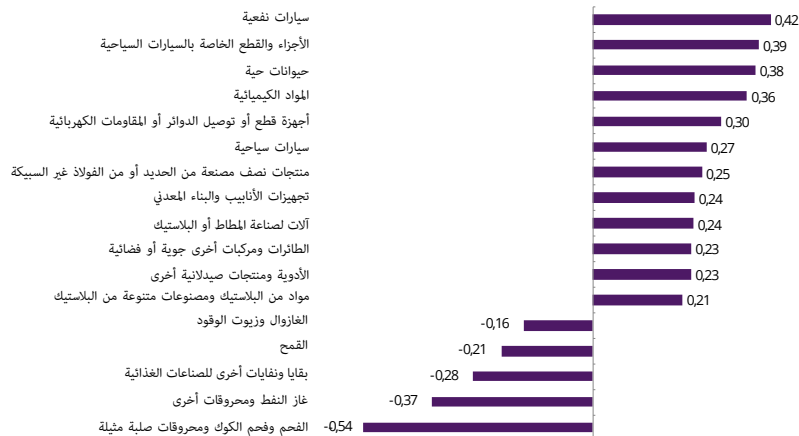
المصدر: مكتب الصرف.

كذلك، تزايدت مشتريات المنتجات نصف المصنعة بواقع 8% إلى 163,9 مليار درهم ومشتريات المواد الخام بنسبة 4,3% إلى 33,3 مليارات. وعلى وجه الخصوص، بلغت واردات «الأمونياك» و«الكبريت الخام وغير المكرر»، المدخلات الرئيسية لصناعة الأسمدة، 17,9 مليارات، حيث ارتفعت بواقع 6,4%، نظرا لتزايد الكميات المستوردة، في حين استمرت الأسعار في الانخفاض.

وفيما يتعلق بالمواد الغذائية، وفي سياق توالي سنوات الجفاف، واصلت الواردات منحائها التصاعدي، لتصل في 2024 إلى 91,6 مليار درهم، 17,8 مليارات منها «للقمح» و10 مليارات «للسكر الخام أو المكرر» و5,6 مليارات «للحيوانات الحية» المخصصة للذبح.

وعلى العكس من ذلك، ونتيجة لانخفاض الأسعار الدولية من جديد، تراجعت الفاتورة الطاقية بنسبة 6,7% إلى 113,8 مليار درهم، ارتباطا بالخصوص بتدني أسعار «الفحم وفحم الكوك ومحروقات صلبة مثيلة» بواقع 23,2% إلى 12,7 مليارات و«الغاز والزيوت الوقود» بنسبة 2% إلى 57 مليارات.

رسم بياني 2.6.1: مساهمات المنتجات الرئيسية في تطور الواردات في 2024 (بالنقاط المئوية)

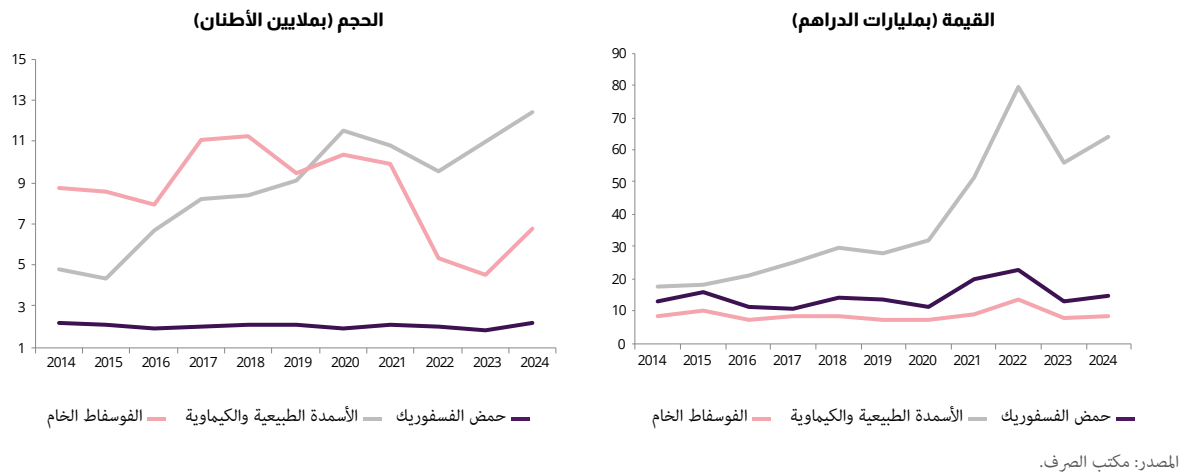


المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

وعلى مستوى الصادرات، بعد الانخفاض المسجل سنة 2023، ارتفعت مبيعات الفوسفات ومشتقاته بنسبة 13,5% إلى 87,1 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى تزايد صادرات «الأسمدة الطبيعية والكيماوية» بنسبة 14,4% إلى 64,1 مليارات و«الحامض الفوسفوري» بواقع 11,5% إلى 14,4 مليارات و«الفوسفات الخام» بمعدل 10,6% إلى 8,6 مليارات.

وفيما يتعلق بالأسمدة على وجه الخصوص، تعكس الزيادة، إضافة إلى ارتفاع طفيف بنسبة 1,3%، نموًا بواقع 13% من حيث الحجم. ولا تزال البرازيل والهند تشكّلان الوجهتان الرئيسيتان حيث تمثلان على التوالي 19,7% و12,5% من الصادرات، في حين ظلت حصة الولايات المتحدة محدودة في 4,2% عوض 20,6% سنة 2019، ذلك أن الولوج لهذه السوق تضرر جراء الرسوم التعويضية المفروضة منذ سنة 2021. ومن جهتها، تستقطب القارة الإفريقية 15% من المجموع، يُصدر أكثر من نصفها إلى جيبوتي وساحل العاج.

رسم بياني 3.6.1: صادرات الفوسفات ومشتقاته



وعلى نفس المنوال، واصلت صادرات صناعة السيارات ديناميبتها، وإن بوتيرة متباطئة. فقد بلغت 157,6 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 6,3% بعد 30,5% في المتوسط خلال السنتين الماضيتين. وحقق فرع «صناعة السيارات» رقم معاملات قدره 71 مليارا، متزايدا بواقع 4,9%، نتيجة نمو عدد السيارات المصدرة إلى 537 ألف وحدة مقابل 515 ألف سنة 2023. وحسب السوق، كانت 29% من الصادرات موجهة إلى فرنسا، و19% إلى إيطاليا، و10% إلى إسبانيا، بينما ظلت حصة السوق الإفريقية محدودة عند 0,7%. أما في القطاعات الأخرى، فقد ارتفعت مبيعات «الكابلاج» و«الأجزاء الداخلية للسيارات والمقاعد» بنسبة 6,5% إلى 53,6 مليارا وبمعدل 18,1% إلى 9 مليارات على التوالي.

وبموازاة ذلك، سجلت صادرات قطاع «الفلاحة والصناعة الغذائية» ارتفاعا بنسبة 4,5% إلى 87 مليار درهم، نتيجة بالخصوص لشبه ركود الصناعة الغذائية عند حوالي 43 مليارا ولتحسن المنتجات الفلاحية بواقع 9,1% إلى 40,7 مليارا رغم الجفاف والإجهاد المائي. واستفادت مبيعات هذه الأخيرة بالأساس من ارتفاع حجم صادرات بعض الفواكه الحمراء¹، في حين سجلت مبيعات الطماطم الطرية، التي تمثل أكثر من ربع الصادرات، شبه استقرار عند 11,5 مليارا، يشمل ارتفاعا في الكميات بواقع 16,5% وانخفاضا في الأسعار بنسبة 14,8%.

¹ «توت الأرض وتوت العليق» و«التوت البري (Airelles) والعنب الأزرق الطري».

وفيما يخص صناعة الطائرات، تواصل ديناميتها الملحوظة في سياق عالمي يتسم بطلب قوي مرتبط بانتعاش السياحة الدولية وتجديد الأسطول الجوي. هكذا، وبعد نمو سنوي متوسط بنسبة 19,8% بين 2020 و2023، تحسنت الصادرات بواقع 14,9% إلى 26,4 مليارات على العموم، وبمعدل 23,6% إلى 17,2 مليارات في فرع «التجميع» بنسبة 1,5% إلى 9,1 مليارات في «أنظمة الربط البيني للأسلاك الكهربائية (EWIS)».

جدول 3.6.1: الصادرات حسب القطاعات

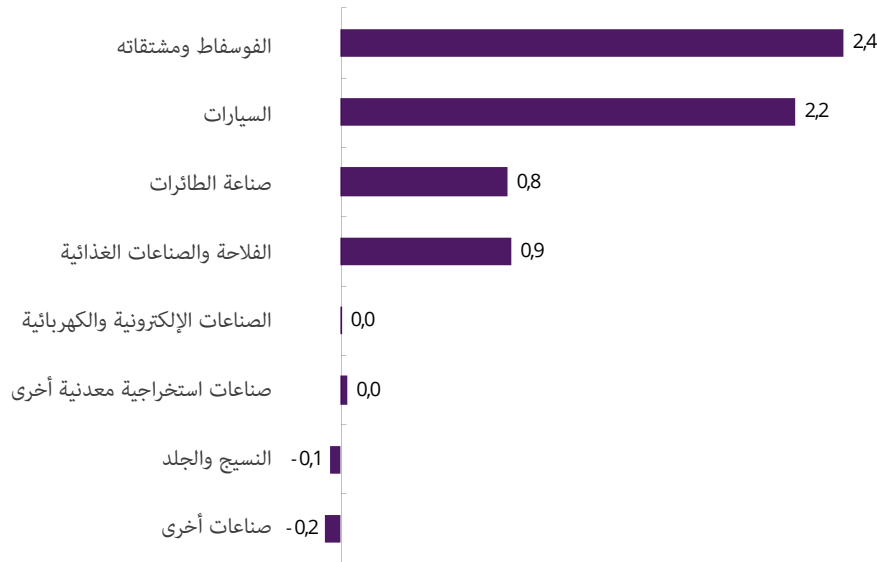
	بمليارات الدراهم				التغير	
	2021	2022	2023	2024	2022/2023	2023/2024
					%	بمليارات الدراهم %
إجمالي الصادرات	329,4	428,6	430,2	456,3	0,4	26,1
الفوسفات ومشتقاته	80,3	115,5	76,7	87,1	-33,6	10,4
الأسمدة الطبيعية والكيميائية	51,5	79,3	56,0	64,1	-29,3	8,1
حمض الفوسفوريك	19,8	22,8	12,9	14,4	-43,3	1,5
الفوسفات الخام	8,9	13,4	7,7	8,6	-42,2	0,8
السيارات	87,1	115,4	148,2	157,6	28,4	9,4
صناعة السيارات	39,4	55,1	67,6	71,0	22,6	3,3
الكابلاج	29,9	37,5	50,4	53,6	34,4	3,3
الأجزاء الداخلية للسيارات والمقاعد	5,2	5,9	7,7	9,0	29,2	1,4
الفلاحة والصناعة الغذائية	69,9	83,2	83,2	87,0	0,0	3,7
الصناعة الغذائية	36,6	43,8	43,0	43,2	-1,8	0,2
الفلاحة والغابات والصيد	31,3	37,0	37,3	40,7	1,0	3,4
صناعة الطائرات	16,4	22,2	23,0	26,4	3,8	3,4
التجميع	10,7	14,6	13,9	17,2	-4,2	3,3
نظام الربط البيني للأسلاك الكهربائية (EWIS)	5,7	7,5	9,0	9,1	19,4	0,1
النسيج والجلد	36,4	43,9	46,1	45,9	5,0	-0,2
الملابس الجاهزة	22,6	27,6	29,5	29,6	7,0	0,1
الملابس المحبوكة	7,5	8,5	8,9	9,1	5,5	0,2
الأحذية	2,7	3,5	3,3	3,0	-6,2	-0,2
الصناعات الإلكترونية والكهربائية	10,6	15,1	18,3	18,3	21,0	0,0
المكونات الإلكترونية	4,1	6,7	8,4	7,7	26,0	-0,7
أسلاك وخيوط وموصلات كهربائية أخرى	3,1	4,6	5,2	5,6	13,7	0,4
صناعات أخرى	23,7	27,6	29,2	28,5	5,8	-0,8
صناعات استخراجية معدنية أخرى	5,0	5,6	5,4	5,6	-3,4	0,1

المصدر: مكتب الصرف.

أما صناعة «النسيج والجلد»، فقد بلغت صادراتها 46 مليار درهم، لتظل شبه مستقرة من سنة إلى أخرى، بعد ارتفاع سنوي متوسط بنسبة 15,5% على مدى السنوات الثلاثة الماضية. واستقرت مبيعات «الملابس الجاهزة» عند 29,6 مليارا، في حين ارتفعت صادرات «الملابس المحبوكة» بنسبة 2,1% إلى 9,1 مليارات. أما مبيعات «الأحذية»، فقد تدنت مجددا بواقع 7,1% لتصل إلى 3 مليارات.

وعلى نفس النحو، وبعد الارتفاعات القوية المسجلة بين 2021 و2023، عرف رقم معاملات «الصناعات الإلكترونية والكهربائية» استقرارا عند 18,3 مليارات، يشمل بالأساس انخفاضا بنسبة 8,6% إلى 7,7 مليارات بالنسبة «للمكونات الإلكترونية» وموا بواقع 7% إلى 5,6 مليارات بالنسبة «للأسلاك والكابلات والموصلات الكهربائية الأخرى».

رسم بياني 4.6.1: مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات في 2024 (بالنقاط المئوية)



المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.6.1: تطور وتنويع الصادرات الوطنية من السلع

إضافة إلى دورها كرافعة لخلق الثروة وإحداث مناصب الشغل، تُمثل الصادرات بالنسبة للدول الصاعدة والنامية المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية من أجل تلبية احتياجات الاقتصاد. علاوة على ذلك، فالسعي الدائم نحو التنافسية في الأسواق الخارجية يتطلب تحسين الإنتاجية، المحدد الرئيسي للنمو على المدى الطويل.

وإذا كان حجم الصادرات يظل بلا شك المؤشر الأكثر استخداما لقياس أدائها، غير أن التوقع ضمن سلاسل القيمة ودرجة التنويع، سواء من حيث المنتجات أو الأسواق، من المعايير الأساسية كذلك لتقييم تأثيرها الاقتصادي ومتانتها.

وبعد عقود كانت فيها الصادرات مكونة بالأساس من المواد الفلاحية والخامات وبعض المنتجات ذات قيمة مضافة منخفضة، بذل المغرب، منذ بداية الألفية الثانية، جهودا مهمة لتطوير وتنويع صادراته. فقد قام بإعداد وتنفيذ سلسلة من الاستراتيجيات والمخططات القطاعية¹، بالموازاة مع تعزيز سياسة الانفتاح من خلال إبرام العديد من الاتفاقات التجارية، وتحديث بنيته التحتية اللوجستية وتلك الخاصة بالنقل بشكل ملموس.

هكذا، سجلت صادرات السلع المغربية بين 2004 و2024 ارتفاعا سنويا متوسطا قدره 8,6% لتصل إلى 456,3 مليار درهم، مضاعفة نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 29%. وصاحب هذا التحسن تغير في بنيتها، لا سيما مع تطور المهنة العالمية للمغرب. وعلى وجه الخصوص، وابتداء من 2014، أصبحت صناعة «السيارات» أول قطاع مصدر حيث بلغت حصته 22,5%، وتعززت منذئذ لتصل إلى 34,5% في 2024. وشهدت قطاعات أخرى نموا ملحوظا، بما فيها «الصناعات الإلكترونية والكهربائية» و«صناعة الطائرات». وبالنسبة لصادرات الفوسفات ومشتقاته، لم يعد يشكل الفوسفات الخام، الذي كان يمثل قرابة ثلث الصادرات في السنوات الأولى من الألفية الثانية، سوى 10% منها في 2024.

وفي السياق نفسه، وحسب تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن 48% من الصادرات المغربية من الصناعة التحويلية في 2023، بدلا من 14% في 2004، تأتي من الصناعات ذات التكنولوجيا والمهارات المتوسطة، فيما شكلت الصناعات كثيفة العمالة والمتأنتية من موارد طبيعية 20% بدلا من 54%.

رسم بياني 1.6.1.1: تطور صادرات السلع المغربية



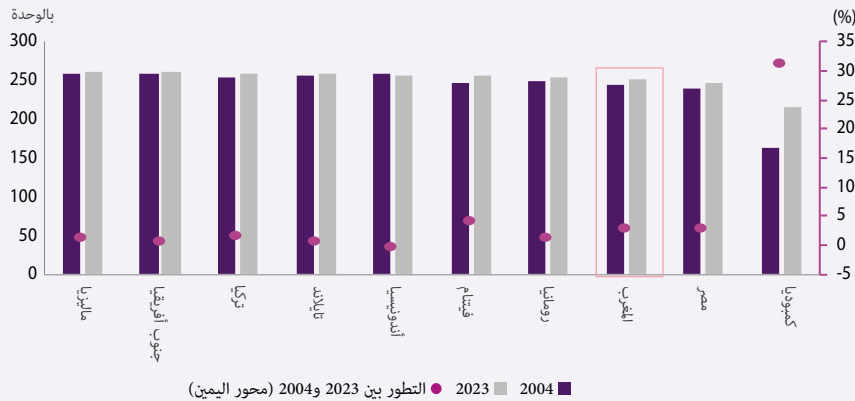
المصادر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط.

¹ يتعلق الأمر على وجه الخصوص بالمخطط الاستعجالي (2009-2005) والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي (2009-2015) ومخطط تسريع التنمية الصناعية (2014-2020) ومخطط الإنعاش الصناعي (2021-2023).

يمكن تقييم درجة التنوع، سواء من حيث المنتجات أو الأسواق، بواسطة العديد من المؤشرات بدءا بعدد المنتجات المصدرة أو أسواق التصدير ووصولاً إلى مؤشرات أكثر تعقيدا كمؤشر هيرفندال-هيرشمان² لقياس مستوى التركيز.

هكذا، انتقل عدد السلع المصدرة من 245 منتجا في 2004 إلى 252 في 2023³، وهو تطور مماثل لما سُجل في العديد من البلدان التي سجلت مسارا مشابها نسبيا فيما يتعلق بتطور الصادرات، كماليزيا (من 258 منتجا إلى 261) وجنوب إفريقيا (من 260 إلى 261) وتايلاند (من 257 إلى 258) أو تركيا (من 255 إلى 259).

رسم بياني 2.1.6.1: عدد السلع المصدرة حسب البلد



المصدر: حسابات بنك المغرب بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (Comtrade).

وظهر مستوى التنوع، الذي تم احتسابه بمقياس هيرفندال-هيرشمان، منخفضا بشكل طفيف في الفترة المشمولة بالدراسة، حيث انتقلت قيمة المؤشر من 0,16 إلى 0,21. ويعكس هذا التطور أنه، رغم الارتفاع النسبي لعدد المنتجات، يستأثر عدد محدود منها بحصة كبيرة من الصادرات، كصناعاتي السيارات والأسمدة. ومقارنة مع دول أخرى، جاء تنوع الصادرات المغربية في 2023 أدنى من نظيره لدى بعض البلدان مثل تركيا (0,06) على مؤشر هيرفندال-هيرشمان) وتايلاند (0,08) ومصر (0,10) وجنوب إفريقيا (0,14) أو إندونيسيا (0,15)، وكان مماثلا نسبيا لنظيره في فيتنام (0,17) وكمبوديا (0,19) وأفضل منه في ماليزيا (0,26).

وفيما يتعلق بتنوع الأسواق، انتقل عدد الدول المستقبلة للصادرات المغربية من 154 في 2004 إلى 186 في 2023³، مع تراجع حصة الأسواق العشرة الأولى من 81,8% إلى 70,5%. وعرفت لائحة هذه الأخيرة تعديلا طفيفا مع خروج بلجيكا ودخول تركيا بفضل ارتفاع صادرات السيارات والأسمدة باتجاه هذا البلد.

وحسب مقياس هيرفندال-هيرشمان، شهد التنوع من حيث الأسواق أيضا تحسنا نسبيا، حيث تراجع المؤشر من 0,35 في 2004 إلى 0,27. ومع ذلك، تظل الصادرات المغربية أكثر تركيزا مقارنة ببعض البلدان من قبيل تركيا (0,11) على مؤشر هيرفندال-هيرشمان في 2023) ومصر (0,13) ورومانيا (0,14) وماليزيا وجنوب إفريقيا (0,18) أو حتى فيتنام (0,20)، بينما تعد أكثر تنوعا بالمقارنة مع إندونيسيا (0,30) أو كمبوديا (0,38).

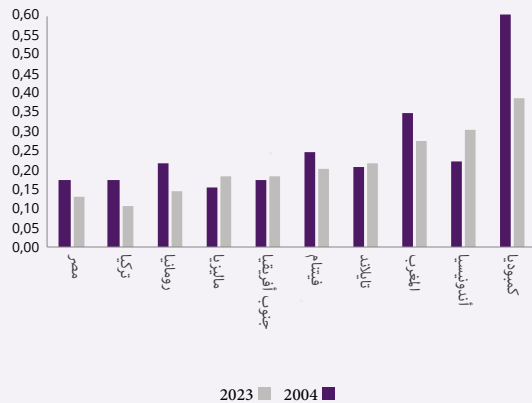
² يقيس هذا المؤشر تركيز صادرات السلع حسب عدد وحصة المنتجات (أو الوجهات). ويتم حسابه كمؤشر معياري وفق الصيغة التالية: $HHI = (\sum_{i=1}^n (x_i/X)^2 - 1/n) / (1 - 1/n)$ حيث تشير x_i إلى قيمة صادرات المنتج i (أو نحو الوجهة i)، و X إلى القيمة الإجمالية للصادرات و n إلى العدد الإجمالي للمنتجات (أو الوجهات). ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1. وكلما كانت القيمة منخفضة كلما كان التنوع أكبر. وتستخدم عدة مؤشرات أخرى في الأدبيات الاقتصادية مثل مؤشر جيني ومؤشر ثيل ومؤشر التعقيد الاقتصادي، وغيرها...

³ عدد المنتجات/الوجهات حسب مجموعات السلع ذات الرمز الثلاثي الأرقام وفقا للتصنيف الثالث للتصنيف الموحد للتجارة العالمية.

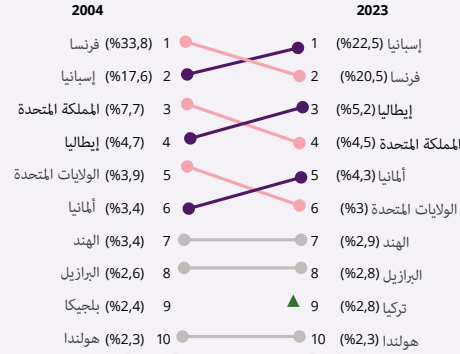
⁴ للمقارنة مع دول أخرى، استخدمت معطيات قاعدة الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وتتعلق أحدثها بسنة 2023.

⁵ تجدر الإشارة إلى أن عدد شركاء المغرب حسب قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية أقل من العدد الذي نشره مكتب الصرف (162 في 2004 و 198 في 2023).

رسم بياني إ.1.6.1.4: مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتركيز الأسواق، حسب البلدان



رسم بياني إ.1.6.1.3: ترتيب الأسواق الرئيسية للصادرات المغربية (الحصة %)



المصدر: حسابات بنك المغرب بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

ومن خلال تحليله حسب مجموعة المنتجات⁶، يتضح أن مستوى تنويع الأسواق كان الأضعف بالنسبة لمنتجات النسيج، حيث بلغ 0,57 على مؤشر هيرفندال-هيرشمان في 2023، والأهم بالنسبة للمنتجات الكيماوية التي وصل فيها إلى 0,19. ومن حيث التطور، فإن فرع «الآلات ومعدات النقل»، الذي يتكون أساسا من السيارات، هو الذي شهد أكبر تحسن، حيث انخفضت قيمة المؤشر من 0,76 في 2004 إلى 0,34.

وفي المجمل، وعلى مدى العشرين سنة الماضية، تمكن المغرب بشكل ملحوظ من تطوير عرضه من الصادرات وتحسين محتواه وتنويع أسواقه. ويتطلب تعزيز هذه الإنجازات، في سياق دولي يتسم بتحديات عميقة، مع اشتداد المنافسة وتعاقد السياسات الحمائية، وتزايد المتطلبات لا سيما في مجال المناخ، جهودا متواصلة على عدة أصعدة. ويتعلق الأمر أولا بمواصلة الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز تنويع الأسواق والمنتجات. وفي هذا السياق، لعل أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلاد هو تحسين القيمة المضافة للصادرات من أجل تقوية انعكاساتها الإيجابية على النسيج الإنتاجي، وفي نهاية المطاف تحسين النمو والتشغيل.

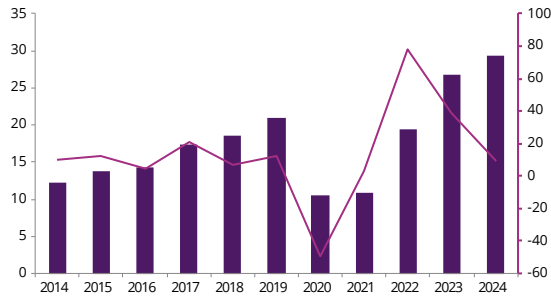
⁶ حسب تصنيف البنك الدولي (<https://wits.worldbank.org/referencedata.html>).

2.6.1 ميزان الخدمات

في 2024، تحسن الرصيد الفائض للخدمات بواقع 5,6% إلى 138,2 مليار درهم، بفضل تزايد الصادرات بنسبة 7,7% إلى 279,9 مليارا، والواردات بمعدل 9,9% إلى 141,7 مليارا.

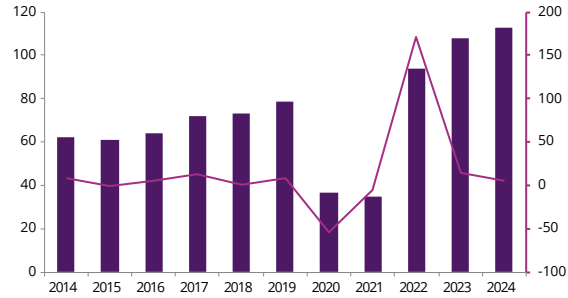
وواصلت مداخيل الأسفار دينامييتها التصاعدية، حيث تنامت بواقع 4,6%، بعد 14,6% في 2023، لتبلغ 112,5 مليارا. كما سجلت النفقات برسم نفس البند ارتفاعا جديدا قدره 9,6% إلى 29,4 مليارا. وإجمالا، تعزز فائض ميزان خدمات الأسفار بنسبة 3% إلى 83,1 مليارا.

رسم بياني 6.6.1: نفقات الأسفار



■ مليارات الدراهم — التغير بالنسبة المئوية (محور اليمين)

رسم بياني 5.6.1: مداخيل الأسفار



■ مليارات الدراهم — التغير بالنسبة المئوية (محور اليمين)

المصدر: مكتب الصرف.

وعلى نفس المنوال، تزايدت مداخيل «خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المملوكة لآخرين»¹ وتلك المتأتية من «الاتصالات والمعلومات والمعلومات» بواقع 3,4% إلى 22 مليار درهم ونسبة 7,1% إلى 26,2 مليارات على التوالي. ومن ناحية أخرى، سجلت النفقات برسم «السلع والخدمات الحكومية» ارتفاعاً جديداً قدره 16,7% بعد 56,7% في 2023، لتصل بذلك إلى 15,6 مليارات.

وفيما يخص «الخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات»، واصل رصيدها الفائض منحاه التصاعدي ليبلغ 37,2 مليارات في 2024، بارتفاع قدره 7,8% بالمقارنة مع 2023 و19,4% منذ 2019. من سنة إلى أخرى، تزايدت صادرات هذه الخدمات بواقع 9,8% إلى 55,3 مليارات ووارداتها بنسبة 14,2% إلى 18,1 مليارات.

ومن جهته، تراجع عجز خدمات النقل بواقع 6,5% إلى 14 مليار درهم. هكذا، بلغت المداخيل 44,2 مليارات، مدفوعة بالخصوص بارتفاعات قدرها 15,4% إلى 19,9 مليارات في النقل الجوي، لا سيما بفضل حيوية النشاط السياحي، و7,9% إلى 21,1 مليارات في النقل البحري. أما النفقات، فقد تزايدت بنسبة 6,4% إلى 58,2 مليارات، منها 40,9 مليارات برسم النقل البحري و12,3 مليارات برسم النقل الجوي.

¹ تشمل خدمات تحويل سلع يملكها غير مقيمين من قبل مقاولات مقيمة دون أي نقل للملكية.

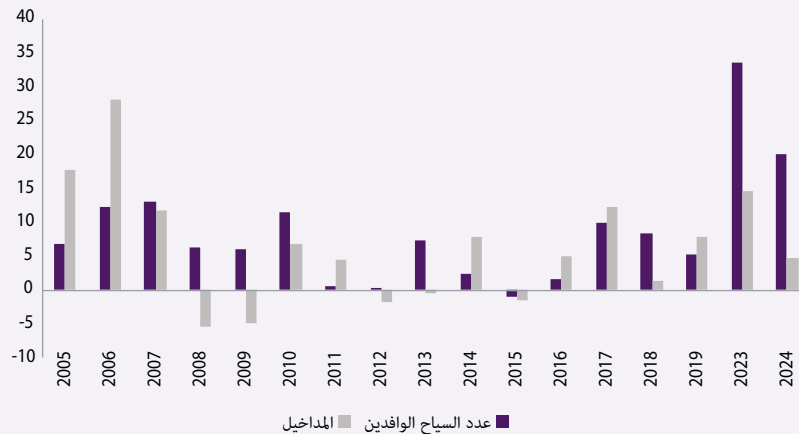
إطار 2.6.1: المداخل السياحية والسياح الوافدون - أحدث التطورات

في سياق متسم بانتعاش السياحة الدولية بعد جائحة كوفيد-19، وبفضل الجهود المبذولة من أجل تعزيز جاذبية البلاد، سجل القطاع السياحي المغربي أداءات ملحوظة خلال السنتين الماضيتين. ففي سنة 2024 وحسب معطيات وزارة السياحة، بلغ عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية، الذي يشمل السياح الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج، رقما قياسيا قدره 17,4 مليون شخص، وهو تقريبا الهدف المحدد لسنة 2026 في إطار خارطة طريق السياحة 2023-2026. ورافق هذه الدينامية تحسن ملحوظ في المداخل بالعملة الأجنبية، وإن بوتيرة أقل.

فقد واصل عدد الوافدين منحاه التصاعدي الذي بدأ منذ إعادة فتح الحدود في فبراير 2022، مع تسارع متوسط نموه السنوي من 6,2% خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019 إلى 26,6% بين 2022 و2024. وبموازاة ذلك، انتقل نمو مداخل الأسفار بين هاتين الفترتين من 6,5% إلى 9,5% في المتوسط السنوي.

فالفارق المهم في الوتيرة بين عدد الوافدين والمداخل خلال السنتين الماضيتين ليس دون تداعيات على حجم تأثير القطاع على الاقتصاد الوطني، ويطرح بذلك تساؤلا حول الأسباب الكامنة وراءه. وإذا كان صحيحا أن هذا الفارق قد سُجل من قبل، سواء على الصعيد الوطني، لا سيما خلال سنتي 2008 و2009، أو في دول أخرى، إلا أنه كان بدرجة أقل.

رسم بياني إ. 1.2.6.1: عدد السياح الوافدين ومداخل الأسفار (التغيرات السنوية * %)



*تم استثناء الفترة الممتدة بين 2020 و2022 نظرا للتغيرات الاستثنائية المسجلة خلال جائحة كوفيد - 19.

المصدر: مكتب الصرف ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

يبين تحليل معدل المداخل الإجمالية نسبة إلى عدد السياح الوافدين (متوسط المدخول من كل سائح) أن بعد تأرجحه حول 6 100 درهم في المتوسط بين 2015 و2019، ارتفع إلى 8 635 درهم في 2022، قبل أن يتراجع تدريجياً ليصل إلى 7 405 درهم في 2023 وإلى 6463 درهم في 2024. ويرجح أن يكون هذا التطور راجعاً إلى عدة عوامل، لاسيما تغير سلوك السياح و/أو تغير بنية السياح الوافدين.

ويتضح من خلال تدارس هذه الأخيرة أن حصة المغاربة المقيمين في الخارج لم تسجل تغيرات ملحوظة، إذ انتقلت من 48% في المتوسط بين 2015 و2019 إلى 53% في 2022 قبل أن تتراجع إلى 51% في 2023 ثم إلى 49% في 2024. كذلك، لم يعرف تقسيم السياح الأجانب حسب الجنسية تغيرات مهمة، حيث ظلت الأسواق الفرنسية والإسبانية والبريطانية بلدان المصدر الرئيسية، بحصص قدرها 27,5% و17% و11,4% على التوالي في 2024.

وعلى نفس المنوال، انتقل متوسط مدة الإقامة¹ في مؤسسات الإيواء السياحية المصنفة، الذي يحسب من خلال معدل ليالي مبيت غير المقيمين في هذه المؤسسات مقارنة مع عدد الوافدين، من 1,3 ليلة في المتوسط بين 2015 و2019 إلى ليلة واحدة في 2022 ثم إلى 1,2 ليلة خلال السنتين الماضيتين. وباستثناء المغاربة المقيمين بالخارج، تشير الأرقام المتاحة إلى أن مدد الإقامة المتوسطة قد بلغت 2,5 ليلة بين 2017 و2019 و2,2 ليلة في 2022 و2,4 ليلة في 2023.

هذه التطورات ليست مهمة بما يكفي لتعليل الفارق المسجل خلال السنتين الماضيتين بين عدد الوافدين والمداخل السياحية. هناك عوامل أخرى قد تساهم في تفسيره جزئياً، مثل سعر الصرف، حيث ارتفع الدرهم بالخصوص مقابل الأورو، العملة الرئيسية لمداخل الأسفار، بواقع 2% في 2023 و4% في 2024. هكذا، تشير جميع هذه التطورات إلى أنه، إذا كان الانخفاض المسجل في المدخول من كل سائح مجرد تعديل مؤقت إثر جائحة كوفيد-19، فمن المرجح أن تتطور مداخل الأسفار خلال السنوات المقبلة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى، بوتيرة قريبة من تلك المسجلة بالنسبة لعدد الوافدين.

¹ هذا المؤشر هو تقدير ناقص لمتوسط مدة إقامة السياح، لأنه لا يشمل أشكال الإيواء الأخرى، مثل المخيمات والرياض والإقامة لدى العائلة والأصدقاء والإقامات الثانوية وأنواع أخرى من الإيواء التجاري. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط مدة الإقامة، حسب آخر استقصاء حول تتبع الطلب السياحي، بلغ 12 ليلة في سنة 2016، مع 8 ليال بالنسبة للسياح الأجانب و17 ليلة بالنسبة للمغاربة المقيمين في الخارج.

3.6.1 ميزان المداخل

في 2024، تفاقم عجز الدخل الأولي¹ بواقع 3,8% إلى 23,7 مليار درهم. وعلى مستوى التدفقات نحو الخارج، تزايدت فوائد الدين الخارجي العمومي بنسبة 23,7% إلى 16,9 مليار، وبلغت المداخل برسم الاستثمارات المباشرة، المكونة أساساً من أرباح الأسهم، 20,2 ملياراً بعد 17,9 ملياراً سنة من قبل.

بالموازاة مع ذلك، تميزت التدفقات الواردة بتسجيل مبلغ استثنائي قدره 10 مليارات برسم مداخل الاستثمارات المباشرة، بدلاً من متوسط 5,6 مليارات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. وعلى نفس المنوال، واصلت الفوائد المحصلة برسم توظيف الأصول الاحتياطية الرسمية تحسنها للسنة الثالثة على التوالي، لتصل إلى 3,6 مليارات مقابل 3,1 مليارات في 2023 و2,7 مليار درهم في 2022.

¹ حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، يبين حساب الدخل الأولي تدفقات المداخل بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة، نظير مساهمتها في الإنتاج أو مقابل توفير أصول مالية (عائدات الاستثمار) أو تأجير الموارد الطبيعية (ربح). ويشمل على وجه الخصوص الأرباح والأرباح المعاد استثمارها وفوائد الدين الخارجي.

وعلى النقيض من ذلك، تعزز فائض ميزان المداخيل الثانوية¹ بواقع 4,8% إلى 137,1 مليار، مدعوما باستمرار الأداء الجيد لتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، التي بلغت 119 مليار، أي بارتفاع نسبته 3,3% مقارنة مع 2023. أما التحويلات العمومية، فقد تزايدت مداخيلها بنسبة 35,4% إلى 4,7 مليارات، 2,4 مليار درهم منها برسم هبات متأتية من الاتحاد الأوروبي.

4.6.1 الحساب المالي

على مستوى العمليات المالية، ارتفعت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع 10,2% إلى 43,8 مليار درهم، أو ما يعادل 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعكس هذا التطور بالأساس نمو الاستثمارات في حصص الملكية² بنسبة 39,4% إلى 20,5 مليار، فيما تراجعت تدفقات الديون بين الشركات التابعة بنسبة 5,4% إلى 15,4 مليار وانخفضت الأرباح المعاد استثمارها بواقع 9,9% إلى 7,9 مليارات. وأخذا في الاعتبار تدني تفويطات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 5,3% إلى 27,5 مليار، ارتفع التدفق الصافي بنسبة 52,5% إلى 16,3 مليار.

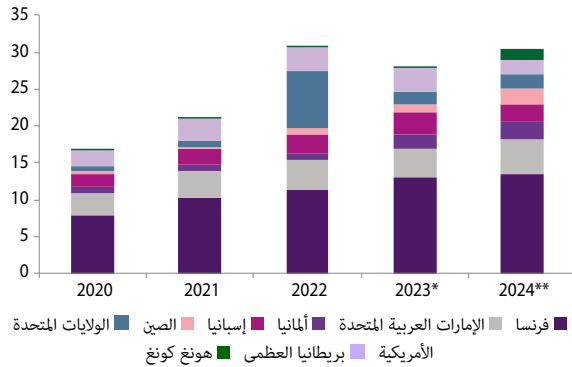
ويعكس تحسن التدفقات الواردة بالخصوص استمرار دينامية الاستثمارات الأجنبية في صناعة السيارات الوطنية، التي بلغت 7,2 مليارات، أي بارتفاع قدره 48,3% بالمقارنة مع 2023، وكذا نمو الاستثمارات في الأنشطة العقارية بواقع 28,9% إلى 9,6 مليارات. على نفس المنوال، ارتفعت الاستثمارات في فرع «صنع الأجهزة الكهربائية» بأكثر من الضعف من سنة إلى أخرى لتصل إلى 2,3 مليار درهم، بعد أن كانت محدودة في 341 مليوناً في المتوسط بين 2018 و2022، وانتقلت تلك الموجهة إلى «الأنشطة المالية وأنشطة التأمين» من 2,1 مليار درهم إلى 3,7 مليارات. وفي المقابل، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعي «التجارة» و«الطاقة والمعادن» إلى 2,9 مليار درهم و2,4 مليار على التوالي.

وحسب دول المصدر، تبقى فرنسا المستثمر الأول في المغرب، بمبلغ 13,6 مليار، تليها الإمارات العربية المتحدة، بمبلغ 4,6 مليارات. وتصاعدت التدفقات الصادرة عن الصين وهونغ كونغ إلى 3,7 مليارات، مقابل متوسط 590 مليوناً خلال السنوات الخمسة السابقة.

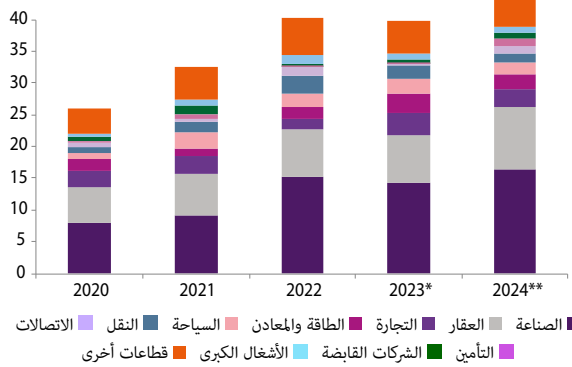
¹ يعرض هذا الحساب إعادة توزيع الدخل الأولي من خلال التحويلات الجارية، والتي تتمثل في توفير سلع أو خدمات أو أصول مالية بدون مقابل. وفيما يخص المداخيل، يشمل التحويلات المالية من قبل المغاربة المقيمين في الخارج، والمعاشات والتقاعد والتعويضات العائلية والتحويلات بدون مقابل المتلقاة من قبل القطاعين العام والخاص. وفيما يتعلق بالنفقات، يسجل بالخصوص التحويلات المنجزة من طرف الأجانب المقيمين برسم مدخرات الدخل والاشتراكات في الصناديق الأجنبية للتقاعد والاحتياط الاجتماعي.

² يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تتخذ شكل مساهمات أو دين بين الشركات التابعة أو أرباح يعاد استثمارها.

رسم بياني 8.6.1: التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب دول المصدر الرئيسية (بمليارات الدراهم)



رسم بياني 7.6.1: التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط (بمليارات الدراهم)

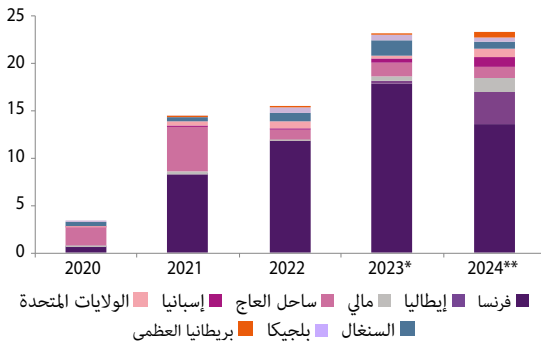


* أرقام مراجعة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر: مكتب الصرف.

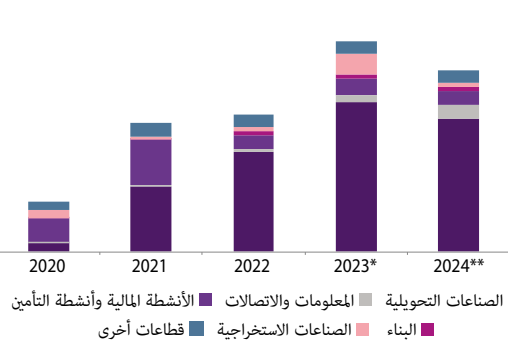
وبموازاة ذلك، تراجعت الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج، التي تهيمن عليها تدفقات الديون بين الشركات التابعة منذ جائحة كوفيد - 19، إلى 27 مليارا، بعد مبلغ قياسي قدره 31,4 مليارا في 2023. وأخذا بالاعتبار عمليات تفويت بحجم 20,2 مليارا، وصل التدفق الصافي للاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج إلى 6,9 مليار درهم، بتراجع قدره 44,6% مقارنة مع السنة السابقة.

وتظل الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج موجهة بالأساس نحو الصناعات التحويلية، بحصة 73%، تليها «الاتصالات» التي تمثل 6,4% منها. وحسب البلد، كان نصف هذه الاستثمارات، أي 13,7 مليار درهم، موجهة إلى فرنسا، و4,8 مليارات إلى بلدان القارة الإفريقية، فيما استثمرت 3,4 مليارات في إيطاليا.

رسم بياني 10.6.1: الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج حسب الوجهات الرئيسية (بمليارات الدراهم)



رسم بياني 9.6.1: الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج حسب قطاع النشاط (بمليارات الدراهم)



* أرقام مراجعة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر: مكتب الصرف.

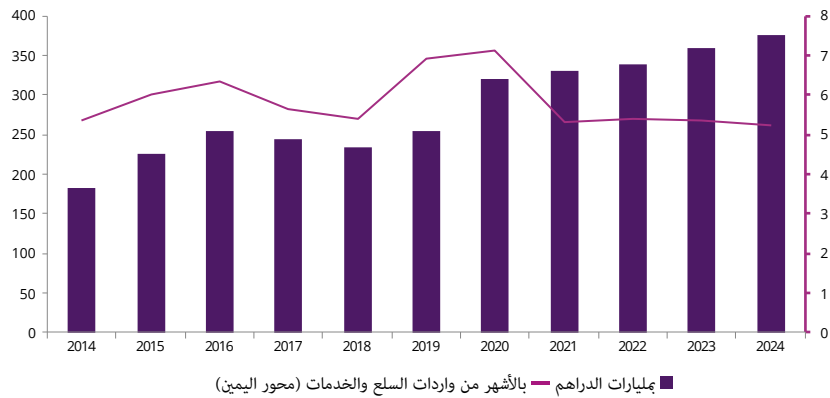
وفيما يخص العمليات المالية الأخرى، تزايد صافي الالتزامات برسم القروض بواقع 21,6 مليار درهم، نتيجة بالأساس لارتفاع المبلغ الإجمالي لسحوبات الخزينة، دون احتساب تلك المنجزة في السوق المالية الدولية، بما يقارب الضعف من سنة إلى أخرى لتصل إلى 40,4 مليارات.

وإموازاة ذلك، أفرزت العمليات برسم «النقد والودائع»¹ تدفقات خارجة صافية قدرها 19,2 مليارات. فقد تعززت الموجودات بواقع 14,2 مليارات، نتيجة بالأساس لارتفاع الأموال المودعة في الخارج من قبل البنوك المغربية بما قدره 5,3 مليارات والقروض الممنوحة من طرف هذه الأخيرة لغير المقيمين بواقع 9,2 مليارات. ومن جهة أخرى، تقلصت الالتزامات بمبلغ 5 مليارات، مدفوعة بتدني ودائع غير المقيمين لدى البنوك المغربية بما قدره 5,7 مليارات.

ومن ناحية أخرى، نمت القروض التجارية وتسهيلات الأداء الممنوحة من قبل المصدرين المغربية لزبائنهم الأجانب بمبلغ 6 مليارات، فيما تدنت القروض والتسيقات المقدمة للمستوردين المغربية بواقع 400 مليون، بعد تدفق إيجابي قدره 5,1 مليارات في 2023.

وأخذا في الاعتبار كافة هذه التطورات، تقلص عجز رصيد الحساب المالي، دون احتساب الأصول الاحتياطية، من 17,3 مليارات في 2023 إلى 4,6 مليار درهم في 2024. وإجمالاً، تعزز جاري الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بواقع 4,5% إلى 375,5 مليارات في 2024، أي ما يعادل 5 أشهر و9 أيام من واردات السلع والخدمات.

رسم بياني 11.6.1: الأصول الاحتياطية الرسمية



المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

¹ تتكون بالخصوص من القروض الممنوحة لغير المقيمين من قبل البنوك المغربية وودائع المقيمين لدى المراسلين الأجانب وحسابات المقيمين في البنوك الموجودة بالخارج. أما الالتزامات، فتتضمن، على وجه الخصوص، ودائع غير المقيمين لدى البنوك المغربية بما في ذلك البنوك الخارجية.

5.6.1 وضع الاستثمار الدولي¹

يشير تحليل وضع الاستثمار الدولي للمغرب في متم سنة 2024 إلى وضعية صافية مدينة بمبلغ 672,3 مليار درهم، أي ما يعادل 42,1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 45,1% في نهاية 2023.

تزايدت التزامات المغرب تجاه بقية العالم بواقع 3,9% إلى 1 295 مليار درهم في نهاية 2024. وكان ما يقارب نصفها مكونا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب، أي 621,8 مليارا، فيما تتكون 29% منها أو 377,5 مليارا، من القروض. وسجلت هذه الأخيرة ارتفاعا بنسبة 2,8% نتيجة بالأساس لتنامي القروض الممنوحة «للإدارات العمومية» بواقع 14,6% إلى 195 مليارا. وأخذ بالاعتبار مبلغا جاريا قدره 77,6 مليار درهم برسم سندات الدين الصادرة في السوق الدولي، بلغ مجموع التزامات «الإدارات العمومية» 272,6 مليارا، أي 17,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وعلى نفس المنوال، ظل المبلغ الجاري «للقروض التجارية والتسيقات» شبه مستقر عند حوالي 67 مليارا وتقلص مخزون «النقد والودائع» بنسبة 11,6% إلى 39,9 مليارا، 37,4 مليارا منها على شكل التزامات البنوك المغربية بما فيها البنوك الخارجية.

شمل تحسن موجودات المقيمين كافة الأصول. هكذا، ارتفع جاري الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج بواقع 3,8% إلى 114,5 مليار درهم، فيما نمت محفظة السندات الأجنبية بنسبة 28,4% إلى 22,3 مليارا. أما بالنسبة للبقية، فقد بلغت موجودات مؤسسات الإيداع² من «النقد والودائع»³ 75,2 مليار درهم، 35,5 مليارا منها على شكل قروض ممنوحة من قبل البنوك المغربية لزنائها غير المقيمين، و22,5 مليار درهم على شكل ودائع المقيمين في الخارج. ومن جانبه، انتقل مخزون القروض التجارية والتسهيلات الممنوحة من قبل المصدرين المغربية لشركائهم التجاريين من 16,4 مليارا في 2023 إلى 21,4 مليارا. وأخيرا، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية بمبلغ 16 مليارا إلى 375,5 مليارا.

¹ يحدد وضع الاستثمار الدولي رصيد الأصول والالتزامات المالية تجاه باقي العالم عند تاريخ معين.

² ما عدا البنك المركزي.

³ تتكون الموجودات من «النقد والودائع» أساسا من ودائع المقيمين بالخارج، وأرصدة الحسابات المفتوحة في الخارج من قبل كيانات مقيمة، وكذا موجودات بنك المغرب من العملات غير القابلة للتحويل.

جدول 4.6.1: وضع الاستثمار الدولي (بمليارات الدراهم)

2024			2023			
الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	
-507,2	621,8	114,5	-478,7	589,0	110,3	الاستثمارات المباشرة
-144,6	166,9	22,3	-137,6	154,9	17,4	استثمارات الحافظة
0,6	0,2	0,8	0,3	0,3	0,6	المشتقات المالية (دون احتساب الاحتياطيات)
-396,4	506,2	109,8	-410,7	501,6	90,9	استثمارات أخرى، بما في ذلك:
38,6	39,9	78,5	19,7	45,2	64,9	النقد والودائع
-377,0	377,5	0,5	-366,9	367,2	0,4	القروض
-45,2	66,6	21,4	-50,6	67,0	16,4	القروض التجارية والتسيقات
375,5	-	375,5	359,4	-	359,4	الأصول الاحتياطية
-672,3	1 295,1	622,7	-667,3	1 245,9	578,6	المجموع

المصدر: مكتب الصرف.

7.1 الأوضاع النقدية

بعد دورة التشديد النقدي التي بدأها في شتنبر 2022 في سياق ضغوط تضخمية قوية، شرع بنك المغرب سنة 2024 في تغيير توجه سياسته النقدية، حيث قام بخفض سعر الفائدة الرئيسي مرتين، في يونيو ثم في دجنبر، بما مجموعه 50 نقطة أساس إلى 2,50%.

في ظل هذه الظروف، انخرطت أسعار الفائدة في التراجع في مختلف الأسواق. وعلى وجه الخصوص، عرفت أسعار الفائدة المطبقة على سندات الخزينة، في نهاية السنة، انخفاضات عامة تراوحت، على مستوى السوق الثانوية، بين 34 نقطة أساس بالنسبة لأجل 13 أسبوعا و90 نقطة أساس بالنسبة لأجل 20 سنة. وعلى نفس المنوال، انخفضت أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك إلى 5,08% في المتوسط خلال الفصل الرابع، متدنية بواقع 28 نقطة أساس مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023، وسجلت تلك المطبقة على الودائع لأجل خلال شهر دجنبر تراجعا سنويا بلغ 27 نقطة أساس بالنسبة للودائع لأجل 6 أشهر و5 نقاط أساس بالنسبة للودائع لأجل 12 شهرا.

ورغم تراجع أسعار الفائدة، شهدت وتيرة نمو القروض البنكية الموجهة للقطاع غير المالي تباطؤا طفيفا إلى 2,6%. على العكس، سجلت الودائع لدى البنوك ارتفاعا قويا بنسبة 9,1%， عوض نمو متوسط بلغ 5,3% بين 2020 و2023، ارتباطا بالأساس بالعملية الظرفية للتسوية الطوعية للوضع الجبائية للأشخاص الذاتيين. وساهمت هذه العملية أيضا في التباطؤ الحاد الذي عرفته العملة الائتمانية، والتي تراجع نموها إلى 5,2%， مقابل متوسط 12% في السنوات الأربعة المنصرمة.

وفيما يخص القيمة الخارجية للدرهم، سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا جديدا بنسبة 1,2% سنة 2024، نتيجة لتزايد القيمة الاسمية بنسبة 4,5%， ولبلوغ التضخم الداخلي مستوى أدنى بكثير من متوسط نظيره لدى البلدان الشريكة والمنافسة.

جدول 1.7.1: المؤشرات الرئيسية للأوضاع النقدية

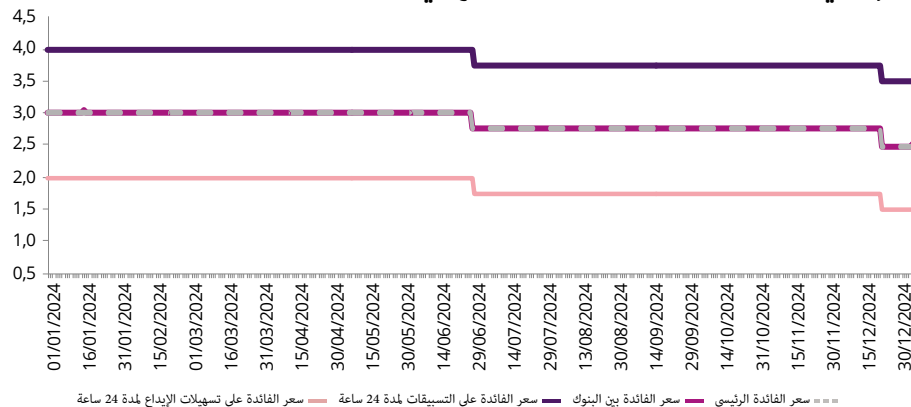
2024	2023	2022		
			أسعار الفائدة	
			(%, نهاية السنة)	
2,53	3,00	2,50	أسعار الفائدة ما بين البنوك	
2,60	2,94	2,81	أسعار الفائدة المطبقة على سندات الخزينة لأجل 13 أسبوع	
3,81	4,71	3,52	أسعار الفائدة المطبقة على سندات الخزينة لأجل 20 سنة	
5,08	5,36	4,50	متوسط سعر الفائدة المرجح	
2,33	2,60	2,24	أسعار الفائدة على الودائع لأجل 6 أشهر	
3,00	3,05	2,67	أسعار الفائدة على الودائع لأجل 12 شهرا	
			سعر الصرف الفعلي*	
			(%) التغير	
4,5	1,9	-1,5	بالقيمة الاسمية	
1,2	1,3	-4,2	بالقيمة الحقيقية	
			المجمعات النقدية	
			(%) التغير	
			المبلغ الجاري (مليارات الدراهم، متم دجنبر)	
1 164,6	4,4	5,3	7,5	الائتمان البنكي
957,6	2,6	2,9	7,8	القروض الموجهة للقطاع غير المالي
1272,4	9,1	2,9	6,8	الودائع لدى البنوك
414,4	5,2	10,9	11,0	النقد المتداول

* أرقام محينة (انظر الإطار 2.7.1: تحيين أسعار الصرف الفعلية والإسمية والحقيقية).

1.7.1 أسعار الفائدة

بعد الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير لمدة أربعة فصول متتالية، بين يونيو 2023 ومارس 2024، شرع بنك المغرب في تيسير سياسته النقدية، حيث قام بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس في يونيو ثم في دجنبر 2024 ليصل إلى 2,50%. هكذا، وبعد شبه استقرار عند 3% خلال الفصلين الأولين، تأرجح متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك حول 2,75% قبل أن يتراجع مجددا إلى 2,50% في المتوسط خلال الأسبوعين الأخيرين من السنة.

رسم بياني 1.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك سنة 2024 (%)



وانتقلت تخفيضات سعر الفائدة الرئيسي إلى أسعار الفائدة على القروض، التي تراجعت بما قدره 35 نقطة أساس على العموم في النصف الثاني من السنة، لتستقر عند 5,08% في المتوسط في الفصل الرابع. ومقارنة مع نفس الفصل من سنة 2023، بلغ هذا التراجع 28 نقطة أساس، واستفادت منه المقاولات غير المالية (30- نقطة أساس) أكثر من الأفراد (15- نقطة أساس). وحسب الغرض من القرض، تم تسجيل تراجع بلغ 37 نقطة أساس بالنسبة للحسابات الجارية المدينة وتسييلات الخزينة، و19 نقطة أساس بالنسبة لقروض الاستهلاك، و12 نقطة أساس بالنسبة للقروض العقارية، في حين عرفت قروض التجهيز ارتفاعا طفيفا بواقع 8 نقاط أساس.

جدول 2.7.1: أسعار الفائدة على القروض (%)

المؤشر	ف23-3	ف23-4	ف24-1	ف24-2	ف24-3	ف24-4
متوسط سعر الفائدة على القروض	5,36	5,36	5,40	5,43	5,21	5,08
حسب القطاع المؤسسي						
المقاولات غير المالية	5,32	5,30	5,26	5,37	5,12	5,00
الأفراد	5,94	5,94	6,09	5,89	5,91	5,79
المقاولون الأفراد	6,15	6,19	6,11	6,10	6,05	5,95
حسب الغرض الاقتصادي						
الحسابات الجارية المدينة وتسييلات الخزينة	5,32	5,37	5,33	5,39	5,08	5,00
قروض الاستهلاك	7,25	7,18	7,22	7,03	7,06	6,99
القروض العقارية	5,21	5,14	5,05	5,30	5,24	5,02
قروض التجهيز	5,11	4,91	5,13	5,02	5,26	4,99

وعلى نفس المنوال، بين دجنبر 2023 و2024، تراجعت أسعار الفائدة على الودائع بواقع 27 نقطة أساس إلى 2,33% في المتوسط بالنسبة للودائع لأجل 6 أشهر، وبما قدره 5 نقط أساس إلى 3% بالنسبة للودائع لأجل سنة. أما الحد الأدنى لسعر الفائدة المطبق على الحسابات على الدفاتر¹، المرتبط بسعر سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا، فقد بلغ 2,48% في النصف الثاني من سنة 2024، منخفضا بما قدره 50 نقطة أساس مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

جدول 3.7.1: أسعار الفائدة على الودائع (%)

	2020	2021	2022	2023	2024
الودائع لأجل 6 أشهر	2,51	2,19	2,24	2,60	2,33
الودائع لأجل 12 شهرا	2,80	2,53	2,67	3,05	3,00
الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	1,74	1,03	1,24	2,98	2,48

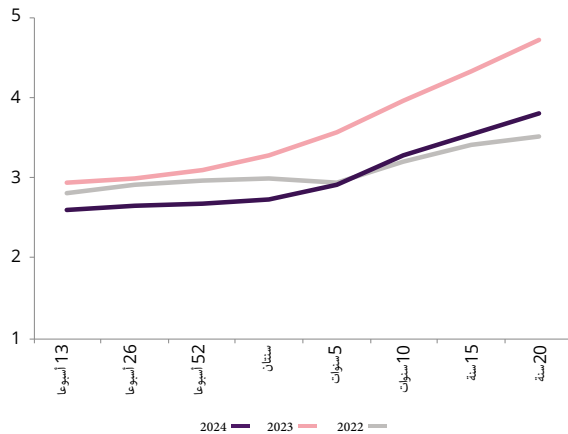
* أرقام خاصة بشهر دجنبر بالنسبة للودائع لأجل 6 أشهر و12 شهرا، وبالنصف الثاني من السنة بالنسبة للحسابات على الدفاتر لدى البنوك.

في سوق سندات الخزينة، كانت الأسعار في القسم الأولي متجهة نحو الانخفاض بالنسبة لجميع الاستحقاقات، لاسيما ابتداء من شهر يوليوز، وذلك عقب قرار مجلس بنك المغرب بخفض سعر الفائدة الرئيسي. وعلى مدار السنة، تراوح التراجع بين 41 نقطة أساس بالنسبة لسندات 13 أسبوعا و92 نقطة أساس

¹ مع مراجعة نصف سنوية.

لسندات 15 سنة. وبلغ نقطة أساس بالنسبة لأجل سنتين، و82 نقطة أساس بالنسبة لأجل 5 سنوات، و60 نقطة أساس لسندات 30 سنة. كذلك، على مستوى السوق الثانوية، عرفت منحنيات أسعار الفائدة تحركا مماثلا، مع انخفاضات تراوحت بين 34 نقطة أساس بالنسبة لسندات 13 أسبوعا و90 نقطة أساس لسندات 20 سنة.

رسم بياني 3.7.1: منحنى أسعار الفائدة في السوق الثانوية (نهاية السنة، %)



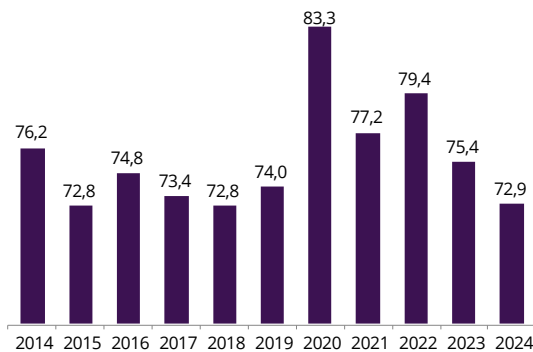
رسم بياني 2.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة (%)



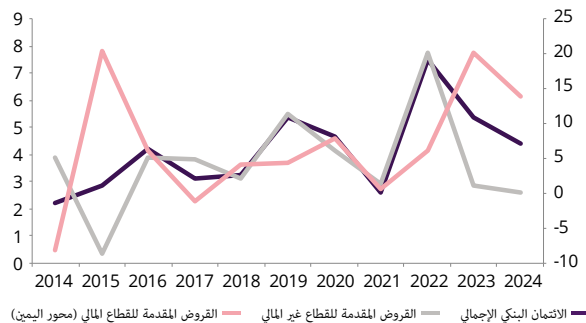
2.7.1 الائتمان البنكي

في سنة 2024، سجل المبلغ الجاري للائتمان البنكي ارتفاعا بنسبة 4,4%، وهي وتيرة متباعدة مقارنة بالسنة السابقة التي بلغ خلالها 5,3%، لكنها أسرع مقارنة بمتوسط السنوات الخمسة التي سبقت أزمة كوفيد-19. هكذا، بلغ 1 164,6 مليار درهم، أي ما يعادل 72,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعكس هذا التباطؤ تراجع وتيرة القروض الممنوحة للشركات المالية، التي ارتفعت بنسبة 13,8% عوض 20,1% سنة 2023، وبدرجة أقل، تباطؤ نمو الائتمان الموجه للقطاع غير المالي، الذي تزايد بنسبة 2,6% بعد 2,9%.

رسم بياني 5.7.1: نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)



رسم بياني 4.7.1: الائتمان البنكي (التغير، %)



ويشير التحليل حسب القطاع المؤسسي إلى أن تباطؤ القروض المقدمة للقطاع غير المالي هم بالخصوص القروض الممنوحة للمقاولات العمومية، حيث تراجعت بواقع 10,4%، بعد ارتفاع قدره 5,1% بالنسبة لقروض التجهيز، وتباطأت من 54,2% إلى 30,9% بالنسبة لتسهيلات الخزينة. وعلى نحو مماثل، تنامت القروض الممنوحة للأسر بنسبة 1,7%، عوض 2,1% سنة من قبل. ويعكس هذا التغير انخفاضاً بنسبة 3,7%، مقابل ارتفاع بنسبة 0,7، في القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد، في حين ظلت القروض الممنوحة للأفراد مستقرة عند 2,1%، مع تسارع من 0,7% إلى 1,6% للقروض الاستهلاكية وتباطؤ من 1,8% إلى 1,6% للقروض السكنية.

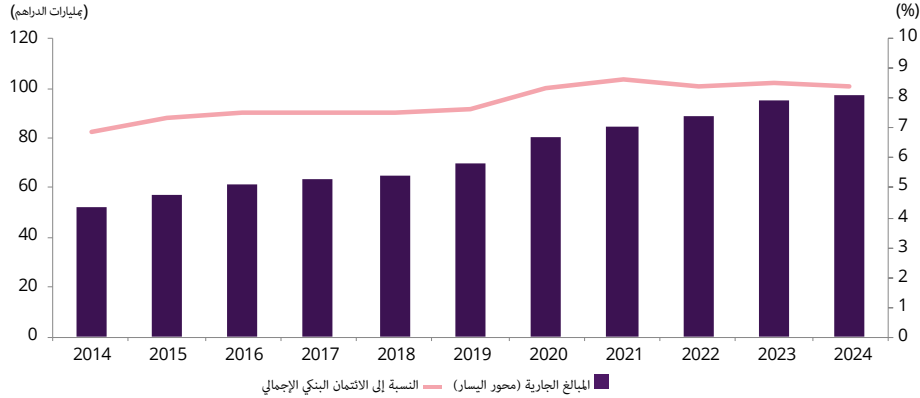
من ناحية أخرى، وبعد ارتفاع بنسبة 0,1%، ارتفعت القروض الممنوحة للشركات الخاصة غير المالية بنسبة 0,6%، مع تراجع في معدل انخفاض تسهيلات الخزينة من 8,9% إلى 4%، وزيادة بنسبة 6,9%، بعد انخفاض بنسبة 2,5% في قروض الإنعاش العقاري، وتسارع من 6,8% إلى 10,2% في معدل نمو قروض التجهيز.

جدول 4.7.1: الائتمان البنكي

2024	2023	2022	
المبلغ الجاري (بمليارات من الدراهم)	التغير (%)	التغير (%)	
1 164,6	4,4	5,3	7,5
957,6	2,6	2,9	7,8
453,1	0,6	0,1	12,5
186,7	-4,0	-8,9	16,1
125,7	10,2	6,8	5,0
54,2	6,9	-2,5	3,8
83,4	6,9	27,1	23,8
43,3	30,9	54,2	117,4
33,3	-10,4	5,1	12,5
381,7	1,7	2,1	0,8
328,6	2,1	2,1	2,8
57,8	1,6	0,7	3,5
227,1	1,6	1,8	3,0
31,1	-3,7	0,7	-16,9
النسبة إلى الائتمان البنكي (%)			
8,4	8,5	8,4	الديون المتعثرة
10,4	10,0	9,7	الأسر
12,6	12,6	11,7	المقاولات الخاصة

وواكب هذه التغيرات نمو الديون المتعثرة بواقع 2,8% إلى 97,5 مليار درهم، حيث تمت تغطيتها بالمؤونات في حدود 68,8%، مما يعكس نسب ارتفاع بلغت 5,7% للأسر و0,9% للمقاولات الخاصة. وبلغت نسبتها إلى الائتمان البنكي 8,4% إجمالاً، و10,4% بالنسبة للأسر و12,6% بالنسبة للمقاولات الخاصة.

رسم بياني 6.7.1: الديون المتعثرة



وحسب فرع النشاط، شهدت القروض ارتفاعات قدرها 12,3% في «الصناعات الاستخراجية»، و6,5% في قطاع «الكهرباء والغاز والماء» و4% بالنسبة لمقاولات «البناء والأشغال العمومية». وعلى النقيض من ذلك، تراجعَت القروض بواقع 12,9% في قطاع «الفنادق والمطاعم»، وبنسبة 2,3% في «تجارة وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية» وبنسبة 12,4% في «صناعات النسيج والملابس والجلد».

ومن جهة أخرى، ارتفع المبلغ الجاري للقروض الممنوحة للقطاع غير المالي من قبل الشركات المالية ما عدا البنوك¹ بنسبة 6% إلى 180,6 مليار درهم، منها 148,8 مليارات وزعتها شركات التمويل. علاوة على ذلك، منحت البنوك الحرة ما مجموعه 11,7 مليارات وجميعيات القروض الصغرى 9,6 مليارات.

جدول 5.7.1: القروض المقدمة من قبل الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك

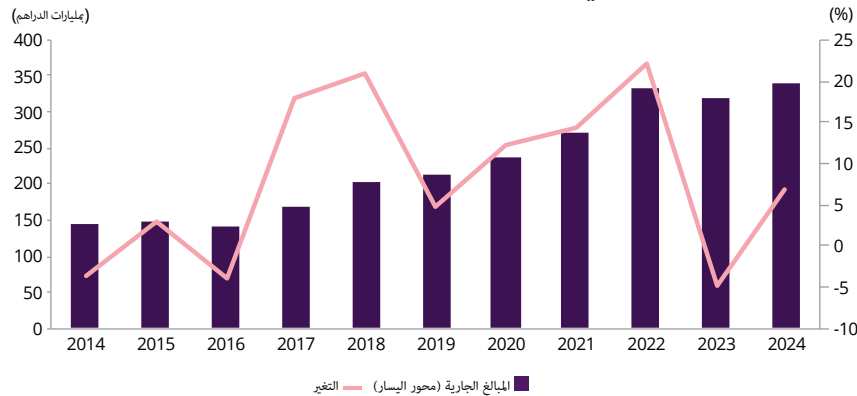
	2024	2023	2022	
	المبلغ الجاري (بمليارات الدراهم)	التغير (%)	التغير (%)	
شركات التمويل	148,8	8,1	5,7	6,4
للمقاولات الخاصة	62,2	4,0	2,6	6,8
للأسر	86,6	11,2	8,3	6,1
البنوك الحرة	11,7	-17,5	4,1	17,5
جميعيات القروض الصغرى	9,6	9,3	1,0	4,4

¹ شركات التمويل والبنوك الحرة وجميعيات القروض الصغرى وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق التوظيف الجماعي في التسديد.

3.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى

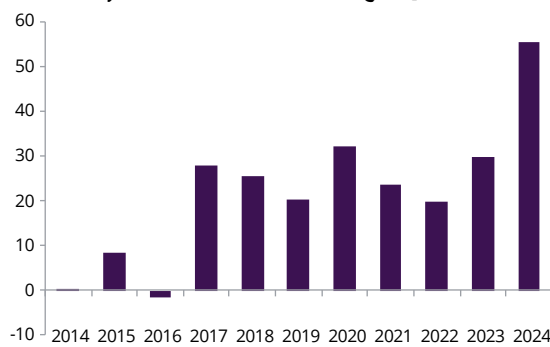
بعد تراجع بواقع 4,7% في 2023، غمت الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 6,9% إلى 339,3 مليار درهم، مع تحسن حيازات البنوك من سندات الخزينة بنسبة 13,3% إلى 273,9 مليارات وتقلص حيازات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية بواقع 16%.

رسم بياني 7.7.1: الديون الصافية على الإدارة المركزية

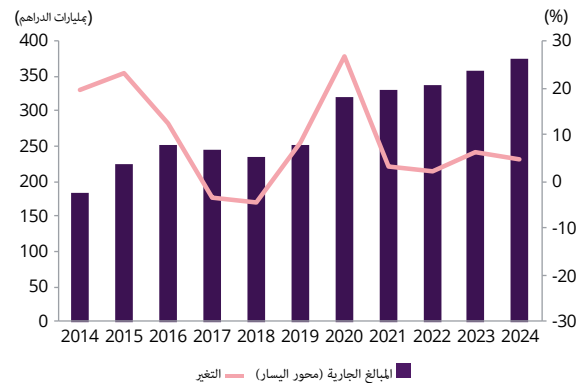


وفيما يخص الأصول الاحتياطية الرسمية، فقد تعززت بنسبة 4,5% إلى 375,5 مليار درهم، مدعومة على وجه الخصوص بالتمويلات الخارجية الصافية للخزينة بمبلغ 19 مليارات. وتمثل هذه الاحتياطات ما يعادل 5 أشهر و9 أيام من واردات السلع والخدمات، و123% من المقياس المعدل «لتقييم كفاية الاحتياطيات»¹، وهو مستوى يقع ضمن النطاق الممتد من 100% إلى 150% الذي يوصي به صندوق النقد الدولي. موازاة مع ذلك، سجلت الموجودات الخارجية الصافية² لمؤسسات الإيداع الأخرى ارتفاعا جديدا بواقع 85,8% إلى 55,5 مليارات، بعد 83,4% سنة من قبل.

رسم بياني 9.7.1: الموجودات الخارجية الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى (بمليارات الدراهم)



رسم بياني 8.7.1: الأصول الاحتياطية الرسمية



¹ مقياس «تقييم كفاية الاحتياطيات» هو مقياس أعدته صندوق النقد الدولي لتقييم درجة كفاية مستوى احتياطيات الصرف. وتستعمل صيغته المعدلة حين يتعلق الأمر بالبلدان التي تطبق قيودا على تدفقات رؤوس الأموال مثل المغرب/Reforme-du-regime-de-change/ Trouvez-l-information-concernant/ Adequation-des-reserves-de-change-mesure-ara

² تمثل مجموع ديون البنوك على غير المقيمين، صافية من التزاماتهم الخارجية.

4.7.1 مكونات المجمع النقدي م3

بعد النمو القوي الذي شهده بين 2020 و2023، بوتيرة سنوية متوسطة قدرها 12%، سجل النقد المتداول تباطؤًا ملحوظًا في 2024 إلى 5,2%، لا سيما مع تراجع شهري في دجنبر قدره 14,5 مليار درهم. وهكذا، وصل مبلغه الجاري إلى 414,4 مليار درهم، أي ما يعادل 25,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 26,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط خلال السنوات الأربعة السابقة. ومن المرجح أن يكون هذا التطور مرتبطًا بعملية التسوية الطوعية للوضع الجبائية للأشخاص الذاتيين، التي قد تفسر كذلك الارتفاع الهام للودائع البنكية، خاصة مع نمو شهري قوي قدره 46,4 مليار درهم في دجنبر، مقابل 24,2 مليار خلال نفس الشهر سنة من قبل. وقد بلغ نموها في مجموع السنة 9,1% مقابل 2,9% في 2023.

وحسب المكونات، تحسنت الودائع تحت الطلب لدى البنوك بواقع 11,6% إلى 906,5 مليار درهم، والودائع لأجل بنسبة 3,5% بعد سنتين من التراجع إلى 119,8 مليار، وحسابات الادخار بنسبة 2,7% بعد 1,9%، لتصل إلى 187,7 مليار.

وحسب القطاعات المؤسسية الرئيسية، شهدت ودائع الأفراد¹ نموًا بنسبة 7,4% إلى 894 مليار درهم يشمل، من جهة، ارتفاع ودائعهم تحت الطلب بواقع 10,3% وحساباتهم للادخار بواقع 2,8%، ومن جهة أخرى، تراجع ودائعهم لأجل بواقع 1,7%. وبالنسبة للمؤسسات غير المالية الخاصة، تعززت الودائع تحت الطلب بواقع 16% والودائع لأجل بنسبة 8,6%، أي بزيادة إجمالية قدرها 15,6% إلى 236,7 مليار.

وأخذًا بالاعتبار أيضا ارتفاع سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية بنسبة 21% إلى 92,4 مليار، سجل المجمع النقدي م3 نموًا سنويًا قدره 8% في 2024 إلى 1 892 مليار درهم.

¹ بما في ذلك المغاربة المقيمين في الخارج.

جدول 6.7.1: المكونات الرئيسية للمجموع النقدي م3

النقد المتداول	الودائع تحت الطلب لدى البنوك	حسابات الادخار	الودائع لأجل لدى البنوك	سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية	المجموع النقدي م3
المبلغ الجاري إلى غاية متم دجنبر (بمليارات الدراهم)					
355,2	760,8	179,3	129,8	82,6	1685,8
393,8	812,6	182,7	115,7	76,4	1751,8
414,4	906,5	187,7	119,8	92,4	1892,0
الحصة من المجموع النقدي م3 (%)					
21,1	45,1	10,6	7,7	4,9	100
22,5	46,4	10,4	6,6	4,4	100
21,9	47,9	9,9	6,3	4,9	100
التغير (%)					
11,0	8,9	2,9	-4,9	14,9	8,0
10,9	6,8	1,9	-10,8	-7,6	3,9
5,2	11,6	2,7	3,5	21	8,0

إطار 1.7.1: التطور البنوي للودائع والقروض البنكية

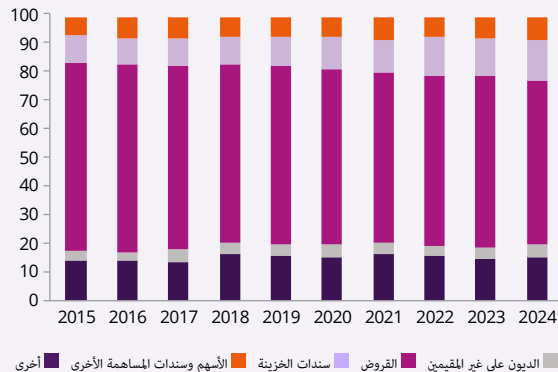
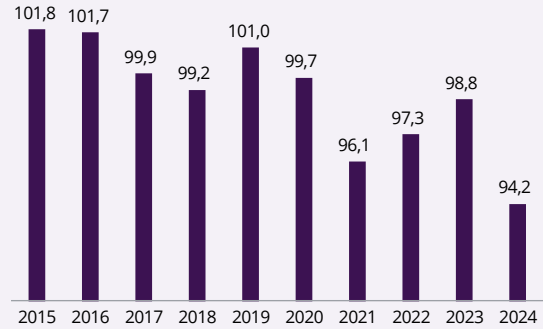
خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2024، تمت الودائع البنكية بوتيرة مطردة بلغت 6% في المتوسط السنوي. وفي سنة 2024 على وجه الخصوص، شهدت تزايدا ملموسا بنسبة 9,1% إلى ما يقارب 1 200,8 مليار درهم، ارتباطا بعملية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية للأشخاص الذاتيين.

وكان هذا التطور أسرع من ذلك المسجل في القروض البنكية التي عرفت، خلال السنوات الخمسة الأخيرة، ارتفاعا سنويا متوسطا بنسبة 4,5% إلى 1 130,7 مليار. وهو ما يشمل بالخصوص تباطؤا قويا إلى 2% في 2021، في سياق استمرار مستوى عال من الشكوك المرتبطة بالأساس بالجائحة، وتزايدا بنسبة 7,2% في 2022 يعكس إلى حد كبير نمو تسهيلات الخزينة الممنوحة لمواجهة ارتفاع أسعار المنتجات الطاقية والغذائية المستوردة الناجم عن اندلاع الحرب في أوكرانيا.

وأدت هذه التطورات إلى انخراط معامل الاستخدام، الذي يعرف على أنه نسبة القروض إلى إجمالي الودائع، في منحى تنازلي حيث تراجع من 101% في نهاية سنة 2019 إلى 94,2% في 2024، وهو أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية لسنة 2008.

وموازا مع ذلك، سجلت الموارد الأخرى للنظام البنكي نموا قويا على العموم. وعلى وجه الخصوص، تزايدت المبالغ التي ضخها بنك المغرب خلال هذه الفترة بأكثر من الضعف مع تفاقم عجز السيولة لدى البنوك، ارتباطا بارتفاع حجم النقد المتداول، واعتماد سياسة تلبية كافة طلبات البنوك من السيولة منذ سنة 2020.

رسم بياني إ.1.7.1.2: بنية استخدامات البنوك (%)

رسم بياني إ.1.7.1.1: معامل الاستخدام¹ (%)

الأسهم وسندات المساهمة الأخرى ■ سندات الخزينة ■ القروض ■ ديون على غير المقيمين ■ أخرى

ويتيح تحليل حصيلة البنوك الإحاطة إلى حد ما بأسباب التفاوت بين تطور مواردها وتوزيع القروض التي تراجعت حصتها ضمن الأصول من 62,7% في 2019 إلى 57,7% سنة 2024. وهو ما يظهر أنه خلال نفس الفترة، سجلت حيازات البنوك من سندات الخزينة ارتفاعا سنويا متوسطا بلغ 13,5% إلى 273,9 مليار درهم، وتعززت حصتها من 10,1% إلى 14%. كذلك، شهدت الأسهم وسندات المساهمة الأخرى للبنوك² تزايدا سنويا بنسبة 9,9% لتمثل 8,4% بدلا من 7,1% من أصولها. وعلى وجه الخصوص، ارتفعت سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بنسبة 6,2% في المتوسط بالنسبة للقيم النقدية وبواقع 9% بالنسبة للمتنوعة³. فضلا عن ذلك، تشير المعطيات المتاحة إلى نمو حصص هيئات التوظيف الجماعي العقاري التي تحوزها البنوك بنسبة 62,3% بين النصف الثاني من سنة 2023 ونفس الفترة من سنة 2024 إلى 35,9 مليار درهم.

وفي سياق يتسم بشكوك قوية وتعاف بطيء نسبيا للنشاط الاقتصادي، يرجح أن يكون هذا التوجه راجعا جزئيا إلى تصاعد المخاطر. فقد بلغت تكلفة مخاطر البنوك⁴ التي تعكس بشكل أساسي كلفة القروض، 12,5 مليار درهم في سنة 2020، أي ما يعادل 47% من نتيجتها الإجمالية للاستغلال، بدلا من متوسط 31,7% على مدى السنوات الخمسة السابقة. وعلى نفس المنوال، ارتفعت القروض المتعثرة بنسبة 6,9% في المتوسط السنوي ما بين سنتي 2019 و2024، وانتقلت نسبتها إلى الائتمان البنكي خلال نفس الفترة من 7,6% إلى 8,4%.

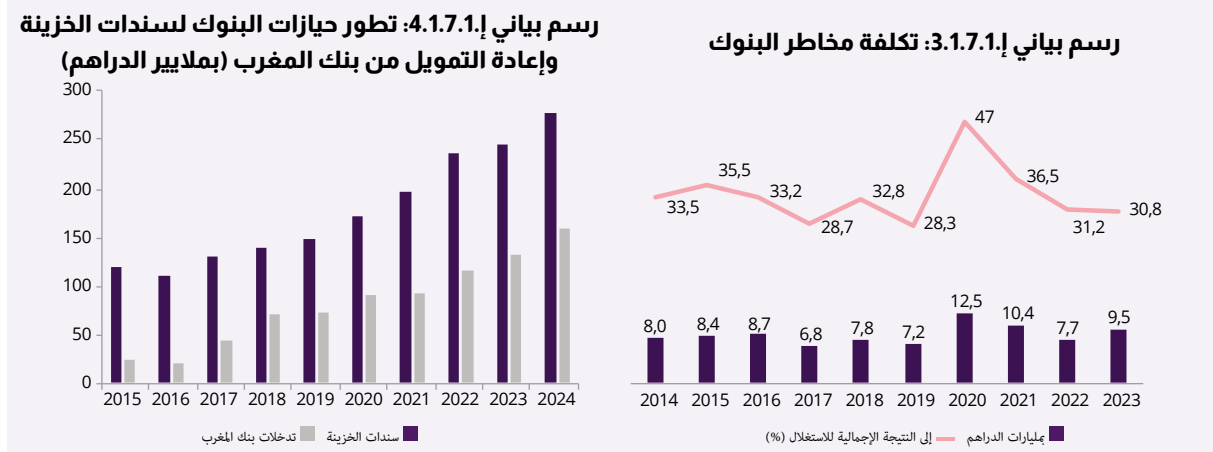
بالإضافة إلى ذلك، ونظرا لتفاقم عجز السيولة، الذي بلغ مستوى قياسيا قدره 137,4 مليار درهم في نهاية سنة 2024، عززت البنوك حيازاتها من سندات الخزينة، وهي الضمانة الرئيسية لعمليات إعادة التمويل لدى بنك المغرب. ويرجح أن يكون هذا التعزيز، الذي يفوق الحاجة الفعلية، راجعا أيضا إلى جاذبية سوق السندات السيادية في سياق الارتفاع الملموس لإصدارات الخزينة (44,5% بين فترتي 2015-2019 و2020-2024).

¹ قروض وودائع القطاعات باستثناء بنك المغرب ومؤسسات الإيداع الأخرى والإدارة المركزية كما هي مستمدة من الإحصاءات النقدية المتعلقة بحسابات الذمة المالية للبنوك.

² بما في ذلك سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية.

³ يتعلق الأمر بخصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المتنوعة التي تحوزها مؤسسات الإيداع الأخرى.

⁴ تمثل تكلفة المخاطر المخصصة الصافية من المبالغ المسترجعة برسم المؤونات على القروض المتعثرة والمخاطر العامة. أنظر التقرير السنوي للإشراف البنكي، بنك المغرب، 2023.



5.7.1 مجمعات التوظيفات السائلة¹

ارتفعت مجمعات التوظيفات السائلة بواقع 14,4% إلى ما يقارب 1 000 مليار درهم، مما يعكس بالخصوص ارتفاعات بواقع 13% في سندات الخزينة و12,7% في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض وبنسبة 26,5% في سندات التوظيف الجماعي في الأسهم والقيم المتنوعة. وبالنظر إلى هذه التطورات، تزايدت سيولة الاقتصاد، التي يتم حسابها من خلال مجموع التوظيفات السائلة ومجمع م3 نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، لتصل إلى 181,1% بدلا من 177,5% في سنة 2023.

جدول 7.7.1: مجمعات التوظيفات السائلة

2024		2023		
التغيرات (%)	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	التغيرات (%)	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	
13,0	548,4	8,4	485,2	مجمع ت.س 1
13,0	521,5	10,2	461,5	سندات الخزينة
-26,4	10,9	-12,8	14,8	سندات شركات التمويل
377,3	2,9	352,3	0,6	أوراق الخزينة
57,2	13,1	-29,1	8,3	سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التعاقدية
12,7	331,1	24,5	293,7	مجمع ت.س 2
12,7	331,1	24,5	293,7	سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في سندات الاقتراض
26,5	120,4	8,5	95,2	مجمع ت.س 3
26,5	120,4	8,5	95,2	سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المتنوعة وفي الأسهم
14,4	999,9	13,3	874,2	المجموع

¹ تشمل مجمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية التي تحوزها الوحدات من غير مؤسسات الإيداع. وتشكل هذه الأصول احتياطا للقدرة الشرائية لكنها ليست سائلة بما يكفي لإدراجها ضمن المجمع النقدي م3.

إطار 2.7.1: تحيين أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية

يقوم بنك المغرب منذ سنة 2015 بإعداد ونشر أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية. ويتم حساب هذه الأخيرة على أنها متوسط هندسي مرجح لأسعار الصرف الثنائية بين الدرهم والعملات الأجنبية للبلدان الشريكة والمنافسة. ويصحح سعر الصرف الفعلي الحقيقي بفارق السعر الذي يقاس بواسطة مؤشرات أسعار الاستهلاك. وبالنسبة لكل عملة، يمثل الترجيح المعتمد وزن الاقتصاد المعني في التجارة الخارجية للمنتجات المصنعة خلال فترة معينة.

وفي النسخة الأولى لمنهجية الحساب، كانت تركيبة سلة الاقتصادات والترجيحات المطبقة على عملاتها تحدّد على أساس بنية المبادلات في فترة محددة، وهي 2011-2013.

وفي سنة 2021، تم تعديل هذه المقاربة على مستويين¹: (i) تخفيض الحصة الدنيا في المبادلات من أجل دمجها في السلة من 1% إلى 0,45%؛ و(ii) استعمال ترجيحات معينة كل ثلاث سنوات، من أجل أخذ تغيرات بنية المبادلات بعين الاعتبار. وتم تطبيق هذه المقاربة بأثر رجعي ابتداءً من سنة 2011.

ونتج عن اتباع نفس المنهجية في تحيين السلة المرجعية والترجيحات على أساس المعطيات التجارية التي تغطي فترة 2020-2022، إدراج 7 دول جديدة (البحرين والدمار والمكسيك والنرويج وتايلاند وإندونيسيا وفيتنام) واستبعاد 3 دول (شيلي وهونغ كونغ وسنغافورة)، مما رفع عدد الدول في السلة من 27 إلى 31 دولة. ولا تزال منطقة الأورو تستحوذ على الحصة الأكبر، حيث ارتفع وزنها إلى 54,1%، متبوعة بالصين والولايات المتحدة بحصص 10,7% و 6,3% على التوالي.

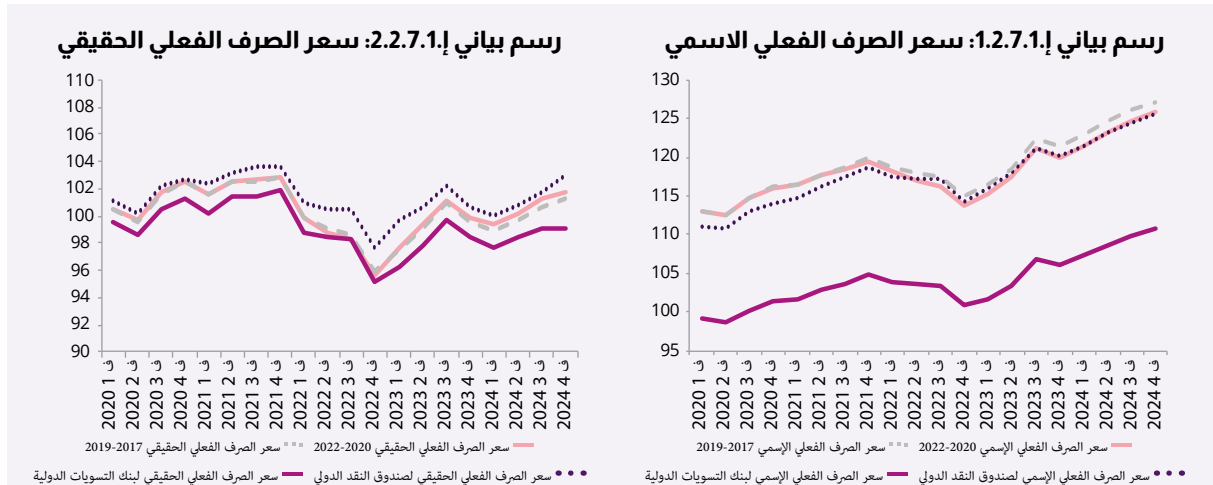
ويشير حساب السلاسل الجديدة² إلى تطور مماثل في سعر الصرف الفعلي الاسمي، لكن مع مستوى أدنى بقليل ابتداءً من سنة 2022، وهو ما يعكس ارتفاع وزن الأورو. أما بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي، فالنتيجة نفسها تقريباً من حيث المستوى والتطور، مع تعويض الفوارق في القيمة الاسمية بفارق التضخم مقارنة مع منطقة الأورو. وخلال فترة 2022-2024، بلغ التضخم في منطقة الأورو 5,4% في المتوسط مقابل 4,6% في المغرب.

من جهة أخرى، تظهر المقارنة بين المؤشرات المنشورة من قبل صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية³ توجهات شبه مماثلة، مع معاملات ترابط قريبة من 1 خلال فترة 2020-2024.

¹ انظر الإطار 3.7.1 "تحيين منهجية حساب سعر الصرف الفعلي"؛ التقرير السنوي لبنك المغرب. سنة 2021.

² تم ربط السلاسل باستخدام الطريقة التي أوضحها Chris Bloomer و Angela Kubik و Tony Liu و Sam Roe "Chain-linking in business prices". مكتب الإحصاءات الوطنية، المملكة المتحدة 2020.

³ يفسر الفارق المسجل على مستوى سعر الصرف الفعلي الاسمي بين بنك المغرب وصندوق النقد الدولي من جهة ومع بنك التسويات الدولية من جهة أخرى بالاختلاف في سنة الأساس المعتمدة (2010 بالنسبة لبنك المغرب وصندوق النقد الدولي و 2020 بالنسبة لبنك التسويات الدولية).

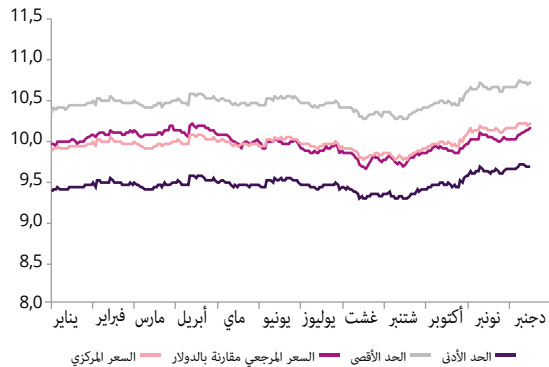


6.7.1 سوق الصرف

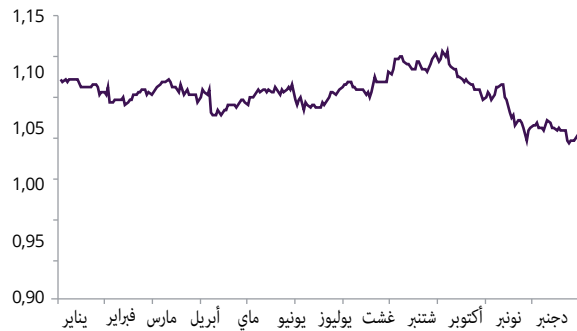
بعد انخفاض بنسبة 3,5% خلال سنة 2023، ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 6,4% مقابل الأورو، لتصل إلى 1,04 أورو/دولار أمريكي¹ في نهاية سنة 2024، ارتباطاً بالخصوص بنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية وبتوقعات قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتيسير سياسته النقدية بوتيرة أبطأ مما كان متقبلاً.

وقد أدى هذا التطور، المقترن على المستوى المحلي، بتأثير سوق² موالي للدرهم، إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة 2,2% مقابل الدولار الأمريكي. وطيلة السنة، تم تداول الدرهم في سوق الصرف المحلي داخل نطاق التقلب دون أي تدخل من بنك المغرب.

رسم بياني 11.7.1: السعر المرجعي للدرهم مقابل الدولار الأمريكي في 2024



رسم بياني 10.7.1: سعر صرف الأورو/الدولار في 2024

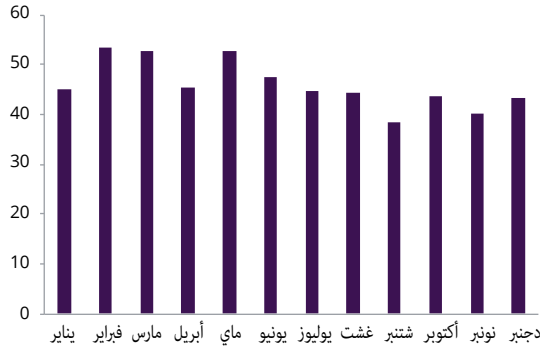


¹ يتم حساب التغيرات من نهاية فترة إلى أخرى.

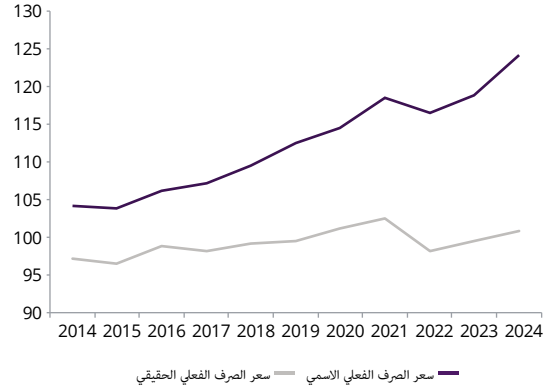
² يمكن تفكيك تغير سعر الصرف إلى جزئين. تأثير السلة المترتب عن تطور المعادلة بين الأورو والدولار، وتأثير السوق الناجم عن انحرافات سعر الصرف عن قيمته المحتملة بناء على أساس السلة.

ومقابل العملات الرئيسية الأخرى، ارتفع الدرهم بنسبة 4% أمام الأورو، ونسبة 0,4% مقابل اليوان الصيني، وبواقع 17% أمام الليرة التركية، ونسبة 24,5% مقارنة بالريال البرازيلي، بينما انخفض بنسبة 0,7% مقابل الجنيه الإسترليني. ومع أخذ كل هذه التطورات بالاعتبار، ارتفع سعر الصرف الفعلي في المتوسط بنسبة 4,5% بالقيمة الاسمية وبواقع 1,2% بالقيمة الحقيقية، في حين بلغ التضخم المحلي مستوى أدنى من متوسط نظيره في البلدان الشريكة والمنافسة.

رسم بياني 13.7.1: حجم المعاملات في سوق الصرف القائمة بين البنوك في 2024 (بمليارات الدراهم)



رسم بياني 12.7.1: سعر الصرف الفعلي للدرهم (الأساس 100=سنة 2010)



إطار 3.7.1: تقييم انحراف سعر الصرف في 2024

إن تقييم انحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني، الذي يعرف بأنه السعر الذي يسمح بضمان تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية في نفس الوقت، أي تحقيق نمو اقتصادي غير تضخمي وعجز الميزان الجاري مستدام على المدى البعيد، يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للسلطات النقدية، خاصة في سياق نظام صرف ثابت.

ويمكن أن يكون الانحراف ذا طبيعة ظرفية بسبب فائض العرض أو الطلب على العملة، كما قد يعكس انحرافا بنويا يرتبط بالأسس الاقتصادية للبلاد. ويخول التمييز بين الحالتين للسلطات النقدية تحديد التدابير الملائمة التي يجب اتخاذها. غير أن الطرق المستعملة في الأدبيات لتقدير مستوى التوازن تبقى جد تقريبية، مما قد يؤدي إلى نتائج متباينة بشكل ملموس.

في المغرب، منذ بداية الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة في سنة 2018، أصبح تقدير مستوى توازن سعر الصرف واحدة من المكونات الرئيسية لآلية تتبع هذا الإصلاح. في هذا الإطار، وضع بنك المغرب نظاما للتقييم الفصلي مستوحى من منهجية EBA (تقييم التوازن الخارجي) لصندوق النقد الدولي¹. وتشمل هذه المنهجية ثلاث مقاربات²، تعتمد الأولى على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والثانية على الحساب الجاري والثالثة على الاستدامة الخارجية. ونظرا لأن طرق التقييم تقريبية، يُعتبر عمومًا أن أي انحراف لا يتجاوز $\pm 10\%$ غير دال.

¹ انظر «الإطار 2.7.1: تقييم درجة انحراف سعر الصرف»، التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2021.

² تحدد مقاربة «سعر الصرف» درجة انحراف سعر الصرف الفعلي الحقيقي استنادا إلى الفرق بين مستواه الملاحظ ومستوى التوازن المقدر بناء على محدثاته طويلة الأمد مثل الانفتاح التجاري، وإنتاجية الشغل ومعدل احتياطات الصرف نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي. أما في المقاربتين الأخرتين، يستخلص الفارق بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومستواه التوازني من الفرق بين الحساب الجاري الملاحظ ومستواه «المعياري». ويقدر هذا الأخير في طريقة «الحساب الجاري» انطلاقا من محدثاته الماكرو اقتصادية مثل الرصيد الطاقوي، والائتمان البنكي وإنتاجية الشغل ويعرف في مقاربة «الاستدامة الخارجية» على أنه المستوى الذي يسمح بضمان مخزون من احتياطات الصرف يساوي ذلك المقاس من خلال مقاربة تقييم احتياطات الصرف.

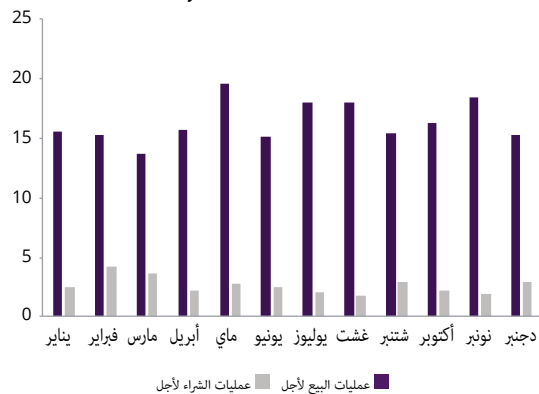
وتظهر النتائج المحصل عليها بالنسبة لسنة 2024، والواقعة ضمن هذا النطاق، غياب أي علامة تدل على انحراف دال للدرهم. فالمقاربات المتعلقة بسعر الصرف الفعلي الحقيقي والاستدامة الخارجية تشير إلى تقييّمات منخفضة للعملة الوطنية بنسبة 3,2% و2,9% في المتوسط على التوالي خلال سنة 2024، بينما تُفَرِّز طريقة الحساب الجاري تقييّمًا مرتفعًا بنسبة 3%.

جدول إ1.3.7.1: الفارق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف التوازني (في المتوسط، %)

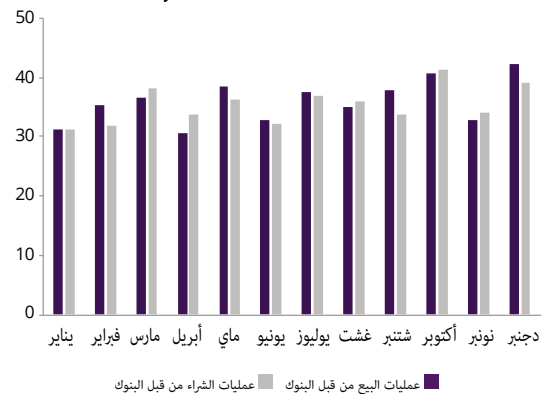
2024	2023	
-3,2	-2,7	مقاربة سعر الصرف الفعلي الحقيقي
3,0	1,7	مقاربة الحساب الجاري
-2,9	-7,5	مقاربة الاستدامة الخارجية

وفيما يتعلق بحجم المبادلات، فقد انخفض في السوق القائمة بين البنوك بنسبة 26,9% إلى 45,9 مليار درهم في المتوسط الشهري، وذلك بعد نمو قوي بنسبة 74,7% في سنة 2023. أما عمليات البنوك مع زبائنها، فقد ارتفع حجمها بواقع 5,1% إلى 35,4 مليار بالنسبة لعمليات شراء العملات الأجنبية، وبما قدره 8,1% إلى 35,9 مليار درهم بالنسبة لعمليات البيع. وبالمقابل، وفي سياق استمرار تراجع أسعار المواد الأولية، وخاصة المواد الطاقية، سجل متوسط الحجم الشهري للعمليات لأجل تراجعاً بواقع 26,9% إلى 2,6 مليار بالنسبة لعمليات الشراء، وبما قدره 9,3% إلى 16,3 مليار بالنسبة لعمليات البيع.

رسم بياني 15.7.1: عمليات التغطية مع الزبناء في 2024 (بمليارات الدراهم)



رسم بياني 14.7.1: عمليات البنوك بالناجز مع الزبناء في 2024 (بمليارات الدراهم)



8.1 أسواق الأصول

في 2024، سجلت الخزينة تدنيا في حاجياتها للتمويل وتراجعا ملموسا في تسديدات الدين الداخلي، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في إصداراتها في السوق الداخلية. فقد تراجعت هذه الأخيرة إلى 171,4 مليار درهم، وهم أكثر من نصفها، مقابل الثلث سنة من قبل، سندات طويلة الأجل. ورافق هذا الانخفاض تراجع عام في أسعار الفائدة بالنسبة لجميع آجال الاستحقاق، تراوح بين 41 نقطة أساس بالنسبة للسندات لأجل 13 أسبوعا و 92 نقطة أساس بالنسبة للسندات لأجل 15 سنة.

أما في سوق الدين الخاص، فقد تنامت الاكتتابات بنسبة 16,9% إلى 101,3 مليار درهم، مدفوعة بالخصوص بارتفاع إصدارات أذون شركات التمويل وسندات دين المقاولات غير المالية الخاصة.

وفيما يتعلق بنشاط التدبير الجماعي للاخار، واصلت الاكتتابات ارتفاعها، مع نمو بواقع 4,6% إلى 1 233,2 مليار درهم، مدعومة بالأساس بالارتفاع الذي سجلته هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في سندات الاقتراض، فيما عرفت الصناديق النقدية والتعاقدية تراجعا.

وعلى مستوى بورصة الدار البيضاء، سجلت أسعار الأسهم من جديد ارتفاعا ملحوظا محفزة بالتفاؤل الذي أثارته الأوراش الكبرى العديدة التي أطلقت أو أعلن عنها. هكذا، شهد مؤشر مازي ارتفاعا قدره 22,2% بعد 12,8% في 2023، مع ارتفاعات همت على وجه الخصوص قطاع الصحة بنسبة 112,1% وقطاع العقار بنسبة 222,4%. ورافق هذا الأداء نمو في حجم المعاملات وتزايد في رسملة البورصة بنسبة 20,2% إلى 752,4 مليار درهم، أي ما يعادل 47,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي ظل هذه الظروف، سجل معدل السيولة¹ تحسنا ملحوظا، إذ انتقل من 5,7% إلى 8,6%.

وفي سوق العقار، وبعد انخراطها في منحى تنازلي بين 2019 و 2022، شهدت الأسعار ارتفاعا طفيفا للمرة الثانية على التوالي، مع تباينات على مستوى المدن الرئيسية تراوحت بين تراجع بنسبة 0,5% في القنيطرة وزيادة بواقع 1,2% في وجدة. أما المعاملات، فقد ارتفع حجمها بنسبة 17,9% على العموم.

¹ يتم حساب معدل السيولة من خلال الحجم السنوي للمبادلات في السوق المركزي نسبة إلى متوسط الرسملة في السنة.

جدول 1.8.1: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول (التغيرات %، ما لم يُشر لغير ذلك)

2024	2023	2022	2021	2020	
سوق الدين					
-32,9	98,3	-10,9	-5,4	46,2	إصدارات سندات الخزينة
16,9	35,0	4,4	-20	-11,6	إصدارات الدين الخاص
سوق البورصة					
22,2	12,8	-19,7	18,3	-7,3	مؤشر مازي
8,6	5,7	5,1	6,4	6,0	نسبة السيولة (السوق المركزي للأسهم، %)
47,1	42,3	42,1	54,1	50,8	الرسملة كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي
سوق العقار					
0,2	0,2	-1,6	-2,6	-1,4	مؤشر أسعار الأصول العقارية
17,9	8,1	-15,3	36,6	-3,4	عدد المعاملات

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية وبورصة الدار البيضاء وماروكليز والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب.

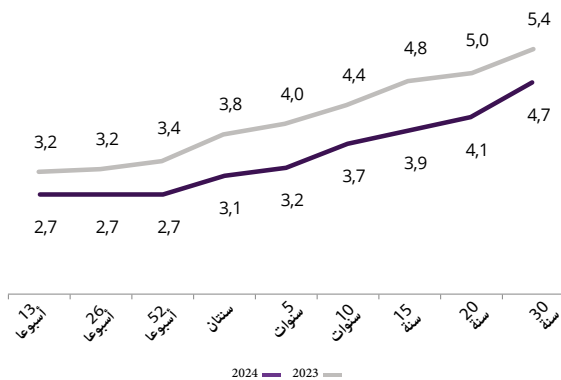
1.8.1 سندات الدين

سندات الخزينة

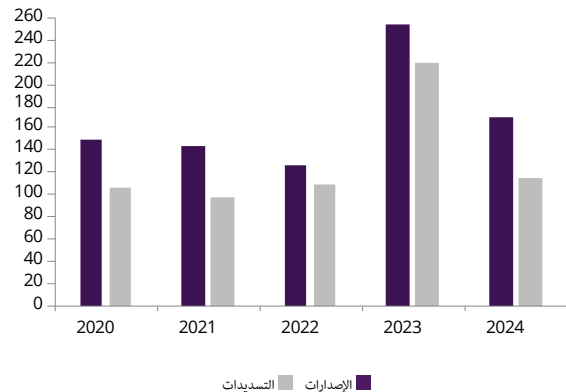
بعد الارتفاع الاستثنائي في 2023، تراجعت تسديدات سندات الخزينة في السوق الداخلية بواقع 47,1% لتصل إلى 117,1 مليار درهم. وإلى جانب تدني الحاجة التمويلية بنسبة 23,4%، أدى هذا التطور إلى تراجع الإصدارات في سوق المزادات بمعدل 32,9% إلى 171,4 مليارا.

علاوة على ذلك، أدى تدني حاجيات الخزينة وتخفيض سعر الفائدة الرئيسي من طرف بنك المغرب بمقدار 50 نقطة أساس إلى تقلص أسعار الفائدة بالنسبة لكافة آجال الاستحقاق بما يتراوح بين 41 نقطة أساس بالنسبة للسندات لأجل 13 أسبوعا و92 نقطة أساس بالنسبة للسندات لأجل 15 سنة. هكذا، قامت الخزينة بإعادة توجيه إصداراتها نحو آجال الاستحقاق الطويلة والمتوسطة. وبذلك، انتقلت حصة الإصدارات طويلة الأجل من 34,4% في 2023 إلى 54,1%، والإصدارات متوسطة الأجل من 33,1% إلى 38,4%، فيما تراجعت الإصدارات قصيرة الأجل من 32,5% إلى 7,5%.

رسم بياني 2.8.1: متوسط أسعار الفائدة المرجحة على سندات الخزينة في السوق الأولية حسب آجال الاستحقاق (%)



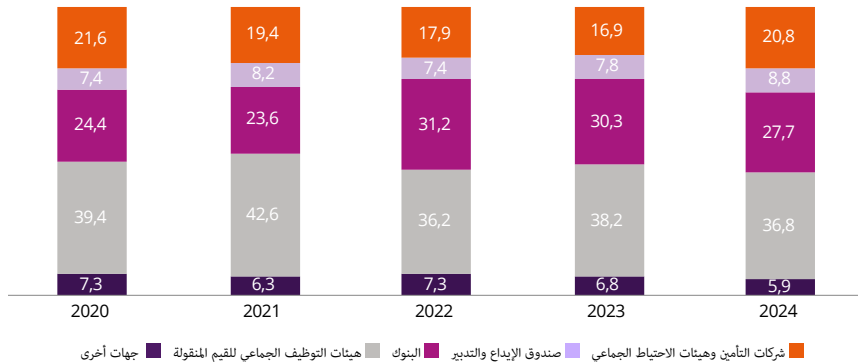
رسم بياني 1.8.1: إصدارات وتسديدات سندات الخزينة (بمليارات الدراهم)



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

وفي متم السنة، وصل المبلغ الجاري لسندات الخزينة إلى 753,6 مليار درهم، مرتفعاً بنسبة 7,8% بالمقارنة مع 2023. وظلّت الآجال الطويلة مهيمنة على بنيته، حيث تعزّزت حصّتها من 63% إلى 68,2% في المقابل، عرفت حصّة السندات متوسطة الأجل شبه استقرار عند 30,6%، بينما انحسرت تلك الخاصة بالسندات قصيرة الأجل في 1,2% بعد 4,7%.

رسم بياني 3.8.1: بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (%)



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

وحسب الجهة الحائزة، تمت حصة «شركات التأمين وهيئات الاحتياط الجماعي» إلى 20,8% وتلك الخاصة بصندوق الإيداع والتدبير إلى 8,8%، وذلك على حساب هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والبنوك، التي تراجعت حصصها إلى 36,8% و27,7% على التوالي.

جدول 2.8.1: العمليات الخاصة بسندات الخزينة حسب أجل الاستحقاق (بملايين الدراهم)

	2024		2023		2022	2021	2020	
	المبلغ	البنية (%)	المبلغ	البنية (%)				
الإصدارات	171 361	100	255 249	100	128 694	144 471	152 647	
قصيرة الأجل	12 812	7,5	83 032	32,5	64 358	24 579	47 286	
متوسطة الأجل	65 882	38,4	84 387	33,1	52 035	83 495	74 669	
طويلة الأجل	92 668	54,1	87 830	34,4	12 301	36 396	30 692	
التسديدات	117 140	100	211 631	100	100 933	98 580	109 067	
قصيرة الأجل	36 620	31,3	87 410	41,3	39 457	31 734	25 032	
متوسطة الأجل	61 603	52,6	104 757	49,5	49 362	50 991	51 450	
طويلة الأجل	18 917	16,1	19 464	9,2	12 114	15 854	32 585	
المبالغ الجارية	753 604	100	699 382	100	665 764	646 633	600 741	
قصيرة الأجل	9 287	1,2	33 096	4,7	47 474	25 670	32 825	
متوسطة الأجل	230 504	30,6	225 596	32,3	245 965	248 825	216 320	
طويلة الأجل	513 813	68,2	440 691	63,0	372 325	372 138	351 596	

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

سندات الدين الخاص

في سوق الدين الخاص، تزايدت الإصدارات بواقع 16,9% إلى 101,3 مليار درهم، مدفوعة، من جهة، بإصدارات «الشركات المالية الأخرى»، التي نمت بواقع 70,9% إلى 14,9 مليارات، واهتمت بالأساس أذون شركات التمويل متوسطة الأجل، بسعر فائدة متوسط تراجع إلى 3,6%. ومن جهة أخرى، يعكس هذا التطور ارتفاعا بواقع 5,6% إلى 59 مليارات في إصدارات البنوك، التي همت بالخصوص سندات الاقتراض.

وعلى نفس المنوال، تزايدت إصدارات الشركات غير المالية بواقع 24% إلى 27,5 مليار درهم. وارتفعت إصدارات المقاولات الخاصة من 2,8 مليار إلى 7,4 مليارات، مدفوعة، إلى حد كبير، بتزايد الدين السندي بمبلغ 3,2 مليارات، فيما ظل دين الشركات العمومية شبه مستقر عند 20,1 مليارات.

جدول 3.8.1: إصدارات سندات الدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2024/2023	2024	2023	2022	2021	2020	
%	بملايين الدراهم					
16,9	14 623	101 301	86 678	64 056	61 042	76 263
						الإجمالي
14,4	9 309	73 827	64 518	49 156	45 333	49 920
						الشركات المالية
5,6	3 130	58 928	55 798	42 499	33 423	38 902
						البنوك
-1,7	-820	48 428	49 248	34 199	31 523	32 702
						شهادات الإيداع
60,3	3 950	10 500	6 550	8 300	1 900	6 200
						سندات الاقتراض
70,9	6 179	14 899	8 720	6 657	11 910	11 018
						شركات مالية أخرى
92,2	6 379	13 299	6 920	5 143	8 710	7 950
						أذون شركات التمويل
-11,1	-200	1 600	1 800	1 514	3 200	3 068
						سندات الاقتراض
24,0	5 314	27 474	22 160	13 900	15 710	26 343
						شركات غير مالية
167,1	4 644	7 424	2 780	6 235	11 760	16 443
						خاصة
97,9	1 410	2 850	1 440	2 455	2 388	3 941
						أوراق الخزينة
241,3	3 234	4 574	1 340	3 780	9 372	12 502
						سندات الاقتراض
3,5	670	20 050	19 380	7 665	3 950	9 900
						عمومية
-4,0	-530	12 650	13 180	1 500	0	0
						أوراق الخزينة
19,4	1 200	7 400	6 200	6 165	3 950	9 900
						سندات الاقتراض
						الإدارات المحلية
						1 000

المصدر: ماروكليز.

وأخذاً بعين الاعتبار التسديدات، ارتفع المبلغ الجاري للدين الخاص بواقع 9,7% إلى 280,8 مليار درهم، تحوز منه البنوك 46,6%، والشركات غير المالية 38,8%، والشركات المالية الأخرى 14,4%.

جدول 4.8.1: المبلغ الجاري للدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2024/2023	2024	2023	2022	2021	2020	
%	بملايين الدراهم					
9,7	24 940	280 819	255 879	248 245	246 417	237 651 الإجمالي
8,5	13 391	170 795	157 404	152 286	157 918	154 239 الشركات المالية
2,9	3 692	130 300	126 608	121 060	120 140	120 682 البنوك
6,6	3 669	59 472	55 803	53 050	56 163	57 174 شهادات الإيداع
0,0	23	70 828	70 805	68 010	63 977	63 508 سندات الاقتراض
31,5	9 699	40 495	30 796	31 226	37 778	33 557 شركات مالية أخرى
39,1	8 692	30 897	22 205	22 805	29 608	26 884 أذون شركات التمويل
11,7	1 007	9 598	8 591	8 421	8 170	6 673 سندات الاقتراض
11,8	11 549	109 024	97 475	94 959	88 499	83 412 شركات غير مالية
5,9	1 766	31 733	29 967	33 074	31 740	28 404 خاصة
89,5	1 447	3 064	1 617	1 798	1 356	2 312 أوراق الخزينة
1,1	319	28 669	28 350	31 276	30 384	26 092 سندات الاقتراض
14,5	9 783	77 291	67 508	61 885	56 759	55 008 عمومية
355,1	4 190	5 370	1 180			أوراق الخزينة
8,4	5 593	71 921	66 328	61 885	56 759	55 008 سندات الاقتراض
0	0	1 000	1 000	1 000		الإدارات المحلية

المصدر: ماروكليز.

إطار 1.8.1: تطور آجال الأداء في 2023

يبرز تحليل آجال الأداء لسنة 2023¹، استنادا إلى المعطيات المستخلصة من الآلية التي وضعها بنك المغرب، استمرار التحسن الملاحظ منذ 2021. فالنتائج المبنية على عينة مكونة من 80 ألف مقالة تبين ارتفاع نسبة المقاولات التي تدفع مستحقات مورديها داخل الأجل القانوني المحدد في 60 يوما. كما تشير إلى نمو نسبة المقاولات التي تتلقى مستحقاتها من زبائنها داخل أجل يقل عن شهرين. ويرجح أن يكون هذا التحسن مرتبطا، بالنسبة للشركات التي يفوق رقم أعمالها 50 مليون درهم، بدخول القانون رقم 69.21 المتعلق بآجال الأداء في القطاع الخاص حيز التنفيذ.

¹ أحدث المعطيات هي تلك المتعلقة بسنة 2023.

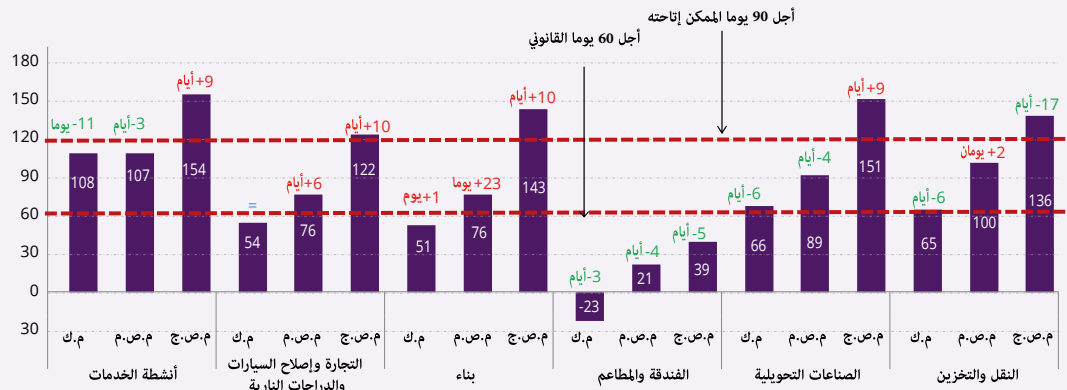
جدول إ.1.8.1: تطور آجال الأداء (% من المقاولات)

المؤشرات	فئات الآجال	2019	2020	2021	2022	2023
آجال الأداء الخاصة بالزبناء	أقل من 60 يوما	51	51	55	58	62
	بين 60 و120 يوما	15	13	14	13	13
	أكثر من 120 يوما	34	36	31	29	25
آجال الأداء الخاصة بالموردين	أقل من 60 يوما	62	59	62	66	68
	بين 60 و120 يوما	15	15	14	14	13
	أكثر من 120 يوما	23	26	24	20	19

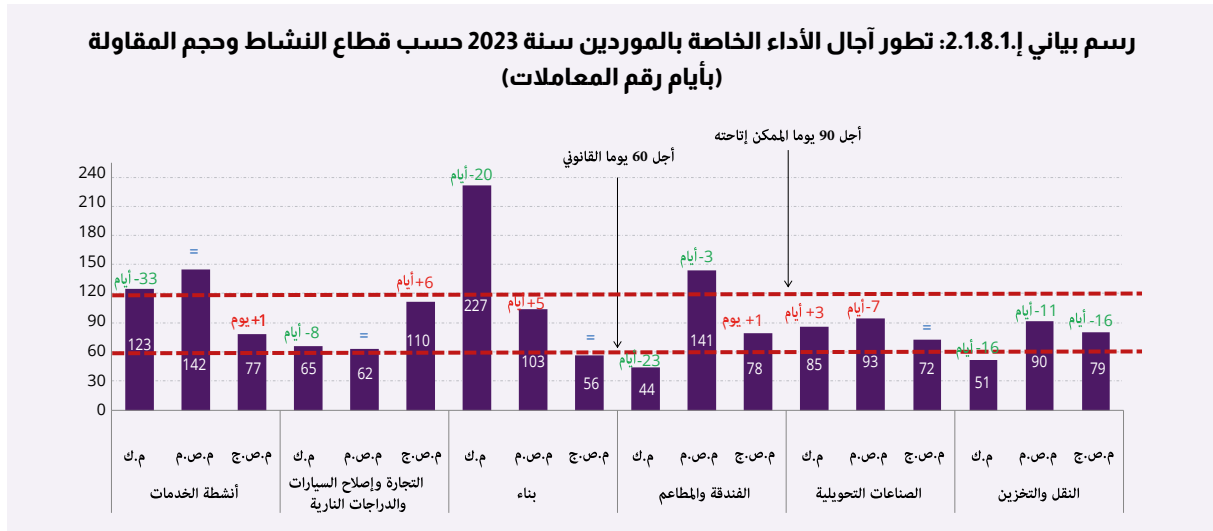
المصدر: حسابات بنك المغرب.

هكذا، وفيما يتعلق بآجال الأداء الخاصة بالزبناء، تم أداء مستحقات 62% من الشركات قبل 60 يوما، مقابل 58% في 2022، فيما تم دفع مستحقات ربع المقاولات، عوض 29%، في أجل يفوق 120 يوما. وعلى العموم، سُجلت أقصر الآجال في قطاعي «الإيواء والمطاعم» و«تجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية». وحسب حجم المقولة، تعد الشركات الصغيرة جدا الأكثر تضررا، مع آجال أداء تصل إلى 154 يوما في «أنشطة الخدمات» و151 يوما في «الصناعات التحويلية» و143 يوما في «البناء». وعلاوة على ذلك، فهذه الفئة من المقاولات هي التي لم تشهد أي تحسن في 2023، باستثناء تلك العاملة في قطاع «النقل والتخزين». أما الشركات الكبرى، فقد تحسنت آجال أداء زبائناتها، خاصة مع تراجعها بما قدره 11 يوما في «أنشطة الخدمات» و6 أيام في «النقل والتخزين».

رسم بياني إ.1.8.1: تطور آجال الأداء الخاصة بالزبناء سنة 2023 حسب قطاع النشاط وحجم المقولة (بأيام رقم المعاملات)



وفيما يتعلق بالآجال الخاصة بالموردين، دفعت 68% من المقاولات فواتيرها في أقل من 60 يوما، مقابل 66% في 2022. وشهدت الشركات الكبرى، والتي عادةً ما تكون الأكثر تأخرا في دفع مستحقات مورديها، تحسناً ملحوظاً، مع انخفاضات في آجال الأداء تراوحت بين 8 أيام في قطاع «تجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية» و33 يوماً في «أنشطة الخدمات». ورغم هذا التحسن، تظل الآجال طويلة، لا سيما في «البناء» حيث تصل إلى 227 يوما بالنسبة لهذه الفئة من المقاولات، أي ما يزيد عن 7 أشهر ونصف.



2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

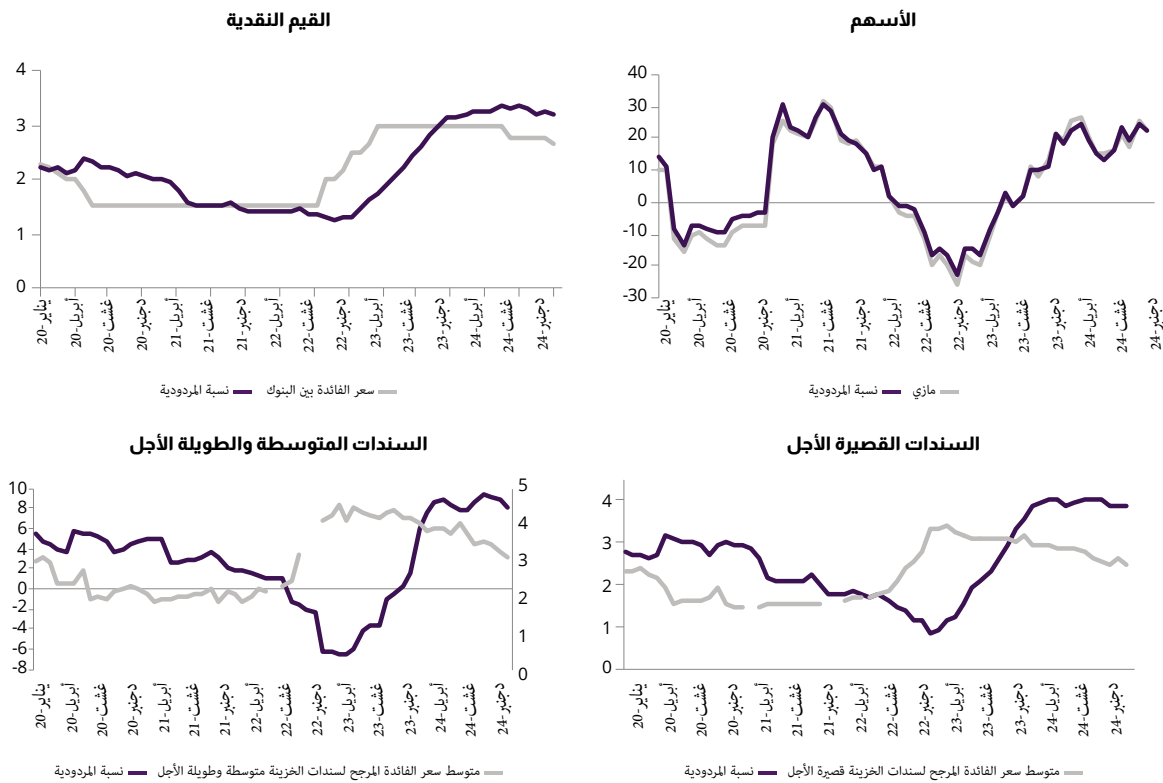
اتسم نشاط التدبير الجماعي للدخار خلال سنة 2024 بتوجه المستثمرين نحو صناديق التوظيف في سندات الاقتراض والأسهم، في سياق تميز بانخفاض أسعار الفائدة وتساعد الأسعار في البورصة.

هكذا، تمت الاكتتابات في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في سندات الاقتراض بواقع 31,2% بالنسبة لآجال الاستحقاق المتوسطة والطويلة، لتصل إلى 306,3 مليار درهم، وبواقع 18,1% بالنسبة لآجال الاستحقاق القصيرة إلى 264 مليارات. وعلى نفس المنوال، انتقلت عمليات شراء حصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في الأسهم والمتنوعة من 6,8 مليار درهم إلى 11,6 مليارات، ومن 19,5 مليارات إلى 36,6 مليارات على التوالي. وفي المقابل، تراجعت الاكتتابات بواقع 10,7% إلى 538 مليارات بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية وبواقع 17,5% إلى 76,7 مليارات بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التعاقدية.

وإجمالاً، بلغت الاكتتابات في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 1 233,2 مليارات، مرتفعة بنسبة 4,6% بالمقارنة مع سنة 2023. وأخذاً بالاعتبار عمليات إعادة الشراء التي بلغت 1 187,9 مليارات، وصل صافي التدفقات إلى 45,3 مليارات.

ومن حيث الأداء، سجلت كافة الصناديق مردودية إيجابية، مع معدلات تراوحت بين 3,2% بالنسبة لصناديق التوظيف في القيم النقدية و22,6% بالنسبة لصناديق التوظيف في الأسهم.

رسم بياني 4.8.1: مردودية هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (%)



المصادر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبورصة الدار البيضاء وبنك المغرب.

في ظل هذه الظروف، تزايد صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بواقع 16,7% إلى 653,2 مليار درهم. ويعكس هذا التطور ارتفاعات في المبلغ الجاري الصافي لجميع صناديق التوظيف ما عدا هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في سندات الاقتراض قصيرة الأجل حيث تراجع بنسبة 8,1% إلى 78,7 مليارات. هكذا، نما صافي الأصول بواقع 19,8% إلى 333,4 مليارات بالنسبة لصناديق التوظيف في سندات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل، وبواقع 25,9% إلى 76,5 مليارات بالنسبة لتلك الخاصة بالقيم المتنوعة وبواقع 17,3% إلى 97,8 مليارات بالنسبة لصناديق التوظيف في القيم النقدية، و24% إلى 53,6 مليارات بالنسبة لصناديق التوظيف في الأسهم و56,7% إلى 13,2 مليارات بالنسبة للصناديق التعاقدية.

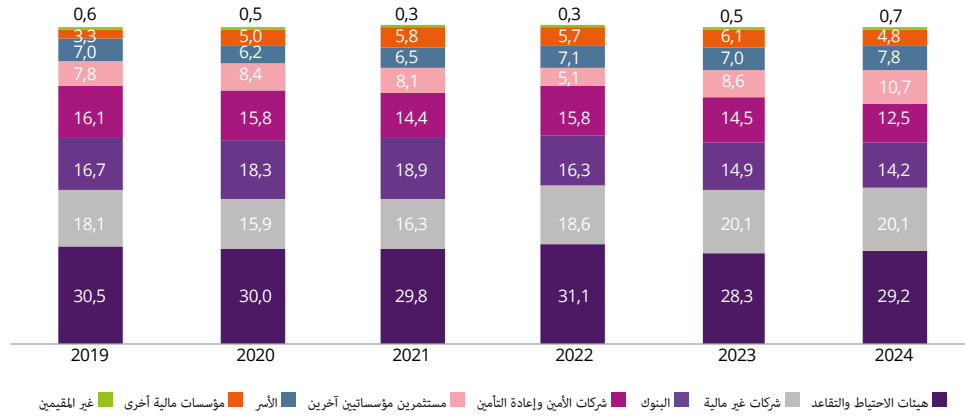
جدول 5.8.1: الاكتتابات وعمليات إعادة الشراء والأصول الصافية لهيئات التوظيف
الجماعي للقيم المنقولة (بمليارات الدراهم)

2024	2023	2022	2021	2020	
الاكتتابات					الفئات
11,6	6,8	9,0	9,3	7,2	الأسهم
76,7	93,0	44,5	16,2	21,0	القيم المنقولة التعاقدية
36,6	19,5	22,0	42,7	10,4	القيم المنقولة المتنوعة
538,0	602,8	506,1	429,5	357,8	القيم المنقولة النقدية
264,0	223,6	226,9	246,7	186,2	سندات الاقتراض قصيرة الأجل
306,3	233,5	279,9	341,2	357,2	سندات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل
1 233,2	1 179,2	1 088,5	1 085,6	939,7	المجموع
عمليات إعادة الشراء					
10,5	5,4	10,2	6,4	5,3	الأسهم
72,2	96,5	34,5	18,2	19,6	القيم المنقولة التعاقدية
30,0	19,1	19,8	13,4	8,7	القيم المنقولة المتنوعة
526,5	611,7	499,0	421,9	346,3	القيم المنقولة النقدية
274,3	187,1	256,3	245,1	180,5	سندات الاقتراض قصيرة الأجل
274,4	215,7	342,4	332,5	339,0	سندات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل
1 187,9	1 135,6	1 162,3	1 037,5	899,5	المجموع
الأصول الصافية					
53,6	43,2	37,9	47,1	37,1	الأسهم
13,2	8,4	11,8	1,7	3,6	القيم المنقولة التعاقدية
76,5	60,8	58,0	63,1	30,8	القيم المنقولة المتنوعة
97,8	83,4	89,2	81,0	72,2	القيم المنقولة النقدية
78,7	85,7	46,8	75,3	72,1	سندات الاقتراض قصيرة الأجل
333,4	278,3	257,2	324,8	307,4	سندات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل
653,2	559,8	500,9	592,9	523,2	المجموع

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

حسب الجهة الحائزة، تستأثر هيئات الاحتياط والتقاعد بنسبة 29,2% من الأصول الخاضعة للتدبير، فيما تبلغ حصة الشركات غير المالية 20,1% والبنوك 14,2% والمستثمرين المؤسساتيين 10,7% والأسر 7,8%.

رسم بياني 5.8.1: بنية الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الجهة الحائزة (%)

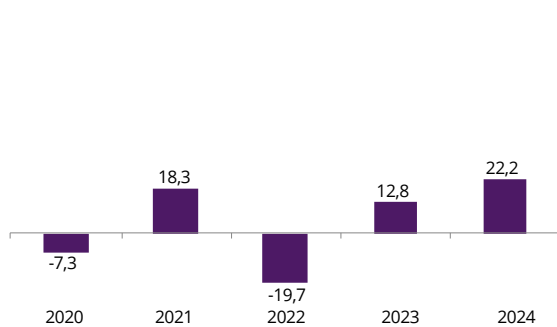


المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

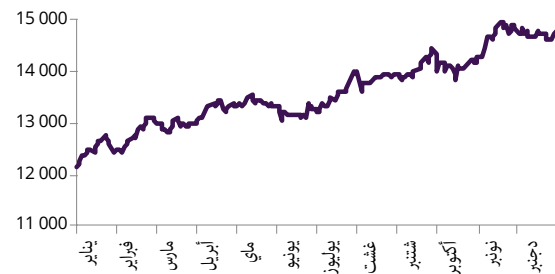
3.8.1 سوق البورصة

خلال سنة 2024، استفاد الاستثمار في البورصة من سياق ملائم اتسم، من جهة، بالتفاؤل الناجم عن الإعلان عن استضافة المغرب لتظاهرات رياضية دولية وتنفيذ مشاريع كبرى اجتماعية وخاصة بالبنية التحتية، ومن جهة أخرى، بانخفاض أسعار الفائدة. هكذا، شهدت أسعار الأسهم سنة أخرى من الارتفاعات القوية، حيث تزايد مؤشر مازي بنسبة 22,2% بعد 12,8% في 2023.

رسم بياني 7.8.1: التغيرات السنوية لمؤشر مازي (%)



رسم بياني 6.8.1: التطور اليومي لمؤشر مازي سنة 2024

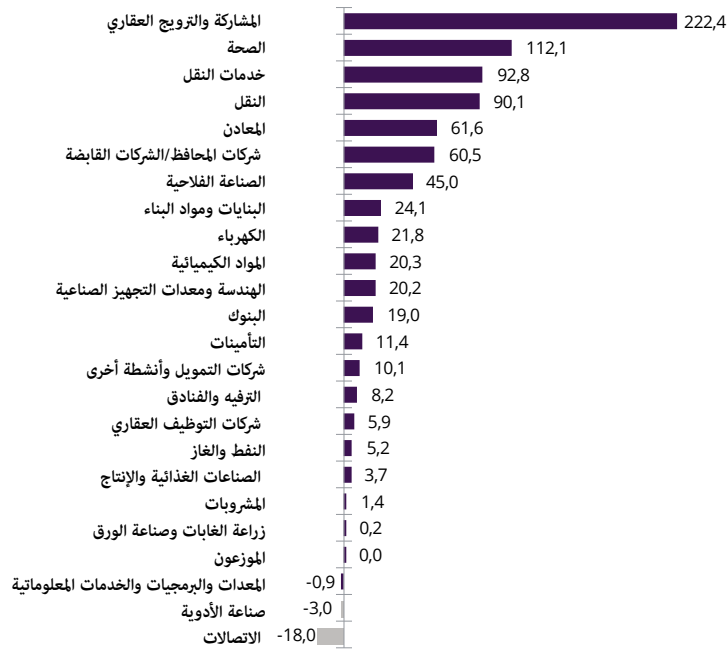


المصدر: بورصة الدار البيضاء.

وكان هذا الأداء شبه عام حيث شمل كافة القطاعات، باستثناء قطاع "الاتصالات" حيث تراجع بنسبة 18%، متأثرا بتداعيات النزاع بين اثنتين من شركات الاتصالات. هكذا، سجلت أسعار أسهم المقاولات المدرجة في البورصة والعاملة في قطاعي «المساهمة والإنعاش العقاري» و«البنائيات ومواد البناء» ارتفاعات استثنائية بلغت 222,4% و 24,1% على التوالي، مدفوعة بتفعيل برنامج دعم السكن، وإطلاق أو الإعلان عن

العديد من مشاريع البنية التحتية، وذلك فضلا عن تنفيذ مخطط إعادة الإعمار بعد الزلزال. وعلى نفس النحو، نما قطاع "الصحة" بواقع 112,1%، مدعوماً بآفاق ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية ارتباطاً بتعميم الحماية الاجتماعية. أما قطاع «خدمات النقل»، فقد سجل طفرة بنسبة 92,8%، مدعوماً باستمرار الأداء المالي القوي.

رسم بياني 8.8.1: تغيرات المؤشرات القطاعية في 2024 (%)



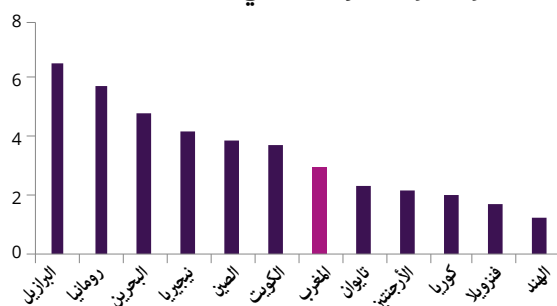
المصدر: بورصة الدار البيضاء.

نظراً لهذا التطور في الأسعار، سجل مستوى تقييم سوق البورصة ارتفاعاً ملموساً، حيث انتقلت نسبة السعر إلى الأرباح¹ من 18,5 في 2023 إلى 22,2 في سنة 2024. وفيما يخص مردودية الأرباح²، فقد ظلت شبه مستقرة في 3%. وتظهر المقارنة مع دول أخرى أن مستوى التقييم أعلى من ذلك المسجل في الأسواق الحدودية وكذا في عدد من البلدان الصاعدة.

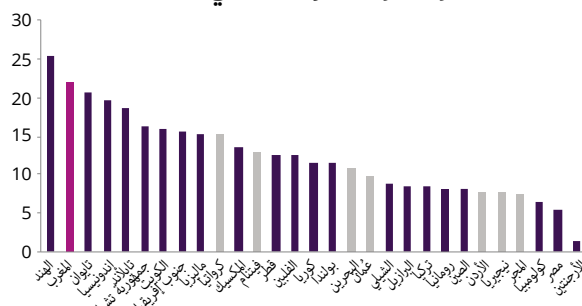
¹ نسبة السعر إلى الأرباح (PER) هي نسبة السعر إلى الفائدة عن كل سهم.

² ويحتسب العائد الربحي عن طريق نسبة الأرباح الموزعة إلى سعر السهم.

رسم بياني 10.8.1: العائد الربحي للأسواق الصاعدة والحدودية الرئيسية في سنة 2024 (%)



رسم بياني 9.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح للأسواق الصاعدة والحدودية الرئيسية في سنة 2024



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

وفيما يتعلق بحجم المبادلات، فقد بلغ 99,1 مليار درهم بعد 65 مليارات في سنة 2023. وبلغ مجموع المعاملات في السوق المركزية 60,8 مليارات وتلك المنجزة في سوق الكتل 28,7 مليارات. أما باقي المعاملات، فقد تمثلت بالأساس في زيادات في الأسهم بواقع 5,2 مليار درهم، وعروض عمومية بواقع 2,3 مليار درهم فضلا عن إدراج مقاول واحد في البورصة بقيمة 1,1 مليار.

جدول 6.8.1: حجم المعاملات (بملايين الدراهم)

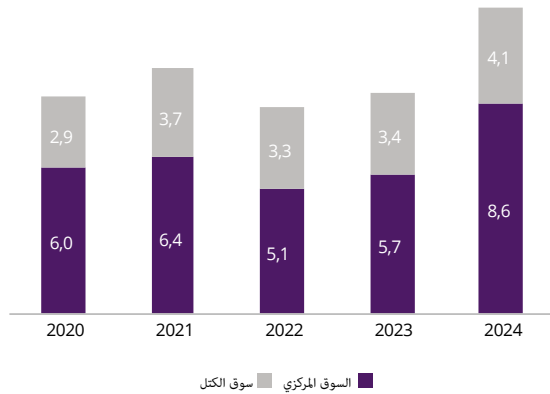
2024	2023	2022	2021	2020	
98 751	64 874	57 354	74 557	55 309	I- الأسهم
60 766	33 372	32 275	40 781	33 001	1 - السوق المركزية
28 711	20 092	20 821	23 474	15 837	2 - سوق الكتل
89 477	53 464	53 096	64 255	48 838	مجموع السوق الثانوية (1+2)
1 100	600	1 372	600	600	3 - الإدراجات
39	10 322	64	6 778	2 096	4 - إسهامات السندات
2 333	2	1 056	28	0	5 - عروض مقدمة للعموم
635	430	391	503	1 368	6 - التحويلات
5 167	56	1 376	2 393	2 406	7 - الزيادة في الأسهم
9 274	11 410	4 258	10 302	6 470	مجموع الأسواق الأخرى (3+4+5+6+7)
307	172	325	186	468	II-السندات
226	58	149	36	-	8 - السوق المركزية
81	114	175	130	187	9 - سوق الكتل
307	172	325	166	187	مجموع السوق الثانوية (8+9)
-	-	-	20	-	10 - الإدراجات
-	-	-	-	281	11 - إسهامات السندات
-	-	-	-	-	12 - التحويلات
-	-	-	20	281	مجموع الأسواق الأخرى (10+11+12)
99 057	65 046	57 679	74 743	55 777	المجموع

المصدر: بورصة الدار البيضاء.

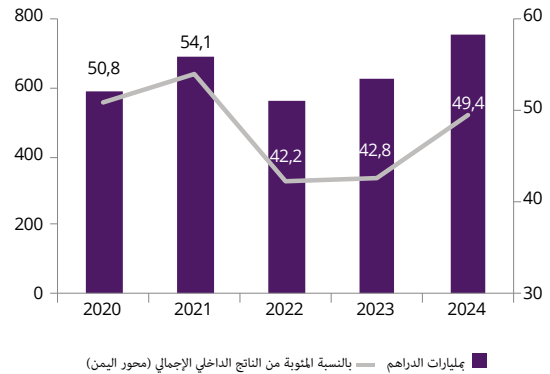
رغم هذه الدينامية، ظلت جاذبية سوق البورصة ضعيفة بالنسبة للمقاولات، حيث عرفت سنة 2024 إدراج مقاول واحد فقط، بعد اثنتين في سنة 2023، ليصل عدد الشركات المدرجة إلى 77. فقد تم بتاريخ 16 دجنبر إدراج مجموعة CMGP المتخصصة في الري والبنية التحتية الفلاحية، في البورصة من خلال بيع 4 ملايين سهم وإصدار 1,5 مليون سهم جديد بسعر وحدة قدره 200 درهم.

وعلى نفس المنوال، تم إنجاز مجموعة من الزيادات في الرأسمال، همت بالخصوص شركتي «مناجم» و«أكديتال»، بمبالغ قدرها 3 مليار درهم ومليار درهم على التوالي. وفي ظل هذه الظروف، ارتفعت رسملة البورصة بنسبة 20,2% لتصل إلى 752,4 مليار درهم، وانتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي، من سنة إلى أخرى، من 42,3% إلى 47,1%. وتزايد مكونها العائم بنسبة 27,5% إلى 206,8 مليار درهم، وبلغت نسبة معامل السيولة في السوق المركزية للأسهم 8,6% عوض 5,7% سنة من قبل.

رسم بياني 12.8.1: معامل السيولة في سوق الأسهم (%)



رسم بياني 11.8.1: تطور رسملة البورصة



المصادر: بورصة الدار البيضاء وحسابات بنك المغرب.

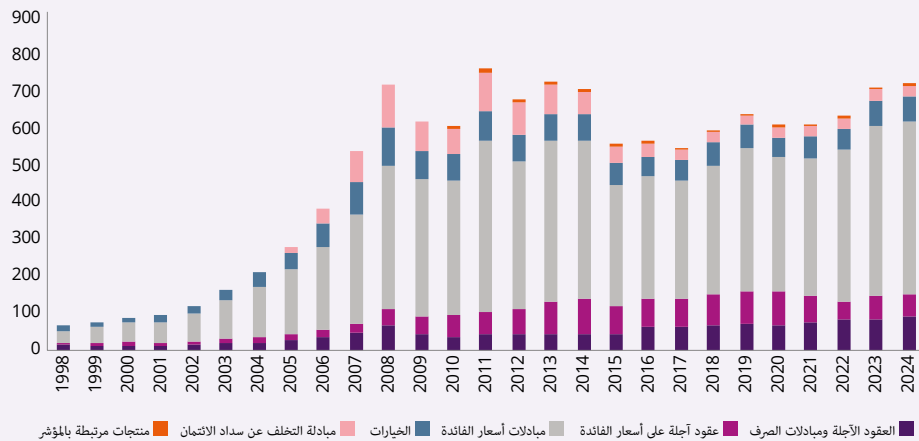
لقد رافق الانتعاش الذي شهده سوق الأسهم اهتمام ملحوظ من طرف المستثمرين الصغار، لا سيما الأشخاص الذاتين الذين أنجزوا ربع حجم المعاملات خلال السنة، بدلا من 13% في المتوسط بين سنتي 2021 و2023. ومن أجل تشجيع عودة هؤلاء المستثمرين والحفاظ على الثقة في سوق البورصة، يجب تعزيز التواصل والتحسيس بخصوص المخاطر المرتبطة بالاستثمار في البورصة. ويجدر التذكير في هذا الصدد أنه بعد الانهيار الحاد الذي عرفه السوق سنة 2008، استغرقت عودة مؤشر مازي إلى ذروته هذه السنة أكثر من 16 سنة.

إطار 2.8.1: تطور أسواق المنتجات المشتقة

تعتبر المنتجات المشتقة أدوات مالية ترتبط قيمتها بأصول أساسية، عادة ما تكون من العملات والمواد الأولية ونسب الفائدة، وسندات الاقتراض، والأسهم والائتمان. وتنقسم بشكل رئيسي إلى ثلاث فئات وهي، العقود الآجلة والخيارات والمبادلات، وتُستخدم لمجموعة متنوعة من الأغراض، لاسيما لتغطية مخاطر المضاربة والمراجعة.

وخلال السنوات الأخيرة، عرفت الأسواق الدولية للمنتجات المشتقة نموا متسارعا. وعلى صعيد قسم العمليات بالتراضي، الذي تتركز فيه مجمل المعاملات، تزايدت القيمة الافتراضية¹ بما يناهز عشرة أضعاف منذ سنة 1998، لتصل إلى 729,5 تريليارد دولار أمريكي في نهاية يونيو 2024. ويشمل هذا الحجم مشتقات أسعار الفائدة في حدود 64,3%، ومشتقات أسعار الصرف بنسبة 12,8%، ومشتقات الائتمان بنسبة 5,9%. أما الحجم اليومي للمبادلات، فيُقدر استنادا إلى البيانات المتعلقة بأسواق أسعار الصرف والفائدة، بمبلغ 15,5 تريليارد دولار في سنة 2022. ويتركز ما يناهز 80% منه في الولايات المتحدة وفي المراكز المالية العالمية في لندن وهونغ كونغ وسنغافورة.

رسم بياني 1.2.8.1: القيمة الافتراضية للأسواق العالمية للمنتجات المشتقة بالتراضي (بتريليارات الدولارات)



ويرجح أن يكون لتطوير المنتجات المشتقة أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، من خلال دور هذه الأدوات في الحد من المخاطر وتقاسمها والمساهمة في استقرار أسعار الأصول. وتشير نتائج دراسة حديثة² همت خمسة اقتصادات كبرى - الولايات المتحدة ومنطقة الأورو واليابان والصين والهند - إلى أن ارتفاع الحجم المتبادل في سوق المنتجات المشتقة بنسبة 1% مقترن بنمو الناتج الداخلي الإجمالي بواقع 0,1%. وأسفرت دراسة تجريبية أخرى أجريت في سنة 2024 عن نتائج مماثلة بالنسبة لجنوب إفريقيا³. وفي نفس السياق، أوضحت دراسة تعود لسنة 2016⁴ شملت عينة أكبر وجود علاقة إيجابية بين الحجم المتبادل والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكنها مقعرة في حالة البلدان المتقدمة، حيث تتبدد الآثار الإيجابية عند تجاوز حد معين.

¹ تتعلق هذه الإحصاءات بقيمة الأصول التي تقوم عليها المنتجات المشتقة. وهي مستمدة من دراسة استقصائية ينجزها بنك التسويات الدولية كل ثلاث سنوات لتقييم حجم وبنية الأسواق العالمية للمنتجات المشتقة بالتراضي.

² «The derivatives market and economic development: Analysis of five significant economies», Muratova Aizirek, Central European University, Budapest, 2020.

³ «Derivative markets and economic growth: A South African perspective», Matthieu Stevens and Cobus Vermeulen, University of South Africa, 2024.

⁴ «Derivatives and economic growth: Links and evidence. The impact of the financial derivatives on the real economy», Diego Lema and Martín Grandes Universidad de Buenos Aires, 2016.

غير أن تطوير المنتجات المشتقة لا يخلو من المخاطر، لا سيما بالنسبة للاستقرار المالي. وفي هذا الصدد، أصدرت مجموعة من الهيئات الدولية المكلفة بالتنظيم توجيهات تهدف إلى تحسين شفافية السوق واستقراره، فضلاً عن حماية المستثمرين⁵. وتشمل هذه المتطلبات على وجه الخصوص إلزامية التصريح بالمعاملات على المنتجات المشتقة، وكذا إنشاء غرف مقاصة مركزية وبنية تحتية ملائمة للسوق⁶.

في المغرب، يجري اللجوء إلى المنتجات المشتقة منذ سنوات عديدة، لكنه كان مقتصرًا على عمليات خارج البورصة بين البنوك وبعض الفاعلين الاقتصاديين، لا سيما المستوردين. وفي إطار تنفيذ الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة الذي بدأ في سنة 2018، أطلق بنك المغرب، في فبراير 2025، سوقًا بين البنوك خارج البورصة لمبادلات أسعار الصرف وأسعار الفائدة لليلة واحدة المرتبطة بمؤشر سعر الفائدة المغربي لإعادة الشراء MONIA⁷. فإشياء هذا السوق سيكون، من جهة، الفاعلين من التوفر على مرجع شفاف وموثوق للقيام بعمليات التحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة والصرف، ومن جهة أخرى، سيعطي زخمًا جديدًا لتطوير المشتقات المالية في المغرب. ويتمثل الهدف النهائي في تعميق الأسواق وتهيئة النسيج الاقتصادي لبيئة تتسم بتقلب أكبر في سعر الصرف وأسعار الفائدة.

وفي نفس السياق، وفي إطار جهود تحويل وتحديث البنيات التحتية المالية للبلاد، تعمل السلطات التنظيمية إلى جانب المتدخلين والفاعلين في المنظومة المالية ككل منذ عدة سنوات على تطوير سوق للعقود الآجلة في المغرب. ويتم إنشاء هذا الأخير وفق مقاربة تدريجية، بدءًا من الجوانب القانونية والاحترازية والتنظيمية، التي تتمحور حول مؤسستين: الشركة التي تدبر سوق العقود الآجلة وغرفة المقاصة. ومن حيث المنتجات، يرجح أن يقوم السوق في البداية بتطوير العقود الآجلة استنادًا إلى مؤشر، ثم إلى أسعار الفائدة، قبل توسيع نطاق العروض لتشمل أدوات أخرى.

⁵ « Streamlining variation margin in centrally cleared markets – examples of effective practices », IOSCO, BIS, 2025 et « Derivatives in financial market development », Rangaraja K.Sundaram, New York University, 2013.

⁶ « Review of OTC derivatives market reforms: Effectiveness and broader effects of the reform » FSB, 2017.

⁷ يمثل مؤشر (MONIA Moroccan Overnight Index Average) المعدل المتوسط المرجح لعميات المقاصة المنجزة في أجل يوم واحد.

4.8.1 الأصول العقارية

بعد توجه تنازلي بين 2019 و2022، عرفت أسعار الأصول العقارية في سنة 2024 ارتفاعًا طفيفًا للسنة الثانية على التوالي، وذلك بالنسبة لمجمل فئات الأصول

وبخصوص المعاملات، فقد تزايد حجمها بنسبة 17,9% بعد 8,1% في السنة السابقة، مع ارتفاعات بلغت 19,7% بالنسبة للعقارات السكنية، و16,5% بالنسبة للأراضي و7,3% بالنسبة للعقارات المخصصة للاستعمال المهني.

جدول 7.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات (التغيرات %)

المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2024	2023	2022	2021	2020	2024	2023	2022	2021	2020	
17,9	8,1	-15,3	36,6	-3,4	0,2	0,2	-1,6	-2,6	-1,4	المجموع
19,7	8,8	-14,1	31,2	-5,4	0,1	0,2	-1,2	-2,5	-1,5	عقارات سكنية
21,1	9,8	-14,9	30,2	-4,3	0,2	0,3	-1,2	-2,7	-1,4	شقق
3,3	-0,9	-6,4	52,2	-23,0	-0,6	-0,4	-1,6	-1,3	-1,7	منازل
-2,0	-6,2	8,1	28,2	-4,5	-1,0	0,1	-0,2	-4,0	0,2	فيلات
16,5	5,9	-20,8	50,7	1,1	0,4	0,4	-2,3	-1,7	-1,0	أراضي
7,3	7,2	-11,1	48,0	5,1	-0,1	-0,1	-1,7	-3,6	-0,4	عقارات للاستعمال المهني
4,5	4,9	-10,5	44,8	6,4	-0,1	0,0	-1,6	-3,4	-0,6	محلات تجارية
20,7	20,3	-14,2	67,9	-2,8	-0,7	0,6	-2,4	-3,9	-0,1	مكاتب

المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب.

وعلى صعيد المدن الرئيسية، عرفت الأسعار تغيرات متباينة، حيث سجلت ارتفاعات تراوحت بين 0,2% في فاس و1,2% في وجدة، وانخفاضات تراوحت بين 0,1% في طنجة و0,5% في القنيطرة. ومن حيث عدد المعاملات، وباستثناء الرباط التي انخفض فيها بنسبة 1%، سجل ارتفاعا في جميع المدن الكبرى الأخرى بنسب تراوحت بين 4,9% في أكادير و33,1% في فاس.

جدول 8.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات حسب المدن الرئيسية (التغيرات %)

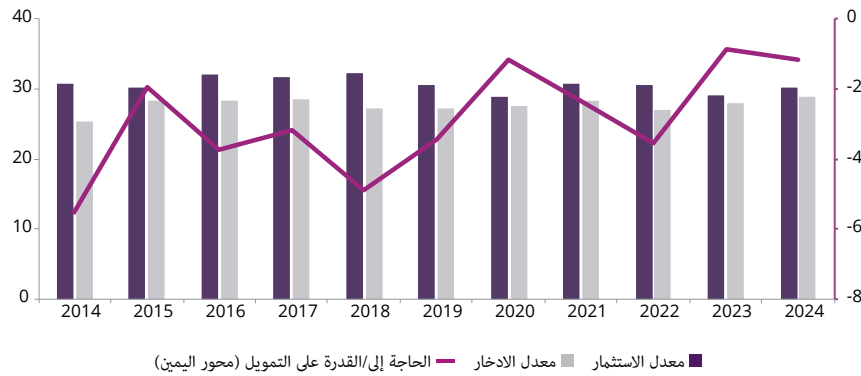
المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2024	2023	2022	2021	2020	2024	2023	2022	2021	2020	
6,9	3,7	-17,0	21,0	-3,1	0,0	-0,1	-1,4	-3,0	-1,8	الدار البيضاء
7,0	21,9	-18,2	33,5	6,3	1,0	1,0	-1,6	-2,7	-2,0	مراكش
33,1	4,3	-17,2	29,4	1,5	0,2	0,5	-1,7	-3,2	-0,8	فاس
27,9	-8,1	-14,6	55,0	-7,4	-0,2	0,3	-1,7	-2,6	-1,7	مكناس
12,3	-2,0	-14,7	47,2	-15,7	1,2	0,3	-4,1	-2,4	-1,8	وجدة
16,0	5,1	-7,1	44,2	-15,2	-0,1	0,2	-1,9	-1,2	-1,8	طنجة
12,5	-1,1	-11,8	44,9	-0,6	-0,5	-0,3	-1,1	-3,8	-1,2	القنيطرة
4,9	8,9	11,1	45,6	6,0	0,8	0,5	-1,0	-4,5	0,2	أكادير
11,7	2,0	-21,9	72,8	-20,8	-0,2	-0,3	-1,1	-3,3	-1,1	الجديدة
-1,0	13,2	-29,0	52,2	-10,2	0,3	0,3	-1,6	-3,5	-0,1	الرباط
17,9	8,1	-15,3	36,6	-3,4	0,2	0,2	-1,6	-2,6	-1,4	المجموع

المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب.

9.1 تمويل الاقتصاد¹

خلال سنة 2024، تنامي الادخار الوطني بواقع 11,6% إلى 461,7 مليار درهم، أي ما يعادل 27% من إجمالي الدخل الوطني المتاح. وأخذاً بالاعتبار ارتفاع الاستثمار بالأسعار الجارية بنسبة 11,9% إلى 480,2 مليار، أو ما يناهز 30,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، ازدادت الحاجة إلى التمويل إلى 18,5 مليار، أي 1,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدلا من 12,8 مليار أو 0,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2023.

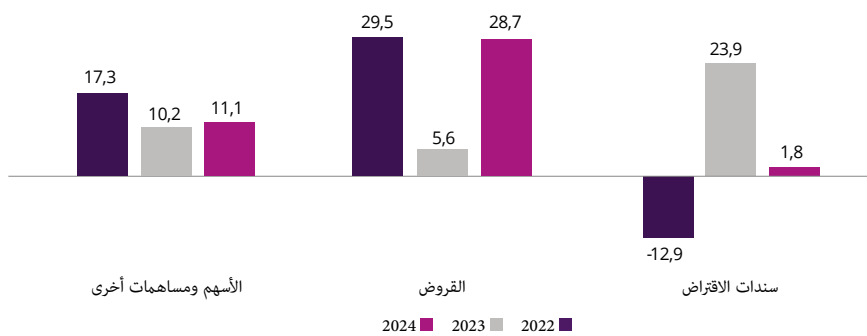
رسم بياني 1.9.1: الحاجة إلى التمويل (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

تمثلت المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي² في القروض، التي مكنت من تعبئة 28,7 مليار درهم، والاستثمارات في حصص ملكية المقاولات المقيمة بمبلغ 11,1 مليار، وسندات الاقتراض بمبلغ 1,8 مليار.

رسم بياني 2.9.1: المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي (التدفقات الصافية بمليارات الدراهم)



¹ يستند هذا الفصل إلى مصادر معطيات متعددة منها، على وجه الخصوص، الإحصائيات النقدية لبنك المغرب، وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن مكتب الصرف، وكذا الحسابات الوطنية للقطاعات التي تقوم بتجميعها المندوبية السامية للتخطيط.

² بالتدفقات الصافية.

حسب الوحدات الاقتصادية، بلغت التدفقات الصافية للالتزامات الخارجية¹ للشركات غير المالية المقيمة 31,7 مليار درهم، وتشمل على وجه الخصوص 11,3 مليار برسم الاقتراضات الخارجية و11,3 مليار على شكل إصدارات «سندات ما عدا الأسهم» و9,5 مليارات برسم الاستثمارات في حصص الملكية.

وفيما يخص الإدارات العمومية²، تنامت التزاماتها الخارجية بواقع 20,2 مليار درهم. وسجلت اقتراضاتها الصافية ارتفاعاً قدره 29,7 مليار، فيما تراجع صافي إصداراتها برسم «السندات ما عدا الأسهم» بواقع 9,5 مليارات. وعلى وجه الخصوص، بلغت السحوبات الخارجية الإجمالية للزينة ما مجموعه 40,4 مليار درهم، تأتت بالأساس من البنك الدولي بمبلغ 16,5 مليار، ومن صندوق النقد الدولي بمبلغ 7,4 مليارات في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة.

وفيما يتعلق بالموجودات الخارجية للمقيمين، فقد تزايدت بواقع 41,5 مليار درهم، نظراً بالأساس لارتفاع تلك الخاصة بالشركات المالية بواقع 29,5 مليار. ومن جهتها، نمت موجودات الشركات غير المالية بواقع 12 مليار درهم، مع زيادات بلغت 6 مليارات بالنسبة لقروضها التجارية و5,2 مليارات بالنسبة لحيازاتها من الأسهم والمساهمات الأخرى.

جدول 1.9.1: التدفقات المالية⁽¹⁾ مع بقية العالم (بمليارات الدراهم)

2024				2023				
الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	
29,5	12,0	0,1	41,5	24,4	13,4	0,1	38,0	موجودات المقيمين لدى بقية العالم
1,0			1,0	-0,5			-0,5	الذهب وحقوق السحب الخاصة
5,7	-0,4		5,3	-4,9	-0,8		-5,7	النقد والودائع
-0,2	5,2	0,1	5,2	1,6	3,4	0,1	5,1	الأسهم وباقي المساهمات
25,2			25,2	30,1			30,1	السندات ما عدا الأسهم
	1,1		1,0	1,0	7,9		8,9	القروض
	6,0		6,0		2,9		2,9	القروض التجارية
-2,2			-2,2	-2,9			-2,9	المشتقات المالية
-17,8	31,7	20,2	34,2	-8,0	9,6	33,8	35,4	التزامات المقيمين تجاه بقية العالم
-5,0			-5,0	-6,5			-6,5	الودائع
	11,3	-9,5	1,8		-0,2	24,1	23,9	السندات ما عدا الأسهم
1,7	9,5		11,1	1,2	9,0		10,2	الأسهم وباقي المساهمات
-12,3	11,3	29,7	28,7	0,2	-4,3	9,7	5,6	القروض
-2,2			-2,2	-3,0			-3,0	المشتقات المالية
	-0,4		-0,4		5,1		5,1	القروض التجارية

⁽¹⁾ باستثناء حالات الخطأ أو السهو.

المصادر: معطيات مكتب الصرف وتقديرات بنك المغرب.

¹ رصيد التدفقات الداخلة والخارجة برسم الالتزامات.

² تشمل الإدارات العمومية الإدارة المركزية والإدارات المحلية وكذا هيئات الاحتياط الاجتماعي ذات النظام الإجباري.

2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

في سنة 2024، اتسمت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة بتزايد التزامات الإدارات العمومية، وتراجع طفيف في التزامات الشركات غير المالية وارتفاع الموجودات المالية للأسر.

1.2.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

تنامت التزامات الإدارات العمومية بواقع 55,6 مليار درهم في 2024، وهو تطور يعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع صافي إصدارات سندات الخزينة إلى 54,2 مليار درهم. وبالموازاة مع ذلك، لم تتجاوز التدفقات الصافية للودائع لدى الخزينة 4,9 مليارات، وسجل جاري الاقتراضات انكماشاً قدره 8,7 مليار درهم.

جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية (بمليارات الدراهم)

2024	2023	
64,2	27,3	التدفقات الصافية لاقتناء الأصول المالية
-0,5	26,2	الودائع
-0,1	1,2	سندات الدين القابلة للتداول
36,2	-7,1	سندات الخزينة
2,4	8,8	سندات هيئات التوظيف الجماعي العقاري
26,2	-1,7	سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
55,6	45,6	التدفقات الصافية للالتزامات
4,9	13,7	ودائع لدى الخزينة
54,2	33,6	سندات الخزينة
-8,7	7,5	القروض (الاقتراضات)
5,2	-9,2	حسابات أخرى مستحقة الأداء/التحصيل

المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليز.

وفيما يتعلق بأصولها المالية، شهد التدفق الصافي ارتفاعاً ملموساً إلى 64,2 مليار درهم، مدعوماً على وجه الخصوص بزيادة حيازات هيئات الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ذات النظام الإجمالي من سندات الخزينة بواقع 36,2 مليارات ومن سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بواقع 26,2 مليارات.

2.2.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية

تنامت التزامات¹ الشركات غير المالية بواقع 20,6 مليار درهم، مدفوعة بزيادة قدرها 11,5 مليارات في صافي إصداراتها من «السندات ما عدا الأسهم»² و9 مليارات في جاري اقتراضاتها لدى المؤسسات المالية.

¹ باستثناء القروض التجارية والأسهم، التي لا تتوفر معطيات بشأنها.

² يتعلق الأمر بسندات الدين (سندات الاقتراض وسندات الدين القابلة للتداول).

جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية (بمليارات الدراهم)

2024	2023	
66,5	20,7	التدفقات الصافية لاقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية)
46,6	15,4	الودائع
2,0	-10,4	السندات ما عدا الأسهم
-3,4	2,8	سندات الخزينة
6,9	-0,3	سندات الدين القابلة للتداول
-1,5	-12,9	سندات الاقتراض
-0,8	-4,4	الأسهم وباقي المساهمات
18,3	19,6	سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
0,5	0,5	الاحتياطيات التقنية للتأمين
20,6	21,8	التدفقات الصافية للالتزامات (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
11,5	2,5	السندات ما عدا الأسهم
9,0	19,3	قروض المؤسسات المالية

المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليز.

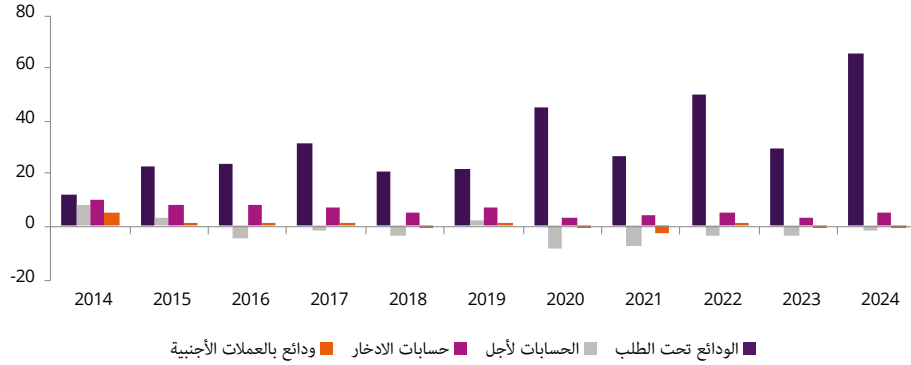
وقد تنامت الأصول المالية للشركات غير المالية بواقع 66,5 مليار درهم، حيث ارتفعت ودائعها بمقدار 46,6 مليارات، وبلغت اكتتاباتها الصافية في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 18,3 مليارات وفي «السندات ما عدا الأسهم» مليار درهم. وعلى النقيض من ذلك، تراجعت موجوداتها من الأسهم وباقي المساهمات بواقع 0,8 مليار درهم، مع تراجع قدره 1,8 مليار درهم بالنسبة للأسهم وارتفاع بواقع 1,1 مليار بالنسبة لحيازاتها من سندات هيئات التوظيف الجماعي العقاري.

3.2.9.1 التدفقات المالية للأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر

تنامت الأصول المالية¹ للأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر بواقع 126,7 مليار درهم سنة 2024، مما يعكس بالأساس ارتفاع ودائعها بمبلغ 75,6 مليارات، مع تزايد الودائع تحت الطلب بواقع 65,9 مليار درهم، ارتباطا على وجه الخصوص بالعملية المؤقتة للتسوية الطوعية للوضعية الجبائية للأشخاص الذاتيين. وعلى نفس المنوال، تعززت حيازاتها من سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بواقع 13 مليارات، ومن الأسهم وغيرها من سندات المساهمة بواقع 8,1 مليارات. أما حيازاتها من سندات الدين القابلة للتداول وسندات الاقتراض، فقد تراجعت بمقدار 9,3 مليارات ومليار واحد على التوالي.

¹ باستثناء القروض التجارية.

رسم بياني 3.9.1: التدفقات الصافية لودائع الأسر لدى البنوك (بمليارات الدراهم)



وفيما يخص التزامات الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر، فقد تنامي تدفق اقتراضاتها لدى الشركات المالية إلى 26,3 مليارات في 2024، حيث ارتفعت اقتراضاتها البنكية بواقع 16,8 مليارات، فيما تزايدت تلك الممنوحة لها من قبل الشركات المالية ما عدا البنوك بواقع 9,2 مليارات، 8,7 مليارات منها مقدمة من قبل شركات التمويل، موزعة بين 4,7 مليارات برسم قروض الإيجار و1,8 مليار درهم برسم قروض الاستهلاك.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر (بمليارات الدراهم)

2024	2023	
126,7	102,3	التدفقات الصافية لاقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية)
20,5	38,3	النقد ⁽¹⁾
75,6	35,5	الودائع
-9,3	3,7	سندات الدين القابلة للتداول
-1,0	-0,4	سندات الاقتراض
8,1	1,1	الأسمم وباقي المساهمات
13,0	4,7	سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
20,1	19,4	الاحتياطات التقنية للتأمين
26,3	13,2	التدفقات الصافية للالتزامات (باستثناء القروض التجارية)
26,3	13,2	القروض

⁽¹⁾ تم تخصيص كافة الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة للأسر، نظرا لعدم توفر المعطيات ذات الصلة بالمبالغ التي تحوزها القطاعات الأخرى.

المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليز.

إطار 1.9.1: تطور معدل هامش الشركات غير المالية

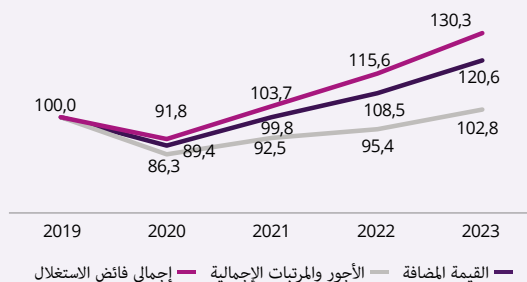
معدل هامش (TM) الشركات غير المالية (SNF)، الذي يتم حسابه من خلال نسبة إجمالي فائض الاستغلال¹ (EBE) إلى القيمة المضافة (VA) الخاصة بهم، هو مؤشر يستخدم على نطاق واسع لتقييم ربحية الشركات وقدرتها التنافسية ومتانتها.

يمكن تفكيك² متغير معدل الهامش على المدى القصير إلى مجموع مساهمات تطورات (i) الاشتراكات الاجتماعية للمشغل (ii) الإنتاجية الظاهرة للعمل، التي يتم قياسها من خلال نسبة القيمة المضافة بالقيمة الحقيقية (iii) إلى التشغيل (emploi) لدى الشركات غير المالية؛ (iv) نسبة سعر القيمة المضافة (Pva) إلى سعر الاستهلاك (Pc)، التي تعكس التغيرات في شروط التبادل التجاري. وينضاف إلى ذلك عنصر متبقي يغطي الضرائب المدفوعة والدعم الذي تتلقاه الشركات.

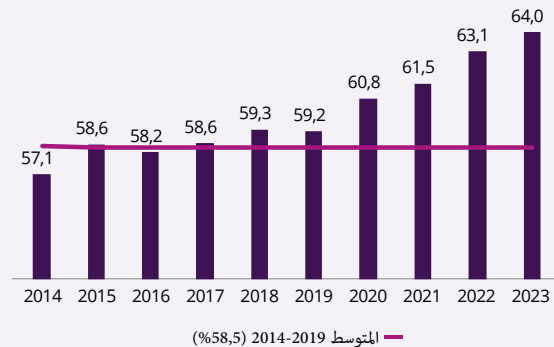
$$TM = \frac{EBE}{VA} = 1 - (1 + t_{cotis}) \times \frac{Emploi}{VA \text{ réelle}} \times \frac{W}{Pc} \times \frac{PC}{Pva} + \text{عوامل أخرى (الضرائب والدعم وغيرها)}$$

وفي المغرب، ووفقا لمعطيات الحسابات الوطنية، ارتفع معدل هامش الشركات غير المالية منذ سنة 2020 ليلبلغ 64,0% في 2023، أي زيادة بلغت 5,5 نقطة مئوية مقارنة بما كان عليه متوسطه قبل أزمة كوفيد-19 (2014-2019). وخلال نفس الفترة، تراجعت حصة رواتب الأجور في القيمة المضافة للشركات غير المالية لتبلغ 34,7% في سنة 2023 بدلا من متوسط قدره 40,1%.

رسم بياني إ.1.9.1.2: تطور القيمة المضافة والأجور وإجمالي فائض الاستغلال (المؤشر=100) (2019=100)



رسم بياني إ.1.9.1.1: معدل هامش الشركات غير المالية (%)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

ويشير تطبيق التفكيك المذكور أعلاه إلى أن ارتفاع معدل الهامش بواقع 1,2 نقطة مئوية في المتوسط بين 2020 و2023 يعزى حصريا إلى تراجع في الأجور الحقيقية، الذي ساهم بواقع 2,3 نقطة مئوية. بالمقابل، كانت مساهمة العناصر الأخرى سلبية، حيث بلغت 0,7 نقطة مئوية بالنسبة للإنتاجية الظاهرة للعمل و0,3 نقطة مئوية بالنسبة للمساهمات الاجتماعية و0,1 نقطة مئوية بالنسبة لمعدلات التبادل التجاري.

¹ يعادل القيمة المضافة بعد خصم أجور المستخدمين («إجمالي الأجور والمرتبات» + «الاشتراكات الاجتماعية على عاتق المشغلين»)، والضرائب الأخرى على الإنتاج، وزيادة دعم التشغيل.

² «Le taux de marge des entreprises s'équilibrerait à un niveau plus bas qu'avant-crise» Patier B., Virely, B. المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)، دجنبر 2017.

³ نظرا لعدم توفر مخفض القيمة المضافة للشركات غير المالية، يتم تخفيض القيمة المضافة الاسمية باستخدام مخفض القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد الذي يحتسب انطلاقا من الحسابات الوطنية للمندوبية السامية للتخطيط.

جدول إ.1.1.9.1: التفكيك المحاسبي لتغيرات معدل هامش الربح لدى الشركات غير المالية

المتوسط		
2023-2020	2019-2015	
62,9	58,8	معدل الهامش (%)
1,2	0,4	التغيرات السنوية المتوسطة، بما في ذلك المساهمات (بالنقط المئوية)
-0,7	0,0	الإنتاجية الظاهرة للعمل
2,3	0,6	الأجور الحقيقية
-0,3	-0,2	المساهمات الاجتماعية
-0,1	0,0	نسبة سعر القيمة المضافة إلى سعر الاستهلاك
0,0	0,0	عناصر أخرى بما في ذلك الضرائب الصافية ودعم الإنتاج

المصادر: الحسابات غير المالية للشركات غير المالية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

ويتبين من خلال تحليل تطور استثمار الشركات غير المالية، كما ورد في الحسابات الوطنية، أنه لم يستفد من تحسن معدل الهامش، حيث تراجعت نسبته إلى القيمة المضافة من 35,2% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2014 إلى 2019 إلى 30,3% في 2023، وهو ما يمكن تفسيره بكونه سياسة حذرة لتجديد الطاقة الإنتاجية في ظل سياق متسم باللايقين. ومع ذلك، قد يقلب وضع الميثاق الجديد للاستثمار وإطلاق مشاريع البنية التحتية الكبرى هذه الدينامية.

الجزء الثاني

الحكامة وإنجاز مهام البنك

أبرز أحداث السنة

بالنسبة لبنك المغرب، كانت سنة 2024، التي تزامنت مع بداية تنزيل مخططة الاستراتيجية لخمس سنوات، حافلة بالإنجازات سواء من حيث تنفيذ المهام الموكلة إليه بموجب قانونه الأساسي وإنجاز مشاريعه الهيكلية أو من حيث تدبيره وحكامته.

على صعيد تنفيذ السياسة النقدية، وبعد توجه تقييدي خلال الفترة التضخمية الممتدة من 2022 إلى 2023، وبالنظر إلى عودة التضخم إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار، قرر بنك المغرب الشروع في تيسير تدريجي، حيث خفض سعر الفائدة الرئيسي مرتين، في يونيو ثم في دجنبر، بمقدار 25 نقطة أساس في كل مرة، ليصل إلى 2,50%. وفي سياق وطني يتسم بإنجاز أوراش اجتماعية كبرى والعديد من مشاريع البنية التحتية، كان الهدف من هذا التيسير دعم انتعاش النشاط وتسهيل تمويل الاقتصاد. وبالإضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة، واصل البنك تلبية كافة طلبات السيولة التي عبرت عنها البنوك من خلال تدخلاته الأسبوعية وبرامج إعادة التمويل طويلة الأجل.

وبخصوص إصلاح نظام الصرف، فإنه يتم في ظروف جيدة. فقد تطور الدرهم طيلة السنة داخل نطاق الثقل دون أي تدخل، وظلت التقييمات الفصلية التي تجريها مصالح البنك تشير إلى أن قيمة العملة الوطنية متسقة إلى حد كبير مع أسس الاقتصاد. وعلى نفس المنوال، استمر تعميق السوق، مع ارتفاع الأحجام المتداولة في السوق القائمة بين البنوك وكذا عمليات التحوط.

موازاة مع ذلك، استمر بنك المغرب في تنقيح مشروع إطار استهداف التضخم الذي يعتزم تنفيذه بمجرد توفر الظروف المواتية. ولهذه الغاية، أطلق تقييما معمقا بدعم من صندوق النقد الدولي وشركائه لتقييم الجدول الزمني المناسب لتنفيذه. وخلص هذا التفكير على وجه الخصوص إلى أن النطاق الحالي لسعر الصرف ($\pm 5\%$) يوفر بالفعل درجة كافية من الاستقلالية للسياسة النقدية مما يتيح إمكانية اعتماد هدف أكثر صراحة للتضخم.

وفي مجال الإشراف البنكي، واصل البنك، وفق مقاربة استباقية، إيلاء اهتمام خاص بتطور مخاطر الائتمان، حيث قام بإنجاز التمرين السنوي لاختبار الضغط، واستمر، على مستوى التنظيم الاحترازي، في تطبيق معايير بازل III المتعلقة بالسيولة. وفي إطار نهج التحسين المستمر لأدواته الإشرافية، اعتمد آلية جديدة للتقييم الاحترازي «SREP» شملت مجموعة واسعة من البنوك. وتميزت السنة أيضا باتخاذ عدة تدابير وإجراءات تهدف إلى تعزيز حماية الزبناء.

على الصعيد الاحترازي الكلي، واصل بنك المغرب، بالتنسيق مع باقي أعضاء لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية، تتبعه عن كثب للمخاطر المحيطة بالنظام المالي. وتشير التقييمات المنجزة في هذا الصدد إلى متانة وصلابة النظام المالي الوطني رغم سياق دولي صعب ومتسم بعدم اليقين.

وفيما يتعلق بوسائل الأداء، واصل البنك تعزيز رقابته من خلال التحقق من مطابقة المنتجات وخدمات الأداء الجديدة وتنفيذ عمليات مراقبة ميدانية موضوعاتية. وعلى نفس النحو، ولمواجهة تزايد حالات الاحتيال التي تطال بعض أدوات الأداء، قام البنك، بمعية الجهات الخاضعة لرقابته، بتتبع دقيق للآليات الموضوعية والخاصة بكشف الاحتيال والإبلاغ عنه ورصده الآتي. وفي الوقت نفسه، كثف إجراءات مراقبة البنيات التحتية للأسواق المالية وعمل على مواءمة الإطار القانوني الخاص بها مع أفضل المعايير الدولية. وإدراكاً منه للإمكانات التي تتيحها الرقمنة لتطوير القطاع المالي وتحسين الولوج إلى الخدمات المالية، عزز البنك جهوده من أجل بروز صناعة وطنية للمالية الرقمية. وهكذا، أسس «المركز المغربي للتكنولوجيا المالية» بالتعاون مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، والذي يراود له أن يكون مركزاً استراتيجياً يعنى بالابتكار وبهيكل منظومة التكنولوجيا المالية المغربية. ويطمح هذا المركز، الذي تم تصميمه لتسريع التحول الرقمي للقطاع المالي، إلى توحيد جهود الشركات الناشئة والمؤسسات المالية والمستثمرين والهيئات التنظيمية حول إطار محفز لظهور حلول مبتكرة، مما يعزز الشمول الرقمي والابتكار المالي في المغرب.

من جانب آخر، قام بنك المغرب، إلى جانب شركاء وطنيين ودوليين، بعدة مبادرات تهدف إلى تحسين الولوج للخدمات المالية وكذا التمكين الاقتصادي للمرأة لا سيما في المجال القروي. كما أطلق، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، الأشغال التحضيرية للمرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

أما بخصوص إنتاج النقد المتداول، فقد واصل البنك إصدار السلسلة الجديدة من الأوراق البنكية التي تم تصميمها حصرياً من طرف كفاءاته الداخلية، حيث أنتج 653 مليون ورقة بنكية جديدة و84 مليون قطعة نقدية من أجل تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني. كما لبي في الآجال المحددة جميع الطلبات الخاصة بالوثائق التعريفية والوثائق المؤمنة.

وعلى صعيد آخر، وبعد خروج المغرب من القائمة الرمادية لكل من مجموعة العمل المالي والاتحاد الأوروبي سنة 2023، تم إطلاق عدة أورش بهدف الحفاظ على الزخم المسجل والاستعداد للتقييم المتبادل في إطار الدورة الثالثة لتقييم مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي هذا الإطار، ساهم البنك، إلى جانب الهيئات المختصة الأخرى، في إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للفترة ما بين 2024-2028. وتهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز قدرات هيئات الإشراف والمراقبة سواء في القطاعات المالية أو غير المالية، وتتبع المخاطر المرتبطة برقمنة الخدمات المالية. كما ساهم في

إعداد التقرير الخامس لتتبع المطابقة التقنية من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بغية تحسين تنقيط بلادنا ورفع مستوى مطابقتها، حيث أصبح يُعترف بمطابقتها الكلية أو الواسعة لما عدده 39 من أصل 40 توصية صادرة عن مجموعة العمل المالي.

وبالموازاة مع ذلك، عزز البنك سياسته الخاصة بالانفتاح على العموم وعلى شركائه عبر تنويع قنوات التواصل وكذا المساهمة، من خلال دينامية متحفه، في إشعاع الموروث الوطني الثقافي والمتعلق بالمسكوكات. وعلى نفس النحو، واصل تطوير شراكاته التعاونية مع تكثيف تبادل الخبرات مع البنوك المركزية الشريكة.

وعلى مستوى الحكامة، تم تسجيل عدة إنجازات مهمة، حيث قام البنك بمراجعة معمقة لتنظيمه الداخلي من أجل مواكبة مخططه الإستراتيجي والاستجابة لما تفرضه تغيرات السياق الداخلي والخارجي. وشملت إعادة التنظيم هاته أيضا شبكة فروع المؤسسة في إطار سياسة التخصص الرامية إلى تقوية تواجدها الجهوي، وتحسين جودة خدماتها، وتدبير أنشطتها الائتمانية على النحو الأمثل. وعمل البنك كذلك على إعداد برنامج جديد للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة، بهدف ترسيخ إدماج رهانات المسؤولية المجتمعية في مختلف مهامه وأنشطته. كما اعتمد إطارا تنظيميا جديدا لمشترياته يأخذ بعين الاعتبار مستجدات القانون الوطني الجديد المتعلق بالصفقات العمومية.

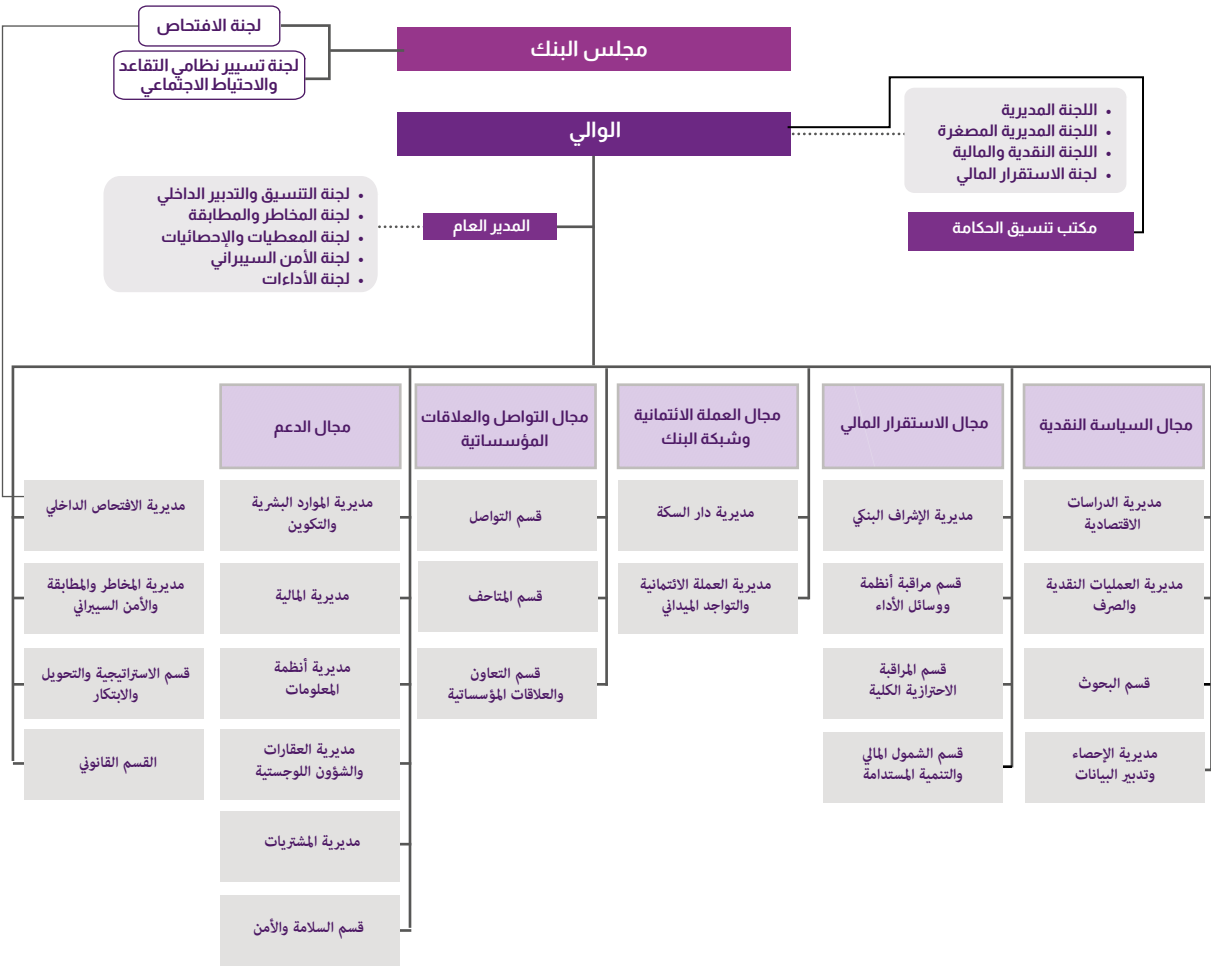
وبخصوص الرأسمال البشري، تميزت السنة بإطلاق مجموعة من الأوراش البنيوية التي ترمي إلى مواكبة تطور مهن البنك وتلبية تطلعات مستخدميه. هكذا، تم اعتماد سياسة جديدة للرفاه في العمل، تشجع الالتزام الراسخ وترفع من مستويات الأداء، مما يؤكد دور ومكانة بعد الرفاه في العمل كإحدى الأولويات الرئيسية في سياسته الخاصة بالموارد البشرية. وعلى نفس النحو، تمت مراجعة منظومة تدبير المسار المهني لتوفير مزيد من الفرص للارتقاء مهنيا ولتنويع المسارات والمسالك المهنية. وشملت تدابير أخرى اتخذت في إطار هذه المقاربة التحسينية بالخصوص النهوض بعلامة بنك المغرب كمشغل، وتنويع قنوات التشغيل، وإعداد عرض تكويني واسع النطاق ومتنوع، إلى جانب مواصلة الالتزام بالعمل من أجل المساواة المهنية بين المرأة والرجل.

1.2 الحكامة والاستراتيجية

1.1.2 البنيات التنظيمية وبنيات الحكامة

قام البنك بمراجعة تنظيمه وحكامته من أجل مواكبة مخططه الاستراتيجي 2024-2028 ودعم تنفيذ رؤيته والتزاماته الاستراتيجية. وترتكز البنية التنظيمية الجديدة على 23 وحدة و11 هيئة دائمة للحكامة.

رسم تخطيطي 1.1.2: الهيكل التنظيمي لبنك المغرب



إطار 1.1.2: مراجعة تنظيم البنك

من أجل تيسير تنزيل مخططه الاستراتيجي 2024-2028 وتنفيذ مشاريعه الهيكلية بنجاح، قام بنك المغرب سنة 2024 بمراجعة تنظيمه وحكامته. وهدفت هذه المراجعة الوحدات المركزية وأنشطة الحكامة ولجان التدبير الداخلي، وكذا شبكة البنك.

المقاربة المعتمدة

تمت إعادة تنظيم البنك وفق مقاربة: (i) شمولية، تغطي مختلف المحاور، أي الثقافة والبنيات والحكاممة والعمليات؛ (ii) تشاركية، تشرك مختلف وحدات البنك من أجل تشخيص متقاسم وتصميم متفق عليه؛ (iii) مرنة، عن طريق إعداد عدة صيغ للسيناريوهات المستهدفة والمصادقة عليها على مراحل. وفضلا عن الأولويات المحددة في الأهداف الاستراتيجية، استندت مراجعة التنظيم إلى أفضل الممارسات في هذا المجال مع أخذ الخصوصيات المميزة للبنك بعين الاعتبار.

الأهداف والمبادئ التوجيهية

مع الحفاظ على البنية الحالية، تهدف مراجعة التنظيم إلى ما يلي: (i) التكيف مع التحديات والتغيرات المستمرة التي يشهدها السياق الوطني والدولي والمتصلة بوجه خاص بصعود التكنولوجيا الرقمية والصدمات المناخية وكذا بتغيرات المشهد الجيو-اقتصادي؛ (ii) دعم أنشطة البنك الموجودة قيد التطوير وتلك التي تنطوي على طموحات استراتيجية عالية؛ (iii) مواكبة آليات الموارد البشرية الجديدة وبرنامج الرفاه في العمل.

وفيما يخص شبكة البنك، ترمي إعادة التنظيم إلى: (i) تعزيز أنشطة التواجد والتنشيط الميدانيين من أجل توطيد دور البنك على المستوى الجهوي؛ (ii) ملاءمة المهام والبنيات مع الحاجيات ومستويات النشاط الخاصة بكل جهة؛ (iii) فصل تسيير دورة العملة عن الأنشطة الائتمانية التشغيلية.

أبرز التغيرات التنظيمية المدرجة

على مستوى الحكامة

تمت مراجعة أنشطة الحكامة ولجان التدبير الداخلي من أجل رفع فعاليتها وتحسين سيرها، مع التركيز على تعزيز التنسيق والتعاون بين الوحدات، وذلك من خلال:

- إنشاء «مكتب تنسيق الحكامة»، المكلف بالاطلاع بالأعمال ذات الصلة بسياسة حكاممة البنك وسير أجهزة إدارته وتدبيره وكذا تقييم نظام الشفافية الخاص به وتتبعه وتحسينه المستمر.
- مراجعة سير اللجان القائمة: «التنسيق والتدبير الداخلي» و«المخاطر والمطابقة» و«المعطيات والإحصائيات».
- إنشاء لجنة «الأمن السيبراني» المكلفة بتدارس استراتيجية الأمن السيبراني والمصادقة عليها وكذا ضمان تتبع تنفيذ خارطة الطريق ذات الصلة.
- إنشاء لجنة «الأداءات» المعنية بتدارس القضايا المرتبطة بالنهوض بالأداءات الرقمية والتقليل من استخدام النقد.

على مستوى البنيات المركزية

- فصل أنشطة الافتتاح الداخلي عن أنشطة تدبير المخاطر من أجل الحفاظ على استقلاليتها وموضوعيتها؛ وتجميع أنشطة تدبير المخاطر والأمن السيبراني والمطابقة ضمن نفس الوحدة.
- الفصل بين الأنشطة ذات الصلة بالشمول المالي وتلك المتعلقة بأنظمة ووسائل الأداء بالنظر إلى الطموحات الاستراتيجية الكبيرة والتطلعات المرتبطة بهذين النشاطين، من جهة؛ ومن أجل توطيد أوجه التآزر بين الشمول المالي وحماية الزبناء والمسؤولية المجتمعية للبنك من جهة أخرى.
- نقل أنشطة التخطيط والتسيير الاستراتيجيين والمشاريع إلى الوحدة المعنية بالتنظيم والتحول الرقمي من أجل استثمار أوجه التآزر بين هذه الأنشطة والارتقاء بأعمالها.
- تعزيز الأنشطة التي تشهد نموا كبيرا و/أو تنطوي على طموحات استراتيجية قوية وذلك عبر إنشاء بنيات مخصصة.

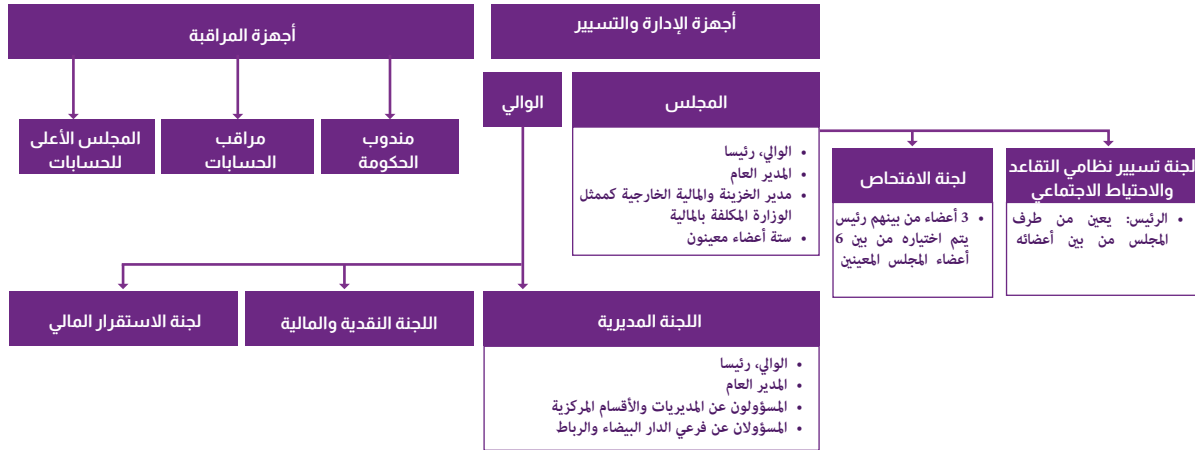
على مستوى شبكة البنك

أفضت إعادة تنظيم شبكة البنك إلى هيكلة متمحورة حول:

- الفروع الجهوية: تقوم هذه الفروع، الواقعة في مراكز الجهات التابعة لمديرية العملة الائتمانية والتواجد الميداني، بتمثيل البنك على مستوى الجهة التي تنتمي إليها. وتعنى بقيادة الأنشطة الائتمانية والبنكية والميدانية على مستوى الجهة؛
- الوكالات: تسهر هذه الوكالات، الخاضعة لإشراف الفرع الجهوي التابعة له، على إنجاز المهام المتعلقة بالأنشطة الائتمانية والبنكية والميدانية، وذلك داخل نطاق عمله .؛
- مراكز العملة الائتمانية: تضطلع هذه المراكز، التابعة لمديرية العملة الائتمانية والتواجد الميداني، بالأنشطة التشغيلية المتعلقة بتخزين ومعالجة وصيانة جودة النقد المتداول. وعلاوة على هذه المهام المشتركة، يعنى المركز الرئيسي للعملة الائتمانية بإمداد الشبكة بالعملة الائتمانية، فيما تساهم المراكز الجهوية للعملة الائتمانية في الأنشطة الميدانية للبنك على مستوى الجهة التي تتواجد فيها.

تتمثل أجهزة تسيير وإدارة بنك المغرب في المجلس والوالي واللجنة المديرية. وتتولى مراقبة البنك ثلاثة أجهزة، وهي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

رسم تخطيطي 2.1.2: أجهزة حكمة بنك المغرب



أجهزة الإدارة والتسيير

يتكون مجلس البنك من الوالي، بصفته رئيسا، والمدير العام وكذا ستة أعضاء يعينهم رئيس الحكومة. ويتم اختيارهم من بين الشخصيات المعروفة بنزاهتها وكفاءتها في المجال النقدي والمالي والاقتصادي، والتي لا تمارس انتدابا تشريعيًا عمومياً ولا تتحمل مناصب مسؤولية في المقاولات العمومية أو الخاصة أو في الإدارة العمومية. ويقترح الوالي ثلاثة من هؤلاء الأعضاء، فيما يقوم الوزير المكلف بالمالية باقتراح الثلاثة الآخرين. وبمناسبة التشكيل الجديد لمجلس الإدارة الذي أجري سنة 2020، تم توضيح معايير التعيين، على النحو المنصوص عليه في القانون المتعلق بالقانون الأساسي للبنك، ولا سيما فيما يخص المهارات الفردية والجامعية للأعضاء المذكورين، وتنوع مؤهلاتهم والمساواة بين الجنسين. وقد تم نشر السير الذاتية للأعضاء المعينين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ويعين هؤلاء الأعضاء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. ويشارك مدير الخزينة والمالية الخارجية التابع للوزارة المكلفة بالمالية في المجلس، بصفته عضوا وذلك دون أن يكون له حق التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

وتتعدد دورات مجلس البنك مرة واحدة على الأقل كل فصل، وفقاً لجدول زمني محدد سلفاً ومعلن عنه للعموم. ويقوم المجلس بتحديد توجه السياسة النقدية بناء على التحاليل والتوقعات المعدة من طرف مصالح البنك. وفي نهاية كل اجتماع، يُصدّر على الفور بيان صحفي يوضح قرارات المجلس والأسس التي استند إليها، ثم يعقد الوالي مؤتمراً صحفياً يُبث مباشرة. هذا ويحدد القانون الداخلي للمجلس، وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني، كيفية إعلان قرارات السياسة النقدية للعموم.

كما يعمل المجلس على تحديد القواعد العامة التي تنظم عملية تدبير احتياطات الصرف ويسهر على تتبع نتائج هذا التدبير. ويحدد خصائص الأوراق البنكية والنقود المعدنية التي يصدرها البنك ويتخذ القرارات المتعلقة بطرحها أو سحبها من التداول وفقاً للمقتضيات التنظيمية الواردة في هذا الشأن. ويتولى المجلس أيضاً مهمة إدارة البنك، خاصة الجوانب ذات الصلة بالسياسة العامة والتدبير المالي والمحاسبة وكذا التنظيم، وله صلاحية إقرار جميع التدابير التي يمكن تطبيقها في الحالات الاستثنائية أو الاستعجالية وتحديد أية أداة تدخل أخرى في السوق النقدية أو سوق الصرف عدا تلك الواردة في القانون.

وقد تم إنشاء لجنتين منبثقتين عن المجلس، وهما:

• **لجنة الافتتاح** التي تتولى دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والافتتاح الداخلي والخارجي، والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر وكذا إبداء الرأي بشأنها. وتتكون من ثلاثة أعضاء، يتم تعيينهم من بين أعضاء المجلس الستة، وتجتمع أربع مرات في السنة، عشرة أيام قبل اجتماعات المجلس. ويحدد ميثاق، مصادق عليه من طرف المجلس، أدوار لجنة الافتتاح والمسؤوليات المنوطة بها وكيفية سيرها، وتحدد هذه الأخيرة بالتفصيل في قانون داخلي. وتشمل أسماء الأعضاء الجدد المعينون في 2020 السيد مصطفى الموساوي بصفته رئيساً، والسيدة منى الشرقاوي والسيد فتح الله ولعلو. ويضطلع بمهمة الكتابة العامة للجنة المسؤول عن مديرية الافتتاح الداخلي؛

• **لجنة تسيير نظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي** التي تُعنى بإدارة الأنظمة الداخلية للتقاعد وللتغطية الصحية لمستخدمي البنك وبضمان تتبع تدبيرها التقني والمالي. ويترأسها أحد أعضاء المجلس، وتتكون من مسؤولي الوحدات المكلفة بتدبير المالية، والموارد البشرية والعمليات النقدية وعمليات الصرف، إلى جانب اثنين من ممثلي الموظفين. ويحدد ميثاق مصادق عليه من طرف المجلس كيفية سير هذه اللجنة. وترأس اللجنة منذ سنة 2020 السيدة نجاة المكاوي. ويضطلع بمهمة الكتابة العامة للجنة المسؤول عن المديرية المكلفة بالمالية.

وفقاً لممارسات الحكامة الجيدة وكما هو منصوص عليه في نظامه الداخلي، يجري المجلس، كل سنتين، تقييماً ذاتياً لطريقة سيره. في هذا الصدد، أنجز المجلس سنة 2024 تقييمه الذاتي الرابع، كما خضع للمرة الأولى، لمراجعة خارجية من طرف النظراء. تم تنفيذ تدابير التحسين بشكل عام، مما أفضى إلى تحسين القانون الداخلي للمجلس.

يقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الأساسي للبنك والنصوص التنظيمية وعلى تنفيذ قرارات مجلس البنك. ويساعده المدير العام، الذي يقوم بممارسة كافة المهام التي يسندها له الوالي وذلك تحت سلطته. ويحل المدير العام محل الوالي في حال غيابه أو في حال عدم تمكنه من الحضور.

وتتولى اللجنة المديرية مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. ويرأس الوالي هذه اللجنة التي تتكون من المدير العام ومسؤولي الوحدات المركزية وكذا فرعي البنك في الرباط والدار البيضاء. تعقد هذه اللجنة اجتماعات شهرية حسب برنامج محدد مسبقا. كما تجتمع في صيغتها المصغرة مرة واحدة كل فصل لضمان تتبع مشاريع التحول، لا سيما تلك المتعلقة برقمنة الخدمات المالية وتطوير التكنولوجيا المالية وكذا بالتحول الرقمي والتنظيمي للبنك ونظام المعلومات الخاص به.

كما يتلقى الوالي المساعدة من:

- **اللجنة النقدية والمالية** في المجالات ذات الصلة بالسياسة النقدية وسياسة الصرف وتدبير احتياطات الصرف والإشراف البنكي وأنظمة ووسائل الأداء والشمول المالي والبحث والاستقصاءات والإحصائيات. ويجتمع شهريا وفق لجدول زمني محدد سلفا. ومرة في كل فصل، يسبق اجتماعات هذه اللجنة اجتماع تحضيري، يرأسه المدير العام، من أجل إنجاز تقييم أولي للتوقعات الماكرواقتصادية للبنك. ويشارك فريق التوقعات التابع للمديرية المكلفة بالدراسات الاقتصادية في اجتماعات اللجنة النقدية والمالية وكذا اجتماعاتها التحضيرية.
- **لجنة الاستقرار المالي** التي تجتمع بوتيرة نصف سنوية وفقا لجدول زمني محدد مسبقا وتنظر في المخاطر والتهديدات على الاستقرار المالي وتدارس التدابير الملائمة للتخفيف منها. وتسبق اجتماعاتها تلك الخاصة بلجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية.

كما يتوفر البنك على خمس لجان أخرى يرأسها المدير العام وتشمل صلاحياتها مجالات أنشطة محددة، وتخضع قراراتها لموافقة الوالي:

- **لجنة التنسيق والتدبير الداخلي**، وهي مكلفة بدراسة قضايا التدبير الداخلي التي تستدعي التشاور بين مختلف الوحدات، وتتبع الأعمال الرامية إلى تحديد وتنفيذ استراتيجية البنك، ووضع السياسات الخاصة بمختلف مجالات النشاط. كما تسهر على تدارس المخاطر والتحذيرات المرتبطة بتنفيذ المشاريع عالية التأثير وكذا بميزانية البنك.
- **لجنة المخاطر والمطابقة**، المعنية بتدارس واعتماد وتتبع تنفيذ سياسات تدبير المخاطر وسياسات المطابقة، وكذا آليات استمرارية الأنشطة وتدبير الأزمات والأخلاقيات.

- **لجنة المعطيات والإحصائيات**، ويناط بها تدارس واعتماد القرارات المرتبطة باستراتيجية معطيات وإحصائيات البنك وبتتبع تنفيذ خارطة الطريق ذات الصلة. وتقوم أيضا بتدارس والموافقة على الفرص المتعلقة بالأوراش الجديدة للمعطيات، والحاجيات من المعطيات ومشاريع البحث والتحليل المتقدم للبيانات، وكذا تلك المتعلقة بالشراكة مع الهيئات الوطنية والدولية.
- **لجنة الأمن السيبراني**، وتتولى تدارس استراتيجية الأمن السيبراني والموافقة عليها وتتبع تنفيذ خارطة الطريق ذات الصلة، مع ضمان تماشيها مع التوجهات الاستراتيجية للبنك وكذا مع الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال.
- **لجنة الأداءات** وهي مكلفة بتدارس القضايا ذات الصلة بالأداءات الرقمية والأصول المشفرة. وفي هذا الصدد، تقوم بتتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأداءات الرقمية، وتعمل على تطوير التفكير بشأن استحداث عملة رقمية للبنك المركزي وتدارس تدابير التقليل من استخدام النقد، كما تسهر على إدراج أنظمة الأداء الوطنية ضمن المنصات والبنى التحتية الإقليمية والدولية. كما تسهر على تتبع إجراءات التحكم في المخاطر ومعالجة مكامن الضعف المرتبطة بأنظمة الأداء ووسائل الأداء الإلكترونية.

أجهزة الرقابة

يقوم مندوب الحكومة، لحساب الدولة وباسم الوزير المكلف بالمالية، بمراقبة صحة العمليات المالية للبنك بالنظر إلى الأحكام القانونية والتشريعية المطبقة عليها. ويحضر اجتماعات مجلس البنك، بصفة استشارية، ويقدم كافة الاقتراحات التي يعتبرها مفيدة.

وتخضع حسابات بنك المغرب، بموجب أحكام المادة 43 من القانون رقم 17-40 المتعلق بالقانون الأساسي للبنك، لافتحاص سنوي تحت مسؤولية مدقق خارجي يشهد على صحة القوائم التركيبية للبنك ويعطي صورة حقيقية وعادلة عن أصوله والتزاماته ووضعه المالي ونتائجه ويعمل على تقييم آليته الخاصة بالمراقبة الداخلية. ويقوم بإعداد تقرير مراجعة الحسابات الذي يتم إرساله إلى مندوب الحكومة وإلى أعضاء المجلس في موعد أقصاه خمسة أشهر بعد نهاية السنة المالية. ويعين هذا الأخير المدقق الخارجي بعد مراجعة لجنة الافتحاص لعملية انتقاءه ويحدد مدة انتدابه. وينجز التدقيق القانوني وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب والمستلهمة بشكل كبير من المعايير الدولية للتدقيق (ISA).

وينظم التدقيق الخارجي بموجب تعليمية داخلية تحدد معايير الانتقاء التالية: (i) ألا يكون في وضع رقابة ذاتية، استنادا إلى القواعد التنظيمية لمهنة المحاسب (هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب والاتحاد الدولي للمحاسبين 2009)؛ و(ii) الانتماء إلى شبكة دولية معروفة في مجال التدقيق المالي؛ و(iii) أن يكون قد أنجز مهام مراقبة الحسابات لفائدة بنوك مركزية سواء بشكل مباشر أو من خلال شبكته الدولية؛ و(iv) أن يثبت تمتعه باستقرار مالي متين؛ و(v) أن يكون مستقلا إزاء بنك المغرب. وفيما يتعلق بفريق المدقق

الخارجي، يجب أن يكون متعدد الاختصاصات، وأن يتوفر على المؤهلات المطلوبة وعلى خبرة جيدة في الميادين البنكية والمالية.

كما تحدد هذه التعليمات المعايير التالية، التي تتيح التأكد من استقلالية مراقب الحسابات: (i) منع المدقق الخارجي من إنجاز أية خدمات استشارية لحساب البنك؛ و(ii) حجم أتعابه بالنظر إلى رقم المبيعات الإجمالي الذي يحققه؛ و(iii) غياب أية علاقة تبعية أو مصلحة مع بنك المغرب، أيا كان نوعها، أو أية علاقة قرابة أو مصاهرة مع أعضاء مجلس البنك ومسيريه.

يتدارس البنك حالات تضارب المصالح قبل تقديمها للجنة الافتتاح من أجل تقييمها. كما يقدم مراقب الحسابات، بشكل سنوي، للجنة الافتتاح وثيقة تؤكد استقلاليته عن البنك. وتدارس اللجنة المخطط السنوي لعمل المراقب ومدى انسجامه مع أشغال الافتتاح الداخلي وتطلع على الاستنتاجات الرئيسية لمهمته.

تم تعيين مكتب «Deloitte» سنة 2021، مراقبا لحسابات البنك، وذلك لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد.

ويخضع البنك لمراقبة مجلس الحسابات. ويقوم سنويا بموافاته وفق الشكليات المنصوص عليها في القانون الجاري به العمل بالوثائق المحاسبية الخاصة به وكذا تلك الخاصة بهيئات الاحتياط الاجتماعي لمستخدميه. كما يوافيه بمحاضر اجتماعات مجلس البنك الخاص بميزانيته وممتلكاته، مصحوبة بنسخة من تقارير المدققين الخارجيين.

وأخيرا، يمكن أيضا الاستماع للوالي من لدن اللجان الدائمة المكلفة بالمالية في البرلمان، بمبادرة منها، حول مهام البنك وذلك طبقا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي كرسه الدستور.

لجنة الافتتاح

خلال سنة 2024، راجعت لجنة الافتتاح الحسابات السنوية للبنك في 31 شتنبر 2023 وأوصت بالموافقة عليها في مجلس البنك. كما حرصت على استقلالية مدقق الحسابات، بما يتوافق مع الأطر التنظيمية المعمول بها، وقامت بمراجعة خطة تدخل هذا الأخير للسنة المالية 2024. وفي هذا الصدد، استقصت اللجنة عن نهج مراقبة مدقق الحسابات ونطاق أعماله وقدرته على استيعاب التحديات المرتبطة بأنشطة البنك وآلية التنسيق مع الافتتاح الداخلي.

من جهة أخرى، اطلعت اللجنة على الاستنتاجات الرئيسية للتقرير المتعلق بنظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2023، لاسيما تقييم مدى نضجه ومختلف مكوناته.

كما استعرضت اللجنة نتائج آلية التحكم في المخاطر التشغيلية وتلك المتعلقة بسمعة المؤسسة والمخاطر المالية والاستراتيجية برسم سنة 2024، وأبدت رأيها حول البرنامج السنوي للافتحاص الداخلي برسم سنة 2025، قبل الموافقة عليه من لدن مجلس البنك. إضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بتدارس التقدم المحرز في تنفيذ توصياتها التي شملت بالأساس آلية تدبر المخاطر والحسابات السنوية والتقرير المتعلق بنظام المراقبة الداخلية والافتحاص الداخلي. هكذا، ومن أصل 12 توصية في سنة 2024، تم إنجاز سبعة ويجري استكمال خمسة منها.

لجنة تسيير نظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي

تمشيا مع التعليمات المتعلقة بميثاق نظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي، اجتمعت لجنة التسيير، برئاسة أحد أعضاء مجلس البنك، مع مسيري الأصول الخارجيين بهدف تدارس إنجازات الصناديق الخاصة بتقاعد المستخدمين والتعاضدية برسم سنة 2024، وقامت بالمصادقة على الحصيلة الاكتوارية لهذين النظامين ورفع استنتاجات التقرير السنوي للصناديق الاجتماعية والقرارات المقترحة إلى مجلس البنك من أجل الموافقة عليها خلال جلسته المنعقدة في مارس 2025. ومن جانبه، لم يبد الخبير الاكتواري المستقل، في نهاية مهمة افتحاصه للحصيلة الاكتوارية لنظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي لبنك المغرب، أي ملاحظات من شأنها التشكيك في المعطيات والفرضيات والالتزامات وأفق استمرارية النظامين وكذا الالتزامات التنظيمية.

إطار الشفافية للبنك

في إطار مقارنة الملاءمة مع المعايير التي ينص عليها ميثاق شفافية البنوك المركزية لصندوق النقد الدولي، واصل بنك المغرب تنفيذ التوصيات الصادرة عن مهمة مراجعة إطار الشفافية التي أجراها صندوق النقد الدولي سنة 2022. وتم إطلاق عدد من المشاريع في هذا المجال في سنة 2024، بما في ذلك إعداد وثائق تعليمية مصممة لتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتاحة على بوابة البنك على الإنترنت وفهمها.

2.1.2 الاستراتيجية

منذ عقدين، تخضع أنشطة بنك المغرب لمخططات استراتيجية تحدد التوجهات الواجب اتباعها في الفترة المعنية، استنادا إلى رؤية واضحة ومقسمة إلى أهداف ومشاريع مهيكلية.

وفي إطار مخططة الاستراتيجية لفترة 2024-2028، حدد البنك لنفسه نظرة «بنك مركزي ملتزم ومبتكر في خدمة الاقتصاد والمواطن»، وهو ما شرع في تحقيقه من خلال توجيهين استراتيجيين:

- المساهمة في تعزيز متانة الاقتصاد الوطني عبر الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي؛
- مواصلة تحويل البنك من أجل قدر أكبر من المرونة والإبداع والأداء.

وعقب السنة الأولى من اعتماده، تم إحراز تقدمات مهمة في مجمل الميادين الاستراتيجية.

جدول 1.1.2: الحصيلة السنوية الأولى لتطبيق المخطط الاستراتيجي 2024-2028

السياسة النقدية	
منظومة التحليل والتوقع	إصلاح نظام الصرف
• تعزيز الإطار التحليلي والتوقعات الماكرو اقتصادية عبر ملاءمة وتعزيز النموذج المركزي للتوقع والنماذج الفرعية؛ • مواصلة تنقيح مسودة إطار استهداف التضخم الذي تم وضعه للمغرب، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من التجربة الدولية في هذا المجال والخصائص المحددة للاقتصاد الوطني؛ • تكييف وثائق التواصل حول السياسة النقدية.	• استمرار الاستعدادات للمراحل التالية في إصلاح نظام سعر الصرف؛ • تعزيز إطار عمل متابعة وتحليل سوق الصرف؛ • وضع تدابير تهدف لتعميق سوق الصرف؛ • صياغة عمليات مواكبة وتحسيس الأطراف المعنية حول تحديات مرونة سعر الصرف.
أنشطة البحوث	المعطيات والإحصائيات
• نشر ثلاث وثائق عمل؛ • تعزيز الشراكات مع العالم الأكاديمي لاسيما عبر تنظيم ندوات داخلية لفائدة الباحثين الجامعيين ومشاركة مختلف الأعمال المنجزة من قبل البنك في ندوات علمية؛ • إطلاق النسخة الثانية من جائزة بنك المغرب للبحوث الاقتصادية والمالية.	• تبني تعليمية جديدة تحكم منظومة حكمة البيانات؛ • مواصلة اعتماد عمليات تدبير البيانات والإحصاءات الموحدة؛ • إصدار ميثاق نشر البيانات؛ • تسيير حالات استعمال تحليلات البيانات؛ • تعزيز التنسيق مع منظومة وضع قنوات مبادلة جديدة.

الاستقرار المالي والإشراف البنكي والشمول المالي	
الإشراف البنكي والتنظيم الاحترازي	الشمول المالي والحضور الميداني
• مواصلة العمل على نقل معايير بازل III مع استحداث متطلبات جديدة لتدبير السيولة؛ • تكيف إطار عمل ترخيص التكتلات المالية ومؤسسات التمويل الأصغر ومنصات التمويل الجماعي وتنظيمها والإشراف عليها؛ • تحضير إصلاح نظام التسوية البنكية طبقا للمعايير الدولية وتقديم مشروع التعديل المرتبط به إلى مجلس الحكومة بهدف إدخاله في الدائرة التشريعية؛ • تعزيز مراقبة المخاطر السيبرانية في القطاع المالي؛ • توحيد الإطار التنظيمي والإشرافي للمخاطر المناخية؛ • دعم رقمنة الخدمات المالية وتعزيز إطار حماية الزبناء؛ • نشر دراسة أجريت بدعم فني من البنك الدولي حول المخاطر المناخية في القطاع البنكي؛ • تحليل أوجه تداخل السياسات النقدية والمالية والميزانية والسياسات الاحترازية الكلية؛ • تتبع نشر الأدوات الاحترازية الكلية، لا سيما تلك المتعلقة بقطاع العقارات والأسر.	• إنجاز حصيلة أولية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتحديد أهم التحديات الواجب مواجهتها في إطار المرحلة الثانية؛ • القيام بتجربة لفائدة 100 امرأة قروية حول موضوع نموذج مواكبة متمحور حول خصوصيات وحاجيات محددة للسكان فضلا عن إعداد دليل مخصص للنساء المقاولات في العالم القروي؛ • مواصلة تنظيم عمليات التثقيف المالي والتحضير «لجولة الدواوير» التي تهدف إلى تعزيز قدرات الساكنة القروية في مجال أخذ القرارات المالية؛ • اعتماد القانون الجديد بشأن مكاتب المعلومات الائتمانية والشروع في صياغة اللوائح ذات الصلة؛ • مواصلة رقمنة ولا مركزية الخدمات ذات المصلحة العامة، بهدف تحسين وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بالحسابات البنكية وحوادث الدفع والتصنيفات الائتمانية؛ • إعداد ووضع سياسة حضور ميداني.
طرق الأداء الإلكتروني والتكنولوجيا المالية	
• صياغة مشروع قانون بشأن مراقبة البنى التحتية للأسواق المالية ومصدري وسائل الأداء؛ • إعداد الأطر التنظيمية والإشرافية لغرفة المقاصة - الطرف المقابل المركزي الجديد لسوق العقود الآجلة؛ • مواصلة العمل على تطوير الأداء الإلكتروني والحد من استخدام النقد؛ • إنشاء صندوق لدعم شركات التكنولوجيا المالية وتعزيز تطويرها؛ • صياغة مشروع قانون لتنظيم الأصول المشفرة وتقديمه للأطراف المعنية لاعتماده؛ • مواصلة التفكير حول العملة الرقمية للبنك المركزي.	
شبكة البنك والنشاط الائتماني والوثائق المؤمنة	
• مواصلة نشر برنامج التخصيص في شبكة البنك؛ • إصدار أوراق نقدية جديدة من فئة 20 و 50 و 200 درهم؛ • الحصول على جائزة أفضل عملة ورقية في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا؛ • تنفيذ نظام جديد ومرن لإدارة ومعالجة الأوراق النقدية الأجنبية؛ • مواصلة تحديث الدورة النقدية؛ • وضع المتطلبات الضرورية من أجل تعزيز القدرة على إيجاد حلول تخصيص بطاقات التعريف المؤمنة؛ • إطلاق أشغال إعداد جيل جديد من جوازات السفر البيومترية المغربية.	

الحكمة، التواصل والانفتاح	
الحكمة	التواصل والانفتاح
• مراجعة البنية التنظيمية للبنك وترتيبات التنسيق والإدارة داخل الوحدات وفيما بينها؛ • مواصلة هيكلة نظام الشفافية في البنك بما يتماشى مع التطورات في الممارسات الدولية؛ • تعزيز التنسيق بين الشركاء والفاعلين المتخصصين في مجال الأمن السيبراني؛ • وضع حل رقمي لإدارة الأزمات وتحديد محاور التحسين استنادا على تمارين محاكاة الأزمات؛ • اعتماد إطار تنظيمي جديد يحكم المشتريات، يتضمن التنظيمات الوطنية الجديدة في الأسواق العمومية؛ • مواصلة تعزيز نضج المسؤولية المجتمعية للمقاولات وإطلاق عمليات التوعية في هذا المجال.	• تصميم أدوات التواصل لعامة الجمهور بعدة لغات: أدلة «معلومات مفيدة»، كبسولات فيديو، رسوم بيانية، تسجيلات صوتية (بودكاست)؛ • تعزيز حضور البنك في وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة التفاعل مع مستخدمي الإنترنت من خلال سياسة مخصصة للرد على التعليقات؛ • تعزيز التواصل الداخلي من خلال التركيز على القنوات التي تشجع على مشاركة المعلومات وإمكانية الولوج إليها؛ • وضع البرامج المخصصة لنشر وشرح أنشطة متحف بنك المغرب وتنظيم أربع ندوات بخصوص تاريخ النقد.
الموارد	
• صياغة سياسة " الرفاهية في العمل " وإطلاق خارطة الطريق ذات الصلة التي تغطي الرفاهية البدنية والعاطفية والاجتماعية والعلاقاتية والفكرية والمهنية والمالية؛ • وضع عمليات إعلامية وتدريبية وتوعوية لصالح المدراء بشأن التسيير؛ • تعزيز بصمة البنك كمشغل من خلال المشاركة المنتظمة في المنتديات الوطنية والدولية والترويج لمهنة لدى الأفراد الموهوبين؛ • مراجعة المنظومة الوظيفية لتوفير مزيد من الوضوح والفرص للتقدم والتطوير الوظيفي؛ • مواصلة تعزيز أنظمة المراقبة بالفيديو والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي لتعزيز السلامة والأمن في مواقع البنك. • إعداد المتطلبات الأساسية لتطوير أنشطة مختبر الابتكار التابع للبنك.	

3.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات

نظام المراقبة الداخلية

كل سنة، يتم إعداد حصيلة لكافة مكونات¹ نظام المراقبة الداخلية للبنك، المستوحى من الإطار المرجعي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريدواي (COSO). وتستند هذه الحصيلة إلى نتائج التقييم الذاتي الذي تقوم به الوحدات لأنظمة المراقبة الخاصة بها والخريطة الشاملة للمخاطر التنفيذية والخلاصات والتوصيات المتأتية من مهام الافتحاص الداخلي والخارجي وكذلك تلك الصادرة عن لجنة الافتحاص.

¹ بيئة المراقبة وتدبير المخاطر وأنشطة المراقبة والإخبار، وقيادة النظام.

وقد حافظ هذا النظام على مستوى نضج مرتفع، حيث بلغت أربع من أصل خمس مكوناته مستوى النضج المستهدف. وتعزى هذه النتيجة بالأساس إلى تنفيذ عدد من المبادرات التي تروم الحفاظ على فعالية وكفاءة النظام، ومنها التقييم الذاتي لعمل مجلس البنك، وتفعيل التوصيات الصادرة عن تقييم الإطار المتعلق بالشفافية، وكذا التقييم الخارجي لمنظومة تدبير المخاطر.

الافتحاص الداخلي

يعد الافتحاص الداخلي لبنك المغرب نشاطا مستقلا تتجلى مهمته في منح الأطراف المعنية الرئيسية (مجلس إدارة البنك ولجنة الافتحاص وولاية البنك) ضمانا بشأن التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك. ويسعى إلى دعم البنك في تحقيق أهدافه، من خلال تقييم منهجي ومنظم لعمليات التحكم في المخاطر، ونظام المراقبة الداخلية، وحكمة المؤسسة.

في هذا الصدد، يقوم البنك بالتخطيط لمهامه وتنفيذها وفقا لمقاربة مبنية على المخاطر، قائمة على مخطط افتحاص شامل يهتم كافة كيانات البنك وعملياته وأنشطته. ويأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار، إضافة إلى تحليل المخاطر، التحديات الاستراتيجية، وتكاملية الأشغال مع تلك التي يقوم بها مراقب الحسابات، ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتحاص وكذا توقعات الأطراف المعنية المذكورة أعلاه. وتهدف مهام الافتحاص بالخصوص إلى تقييم مطابقة أنشطة البنك للقوانين والقواعد والمساطر الجاري العمل بها، وكذا فعاليتها وكفاءتها مقارنة بالأهداف المسطرة لها وكذا موثوقية وسلامة المعلومات ذات الصلة.

وقد تم تكييف برنامج الافتحاص لسنة 2024 لمراعاة المخاطر الجديدة الناشئة عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2024-2028.

جدول 2.1.2 : العمليات الرئيسية التي خضعت للافتحاص سنة 2024

العمليات المتعلقة "بالتسيير"	العمليات المتعلقة "بالمهن"	العمليات المتعلقة "بالدعم"
• تنظيم البنك	• الأنشطة الائتمانية	• الموارد البشرية
• أمن المعلومات ومثانة الأنشطة	• متحف البنك	• النظم المعلوماتية
	• العمليات البنكية	• المعلومات المالية
	• الشمول المالي	• المشتريات
		• السلامة

تدبير المخاطر

المخاطر الاستراتيجية¹

خلال سنة 2024، تم إنجاز تقييم شامل للمخطط الاستراتيجي 2019-2023، مكن من الوقوف على المخاطر الأساسية التي تم رصدتها والتي يتعين تتبعها طيلة الخمس سنوات، مع مراعاة تقاطعاتها وتأثيرها على الأنشطة الجوهرية للبنك وسمعته. كما تم التركيز بشكل خاص على المخاطر المرتبطة بالمحيط الخارجي والتحديات المرتبطة بالمشاريع الرقمية الجديدة.

المخاطر التنفيذية²

إلى جانب مراجعة شاملة لخريطة المخاطر، تم التركيز على المخاطر المرتبطة بالأطراف الثالثة، التي من المحتمل أن تؤثر على مرونة البنك ومهامه. وفي الوقت ذاته، تم رصد تطور المخاطر الكبرى مع تعزيز آليات الرقابة، لا سيما المخاطر المتعلقة بـ (i) الأمن السيبراني، بسبب تضاعف عدد الهجمات السيبرانية على الصعيدين الوطني والدولي؛ و(ii) توقعات الاقتصاد الكلي، التي تحيط بها حالات عدم اليقين الاقتصادية والجيوسياسية والمناخية؛ و(iii) حجم النقد المتداول، التي واصلت منحها التصاعدي بالرغم من جهود البنك لتطوير وسائل أداء أخرى.

المخاطر المالية³

تتولى لجنة منبثقة عن اللجنة المالية والنقدية مراجعة المؤشرات⁴ المحددة لرصد المخاطر المالية، وكذلك تتبع الإجراءات التي تهدف إلى السيطرة عليها.

مخاطر السمعة⁵

نظراً لطابعها متعدد الأبعاد، خضعت مخاطر السمعة لتحليل معمق خلال سنة 2024، بهدف رصد وتوقع كافة الأحداث التي قد تؤثر على صورة البنك. وفي هذا السياق، تم تنفيذ عدد من الإجراءات، من بينها:

- مراقبة عن كثب للمخاطر ذات الحساسية المتوسطة المتعلقة بالأنشطة الرئيسية للبنك والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على صورة البنك؛

- رصد شهري لتنقيط صورة البنك في وسائل الإعلام؛

¹ المخاطر الاستراتيجية هي المخاطر التي قد تعيق تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك أو تنتج عن تنفيذها.

² تنقسم المخاطر التنفيذية إلى عدة فئات: المخاطر البشرية والتنظيمية والتشغيلية ونظم المعلومات والمخاطر الخارجية. لكل وحدة من وحدات البنك مدير مخاطر مسؤول عن تقييم المخاطر الخاصة بمجال مسؤوليته وضمان تنفيذ تدابير التخفيف منها. ويضمن هيكل مركزي الدعم المنهجي وإعداد التقارير الموحدة.

³ تشمل المخاطر المالية مخاطر القروض والسوق والسيولة بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بتدبير الصناديق الاجتماعية وتوظيف الأموال الذاتية للبنك.

⁴ يتم تفصيل المخاطر المالية الكامنة في إدارة احتياطات النقد الأجنبي في القسم "3.2.8 نظام تدبير المخاطر المالية".

⁵ تنشأ مخاطر السمعة من رأي أو تصور سلبي لكفاءة البنك من قبل مختلف أصحاب المصلحة الخارجيين أو الداخليين. وقد تنشأ أيضاً من تدبير غير مناسب للمخاطر الاستراتيجية أو التنفيذية أو المالية.

- حملة للتوعية بمخاطر الفساد، تستهدف جميع الوظائف المعرضة لهذه المخاطر؛
- وضع نظام تشاور مع الأطراف المعنية، كجزء من الخطة الاستراتيجية الجديدة 2024-2028.

استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

عزز بنك المغرب قدرته على الصمود التنفيذي سنة 2024 من خلال نشر حل لتدبير الأزمات، تم اختباره خلال تمرين انسحاب الأنشطة الحرجة.

كما قام البنك أيضا بمراجعة نظامه الخاص باستمرارية النشاط، موليا اهتماما خاصا لتدبير مخزون العملة الائتمانية. وفي الوقت نفسه، واصل البنك، بالتعاون مع السلطات المالية الأخرى وكذا المؤسسات البنكية والبنى التحتية للأسواق المالية، تنفيذ خارطة طريق تنسيق استمرارية النشاط. وقد تم تحيين الإطار المرجعي للتهديدات التنفيذية الرئيسية لدمج الأحداث الأخيرة، على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك المخاطر الناشئة الخاصة بالقطاع المالي.

فيما يتعلق بسلامة المعلومات، وبفعل تصاعد الهجمات السيبرانية، قام البنك بتعزيز نظام الأمن السيبراني الخاص به من خلال إضفاء الطابع الرسمي على ميثاق حكمة الأمن السيبراني، وتفعيل لجنة الأمن السيبراني وإنشاء لوحة تحكم للأمن السيبراني تتضمن رؤية على المستوى الداخلي وعلى مستوى القطاع البنكي في الآن نفسه. كما تمت مواصلة ملاءمة المنظومة مع المتطلبات القانونية والتنظيمية¹، وتجديد شهادة مصادقة معيار ISO/IEC 27001 : 2022 الخاص بنظام تدبير سلامة المعلومات.

الأخلاقيات

يرتكز نظام الأخلاقيات المعتمد من طرف بنك المغرب على مدونتين، إحداهما تخص أعضاء مجلس البنك، والأخرى مستخدمي المؤسسة. يشمل هذا النظام قواعد خاصة ببعض المهام ذات الحساسية الأخلاقية العالية (المشتريات، الافتحاص الداخلي، مزودو الخدمات الخارجيون)، بالإضافة إلى آلية التبليغ الأخلاقي التي تتيح للمستخدمين وللشركاء الخارجيين إبلاغ المؤسسة بأي سلوك منافي لقواعد حسن السلوك. وقد تم تدعيم هذا النظام من خلال اعتماد نظام لتدبير مكافحة الفساد حاصل منذ سنة 2019 على شهادة مصادقة معيار إيزو 37001.

في سنة 2024، قام البنك بتحيين مدونة الأخلاقيات وسياسة محاربة الفساد الخاصة به، وذلك لمواكبة تطورات السياقين الوطني والدولي، واستثمار فرص التحسين المستخلصة من مراحل التطبيق السابقة. وبهذه المناسبة، جدد أعضاء مجلس البنك، ووالي المؤسسة، وكافة المستخدمين توقيعهم على الالتزام باحترام مضامين هذه الوثائق. ورافقت ذلك حملات توعية على مستوى البنك لضمان فهم جيد للمقتضيات الأخلاقية الجديدة.

¹ القانون رقم 05-20 المتعلق بالأمن السيبراني والتعليمة الوطنية لأمن نظم المعلومات.

أنظمة التدبير

تميزت سنة 2024 بمباشرة الأعمال التحضيرية لتجديد شهادة التصديق الخاصة بالأنظمة الخمسة للتدبير التي يعتمد عليها البنك¹. ولهذا الغرض، تم وضع تعليمتين تعززان التزاماته فيما يتعلق بالجودة والصحة والسلامة في العمل والبيئة. كما تم إطلاق حملة خاصة بعمليات التدقيق الداخلي شملت العديد من الوحدات والعمليات بهدف تحديد الثغرات وتنفيذ تدابير التحسين. وتم إجراء التدقيق الخاص بشهادة التصديق في أكتوبر 2024 من قبل شركة دولية متخصصة، والتي أصدرت رأيا إيجابيا يقر بمطابقة كافة أنظمة التدبير الخاصة بالبنك للمعايير الدولية المعمول بها.

وموازا مع ذلك، تابع البنك جهوده في مجال مكافحة الرشوة، حيث أطلق برنامجا للتكوين يستهدف المناصب الأكثر عرضة لها. وعلى المستوى القطاعي، استمر تنفيذ التدابير الواردة في خارطة الطريق وفقا للمقتضيات المنصوص عليها في اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الرشوة في القطاع المالي².

المطابقة

فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واصل بنك المغرب المراجعة الدورية لآليته الداخلية من خلال تحيين القواعد المتعلقة بما يلي: (i) تحديد هوية المستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين ومن الترتيبات القانونية المنشأة في المغرب؛ (ii) تدابير اليقظة إزاء الزبناء والعمليات الواردة من البلدان عالية المخاطر والموجهة إليها؛ و (iii) معالجة طلبات التحقيق الصادرة عن اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار السلاح وتمويلها.

وقام البنك أيضا بمراجعة نماذج اتفاقيات الحسابات المنظمة لعلاقاته مع الزبناء، حيث أدرج فيها الالتزامات المتعلقة بتقديم الوثائق الضرورية لتنفيذ واجب اليقظة فيما يتعلق بالزبناء والعمليات، وبالاستخدام المشروع للحسابات، وفقا للطبيعة المصرح بها لكل علاقة عمل.

وفيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد الوطني، وجه البنك تصريحين بشكل تلقائي إلى الهيئة الوطنية للمعلومات المالية. كما لبي 249 طلبا واردا من سلطات إنفاذ القانون في إطار التحقيق في قضايا جنائية وطنية ودولية.

¹ يتعلق الأمر بالمعايير التالية: ايزو 9001 و ايزو 14001 و ايزو 27001 و ايزو 37001 و ايزو 45001 .

² اتفاقية تم توقيعها في نونبر 2019 بين الهيئات التنظيمية الثلاث للقطاع المالي (بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وفيما يتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، مكنت المشاورات التي أجريت مع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من إدماج مبادئ حماية المعطيات والخصوصية في مشاريع التطوير الرقمي التي يشرف عليها البنك. وإدراكا لأهمية استخدام منصة الطرف الثالث الوطني الموثوق به للتحقق من الهوية التي طورتها المديرية العامة للأمن الوطني من أجل رقمنة بعض الخدمات والأنشطة، فقد وقع البنك على بروتوكول اتفاق يخول الحصول على ترخيص لاستخدام الوظائف التقنية التي تتميز بها البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، كما أجرى أيضا تحليلا أوليا لمدى امتثال المشاريع الرقمية لقواعد حماية الخصوصية والثقة الرقمية والأمن السيبراني، وفقا لمقاربة «الخصوصية المتضمنة في التصميم».

وفيما يخص تنزيل آلية الحصول على المعلومة، قام البنك بالرد على كافة الطلبات التي توصل بها والبالغ عددها 165 طلبا.

4.1.2 المسؤولية الاجتماعية

في سنة 2024، وضع بنك المغرب برنامجا جديدا للمسؤولية الاجتماعية، والمنشئ عن سياسته المتعلقة بهذا المجال وعن مخططة الاستراتيجية. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز إدماج قضايا المسؤولية الاجتماعية ضمن مهام البنك وأنشطته وتقييم أدائه العام في هذا الصدد.

كما واصل البنك جهوده الرامية إلى تعزيز هيئات الحكامة وإطار الشفافية وآلية تدبير المخاطر السيبرانية الخاصة به. وعمل أيضا على تحسين مراعاة قضايا المسؤولية الاجتماعية في المنظومة المالية، ولا سيما ما تعلق منها بالأمن المالي والأمن السيبراني وحماية الزبناء.

وانطلاقا من توجهات المحور الاقتصادي لسياسته في مجال المسؤولية الاجتماعية والتزامه بتشجيع البحوث في المجالين الاقتصادي والمالي، أطلق بنك المغرب النسخة الثانية من « جائزة بنك المغرب للبحث الاقتصادي والمالي ». كما عزز البنك حضوره المحلي من خلال برنامج ثري ومتنوع من الأنشطة المرتبطة بالثقافة الاقتصادية والمالية لفائدة الأوساط الجامعية والمدرسية ورواد الأعمال.

وفيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه مستخدميه، فقد قام بإضفاء الطابع الرسمي على سياسة الرفاه في العمل وأطلق برنامجا موسعا يشمل عدة محاور من قبيل الرفاه المهني والرفاه البدني والرفاه العاطفي والرفاه المالي.

وتكريسا لالتزامه إزاء القضايا البيئية، واصل بنك المغرب اتخاذ تدابير تهدف إلى جعل القطاع البنكي أكثر صمودا في مواجهة المخاطر المناخية، كما تعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في المنظومة المالية لوضع استراتيجية جديدة لتمويل المناخ في أفق 2030.

وعلى الصعيد الداخلي، تم إطلاق أورش جديدة لتقييم البصمة الكربونية لمحافظ الاستثمار الخاصة بالبنك من خلال وضع إطار عمل يتماشى مع المعايير ذات الصلة. وللمحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، أجرى البنك عمليات تدقيق طاقي في أكثر مواقع استهلاكه للطاقة، وأطلق برنامجا لتركيب الأنظمة الكهروضوئية. كما واصل البنك تنفيذ برنامجه المتعلق بالتدبير المسؤول للمياه، والذي يشمل إعادة تهيئة الفضاءات الخضراء وتحديث شبكات توزيع المياه والربط التدريجي لهذه المواقع بشبكة توزيع المياه العادمة المعالجة.

وفي سياق تعزيز الالتزام الاجتماعي لمستخدميه، وضع البنك آلية للتطوع المهني تُمكنهم من توظيف خبراتهم في خدمة مشاريع ذات منفعة عامة. وقد تم تنفيذ عدة مهام تم تحديدها بشراكة مع جمعيات تنشط في مجال تنمية الوسط القروي ودعم الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك في إطار المرحلة التجريبية الأولى لتفعيل هذه الآلية.

وقد صاحب تنفيذ برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك إطلاق مخطط تحسيبي شمل بالأساس تنظيم ورشات عمل بشأن التغير المناخي لفائدة المستخدمين، وإقامة معرض تحت شعار « الماء في قلب العلم » بشراكة مع معهد البحوث من أجل التنمية، بالإضافة إلى تنظيم عدة ندوات لتقاسم مقاربة المسؤولية الاجتماعية لبنك المغرب مع مختلف الفاعلين في منظومته.

5.1.2 قواعد الميزانية

على مستوى الميزانية، اعتمد بنك المغرب مقارنة متكاملة تشمل التخطيط الاستراتيجي الذي يضع القواعد التشغيلية لإعداد الميزانيات ويتيح صياغة التقارير التي تمكن من ضمان تتبع تحقيق الأهداف وتحديد التدابير التصحيحية في حالة وجود فوارق.

تخضع عملية إعداد الميزانية وتنفيذها داخل البنك لميثاق يحدد أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة المنخرطة في هذه العملية ويرسي المبادئ والقواعد الواجب اتباعها، مثل المواءمة مع الاستراتيجية، والتدبير المالي الجيد والشمولية وتناسق المعلومات المحاسبية والميزانية، ووحددة الميزانية، والمصادقية، وسنوية الميزانية وتخصيص السنوات المالية وقابلية تحويل الاعتمادات. ويحرص البنك أثناء إعداد ميزانيته على الامتثال للقواعد التالية: (i) تمويل الوسائل اللازمة لبلوغ أهدافه التي يمكنه من القيام بمهامه؛ و(ii) تحسين التكاليف على النحو الأمثل؛ و(iii) تكييف الموارد وفقا للأولويات الاستراتيجية ومتطلبات الفعالية والمطابقة؛ و(iv) تحديد استثماراته في إطار نهج الترشيح.

خلال سنة 2024، تميزت عملية إعداد الميزانية بمراجعة التعليمات المتعلقة بميثاق عملية إعداد الميزانية بهدف إضفاء الطابع الرسمي على كافة التحسينات التي لحقت به. وتشمل هذه الأخيرة إضفاء الطابع الرسمي على بعض الممارسات، وتعزيز أدوار ومسؤوليات الفاعلين المعنيين وتجسيد التنسيق الجديد لسلسلة قيمة العملية. وقد أسفر ذلك عن إحداث لجنة تشغيلية مسؤولة عن فحص الوثائق المتعلقة بالمبادئ التوجيهية الجديدة للاستثمار، ولجان الفرص المتخصصة في التأكد من استيفاء المشاريع الاستثمارية لكافة المعايير قبل رفعها إلى لجنة التنسيق والتدبير الداخلي «للاستثمارات».

وتخضع هذه العملية أيضا لجدول زمني ميزانياتي دقيق وصارم. حيث تنطلق الأشغال منذ شهر يونيو بمرحلة التأطير التي تهدف إلى تحديد معدل التطور التقديري لميزانيات البنك. وخلال شهر أكتوبر، تصادق لجنة التنسيق والتدبير الداخلي على مدى ملاءمة نفقات التسيير المرتبطة بالخدمات والفعاليات، بالإضافة إلى الميزانيات المخصصة للاستثمارات الجديدة وتوزيعها على مدى ثلاث سنوات. وفي نهاية هذه العملية، ووفقا للمقتضيات النظامية، يصادق مجلس البنك خلال دورته المنعقدة في شهر دجنبر على الميزانية السنوية.

2.2 مهام البنك

1.2.2 السياسة النقدية

بعد الفترة التضخمية خلال سنوات 2022 و2023 والتي دفعت بنك المغرب إلى تشديد سياسته النقدية، عرف التضخم تراجعاً ملموساً في 2024، حيث بلغ في المتوسط 0,9%. وكانت المعطيات المتاحة على مدار السنة توحى بعودته إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار.

واتسمت السنة أيضاً باستمرار الشكوك القوية المرتبطة، على الصعيد الدولي، بتداعيات التوترات الجيوسياسية والنزاعات في أوكرانيا والشرق الأوسط، إلى جانب تنظيم الانتخابات في عدد كبير من الدول، وعلى المستوى الوطني، بالأوضاع المناخية ونتائج مفاوضات الحوار الاجتماعي.

وفيما يخص النشاط الاقتصادي، فبينما كان الإنتاج الفلاحي ما زال يعاني من الإجهاد المائي وتوالي فترات الجفاف، سجل النمو غير الفلاحي تحسناً تدريجياً يرتقب أن يستمر لاسيما بفضل الزخم المتوقع في الاستثمار.

في هذا السياق، ومن أجل دعم الانتعاش الاقتصادي، قرر بنك المغرب تيسير سياسته النقدية، لكن مع اعتماد مقاربة تدريجية، مستنداً في اتخاذ قراراته عند كل اجتماع على أحدث المعطيات. هكذا، بعد أن أبقى على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير خلال أربعة اجتماعات متتالية، من يونيو 2023 إلى مارس 2024، قرر تخفيضه مرتين، في يونيو وديجنبر، بمقدار 25 نقطة أساس في كل مرة، ليبلغ 2,50%.

وواصل البنك، موازاة مع ذلك، تلبية كافة طلبات السيولة المقدمة من البنوك من خلال تدخلاته الأسبوعية وبرامجه لإعادة التمويل على المدى البعيد. وقد بلغ مجموع حجم تدخلاته 137,2 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي، عوض 96,9 مليار درهم في سنة 2023، وذلك نتيجة لنمو حجم النقد المتداول.

وفي سوق الصرف، بقيت تغيرات قيمة الدرهم داخل نطاق التقلب دون أي تدخل من بنك المغرب وذلك في ظل ظرفية متسمة بمستوى منخفض لعجز الحساب الجاري وتحسن احتياطات الصرف. أما حجم المعاملات، ورغم انخفاضه، فقد ظل مهما نسبياً، حيث بلغ ما مجموعه 551 مليار درهم في السوق القائمة بين البنوك و226,5 ملياراً بالنسبة لعمليات التحوط.

قرارات السياسة النقدية

خلال أول اجتماع عقده مجلس البنك هذه السنة في شهر مارس، كانت البيانات المتاحة تشير إلى تراجع أسرع مما كان متوقعا للضغوط التضخمية على الصعيد الدولي، وإلى صمود نسبي للاقتصاد العالمي، وذلك رغم عملية التشديد النقدي.

وعلى المستوى الوطني، كان من المتوقع أن يعود التضخم إلى مستويات تقارب 2%، إلا أن توقعات خبراء القطاع المالي، على الرغم من توجهها نحو الانخفاض، ظلت مرتفعة نسبياً، حيث بلغت في المتوسط 3,4% في أفق ثمانية فصول.

أما النمو الاقتصادي، فكان من المتوقع أن يظل محدوداً في 2,1% في 2024، بدلا من 2,8% سنة 2023، قبل أن يتسارع إلى 4,3% في سنة 2025. وكان من المتوقع أن تتحسن وتيرة الأنشطة غير الفلاحية تدريجياً إلى 3% في سنة 2024 ثم إلى 3,5% في سنة 2025، مدعومة على وجه الخصوص بارتفاع الاستثمارات المتوقع ارتباطاً بالمشاريع المختلفة الجارية أو المبرمجة. وبالمقابل، وبالنظر إلى مستوى التساقطات الضعيف، كان من المتوقع أن تنكمش القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 6,4% في سنة 2024، مع تراجع إنتاج الحبوب، الذي توقع بنك المغرب أن يبلغ حوالي 25 مليون قنطار، قبل أن ينتعش بنسبة 12,8% في سنة 2025، مع فرضية محصول حبوب متوسط قدره 55 مليون قنطار¹.

وعلى صعيد التوازنات الماكرو اقتصادية، كان من المتوقع أن يتفاقم عجز الحساب الجاري إلى 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2024 ثم إلى 2,8% في سنة 2025، ارتباطاً بالأساس بارتفاع واردات المواد الغذائية وارتفاع التجهيز. وكان من المتوقع أن تشهد الأصول الاحتياطية الرسمية استقراراً خلال سنة 2024 قبل أن ترتفع في سنة 2025 إلى ما يعادل 5 أشهر و5 أيام من واردات السلع والخدمات. من جهته، كان من المتوقع أن يصل عجز الميزانية إلى 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2024، قبل أن يتراجع إلى 4% في سنة 2025. ويعكس هذا التطور على وجه الخصوص، الزيادات التي كانت متوقعة في العائدات الضريبية وتلك المتأتية من آليات التمويل المبتكرة، بالإضافة إلى تراجع تكاليف المقاصة ارتباطاً بالشروع في التخفيض التدريجي لدعم غاز البوتان المقرر ابتداءً من سنة 2024.

كل هذه التوقعات كانت محاطة بشكوك قوية، ترتبط بالخصوص، على الصعيد الدولي، بالتوترات الجيوسياسية وإجراء الانتخابات في العديد من البلدان، وعلى المستوى الوطني، بالأوضاع المناخية غير المواتية والإجهاد المائي.

¹ توافق متوسط المحاصيل في السنوات الخمس الأخيرة.

وبخصوص انتقال قرارات السياسة النقدية، أدى الرفع التراكمي لسعر الفائدة الرئيسي بما قدره 150 نقطة أساس إلى تزايد أسعار الفائدة على القروض البنكية بواقع 112 نقطة، كما يتضح من خلال الاستقصاء الفصلي لبنك المغرب حول أسعار الفائدة على القروض، وكذا إلى ارتفاع عائدات السندات السيادية لمدة 52 أسبوعاً في السوق الثانوية بواقع 111 نقطة بين الفصل الثالث من سنة 2022 والفصل الأخير من سنة 2023.

وبناء على كافة هذه المعطيات، اعتبر المجلس أن مستوى سعر الفائدة الرئيسي والمحدد في 3% يظل ملائماً لتعزيز تثبيت التوقعات ودعم عودة التضخم إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار.

جدول 1.2.2: توقعات التضخم على المدى المتوسط (بالنسبة المئوية)

اجتماعات المجلس				
19 مارس 2024	25 يونيو 2024	24 شتنبر 2024	17 دجنبر 2024	
2,3	2,2	2,0	2,0	المتوسط في أفق 8 فصول
2,2	1,5	1,3	1,0	2024
2,4	2,7	2,5	2,4	2025
-	-	-	1,8	2026

خلال اجتماع المجلس المنعقد في شهر يونيو، تم الإبقاء على توقع التضخم الأساسي عند 2,3% في المتوسط، فيما تم تخفيض توقع التضخم الإجمالي إلى 1,5% بالنسبة لسنة 2024 ورفعته إلى 2,7% بالنسبة لسنة 2025، في حين سجلت أئمة المواد الغذائية متقلبة الأسعار تراجعاً أسرع مما كان متوقفاً. وفيما يخص توقعات التضخم، فقد واصل تثبيتها تحسنه، حيث ارتقب خبراء القطاع المالي أن يبلغ التضخم 2,7% في أفق ثمانية فصول.

وفيما يخص النشاط الاقتصادي، كانت المعطيات المتاحة تشير إلى انخراط النمو غير الفلاحي في منحى أعلى، مع نسب 3,9% في 2024 و4,1% في 2025. وعلى العكس، وأخذاً بالاعتبار محصول حبوب موسم 2023-2024، الذي بلغ 31,2 مليون قنطار حسب تقديرات وزارة الفلاحة، كان من المرتقب أن تتراجع القيمة المضافة الفلاحية بواقع 6,9% في 2024، قبل أن تسجل قفزة بنسبة 8,6% في 2025. وإجمالاً، كان من المتوقع أن يتراجع النمو من 3,4% في 2023 إلى 2,8% في 2024، قبل أن يتسارع إلى 4,5% في 2025.

وفيما يتعلق بانتقال القرارات السابقة للسياسة النقدية إلى الأوضاع المالية، فقد ظلت أسعار الفائدة على القروض البنكية شبه مستقرة بين الفصل الثالث من سنة 2023 والفصل الأول من سنة 2024.

وفي المجمل، كانت هذه التطورات تعكس التقدم الملحوظ المحرز فيما يخص عودة التضخم إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار والحفاظ على انتعاش النشاط الاقتصادي بعد جائحة كوفيد. وفي ظل هذه الظروف، وبعد أن أبقى مجلس بنك المغرب على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير خلال أربعة اجتماعات متتالية، أي من يونيو 2023 إلى مارس 2024، قرر في شهر يونيو تخفيضه بما قدره 25 نقطة أساس إلى 2,75%.

وبمناسبة اجتماع المجلس في شتنبر، أفضى أخذ البيانات المتاحة بالاعتبار إلى مراجعة طفيفة لتوقعات التضخم والنمو الاقتصادي. وبالمقابل، ظلت المخاطر المحيطة بالآفاق في مستويات مرتفعة. فعلى الصعيد الدولي، وعلاوة على النزاعات والتوترات الجيوسياسية، كانت هذه المخاطر مرتبطة بنتائج الانتخابات في العديد من البلدان. أما على الصعيد الداخلي، فقد كانت ناجمة عن الشكوك المرتبطة بتنزيل توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2025 وعن استمرار مفاوضات الحوار الاجتماعي، والتي كان بإمكانها أن تؤثر على تطور الأسعار والطلب بشكل أكبر من المتوقع.

في ظل هذا السياق، قرر المجلس الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 2,75%، مع مواصلة تتبع تطور الظرفية الاقتصادية والاجتماعية عن كثب.

وعقد المجلس آخر اجتماع له برسم السنة بعد اعتماد قانون المالية لسنة 2025 وإصدار البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2025-2027، التي تعكس معطياتها العزم على الاستمرار في تعزيز التوازنات الماكرو اقتصادية على المدى المتوسط.

وكانت توقعات البنك تشير أيضا إلى تحسن النمو غير الفلاحي، وإن بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا. وفيما يخص التضخم، كان من المرتقب أن يبلغ 1% في 2024 وحوالي 2% على المدى المتوسط، لكن مع توجه ميزان المخاطر نحو الارتفاع.

وأخذا بالاعتبار كافة هذه التطورات، قرر المجلس تخفيض سعر الفائدة الرئيسي مرة أخرى، وذلك بواقع 25 نقطة أساس إلى 2,50%، مع التأكيد على أنه سيبنى قراراته المستقبلية، خلال كل اجتماع، على أحدث المعطيات المحينة.

جدول 2.2.2: قرارات السياسة النقدية* منذ 2016

التاريخ	سعر الفائدة الرئيسي	نسبة الاحتياطي الإلزامي	قرارات أخرى
22 مارس 2016	خفض من 2,50% إلى 2,25%		
21 يونيو 2016		رفع من 2% إلى 5%	إقرار فوائد على الاحتياطي الإلزامي بالنسبة للبنوك التي تبذل جهداً أكبر في منح القروض.
24 شتنبر 2019		خفض من 4% إلى 2%	
17 دجنبر 2019			- إرساء آلية لإعادة التمويل اللامحدود بالنسبة للقروض البنكية الممنوحة للفئات التي يستهدفها البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات. - إتطبيق سعر فائدة تفضيلي قدره 1,25% على إعادة تمويل القروض الممنوحة في إطار هذا البرنامج.
17 مارس 2020	خفض من 2,25% إلى 2%		
15 أبريل 2020			- توسيع قائمة الأصول المقبولة كضمان لعمليات إعادة التمويل لتشمل سندات الدين الصادرة عن المقاولات والمؤسسات العمومية أو صناديق التوظيف الجماعي للتسديد وإلى السندات الممثلة للديون على الدولة أو على المقاولات والمؤسسات العمومية. - تخفيف شروط إعادة تمويل البنوك في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة الذي أُحدث سنة 2013 من خلال (i) توسيع نطاق إعادة التمويل ليشمل قروض التشغيل بالإضافة إلى قروض الاستثمار؛ و(ii) الرفع من دوريتها لتصبح شهرية بعد أن كانت فصلية.
16 يونيو 2020	خفض من 2% إلى 1,50%	خفض من 2% إلى 0%	- إنشاء خط إعادة تمويل القروض الجديدة والقروض المعاد جدولتها التي منتجها البنوك لجمعيات القروض الصغرى خلال الفترة الممتدة من الفصل الثاني من سنة 2020 إلى الفصل الأخير من سنة 2021. - إحداث خط إعادة تمويل «الوكالات بالاستثمار» المبرمة مع البنوك التقليدية خلال الفترة الممتدة من الفصل الثاني من سنة 2020 إلى الفصل الأخير من سنة 2021 لصالح البنوك التشاركية. - توسيع قائمة الأصول المقبولة كضمان لعمليات إعادة التمويل لتشمل السندات الممثلة للديون على جمعيات القروض الصغرى و«الوكالات بالاستثمار» المبرمة مع البنوك التشاركية.
27 شتنبر 2022	رفع من 1,50% إلى 2%		
20 دجنبر 2022	رفع من 2% إلى 2,50%		
21 مارس 2023	رفع من 2,50% إلى 3%		
25 يونيو 2024	خفض من 3% إلى 2,75%		
17 دجنبر 2024	خفض من 2,75% إلى 2,50%		

*بالنسبة لسعر الفائدة الرئيسي ونسبة الاحتياطي الإلزامي، لا يتضمن الجدول سوى القرارات المرتبطة بتغيير مستوياتها.

إطار 1.2.2: انتقال قرارات السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة على القروض

لبلوغ هدف استقرار الأسعار، تعتمد السياسة النقدية بالأساس على سعر الفائدة للتأثير على الطلب الكلي وبالتالي على التضخم.

لذلك، من ضمن التحديات التي تواجهها البنوك المركزية، انتقال قراراتها إلى أهدافها النهائية. وتتم هذه العملية عبر عدة قنوات¹، منها بالخصوص، لاسيما في الاقتصادات التي تعرف هيمنة الوساطة البنكية، قناة سعر الفائدة. ويمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى مرحلتين: تتمثل الأولى في انتقال تغيرات سعر الفائدة الرئيسي إلى الأسعار المطبقة من طرف البنوك، والثانية، التي غالباً ما تكون أطول، في انتقال هذه الأسعار إلى الاقتصاد الحقيقي.

وقد يتأثر حجم هذا الانتقال، الذي يُشار إليه غالباً بمصطلح «مدى انتقال الأثر - pass-through»، وسرعته بعدة عوامل، لاسيما جودة تدبير السيولة البنكية من قبل البنك المركزي، وخصائص النظام البنكي مثل درجة تنافسيته وحجمه ومردوديته، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية ومستوى الولوج إلى الخدمات البنكية، إلخ.

ولتقدير مدى انتقال الأثر تجريبياً وتقييم الخصائص الأخرى لانتقال قرارات السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة على القروض، لا سيما سرعته ودرجة عدم تماثله، يمكن اعتماد عدة مقاربات. وتستند الأكثرها استخداماً في الأدبيات الاقتصادية إلى نماذج من نوع VAR (نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات)، وECM (نموذج تصحيح الخطأ)، وARDL (نموذج الانحدار الذاتي الموزع)، بالإضافة إلى نماذج TAR (نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي) وMTAR (نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذو نقاط التحول المتعددة)، وهي نماذج انحدار ذاتي بعثبات، تمكن على وجه الخصوص من رصد عدم التماثل في عملية الانتقال.

في المغرب، يتميز سياق تنفيذ السياسة النقدية بهيمنة كبيرة للائتمان البنكي الممنوح في معظمه بأسعار فائدة ثابتة على تمويل الاقتصاد، وبقطاع بنكي قوي، وبمستوى تركيز الأصول البنكية يقارب 77%²، وبحصة ودائع غير مدرة للفوائد تفوق 40% من موارد البنوك، إلخ.

ومنذ سنة 2020، ومع تواتر الصدمات المختلفة التي أدت إلى تحولات سريعة وهامة في الظرفية الاقتصادية، لجأ بنك المغرب إلى استعمال أدوات سياسته النقدية بوتيرة أكبر. وهكذا، بين مارس 2020 وديجنبر 2024، غير سعر الفائدة الرئيسي سبع مرات، أي بوتيرة بلغت في المتوسط 1,4 مرة في السنة، مقابل 0,2 مرة خلال السنوات الخمسة السابقة. وتتيح هذه الوتيرة المرتفعة لتغيرات سعر الفائدة الرئيسي فرصة لتقييم انتقال السياسة النقدية بدقة أكبر عبر قنواتها المختلفة وخلال مراحلها المتعددة.

ولتقييم مدى انتقال الأثر إلى أسعار الفائدة على القروض، تم تقدير نماذج من نوع نموذج تصحيح الخطأ³ (ECM) بالنسبة للفترة الممتدة من الفصل الأول من سنة 2008 إلى الفصل الثالث من سنة 2024. وتتمثل البيانات المستخدمة في سعر الفائدة بين البنوك كمؤشر بديل لسعر الفائدة الرئيسي⁴، وأسعار الفائدة على القروض حسب الغرض من القرض، المستخلصة من الاستقصاء الفصلي الذي يعده بنك المغرب، أي تلك المطبقة على قروض الخزينة، وقروض التجهيز، والقروض العقارية، وقروض الاستهلاك.

¹ إلى جانب قناة سعر الفائدة، يتعلق الأمر على وجه الخصوص بقنوات الائتمان، وأسعار الأصول، وسعر الصرف، وتوقعات التضخم.

² يتم حساب هذا المستوى بناءً على حصة السوق التي تحوزها البنوك الخمسة الأولى من حيث الأصول.

³ بالنسبة لأسعار الفائدة العقارية، لم يتم اعتماد فرضية التكامل المشترك وفق Granger. هكذا، تم تقدير نموذج من نوع ARDL، وأكد اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك.

⁴ في المغرب، يمكن تدبير السيولة البنكية من طرف بنك المغرب من إبقاء سعر الفائدة بين البنوك متماشياً مع سعر الفائدة الرئيسي.

تم تمثيل النموذج على النحو الآتي:

$$p_t = \beta_0 + \beta_1 (\text{سعر الفائدة بين البنوك})_t + \mu_t \quad (1)$$

$$\Delta(\text{سعر الفائدة على القروض})_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta(\text{سعر الفائدة بين البنوك})_t + \sum_{i=2}^n \alpha_i \Delta(\text{سعر الفائدة بين البنوك})_{t-i} - \alpha_2 \mu_{t-1} + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث يُمثل β_1 مدى انتقال الأثر على المدى الطويل، و α_1 مدى انتقال الأثر الفوري، و α_2 سرعة تعديل أسعار الفائدة على القروض للعودة إلى مستواها التوازني بعد تغيير سعر الفائدة الرئيسي.

جدول 1.1.2.2: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

(القيم الاحتمالية 'p-values' موضوعة بين قوسين)

سعر الفائدة على القروض حسب نوع القرض	مدى انتقال الأثر على المدى الطويل (β_1)	مدى انتقال الأثر الفوري (α_1)	سرعة التعديل (α_2)	متوسط أجل التعديل ⁵ (بالفصول) ($(\beta_2 - \alpha_1) / \alpha_2$)
قروض الاستهلاك	0,51 (0,00)	0,36 (0,00)	0,44 (0,00)	0,34
قروض التجهيز	0,94 (0,00)	0,24 (0,28)	0,57 (0,00)	1,23
تسهيلات الصندوق	1,30 (0,00)	0,77 (0,00)	0,45 (0,00)	1,18
قروض عقارية	1,05 (0,00)	0,25 (0,00)	0,24 (0,00)	3,33
متوسط سعر الفائدة على القروض الإجمالي	1,09 (0,00)	0,59 (0,00)	0,31 (0,00)	1,61

تكشف التقديرات المحصل عليها أن انتقال الأثر على المدى الطويل يتم بشكل كامل إلى جميع أسعار الفائدة على القروض، باستثناء تلك المطبقة على قروض الاستهلاك، حيث يُقدر فيها الانتقال بنسبة 51%. ويرجح أن تكون هذه النتيجة مرتبطة بالمستويات المرتفعة لكل من المخاطر ودرجة التركز⁶ في هذا القسم.

وتشير المقارنة مع خلاصات دراسة سابقة أنجزها بنك المغرب في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2017 إلى أن مدى انتقال الأثر على المدى الطويل تحسن بشكل ملموس بالنسبة لقروض الاستهلاك، حيث انتقل من 14% إلى 51%، في حين لم يسجل إلا ارتفاعات طفيفة بالنسبة للقروض العقارية (من 99% إلى 105%) وقروض التجهيز (من 90% إلى 94%).

وفي أفق فصل واحد، تراوحت نسبة انتقال تغيرات سعر الفائدة الرئيسي بين 24% بالنسبة لقروض التجهيز و77% بالنسبة لقروض الخزينة. وفيما يتعلق بتعديل أسعار الفائدة على القروض لبلوغ التوازن على المدى الطويل، فهو شبه فوري بالنسبة لقروض الاستهلاك، ويتجاوز بقليل فصلا واحدا بالنسبة لقروض التجهيز وتسهيلات الخزينة، فيما يفوق ثلاثة فصول بالنسبة للقروض العقارية.

⁵ يُشير متوسط أجل التعديل إلى الفترة اللازمة لكي يصل سعر الفائدة على القروض إلى مستواه التوازني على المدى الطويل.

⁶ بلغ هذا المستوى 82% في المتوسط على مدى السنوات الخمسة الأخيرة.

ومقارنة مع دول أخرى، أسفر تحليل تجميعي أجراه البنك الدولي⁷ سنة 2019 بناء على 52 دراسة حول مدى انتقال أثر سعر الفائدة في 38 اقتصادا، إلى بلوغ متوسط معامل انتقال تغيرات سعر الفائدة 80%. وتشير دراسات أخرى قامت بها بنوك مركزية أو مؤسسات دولية عموما إلى أن الانتقالات كانت تامة في بعض الاقتصادات النامية والصاعدة، على غرار جمهورية التشيك وجمهورية الدومينيكان وإندونيسيا وحتى المكسيك، وجزئية في بعض الاقتصادات خاصة منها المتقدمة مثل منطقة الأورو والولايات المتحدة الأمريكية.

جدول إ.2.1.2.2: تقدير مدى انتقال الأثر لعينة من البلدان

الاقتصاد	المراجع	المقاربة التجريبية	مدة الدراسة	مدى انتقال الأثر الطويل الأجل	أسعار الفائدة على القروض المعتمدة
منطقة الأورو	بنك فرنسا (2024) ⁸	ARDL	2023-2022	0,49	المتوسط المرجح لعدد من أسعار الفائدة على القروض، البنكية منها أو أسعار السوق، والمطبقة على الديون الجديدة التي حصلت عليها الأسر والمقاولات والحكومة.
الولايات المتحدة			2023-2022	0,53	
			2007-2005	0,42	
المكسيك	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022) ⁹	ARDL	2020-2002	[0,97-0,2]	أسعار الفائدة على القروض
المغرب	بنك المغرب (2018) ¹⁰	ECM	2017-2006	[0,99-0,14]	حسب الغرض من الائتمان البنكي.
جمهورية التشيك	T. Havraneka, Z. Irsovab (2016) ¹¹	ECM	2015-2004	[1,14-0,93]	
إندونيسيا	R. Herlambang, R. Purwono (2023) ¹²	ARDL غير خطي	2017-1990	[1,31-1,14]	أسعار الفائدة على تسهيلات الخزينة.
جمهورية الدومينيكان	صندوق النقد الدولي (2015) ¹³	ECM	2015-2006	[1,20-1,10]	أسعار الفائدة على قروض الاستهلاك لمدة ثلاثة أشهر و6 أشهر و12 شهرا ومتوسط السعر المرجح.

⁷ Banque mondiale, "Interest rate pass-through, a meta-analysis of the literature", Policy research working paper no. 8713, 2019.

⁸ Jude, C., Levieuge, G., "les effets du resserrement monétaire sur les conditions de financement", 2024.

⁹ Maravalle, A., Pandiella, A., "the pass-through of the monetary policy rate into lending rates in Mexico", OCDE, Economics department working papers, no. 1734, 2022.

¹⁰ Bennouna, H., "pass-through du taux d'intérêt au Maroc: Enseignements à partir de l'enquête trimestrielle sur les taux débiteurs", Document du travail de Bank Al-Maghrib, 2018.

¹¹ Havranek, T., Irsova, Z. et Lesanovska, J., "Bank efficiency and interest rate pass-through: Evidence from Czech loan products", Economic Modelling, 54 153-169, 2016.

¹² Herlambang, R., Purwono, R., "Testing the consistency of asymmetric interest rate pass-through: The case of Indonesia", Economics & Finance, no. 111/2178124, 2023.

¹³ Grigoli, F., Mota, J., "Interest Rate Pass-Through in the Dominican Republic", FMI, working paper no.15/260, 2015.

إطار 2.2.2: تقييم توقعات التضخم والنمو

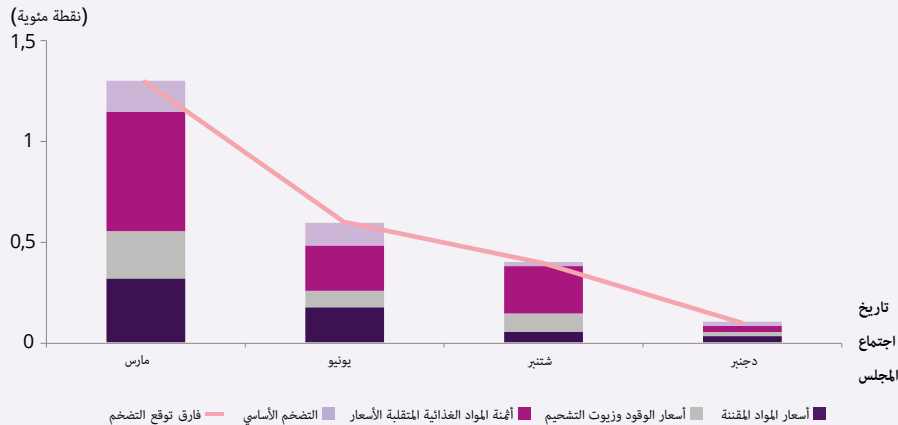
في إطار سياسة الشفافية المعتمدة والالتزام بتحسين جودة آلياته التحليلية والتوقعية، يجري بنك المغرب سنويا تقييما لتوقعاته التي يعدها بشكل فصلي بمناسبة اجتماعات مجلسه. ويعرض هذا الإطار ملخصا لنتائج تقييم توقعات التضخم والنمو لسنة 2024.

اتسم السياق الماكرو اقتصادي خلال هذه السنة بشكوك قوية مرتبطة بالخصوص، على الصعيد الدولي، بالنزاعات والتوترات الجيوسياسية وإجراء الانتخابات في العديد من البلدان، وعلى المستوى الوطني، بالظروف المناخية ونتائج الحوار الاجتماعي.

وفي توقعات شهر مارس، كانت المعطيات المتاحة تشير إلى أن التضخم سيواصل تباطؤه الذي بدأ في فبراير 2023، لكن بوتيرة أبطأ مما لوحظ فعلا. وهكذا، كان يتوقع أن يصل مكونه الأساسي خلال السنة إلى متوسط 2,3 ٪، القريب من نسبة 2,2 ٪ المسجلة. وبالمقابل، وبخصوص أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمان وأسعار الوقود ومواد التشحيم، كانت المعطيات المتاحة تشير إلى تراجع أقل أهمية مما تم تسجيله. وفي المجمل، بلغ التضخم 0,9 ٪ مقابل توقع أولي قدره 2,2 ٪، أي بفارق 1,3 نقطة مئوية.

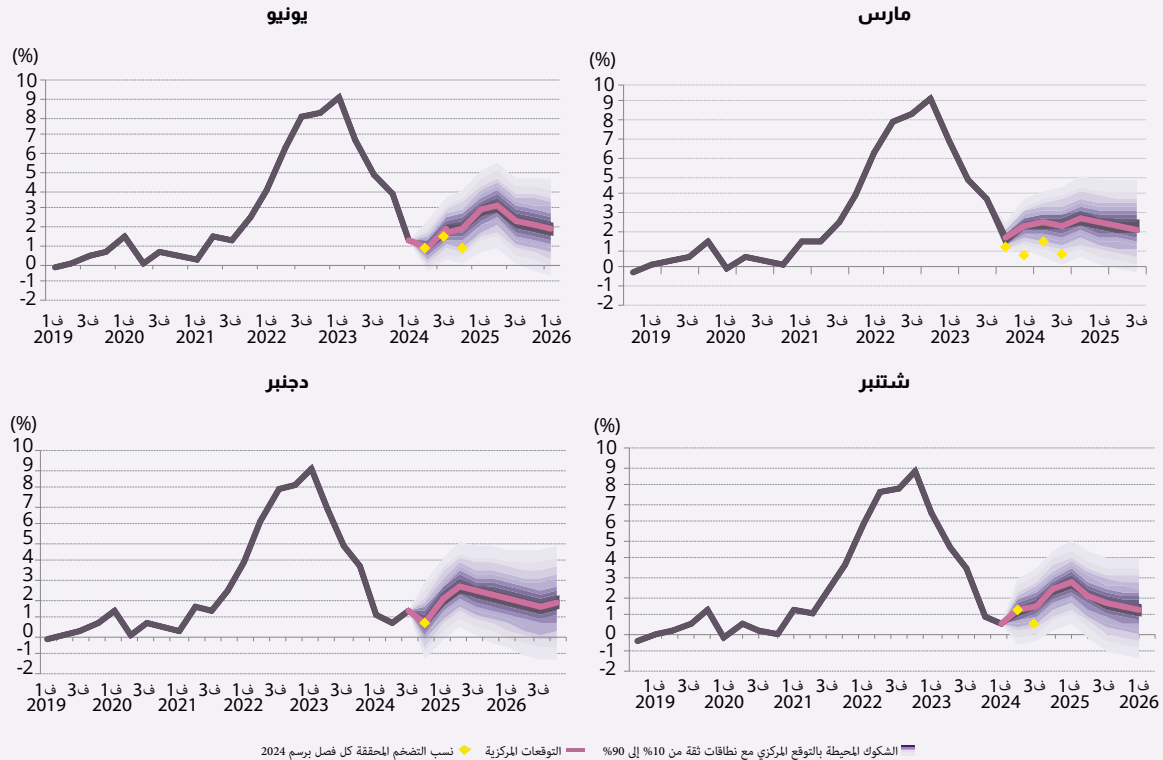
وفي التوقعات الموالية، بينما ظل فارق توقع التضخم الأساسي قريبا من الصفر عموما، تم تقليص ذاك الخاص بالتضخم الإجمالي تدريجيا، ليصل إلى 0,6 نقطة في يونيو، وإلى 0,4 في شتنبر ثم إلى 0,1 في دجنبر.

رسم بياني 1.2.2.2: فارق توقع التضخم خلال سنة 2024



في ظل هذه الظروف، وباستثناء الفصل الأول، كانت نسب التضخم الفصلية المسجلة في هذه السنة داخل نطاق الثقة بواقع 90 ٪ (انظر الرسوم البيانية المروحية أدناه).

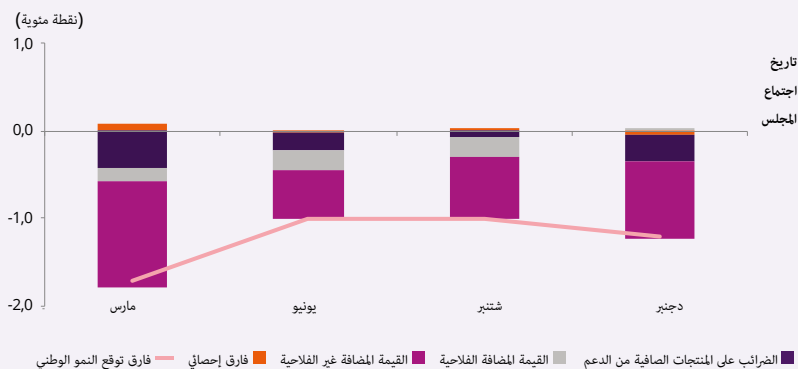
رسم بياني إ.2.2.2: رسوم بيانية مروحية للتضخم حسب تاريخ اجتماع المجلس سنة 2024



وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فقد تسارع إلى 3,8% في 2024، مع انخفاض بواقع 4,8% في القيمة المضافة الفلاحية وارتفاع بنسبة 4,5% في القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية. وقد شكلت التوقعات المقدمة خلال اجتماعات المجلس المنعقدة برسم سنة 2024 تقييما ناقصا ملحوظا لنسب النمو السنوية المحققة، حيث تراوحت بين 2,1% في مارس و2,8% في يونيو وشتنبر، مع متوسط فارق مطلق قدره 1,2 نقطة مئوية.

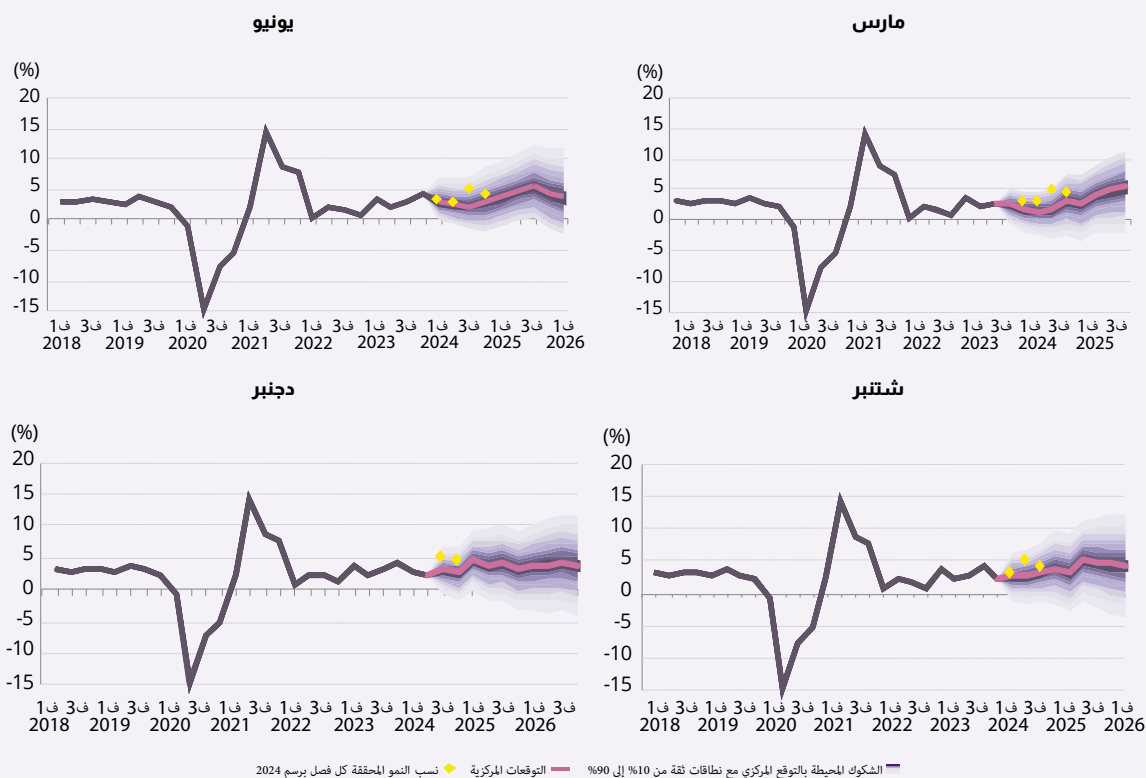
وبالنسبة للقطاع الفلاحي، بلغ الخطأ المطلق 1,9 نقطة مئوية في خلال الفصول الثلاثة الأولى من السنة، قبل أن يتراجع إلى 0,2 نقطة مئوية في دجنبر. وبالنسبة للأنشطة غير الفلاحية، وصل إلى 0,7 نقطة مئوية في يونيو و1,2 نقطة مئوية في المتوسط خلال الفترات المتبقية. ومن ناحية أخرى، تعزى نسبة مهمة من هذه الفوارق إلى المعطيات المتعلقة بالحسابات الوطنية السنوية برسم سنة 2024، والتي تبين أنها أكبر بكثير من متوسط الإنجازات الفصلية، مع فارق قدره 0,6 نقطة مئوية.

رسم بياني إ.3.2.2.2: فارق توقع النمو لسنة 2024



تبين الرسوم البيانية المروحية الخاصة بتوقع النمو أن النسب الفصلية المسجلة في 2024 كانت كلها داخل نطاق الثقة البالغ 90%، وكانت قريبة على العموم من التوقع المركزي، باستثناء تلك المحققة في الفصل الثالث من السنة والتي كانت تفوق بشكل طفيف التوقع المركزي الخاص بالفصول الأربعة.

رسم بياني إ.4.2.2.2: رسوم بيانية مروحية للنمو حسب تاريخ اجتماع المجلس لسنة 2024

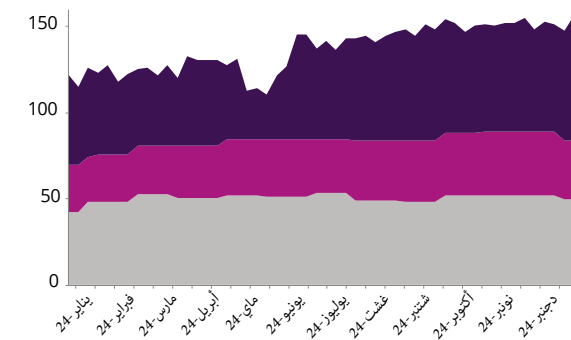


تنفيذ السياسة النقدية

التدخلات في السوق النقدية

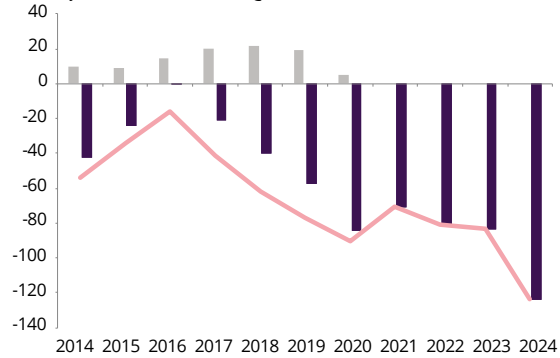
تزايدت حاجة البنوك إلى السيولة بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من 83,3 مليار درهم في متوسط نهايات الأسابيع في سنة 2023 إلى 123,7 مليارات سنة 2024. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى نمو حجم النقد المتداول، الذي تراجعت حدة أثره التقييدي بفضل ارتفاع احتياطات الصرف الصافية لدى بنك المغرب.

رسم بياني 2.2.2: تدخلات بنك المغرب
(متوسط نهايات الأسابيع، بمليارات الدراهم)



■ التسيقات لمدة 7 أيام ■ عمليات إعادة التمويل برسم دعم تمويل الاقتصاد ■ التسيقات لأجل شهر واحد و 3 أشهر

رسم بياني 1.2.2: الوضعية الهيكلية للسيولة*
ومبلغ الاحتياطي الإلزامي
(متوسط نهايات الأسابيع، بمليارات الدراهم)



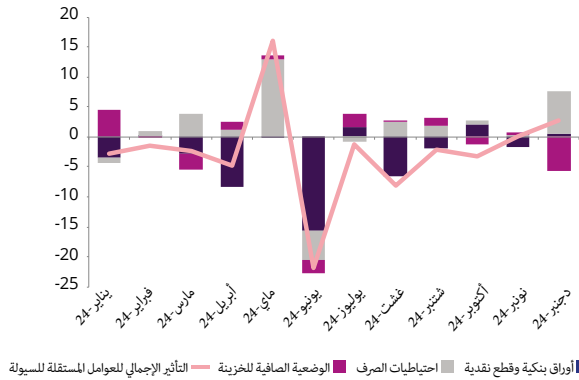
■ الاحتياطي الإلزامي ■ الوضعية الهيكلية لسيولة البنوك ■ الحاجة إلى السيولة

* يقصد بالوضعية الهيكلية لسيولة البنوك مجموع احتياطات الصرف لدى بنك المغرب، والوضعية الصافية للخزينة وعوامل سيولة صافية أخرى، ناقص حجم النقد المتداول.

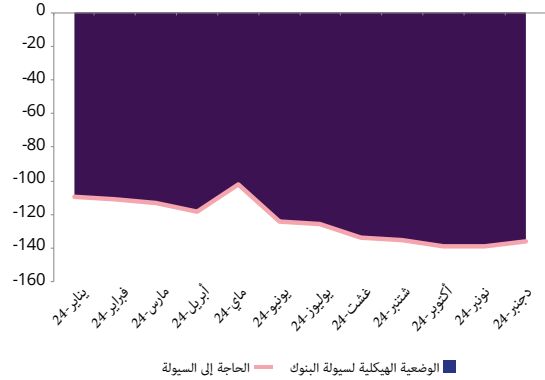
ولمواجهة هذه الوضعية، رفع بنك المغرب حجم تدخلاته إلى 137,2 مليار درهم في متوسط نهايات الأسابيع لسنة 2024 مقابل 96,9 مليارات في السنة الماضية. وحسب فئات الأدوات المستخدمة، ارتفع متوسط مبلغ التسيقات لمدة 7 أيام من 40,8 مليارات إلى 53,9 مليارات. أما حجم السيولة التي ضخمها البنك عبر العمليات لأجل شهر واحد وثلاثة أشهر، فقد انتقل من 39,4 مليارات إلى 60,2 مليارات. وبلغ جاري عمليات إعادة التمويل برسم برامج¹ دعم تمويل الاقتصاد 23 مليارات بعد 16,6 مليارات سنة 2023. كما تم اللجوء ثلاث مرات للبنك للحصول على تسيقات لمدة 24 ساعة بما مجموعه 4,6 مليارات. وفي ظل هذه الظروف، ظلت المدة المتوسطة لتدخلات بنك المغرب مستقرة تقريبا عند 50 يوما.

¹ يتعلق الأمر ببرامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والبنك التشاركية، وجمعيات القروض الصغرى، وكذا البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات.

رسم بياني 4.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة (بمليارات الدراهم، متوسط نهايات الأسابيع)



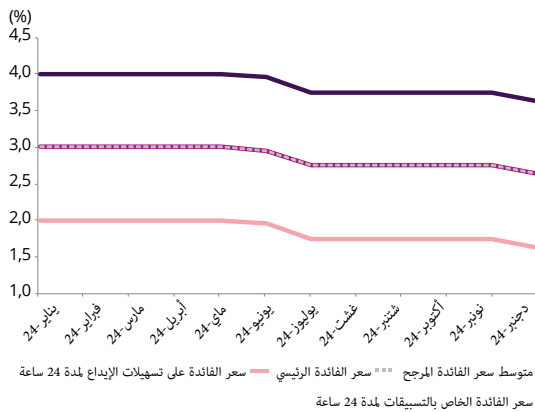
رسم بياني 3.2.2: وضعية سيولة البنوك (بمليارات الدراهم، متوسط نهايات الأسابيع)



يبرز التحليل دون السنوي تزايد حاجة البنوك إلى السيولة خلال السنة مع انخفاضات ظرفية في ماي، وبدرجة أقل في دجنبر، ارتباطا بالأساس بارتفاع الأصول الاحتياطية الرسمية.

وفي ظل هذه الظروف، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك، وهو الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، متسقا مع سعر الفائدة الرئيسي طوال السنة، في حين تراجع المتوسط اليومي لحجم المبادلات إلى 2,6 مليار درهم مقابل 3,5 مليارا في السنة الماضية.

رسم بياني 6.2.2: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك (المتوسطات الشهرية)



رسم بياني 5.2.2: حجم المبادلات في السوق القائمة بين البنوك (بمليارات الدراهم، متوسطات يومية)

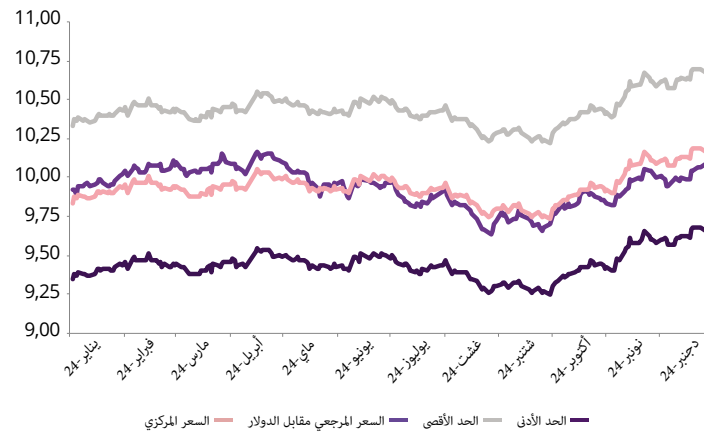


التدخلات في سوق الصرف

شهدت سنة 2024 ارتفاعا في قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتوقع تباطؤ وتيرة تراجع سعر الفائدة الأمريكي.

وفي سوق الصرف المحلي، أدى هذا التطور، إلى جانب تأثير السوق¹ الإيجابي على الدرهم، إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة 2,2% مقابل العملة الأمريكية. وعلى مدار السنة، تأرجح الدرهم حول السعر المركزي داخل نطاق التقلب دون أي تدخل من بنك المغرب، مما يؤكد نتائج التقييمات الفصلية المنجزة من طرف البنك والتي تشير إلى أن قيمة العملة الوطنية ظلت متماشية عموما مع أسس الاقتصاد.

رسم بياني 7.2.2: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي



أما حجم المعاملات، وإن كان في انخفاض، فقد ظل هاما نسبيا في سنة 2024 حيث بلغ في المجموع 551 مليار درهم عوض 754,1 مليار درهم سنة 2023، في السوق القائمة بين البنوك، و226,5 مليارا مقابل 258 مليارا فيما يخص عمليات التحوط.

¹ يمكن تقسيم تغيرات أسعار الصرف إلى قسمين. الأول تأثير السلة الذي ينتج عن تطور قيمة الأورو مقابل الدولار الأمريكي، والثاني تأثير السوق الناتج عن انحرافات سعر الصرف عن قيمته التي يتم حسابها على أساس السلة.

2.2.2 البحوث

خلال سنة 2024، تميزت الأنشطة البحثية في بنك المغرب بنشر ثلاث وثائق عمل تناولت المواضيع التالية: « ديناميات العرض الائتماني والنشاط الاقتصادي في المغرب » ، و « أثر تكاليف النقل البحري للبضائع على التضخم في المغرب » و « نجاعة الاستثمار العمومي المباشر في المغرب ».

وبموازاة ذلك، نظم البنك، في الفترة من 22 إلى 24 ماي بالداخل، الدورة الخامسة من الأيام الدولية للاقتصاد الكلي والمالية تحت شعار: « التكامل الاقتصادي في إفريقيا: الطريق إلى مستقبل أكثر ازدهارا » بمشاركة مع مختبر الأبحاث حول الابتكار والمسؤوليات والتنمية المستدامة التابع لجامعة القاضي عياض بمراكش ومركز برنولي للعلوم الاقتصادية في جامعة بازل، وبالتعاون مع مجلس جهة الدخلة-وادي الذهب.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم عدد من الحلقات الدراسية البحثية خلال العام الماضي، بما في ذلك:

- «إفريقيا بلا حدود: دليل للمشككين في منطقة التجارة الحرة القارية»، من تسيير السيد Andrew Mold، كبير الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والسيد Francis Mangeni، منسق المستشارين الإقليميين لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛
- «الطلب على السيولة والتوقعات: الحقائق والأساطير والتحديات»، من تسيير السيد Franz Seitz، من جامعة أمبرغ-فايدن للعلوم التطبيقية؛
- «تقديرات إحصائية بديلة للتحويلات المالية»، من تسيير السيدة Sultanija Bojceva Terzijan، مديرة قطاع السياسة النقدية والبحوث والإحصائيات في البنك الوطني لجمهورية مقدونيا الشمالية؛
- «العمل في بيئة متعددة الولايات: من منظور محافظ بنك مركزي»، من تسيير السيد Marko Škreb، المحافظ السابق للبنك الوطني الكرواتي.

3.2.2 الأنشطة الإحصائية وتدبير المعطيات

استمر تنفيذ استراتيجية البيانات والإحصائيات سنة 2024 وفقا لخارطة الطريق ذات الصلة، مع اعتماد التعليمات المتعلقة بآلية حكام المعطيات وتطبيقها على عدة مجالات.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية، تم الشروع في العديد من المشاريع الهيكلية، ويتعلق الأمر بوضع منصتين لجمع البيانات ونشرها، وبإحداث مستودع مركزي للبيانات، بالإضافة إلى السجل المركزي للائتمان.

وفي الوقت نفسه، استمرت الجهود المبذولة لتوحيد ومواءمة عمليات تدبير المعطيات وإنتاج الإحصائيات مع إدراج هيئات التوظيف الجماعي العقاري في نطاق تغطية الإحصائيات النقدية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار السعي إلى توطيد الانفتاح على عينة المشاركين في استقصاءات البنك، عُقدت لقاءات مع الشركات الصناعية ذات الوزن الكبير، واستهدفت تلك الواقع مقرها في نطاق فرع البنك بالرباط ووكالتي القنيطرة وأكادير.

وفيما يتعلق بالتحليل المتقدم للمعطيات، تم تطوير العديد من نماذج الاستخدام لإنجاز لوحات معلومات تحليلية لتتبع سوق الصرف ووسائل الأداء.

وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظومة المالية، تميزت السنة بمواصلة التبادلات مع أبرز شركاء البنك، ولا سيما مكتب الصرف، بهدف تعزيز توافق الإحصائيات النقدية مع إحصائيات الحسابات الخارجية، وكذا تحسين العديد من اتفاقيات الشراكة.

4.2.2 تدبير احتياطات الصرف

إطار تدبير احتياطات الصرف

يحوز بنك المغرب احتياطات الصرف الوطنية ويدبرها، وذلك بهدف تلبية احتياجات تمويل ميزان الأداءات، والحد من التأثير بالعوامل الخارجية عن طريق الحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي السائلة والكافية والتدخل في سوق الصرف عند الحاجة.

تتألف احتياطات الصرف (الأصول الاحتياطية الرسمية) من التوظيفات بالعملات الأجنبية (الودائع والسندات)، الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة وكذا العملات الأجنبية (الأوراق البنكية الأجنبية) ووضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

ويتم تدبير هذه الاحتياطات وفقا لأربعة مبادئ مرتبة حسب الأولوية، وهي: الأمان والسيولة والمردودية والاستدامة. ويهدف مبدأ الأمان إلى تقليل مخاطر فقدان رأس المال، من خلال الإبقاء على تنوع المحفظة وجودتها الائتمانية العالية. ويقوم مبدأ السيولة على الاستثمار في الأصول التي يمكن بيعها بسرعة وبأقل خسارة في القيمة. أما مبدأ المردودية، فيرمي إلى الحصول على أفضل عائد ممكن مع مراعاة أهداف الأمان والسيولة. وأخيرا، يبتغي مبدأ الاستدامة إلى تفضيل الاستثمارات المستدامة والمسؤولة (ESG) في ظل احترام المبادئ الثلاثة الأولى.

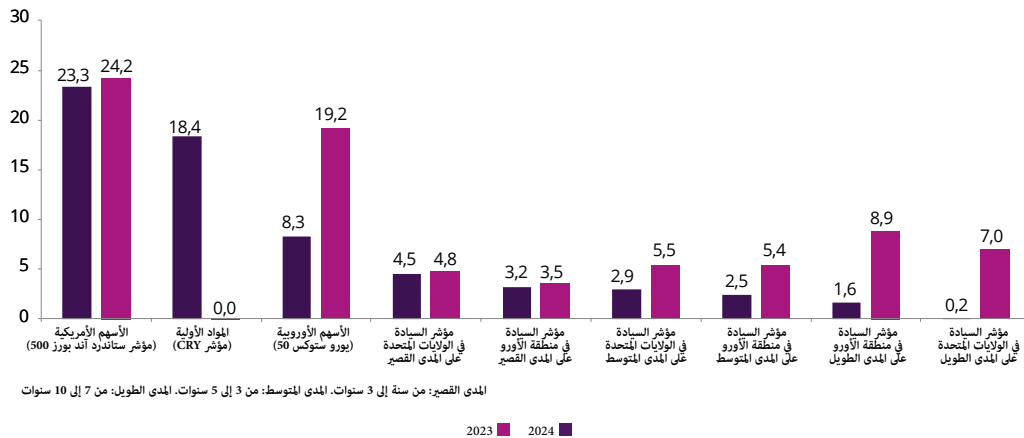
وفي هذا الصدد، يحدد البنك سنويا استراتيجية، قابلة للمراجعة عند الضرورة، تحدد توزيع الاحتياطيات حسب شرائح وفئات الأصول والعملات، وذلك في إطار احترام مبادئ التدبير المذكورة. وتتم مراجعة هذا التخصيص الاستراتيجي من قبل اللجنة النقدية والمالية (CMF) قبل المصادقة عليه من قبل مجلس البنك.

وبالتالي، تتكون الاحتياطيات من شريحتين تستجيبان لأهداف محددة. تتألف شريحة «الاحتياطيات الوقائية» التي تهدف لتلبية الاحتياجات من العملة الأجنبية على مدى سنة، من محافظ يتم حسابها بقيمة السوق واستثمارها على المدى القصير. أما شريحة «الاحتياطيات الفائضة»، التي تهدف لتمويل الاحتياجات من العملة الأجنبية على المدى المتوسط والبعيد، فتتشكل من محافظ يتم حسابها وفقا لقيمة السوق وأخرى تحتسب وفقا للقيمة التاريخية (محافظ استثمارية تتألف من السندات المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق)، والتي يتم استثمارها على مدى متوسط وبعيد.

سياق وتدبير احتياطيات الصرف برسم سنة 2024

تميزت سنة 2024 باستمرار حالات عدم اليقين على المستويين الاقتصادي والجيوسياسي، فضلا عن ارتفاع مستوى تقلب الأسواق المالية. وفي ظل هذا السياق، شرعت البنوك المركزية الرئيسية في خفض أسعار الفائدة انطلاقا من النصف الثاني من السنة. وفي الأسواق المالية، سجلت جميع فئات الأصول، لا سيما الأسهم الأمريكية، أداء إيجابيا. وعرفت السندات السيادية المقومة باليورو والدولار أداءً متوسطاً بلغ 2,5%، مقابل 5,8% سنة من قبل.

رسم بياني 8.2.2 : الأداء السنوي لفئات الأصول الرئيسية



المصدر: بلومبرغ.

على غرار السنة الماضية، ركزت استراتيجية التدبير التي اعتمدها البنك على الحفاظ على رأس المال وتعزيز الجودة الائتمانية للأصول المحوزة، مع الاستمرار في الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة تحسين العائد على المحافظ الاستثمارية. وبناء على ذلك، أبقى بنك المغرب على قصر مدة محافظه الاستثمارية (المسجلة بالقيمة السوقية) للحد من التعرض لمخاطر أسعار الفائدة. وفي الوقت نفسه، واصل تعزيز الوضع الائتماني لاحتياطيات النقد الأجنبي من خلال الاستثمار في أصول عالية الجودة. وعلاوة على ذلك، وتحسباً لانخفاض أسعار الفائدة، قام البنك في بداية السنة بتسريع استثماراته في المحافظ الاستثمارية (المسجلة بالقيمة التاريخية)، مع تمديد مدتها. كما استمر في زيادة نسبة الأصول المستدامة والمسؤولة، والتي ارتفعت من 6,3% إلى 11,4% على أساس سنوي.

وقد مكنت هذه الاستراتيجية الحذرة والتكيفية من استرداد غالبية المؤنات المخصصة لانخفاض قيمة السندات المسجلة بين عامي 2020 و2022، كما أدت إلى أداء إيجابي للمحافظ الاستثمارية بنسبة بلغت 4,40%، مقابل 3,88% سنة من قبل. وارتفع الأداء الإجمالي، بما في ذلك المحافظ الاستثمارية، إلى 2,77% في 2024 بعد 2,50% سنة 2023.

5.2.2 الإشراف البنكي

المراقبة الاحترازية الجزئية

عرفت سنة 2024 منح بنك المغرب الاعتماد لمؤسستي أداء وثلاث شركات تمويل تعاوني، ليرتفع بذلك عدد المؤسسات الخاضعة لمراقبة بنك المغرب إلى 93 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها¹. وعلى الصعيد العابر للحدود، تمتلك البنوك المغربية 51 شركة تابعة و22 فرعاً في 36 بلداً، منها 27 في إفريقيا و7 في أوروبا واثان في آسيا.

وفي ظل ظرفية اقتصادية يشوبها عدم اليقين، تبنى بنك المغرب مقاربة حذرة تهدف إلى الحفاظ على صلاية القطاع البنكي من خلال تعزيز الأموال الذاتية للبنوك وتوعيتها على الخصوص بأهمية توخي الحيطة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح.

بموازاة ذلك، واصل بنك المغرب إيلاء اهتمام خاص بتطور المخاطر الائتمانية. ولهذه الغاية، قام بإجراء عدة عمليات لمراقبة الممارسات المرتبطة بخفض تصنيف القروض معلقة الأداء ومراجعة سياسة المؤسسات البنكية فيما يتعلق بتكوين المؤن. إضافة إلى ذلك، قام البنك بإجراء تتبع وثيق لتداعيات التطورات الماكرواقتصادية على حصيلات البنوك في سياق انخفاض أسعار الفائدة، وأشرف على التمرين السنوي

¹ موزعة ما بين 19 بنك تقليدي (3 منها تمتلك نوافذ تزاوّل أنشطة بنكية تشاركية) و5 بنوك تشاركية، و29 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و11 جمعية قروض صغرى، و18 مؤسسة أداء، و3 شركات تمويل تعاوني، وصندوق الإيداع والتدبير والشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات (تتوفر على نافذة خاصة بضمان التمويلات التشاركية).

لاختبارات الضغط الذي قامت به البنوك بناء على سيناريوهين ماكرواقتصاديين أظهرت نتائجهما متانة هذه المؤسسات.

وفيما يتعلق بالمراقبة الميدانية، نفذ البنك عدة مهمات غطت مواضيع متنوعة منها على الخصوص آلية الحكامة، وخفض تصنيف القروض معلقة الأداء، وآلية تدبير المخاطر السيبرانية، ومطابقة آليات إغلاق الحسابات البنكية، وتسليم شهادات رفع اليد المتعلقة بالضمانات وكذا منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ورغبة منه في تطوير أدواته الإشرافية، واصل بنك المغرب تطبيق آلية التقييم الاحترازي المعروفة باسم «عملية المراجعة والتقييم الإشرافية SREP¹» التي تم تعميمها على مجموعة موسعة من البنوك. وفيما يتعلق بالمراقبة العابرة للحدود، أولى بنك المغرب اهتماما خاصا بالمخاطر السيادية، لاسيما مستوى التعرض إزاء بعض البلدان التي سجلت انخفاضاً في تصنيفها الائتماني. كما عقد لقاء مع اللجنة الإفريقية، ونظم الاجتماعات السنوية لمؤتمرات المشرفين على المجموعات البنكية المغربية الثلاثة، وشارك في لقاء مجموعة المشرفين البنكيين الفرنكفونيين.

وعلى صعيد القوانين التنظيمية، واصل بنك المغرب الأشغال المتعلقة بتنزيل معايير بازل III في مجال السيولة. وفي هذا الإطار، اعتمد النصوص التشريعية المتعلقة بالمعامل البنوي للسيولة على المدى الطويل (NSFR) وبتعزيز المتطلبات الخاصة بتدبير السيولة من خلال قيادة عدد من مؤشرات المراقبة وآلية تقييم كفاية السيولة (ILAAP). وفي مجال المالية التشاركية، تم استكمال ملاءمة التشريعات ذات الصلة من خلال إدراج أحكام خاصة على مستوى القواعد الاحترازية المتعلقة بالسيولة. وواصل البنك أيضا الأشغال الرامية إلى إحداث سوق ثانوية للقروض معلقة الأداء. وقام إلى جانب ذلك باعتماد إصلاح للإطار القانوني المنظم لحسابات ووكلاء الأداء بغية إعطاء دفعة جديدة لمنظومة الأداء بالمغرب وضمان انتشار أكبر لهذه الخدمات بين عموم الساكنة.

وفيما يتعلق بالتمويل التعاوني، تابع البنك عن كثب عملية إطلاق المنصات الإلكترونية وحث شركات التمويل التعاوني على تطبيق مختلف الآليات المطلوبة ارتباطا على الخصوص بالمخاطر التكنولوجية وأمن المعطيات الرقمية.

وبالنسبة لمعالجة صعوبات مؤسسات الائتمان وحل الأزمات البنكية، كثّف كل من الوزارة المكلفة بالمالية وبنك المغرب جهودهما الرامية إلى استكمال مشروع الإصلاح الذي يهدف إلى وضع ركائز لمنظومة حل

¹ SREP هي عبارة عن تمرين سنوي يهدف من جهة إلى تقييم نوعية مخاطر البنوك عن طريق تحليل المخاطر المحيطة بالأموال الذاتية والسيولة وكذا آليات تقييمها. ومن جهة أخرى، يشمل المحور الثاني للتقييم قابلية البنوك للاستمرار مقارنة بنموذجها التجاري وآليات الحكامة والمراقبة الداخلية، بما في ذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمخاطر التكنولوجية والسيبرانية، والمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ وبكفاية الأموال الذاتية والسيولة.

الصعوبات البنكية وإيجاد آليات جديدة تمكن من الحفاظ على استقرار النظام المالي الوطني، والمحافظة على الوظائف الرئيسية لمؤسسات الائتمان المعنية، وحماية المودعين وتقليص اللجوء إلى التمويلات العمومية إلى أقصى حد ممكن، وذلك في ضوء الممارسات المعمول بها دولياً.

تدبير المخاطر المناخية والنهوض بالتمويل الأخضر

بدعم تقني من البنك الدولي، أصدر بنك المغرب سنة 2024 «دراسة» تعد الأولى من نوعها على الصعيد الإقليمي حول تأثير المخاطر المناخية على القطاع البنكي. وأتاحت هذه الدراسة احتساب مدى تعرض المحافظ البنكية لمخاطر الجفاف والفيضانات والانتقال الطاقوي، وكذا تقييم ممارسات البنوك فيما يتعلق بتدبير المخاطر المناخية. كما واصل البنك تنفيذ الخطوات الرامية إلى تقوية قدرات الفاعلين البنكيين في مجالات الحكامة وتدبير المخاطر المناخية، وذلك بدعم من البنك الأوروبي للإعمار والتنمية.

علاوة على ذلك، ساهم بنك المغرب، بالتنسيق مع الجهات الإشرافية الأخرى، في إصلاحات القطاع المالي الرامية إلى تعزيز قدرته على الصمود أمام التغيرات المناخية. ومكنت أيضاً الجهود المدعومة من تسهيل الصلافة والاستدامة (RSF) لصندوق النقد الدولي من وضع المعالم الرئيسية لرؤية استراتيجية للقطاع المالي من أجل تطوير المالية المناخية في أفق 2030.

وعلى الصعيد الدولي، ساهم البنك في أشغال شبكة البنوك المركزية من أجل تخضير القطاع المالي (NGFS)، وشبكة البنوك والأنظمة المالية المستدامة (SBFN) والتحالف من أجل الشمول المالي (AFI) في مجالي مراقبة المخاطر المناخية والنهوض بالتمويل الأخضر والمستدام.

حماية الزبناء

تابع بنك المغرب سنة 2024 تعزيز سياسته في مجال حماية الزبناء. وفي هذا الإطار، قام بتطوير مجموعة من المؤشرات لتتبع مدى تقييد مؤسسات الائتمان بالأحكام التشريعية التي تؤطر الحركة البنكية وإغلاق الحسابات وتسليم شهادات رفع اليد، علاوة على إرسال الكشوفات البنكية وملخصات العمولات المقطعة.

وسهر أيضاً على تتبع تنفيذ الإجراءات التي تتيح الولوج المادي والرقمي للمنتجات والخدمات البنكية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وعلى إعداد ميثاق أخلاقي ينظم العلاقة بين شركات تمويل قروض الاستهلاك ووسطاء الائتمان. وعلى نفس المنوال، واصل البنك أنشطته من أجل تعزيز شفافية البنوك إزاء زبائنها من خلال إطلاق المشروع الخاص بوضع مؤشر لمقارنة أسعار الخدمات البنكية وتواريخ القيمة وإصدار دليل حول كيفية استخدام هذه المنصة الإلكترونية.

وأخيرا، تم القيام بعدة أنشطة تحسيسية حول موضوع حماية الزبناء لفائدة مستعملي الخدمات البنكية والفاعلين الاقتصاديين (الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والمراكز الجهوية للاستثمار، والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، والمحامين والبنوك) في إطار التواجد الميداني لبنك المغرب على الصعيد الجهوي، وذلك من خلال شبكة وكالات وفروع البنك.

6.2.2 المراقبة الاحترازية الكلية

فيما يتعلق بالمراقبة الاحترازية الكلية، حافظ بنك المغرب، بالتعاون مع الهيئات المالية الأخرى والوزارة المكلفة بالمالية، الملتزمين في إطار لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية، على مراقبة عن كثب للمخاطر المحيطة بالقطاع المالي المغربي.

وعلى المستوى التحليلي، واصل البنك تقوية الإطار التقييمي للمخاطر النظامية وكذا تعزيز نظام المعلومات الخاص به من خلال إجراء استقصاء نصف سنوي للمخاطر النظامية لدى مجموع القطاع البنكي، والذي أظهرت نتائجه قدرة البنوك المغربية على الصمود وثقتها في استقرار النظام المالي الوطني.

بموازاة ذلك، عمل بنك المغرب على تطوير منهجيته في إجراء التمارين نصف السنوية لاختبارات الضغط من خلال إدراج البعد المناخي وبدء الأشغال الهادفة إلى تغطية مخاطر السيولة والمخاطر العابرة للحدود. وفي ذات الآن، واصل من وجهة نظر احترازية كلية تعميق دراسة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والأمن السيبراني وذلك بغية تتبعها على مستوى خارطته للمخاطر النظامية. من ناحية أخرى، قام بتكثيف تعاونه مع الوزارة المكلفة بالمالية قصد الإحاطة على نحو أفضل بالتفاعلات ما بين السياسة المالية والجباية والسياسة الاحترازية الكلية.

وبخصوص أدوات السياسة الاحترازية الكلية، أعطى البنك الانطلاقة للخطوات الهادفة إلى تعزيز سلة أدواته تماشيا مع أفضل الممارسات على الصعيد الدولي. بموازاة ذلك، وبتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة والوزارة المكلفة بالمالية والهيئات التنظيمية الأخرى للقطاع المالي، تمت المصادقة على المنشور المشترك المتعلق بالتجمعات المالية وإصداره في الجريدة الرسمية¹. كما قام باستكمال آليته كمقرض أخير من خلال إصدار تعليمات تحدد كفاءات وشروط هذه العملية، وذلك بعد قيامه سنة 2023 بإصدار المرسوم² المحدد لشروط منح ضمان الدولة لتغطية السيولة الاستعجالية.

¹ الجريدة الرسمية عدد 7378 بتاريخ 13 فبراير 2025.

² المرسوم رقم 2.22.925 الصادر في 17 ربيع الثاني 1445 (2 نونبر 2023).

إلى جانب ذلك، تميزت سنة 2024 بتنظيم النسخة الرابعة من المنتدى الإقليمي رفيع المستوى حول الاستقرار المالي تحت شعار «الاستقرار المالي في إفريقيا في ظل الشكوك الجيو-اقتصادية والمخاطر الناشئة» وذلك بالتعاون مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية.

7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

تطبيقا لمهامه المنصوص عليها في قانونه الأساسي، واصل بنك المغرب عمليات الرقابة المستندية الخاصة بالبنى التحتية للأسواق المالية ونفذ مهام رقابة ميدانية لدى اثنتان من تلك المؤسسات. وركزت هذه المهام على دراسة التقدم المحرز في بعض المشاريع وكذا تقييم مدى تنفيذ التوصيات الصادرة عقب البعثات الأخيرة.

وفي إطار تفعيل غرفة مقاصة الطرف المقابل المركزي (CCP)، قامت مجموعة العمل التي أحدثتها هيئة تنسيق السوق الآجلة (ICMAT)، بالتعاون مع ممثلي وزارة الاقتصاد والمالية، بتنسيق الأشغال المرتبطة بمشاريع القرارات المتعلقة بالقواعد الاحترازية المطبقة على هذه الغرف وعلى أعضاء السوق الآجلة.

علاوة على ذلك، ومن أجل ضمان مواءمة الإطار القانوني لمراقبة البنى التحتية للأسواق المالية مع المعايير الدولية، تواصلت المشاورات مع مختلف الأطراف ذات المصلحة حول مشروع القانون المتعلق «بمراقبة البنى التحتية للأسواق المالية والجهات المصدرة لوسائل الأداء».

وفيما يتعلق بوسائل الأداء، وطبقا للمقتضيات القانونية، واصل البنك تعزيز آليته للمراقبة والسلامة من خلال إنجاز دراسات حول مدى مطابقة منتجات وخدمات الأداء الجديدة التي أعطيت انطلاقتها في 2024 في السوق وإيفاد بعثات موضوعاتية للمراقبة الميدانية. من جهة أخرى، وأمام تزايد حالات الغش في بعض وسائل الأداء، تولى بنك المغرب عملية المتابعة مع الأطراف الخاضعة بغية دراسة الآليات المعتمدة للرصد والإنذار والتعقب في الوقت الحقيقي لحالات الغش.

وفيما يخص تطوير قطاع التكنولوجيا المالية، أظهر تقييم للمنظومة الوطنية أن هذا القطاع الناشئ يواجه العديد من التحديات. ويتعلق الأمر على الخصوص بصعوبات الولوج إلى التمويل، وبمحدودية تنسيق المبادرات وعدم كفاية المواكبة التكنولوجية وعدم مرونة الإطار القانوني. وعليه، قام بنك المغرب بتعزيز جهوده من أجل تشجيع بروز صناعة وطنية للمالية الرقمية، لاسيما من خلال إحداث المركز المغربي للتكنولوجيا المالية، وذلك بشراكة مع الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص، وتعتبر هذه المؤسسة مركزا استراتيجيا مخصصا للابتكار ولهيكلة منظومة التكنولوجيا المالية في المغرب.

من ناحية أخرى، وفي إطار تطوير الخدمات المالية الرقمية، أطلق بنك المغرب عدة مبادرات تهدف إلى تعزيز الإدماج المالي للتجار وتشجيع انتقال رقمي أكثر شمولية للاقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد، قام بوضع إطار قانوني ينظم رسوم التبادل النقدي المحلي. ويهدف هذا الإجراء إلى تشجيع التجار على استعمال الأداءات الإلكترونية من خلال تقليص التكاليف المترتبة عنها، إلى جانب تحفيز عملية تحديث الممارسات التجارية.

إطار 3.2.2: المركز المغربي للتكنولوجيا المالية

تُوجت جهود بنك المغرب لتطوير نظام وطني متكامل بإنشاء جمعية غير مدرة للربح، في يناير 2025، مكرسة لتطوير التكنولوجيا المالية في المغرب، أطلق عليها اسم « المركز المغربي للتكنولوجيا المالية ». تعكس هذه المبادرة الرغبة المشتركة للسلطات والهيئات التنظيمية والمؤسسات الأخرى العمومية والخاصة في تشجيع تطوير واستخدام التكنولوجيا المالية وتحسين إمكانية الوصول إليها واستخدامها.

ويهدف هذا المركز إلى مواكبة شركات التكنولوجيا المالية وأصحاب المشاريع المبتكرة من أجل تشجيع تطوير التكنولوجيا المالية وظهور صناعة وطنية ذات نطاق إقليمي في هذا القطاع. ويستهدف المركز إنشاء شبك موحد لفائدة شركات التكنولوجيا المالية، ودعم تطويرها من خلال برامج للمواكبة والاحتضان والتسريع وتطوير الكفاءات بالإضافة إلى تسهيل استيعابها للنصوص التنظيمية وتمكينها من الولوج إلى التمويل. علاوة على ذلك، سيعمل المركز على إرساء منظومة تشاركية متكاملة للتكنولوجيا المالية تشجع الشراكات وتوفر فرص للتواصل مع دعم البحث والتطوير في مجال الابتكار المالي.

بالإضافة إلى بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والجهات المنظمة للقطاع المالي، تتكون الجمعية من مؤسسات عمومية ناشطة في مجال التكنولوجيا المالية أو الشركات الناشئة بشكل عام، والفاعلين من القطاع الخاص في قطاعي البنوك والأداء، وممثلين عن الوسط الأكاديمي. ووفقا لنظامها الأساسي، ستمتلك الجمعية من قبول عضوية المؤسسات العمومية أو الخاصة المهتمة في المستقبل.

وستتم تغطية النفقات المتعلقة بتطوير التكنولوجيا المالية من خلال صندوق دعم التكنولوجيا المالية، الذي وافق مجلس إدارة البنك على إنشائه في اجتماعه المنعقد يوم 19 مارس 2024، بهبة أولية قدرها 100 مليون درهم، يمكن للشركاء الوطنيين أو الدوليين المساهمة فيها.

8.2.2 الشمول المالي

اتسمت السنة الماضية بإطلاق الأشغال التحضيرية للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وبموازاة ذلك، واصل البنك جهوده في مجال وضع مؤشرات القياس والمراقبة وتحسين موثوقيتها، من خلال توسيع نطاقها لتأخذ بعين الاعتبار بروز فاعلين جدد، لا سيما مؤسسات الأداء والبنوك التشاركية.

علاوة على ذلك، أطلق البنك، بالتعاون مع الهيئات الدولية، عدة مبادرات من أجل الشمول المالي. ففيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء القرويات، أشرف البنك، بدعم تقني من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، على تجربة رائدة تشمل حوالي 100 امرأة قروية مقاوله، وتهدف إلى اختبار أدوات تعزيز قدراتهن على تسير أنشطتهن. وواكب البنك أيضا الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمؤسسة المغربية للثقافة المالية في تنظيم « هاكاثون » حول الثقافة المالية لفائدة هذه الفئة.

واعترافا بريادة بنك المغرب على الصعيد الإقليمي في مجال الشمول المالي، اختير المغرب من طرف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من بين البلدان السباقة في تنزيل مبادرة تمويل رائدات الأعمال (We Finance Code)، التي تهدف إلى تعزيز الوصول إلى التمويل بالنسبة للمقاولات التي تسيرها نساء. وفي هذا الإطار، تم بذل جهود كبيرة لضمان مواءمة المحاور ذات الأولوية لهذه المبادرة مع التوجهات الوطنية في مجال الشمول المالي.

وفي نفس الوقت، أطلق بنك المغرب، بالتعاون مع البنك الدولي، المرحلة الثانية من مبادرة «Greenback-Maroc» التي استهدفت الساكنة القروية. وفي هذا الصدد، تم تطوير مفهوم «جولة الدواوير» استنادا إلى مقاربة جولة «City Tours» التي تم تكييفها مع الإكراهات التي تعاني منها هذه الفئة.

9.2.2 العملة الائتمانية

إطار 4.2.2: إصدار سلسلة جديدة من الأوراق البنكية

في إطار إصدار السلسلة الجديدة من الأوراق البنكية، طرح بنك المغرب، في 2024، للتداول أوراقا بنكية جديدة من فئة 20 درهما، و50 درهما و200 درهم، بعد إصداره لفئة 100 درهم في 2023. وقد أنجزت جميع مراحل تصميم وإنتاج هذه الأوراق البنكية الجديدة بشكل حصري من قبل الكفاءات التي تزخر بها دار السكة. وتتميز هذه الأوراق البنكية الجديدة باستخدام أحدث التقنيات في مجال عناصر الأمن من قبيل خيوط الأمان ذات النوافذ الثلاث، والحبر المغناطيسي ذي الألوان المتغيرة، والطباعة البارزة والصورة الكامنة.

وتبرز الورقة المالية الجديدة من فئة 20 درهما التي تم إصدارها في 21 غشت 2024، في إطار الاحتفاء بعيد الشباب، التراث المعماري الغني والتطور الاجتماعي والثقافي للمغرب. ويتضمن وجه الورقة صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس وشعار المملكة، وكذا زخرفة معمارية مستوحاة من الأبواب المغربية ومنظرا منمقا لجامعة القرويين بفاس. ويشمل ظهر الورقة تجسيمات فنية لكل من المسرح الكبير بالرباط، ومتحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر، ومدرج لمنشأة رياضية ورسمًا منمقا لقصة آيت بن حدو.



تسلط الورقة المالية الجديدة من فئة 50 درهما التي تم إصدارها في 30 يوليو 2024، بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الخامسة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش، الضوء على التنمية المستدامة بالمغرب من خلال الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالطاقات النظيفة وحماية الموارد الطبيعية. ويتضمن وجه الورقة صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس وشعار المملكة، وكذا زخرفة معمارية مستوحاة من الأبواب المغربية وتجسيما فنيا لشلالات أوزود. أما ظهر الورقة، فيشمل مناظر منمقة لمحطة نور للطاقة الشمسية بوزازات، وتوربينات ريحية، وسد ويركان، وكذا محطة تحلية مياه البحر بأكادير.

الورقة البنكية من فئة 50 درهم

المواصفات العامة

المواصفات الفنية

المواصفات التقنية

تصميم الورقة

وجه الورقة

عنصر الأمان الرئيسي

العلامة المائية

العلامة البصرية

الرمز التفاضلي

التصاميم الترفيحية

التصاميم البارزة

الصورة الكاملة

التصاميم الجهرية

شريط فبريخ

تصميم الورقة

تسلط الورقة البنكية من فئة خمسين درهما الضوء على التنمية المستدامة في بلادنا من خلال الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالطاقات النظيفة وحماية الموارد الطبيعية.

المواصفات الفنية: 137x70 ملم. الملاحظة: صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس والعدد « 50 ».

خيط الأمان ذو نوافذ متغير اللون.

التصاميم البارزة: صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بنك المغرب، القيمة « 50 » بالأرقام والحروف العربية، شعار المملكة.

الصورة الكاملة: عند تغيير زاوية معاينة الورقة تتغير النجمة إلى العدد « 50 ».

التصاميم الجهرية: حروف وأرقام مجهرية مطبوعة في عدة مواقع من الورقة يمكن رؤيتها باستعمال عدسة مكبرة.

شريط فبريخ: شريط مكون من زخرفة مغربية و العدد « 50 » مطبوع بحبر خاص يتجلى بوضوح عند تغيير زاوية المعاينة.

تصميم الورقة: تتضمن صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس والعدد « 50 »، يمكن رؤيتها بطريقة واضحة عند تعريض الورقة للضوء.

العلامة المائية: تتضمن صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس والعدد « 50 »، يمكن رؤيتها بطريقة واضحة عند تعريض الورقة للضوء.

العلامة البصرية: تتضمن صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس والعدد « 50 »، يمكن رؤيتها بطريقة واضحة عند تعريض الورقة للضوء.

الرمز التفاضلي: عند تعريض الورقة للضوء، تتكامل أجزاء الرسم المطبوعة في الوجه والظهر بنقطة متناهية ليشكل العدد « 50 ».

الورقة البنكية من فئة 200 درهم

المواصفات العامة

†◊∧◊⊥† | †⊥◊Σℤ†

- تجسيم لبرج " محمد السادس " و للمطار الدولي "مراكش -المنارة"
- أشكال فنية ترمز إلى تطور الصناعة والرقمنة في المغرب

∞Λ I +ΠOΣZ+

- صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
- شعار المملكة
- زخرفة معمارية مستوحاة من الأبواب المغربية
- تحسيس للحسر المعلق "محمد السادس"

†ΣΗΣΟ.Θ †ΣΙ.※:QΣΙ

تسلط الورقة البنكية من فئة مائتا درهم الضوء على التنمية الاقتصادية تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

الموضوع : البنية التحتية، الصناعة والتطور

†ΣΗΞΟ.Θ †Σ†ΣΖΙΣΣΣ

المقاس : 151 × 70 ملم
العلامة المائية : صورة لصاحب
محمد السادس والعدد « 200 »
خيط الأمان ذو نوافذ : ذو حرك

عناصر الأمن الرئيسية

ذو حركة ديناميكية ثلاثي الأبعاد مع العبارات: «200» و"DH" والنجمة الخماسية.

تتضمن صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، يمكن رؤيتها بطريقة واضحة عند تعريض الورقة للضوء، مما يمكن أيضا من رؤية الرقم « 200 »

العدد « 200 » مطبوع بحبر خاص
يتغير لونه حسب زاوية المعاينة

عند تعريض الورقة للضوء، تتكامل أجزاء الرسم المطبوعة في الوجه والظهر بدقة متناهية ليشكلا العدد « 200 »

ارقام تسلسلية مطبوعة بشكل
تصاعدي و بأحبار خاصة

صورة لصاحب الجلالة
الملك محمد السادس
بنك المغرب
القيمة « 200 » بالأرقام والحر
شعار المملكة

عند تغيير زاوية معاينة الورقة تتغير
النجمة إلى العدد « 200 »

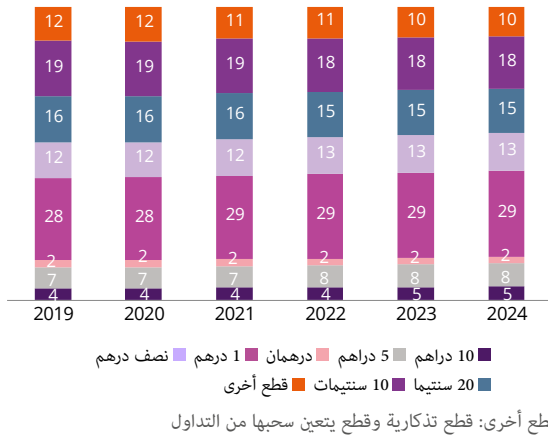
أربع نجوم خماسية بالطباعة البارزة
تساعد ضعاف البصر على التعرف على فئة
الورقة

حروف و أرقام مجهرية مطبوعة في عدة مواقع من الورقة يمكن رؤيتها باستعمال عدسة مكبرة

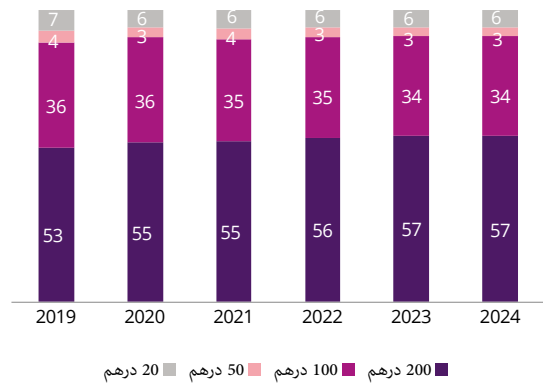
خضر الورقة

في نهاية سنة 2024، سجل النقد المتداول ارتفاعا سنويا بنسبة 7,6% ليصل إلى 444,3 مليار درهم. ويظهر توزيع المخزون حسب نوع العملة إلى ارتفاع المبلغ الجاري للأوراق البنكية بنسبة 7,7% إلى 439,9 مليار درهم بحجم قدره 2,9 مليار ورقة، بينما تزايد المبلغ الجاري للقطع النقدية المتداولة بواقع 5% إلى 4,4 مليار درهم بحجم قدره 3,3 مليار قطعة. ولم تعرف بنية الأوراق البنكية والقطع النقدية أي تغيير ملحوظ وظلت تهيمن عليها الورقة البنكية من فئة 200 درهم والقطعة النقدية من فئة 1 درهم، بحصص بلغت على التوالي 57% و29%.

رسم بياني 10.2.2: بنية القطع النقدية المتداولة
(% من الحجم)

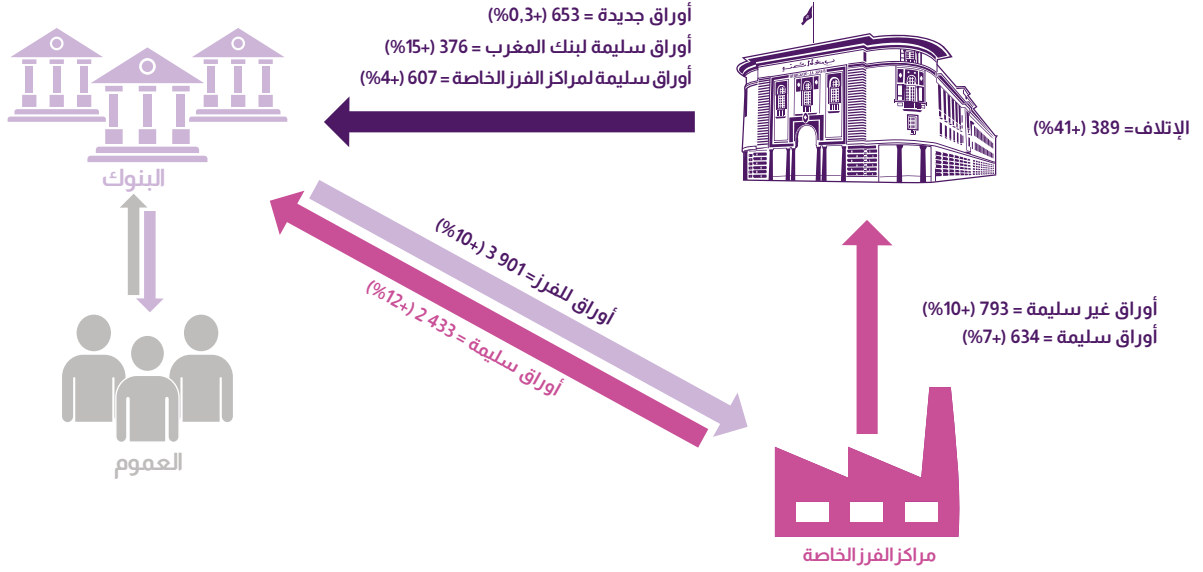


رسم بياني 9.2.2: بنية الأوراق البنكية المتداولة
(% من الحجم)



ومن أجل مواكبة الطلب على النقد خلال سنة 2024، زود بنك المغرب ومراكز الفرز الخاصة بالاقتصاد الوطني بما قدره 4 مليارات من الأوراق البنكية، أي بزيادة نسبتها 8% بالمقارنة مع سنة 2023. ويعكس هذا التطور ارتفاع عدد الأوراق البنكية المعاد تدويرها من 3,1 مليار ورقة إلى 3,4 مليارات، في حين بقي عدد الأوراق البنكية الجديدة الموفرة مستقرا في 0,6 مليار ورقة.

رسم تخطيطي 1.2.2: تدفقات الأوراق البنكية المتداولة في 2024 (بملايين الأوراق البنكية)



ومن ناحية أخرى، واصلت نسبة تزوير العملة انخفاضها في 2024 لتصل إلى 1,5 ورقة مزورة لكل مليون ورقة بنكية متداولة، عوض 2,3 سنة 2023 و5,2 في 2019. فبالإضافة إلى إدراج العديد من عناصر الأمان خلال عملية التصنيع، تعكس هذه النتيجة الجهود التي يبذلها بنك المغرب في مجال مكافحة تزوير العملة، لاسيما من خلال تعزيز آليته لرصد الأوراق البنكية المزورة عبر تحديث تجهيزاته المتعلقة بالمعالجة النقدية وتنويع نطاق مهام مراقبة البنوك ومراكز الفرز الخاصة. وقد بلغ عدد الأوراق البنكية المزورة التي تم رصدها 4 495 ورقة، أي ما يعادل 636 ألف درهم، مع استمرار هيمنة الأوراق البنكية من فئة 200 درهم، بحصة بلغت 58%.

ومن جهة أخرى، واصل بنك المغرب إنتاج الوثائق المؤمنة والوثائق التعريفية وتسليمها داخل الآجال المحددة، ويتعلق الأمر بحوالي مليوني جواز سفر، و2,8 مليون بطاقة مطبوعة مسبقا، و68 331 رخصة لحمل السلاح والقنص، و1 862 بطاقة مهنية، وكذا بعض المنتجات الأخرى لفائدة بعض الزبناء المؤسساتيين (الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات وقسائم الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك، وبطاقات حسن السيرة، وبطاقات بصمات الأصابع، ودبلومات وشواهد وطوابع بريدية).

إطار 5.2.2: إصدار قطع نقدية تذكارية

الذكرى الخامسة والعشرون لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش (قطع من الذهب والفضة)



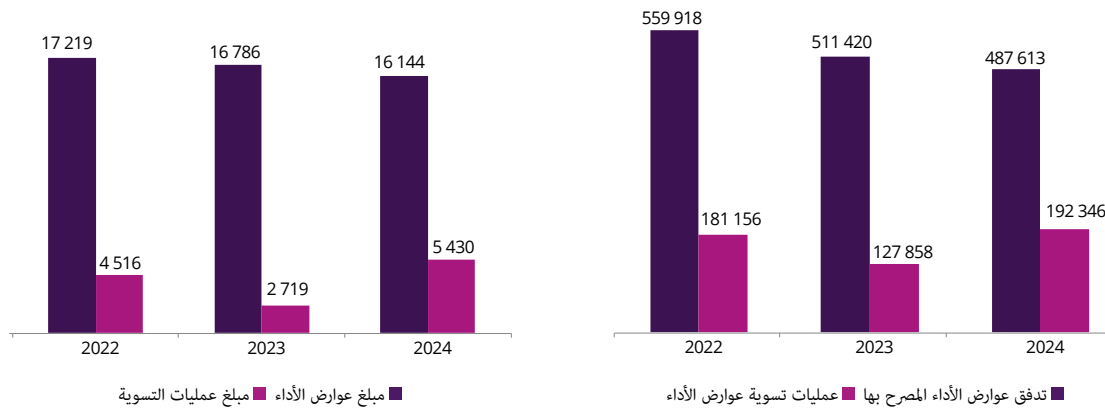
الذكرى الواحدة والستون لميلاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس (قطع من الذهب)



10.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات

في سنة 2024، سجلت المصالح المركزية للمعلومات 487 613 عارض أداء تم التبليغ عنها، وهو رقم منخفض بنسبة 4,7% مقارنة بالسنة السابقة. ومن حيث القيمة، عرف مبلغ هذه العوارض تراجعاً بنسبة 4% ليصل إلى 16,1 مليار درهم. أما عدد عمليات التسوية، فبلغ 192 346، أي بزيادة نسبتها 50,4%، وبحجم تضاعف تقريباً ليصل إلى 5,4 مليارات. ومن المرجح أن يكون هذا الارتفاع مرتبطاً بالأساس بإجراء العفو لفائدة مصدري شيكات بدون رصيد الذي جرى العمل به خلال سنة 2024.

رسم بياني 11.2.2: تطور عوارض الأداء المرتبطة بالشيكات وعمليات التسوية
المبلغ (بملايين الدراهم) العدد



فيما يخص عوارض الأداء على الكمبيالات، فقد ارتفعت بنسبة 5,5% إلى 617 967 حالة. وبموازاة ذلك، بلغت عمليات التسوية 27 432 عملية، مقابل 27 149 سنة 2023.

وفيما يتعلق بالمصلحة المركزية للائتمان¹، فقد ارتفع عدد عقود القروض النشيطة بنسبة 1% إلى 5,8 مليون عقد، 66% منها ممنوحة من طرف البنوك، و17% من طرف جمعيات القروض الصغرى، و16% من طرف شركات التمويل، و1% من طرف البنوك والنوافذ التشاركية. أما بالنسبة للعدد الإجمالي للمقترضين، فقد ظل مستقراً في 3,2 مليون زبون، يمثل الأشخاص الذاتيون 95% منهم.

وغطت مصلحة الشيكات غير الصحيحة أكثر من 17,6 مليون حساب بنكي في وضعية غير صحيحة، بما في ذلك 15,6 مليون حساب تم إغلاقه، و2,1 مليون حساب تم حظره على مستوى البنك أو القضاء، و485 ألف حساب تم تجميده، بينما خضع 3,2 مليون حساب شيكات للتعرض. وقد أظهرت الاستشارات المنجزة من قبل مستخدمى هذه الخدمة أن حصة الشيكات التي توجد في وضعية غير صحيحة مثلت 6,4%.

¹ عدد عقود القروض المسجلة بقاعدة مكتب الاستعلام الائتماني.

3.2 التواصل والتعاون

واصل بنك المغرب في سنة 2024 تطوير آلياته المتعلقة بالتواصل تعزيزاً لنهجه المعتمد على التقارب مع مختلف الجهات المستهدفة وارتقاءً بمستوى الإلمام بمهامه وقراراته. واستمرت المؤتمرات الصحفية التي تعقب اجتماعات مجلس البنك بتزويد وسائل الإعلام بأهم المعلومات، كما تم العمل على بثها مباشرة على قناة البنك على موقع يوتيوب. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع قنوات الاتصال الرقمي مع إطلاق مدونات صوتية جديدة من تنشيط أطر البنك والتي تتناول العديد من المواضيع بما في ذلك التمويل الأخضر والمسؤولية المجتمعية للمقاولات ومكافحة التسويق الهرمي وتاريخ العملة. إلى جانب ذلك، وتلبية لتطلعات الجمهور، واصل بنك المغرب إثراء محتواه على شبكات التواصل الاجتماعي وموقعه الإلكتروني، بما في ذلك محتوى باللغة الأمازيغية إضافة إلى اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

وفي إطار استمرارية مهمته في تثمين التراث النقدي والفني والأثري للبلاد، نظم متحف بنك المغرب يوم 17 أكتوبر 2024 معرضاً بعنوان: "سلا، الكنوز الخفية لمدينة مغربية عريقة". وسلط المعرض الضوء على تاريخ مدينة سلا القديمة التي لعبت دوراً محورياً في التجارة مع العالم المتوسطي خلال الفترتين الموريتانية والموريتانية-الرومانية، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي عند مصب واد أبي رقراق. وعلى صعيد الشراكات الثقافية والترويج لمقتنيات المتحف خارج أسواره، شارك متحف المغرب في الجناح المغربي: "دار المغرب" المقام في الدوحة في إطار العام الثقافي قطر- المغرب 2024. واحتفى هذا الجناح بجوانب من ثقافة المغرب وتاريخه من خلال معرض بعنوان "روائع الأطلس: رحلة عبر التراث المغربي"، حيث عُرضت مجموعة مختارة من القطع النقدية النادرة التي تنتمي إلى المجموعة الخاصة بالبنك، والتي تمثل بعض العملات المتداولة لدى سلالات الأدارسة والمرابطيين والموحدين والمرينيين والسعديين والعلويين.

وعلى صعيد التعاون الدولي والعلاقات المؤسسية، واصل بنك المغرب تعزيز علاقاته مع نظرائه. فقد نظم البنك أربعة وثلاثين مبادرة تعاون، بما في ذلك اثنا عشر لقاء عبر تقنية المؤتمرات عبر الفيديو بين مستخدميهم ونظرائهم في العديد من البنوك المركزية (فرنسا والمجر والبرتغال وإنجلترا وسويسرا وتركيا وموريشيوس والبنك المركزي الأوروبي)، وخمس مؤتمرات عبر تقنية المناظرة المرئية أشرف عليها خبراء من بنك المغرب واستفادت منها أربعة بنوك مركزية شريكة (البنك المركزي لدول غرب إفريقيا، والبنك المركزي لدول وسط إفريقيا، والبنك المركزي العراقي والبنك المركزي العماني)، وتسعة زيارات دراسية لسبعة بنوك مركزية (بوروندي وجيبوتي وموزمبيق ومدغشقر وجمهورية غينيا والبنك المركزي لدول وسط إفريقيا)، وزيارتين دراسيتين لفائدة موظفي البنك وثلاث زيارات للبنوك المركزية الشريكة تندرج في إطار المساعدة التقنية (الأردن وبوروندي والبنك المركزي لدول غرب إفريقيا).

كما أنجز البنك تقييما خارجيا لمهام التدقيق الداخلي للبنك المركزي الأردني لتقييم مدى امتثاله لمعايير معهد المدققين الداخليين (Institute of Internal Auditors) وفعالية عملياته.

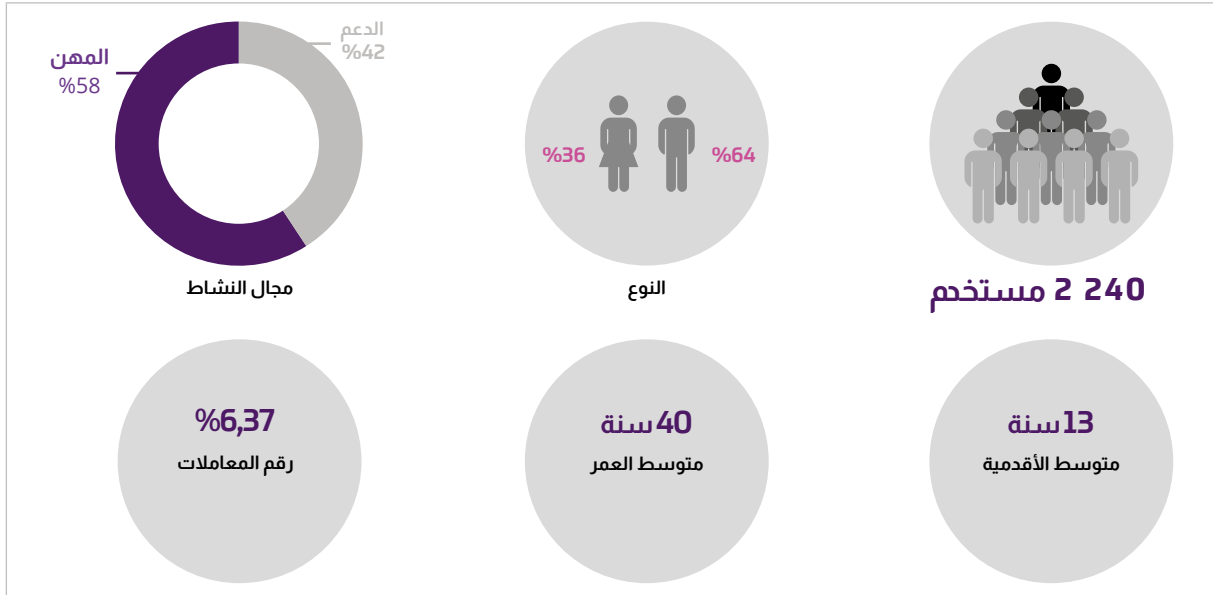
موازاة مع ذلك، عمل البنك على توثيق علاقاته المتميزة مع المؤسسات الوطنية والدولية والمتعددة الأطراف من خلال المشاركة في العديد من المنتديات رفيعة المستوى، ومنها:

- الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي؛
- الاجتماعات رفيعة المستوى المنعقدة كل شهرين لبنك التسويات الدولية وكذا اجتماعه السنوي؛
- اجتماعات جمعية البنوك المركزية الأفريقية؛
- فعاليات صندوق النقد العربي، بما في ذلك الجمعية العامة لبرنامج تمويل التجارة العربية والدورة الاعتيادية الثامنة والأربعون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (فاتح أكتوبر بمصر)؛
- المؤتمر الدولي حول دور البنوك المركزية في مواجهة تحديات تغير المناخ الذي نظمه البنك المركزي لدول غرب إفريقيا؛
- المنتدى الثامن رفيع المستوى حول الحكامة في البنوك المركزية (من 30 أبريل إلى 2 ماي بدي)؛
- مؤتمر محافظي البنوك المركزية الناطقة بالفرنسية (من 29 إلى 31 ماي ببروكسل)؛
- اجتماع التجمع الإفريقي (من فاتح إلى 4 غشت بنيجيريا)؛
- الدورة الخامسة عشرة للحوار الاقتصادي بين المغرب والاتحاد الأوروبي (5 يونيو بالرباط)؛
- حفل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الرقمية "المغرب الرقمي 2030" (25 شتنبر بالرباط)؛
- القمة المالية الإفريقية التي عقدتها مؤسسة التمويل الدولية (من 9 إلى 10 دجنبر بالدار البيضاء).

4.2 الموارد

1.4.2 الموارد البشرية

رسم تخطيطي 1.4.2: رأس المال البشري للبنك بالأرقام



كثف البنك جهوده في سنة 2024، لتطوير رأس ماله البشري، حيث قام باعتماد سياسة جديدة تحقيقاً لرفاهية مستخدميه أثناء أداء واجبه المهني، عمادها تعزيز الالتزام وتحسين الأداء. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ عدد من التدابير وإطلاق العديد من المبادرات، من بينها تنظيم مؤتمرات وورشات عمل وغيرها من الأنشطة بهدف تعزيز قدرة المستخدمين على البقاء في صحة جيدة وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق أعلى درجات التماسك بين فرق العمل. كما ركزت الإجراءات التي تم تنفيذها أيضاً على الثقافة والقيادة باعتبارهما رافعتين أساسيتين لرفاه المستخدمين، وذلك بغية تحقيق المزيد من الالتزام والأداء المستدام. كما تم تنظيم سلسلة من ورشات العمل ودورات التكوين التي تناولت محاور من قبيل الاستجابة البناءة وأهمية الانصات والحوار والارتقاء الوظيفي وتقييم المهارات.

وفيما يتعلق بالتطور المهني، مكن التحسين التدريجي للنظام الوظيفي، الذي انطلق سنة 2023، من تحسين وضوح الفرص المهنية وتنويع إمكانيات التطور والارتقاء الوظيفي أفقياً وعمودياً. كما مكن هذا الورش، الذي تم انجازه بالاعتماد على نهج البناء المشترك، من تحديد المسارات الوظيفية النموذجية التي يمكن للموظفين اتباعها، وتعزيز القائمة المرجعية للمهارات، وتوضيح الأهداف المتوقعة من المناصب والرفع من آليات تطوير المسار المهني.

ومن جانبها، شملت عروض التكوين مجموعة واسعة من مجالات الخبرة، بما يتماشى مع الأولويات المهنية ويلبي احتياجات المستخدمين. وبذلك تم تنظيم دورات تكوينية تتمحور حول 300 موضوع بغية دعم البنك ومواكبته في إنجاز مهامه وفي انسجام تام مع الأوراش الناشئة عن مجالاته الاستراتيجية. وإجمالاً، استفاد ما يربو عن 1 600 مشارك - أي ما يناهز 80% من مستخدمي البنك - من دورة تدريبية واحدة على الأقل.

كما واصل البنك الترويج لعلامته التجارية كمشغل وتنويع قنوات التوظيف من خلال تعزيز حضوره في شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات المتخصصة على المستويين الوطني والدولي. ونتيجة لذلك، انضم 156 مستخدماً جديداً إلى البنك، مما ساهم في تعزيز عدد موظفيه.

وبهدف تعزيز المساواة المهنية بين الجنسين، واصل البنك التزامه ببيئة عمل دامجة. ولتحقيق هذه الغاية، تم الاحتفاء بنماذج نسائية يُحتذى بها للحد من الصور النمطية المرتبطة بالنوع ومكافحة الرقابة الذاتية. كما استفاد المسكرون الجدد من تكوين غايته التوعية بفوائد التنوع بين الجنسين ومدى تأثيره الإيجابي على الأداء وأهمية تبني ممارسات إدارية دامجة. وأخيراً، كشف الرصد الدقيق للتطور المقارن بين وضعية النساء والرجال ألا وجود لسقف زجاجي، حيث تتواجد النساء في جميع المستويات المؤسسية، ويمثلن على وجه الخصوص 40% من اللجنة المديرية.

2.4.2 نظام المعلومات

اتسمت سنة 2024 بإنجازات ملحوظة فيما يتعلق بتطوير نظم المعلومات التي تشمل العديد من مجالات النشاط، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بإطلاق المنصة الالكترونية لتدبير نشاط التكنولوجيا المالية المسماة " الشباك الوحيد للتكنولوجيا المالية " (One Stop Shop Fintech)، وتنفيذ الآلية المندمجة لتدبير المخاطر وعمليات المراقبة والتدقيق الداخلي، وتنفيذ نظام خرائط الشمول المالي، وإنشاء المصلحة المركزية لحسابات الأداء.

أما فيما يخص الجانب التقني، فقد واصل البنك العمل على تعزيز البنية التحتية المعلوماتية والأمنية الخاصة به من خلال تحديث آلية تدبير خدمات تكنولوجيا المعلومات، وتأهيل منصة البنية التحتية للمفاتيح العامة (PKI)¹ المرتبطة بحل إضفاء الطابع الشخصي على جواز السفر البيومتري المغربي، وكذا تأهيل معدات تكنولوجيا المعلومات بالموقع الاحتياطي التابع له.

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، ونظراً لتزايد تعقيد الهجمات السيبرانية وتطورها، فقد كثف البنك جهوده الرامية إلى تحسين صمود نظامه المعلوماتي. وقد أطلقت عدة مشاريع لتعزيز أنظمة الدفاع السيبراني

¹ يُقصد بالبنية التحتية للمفاتيح العامة (Public Key Infrastructure PKI) مجموع السياسات والتقنيات والتدابير التي تتيح إجراء معاملات إلكترونية آمنة من خلال استخدام شهادات رقمية للتحقق من هوية المستخدمين أو الأجهزة أو الخدمات.

والتحكم بشكل أفضل في المخاطر المرتبطة بالهجمات السيبرانية، بينما عزز فريق الاستجابة للطوارئ المعلوماتية¹ تعاونه مع مختلف الهيئات الدولية النشطة في هذا المجال.

3.4.2 التحول الرقمي

تماشياً مع التوجهات الاستراتيجية للبنك الرامية إلى تطوير عملياته وفي الوقت نفسه تعزيز الابتكار الداعم لأنشطته، تم تنفيذ عدد من المبادرات في سنة 2024. ففي إطار نهج استكشافي لاستخدام التكنولوجيا الجديدة وتحديد دورها في تلبية احتياجات العمل، أطلق "مختبر الابتكار" عدة تجارب تتعلق بما يلي: (i) استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز عملية الرصد واليقظة وصياغة النصوص التنظيمية؛ (ii) استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات المراقبة الميدانية لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها فيما يتعلق بمدى احترامها للمقتضيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ (iii) استكشاف استخدام التشفير الكمي اللاحق لتأمين تبادل البيانات؛ (iv) استكشاف استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي كمساعد فردي لتحسين إنتاجية مستخدمي البنك؛ و (v) استخدام التلعيب² لتشجيع تعبئة أفضل للهيئات والموظفين لتبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

وفي مجال العملة الرقمية للبنوك المركزية، تم إحراز المزيد من التقدم مع إطلاق المرحلة الثالثة من هذا المشروع، الذي يحظى بمساعدة تقنية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما تمت صياغة مشروع قانون لتنظيم الأصول المشفرة. وتشمل المحاور التي تم تحديدها لهذه المرحلة دراسة أثر العملة الرقمية للبنوك المركزية على السياسة النقدية والاستقرار المالي، وجوانب النزاهة المالية (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، وإشراك الجهات المعنية المعتمدة ذات الأولوية، وتحديد وتنفيذ برامج العمل الأخرى ذات الصلة. وفيما يتعلق بالأصول المشفرة، فقد أنهى فريق العمل الوطني المعني بالأصول المشفرة صياغة مشروع قانون بشأن الأصول المشفرة ووضعه قيد المصادقة.

¹ فريق الاستجابة للطوارئ المعلوماتية المعروف باسم "Computer Emergency Response Team".

² التلعيب هو عملية تحسين الأنظمة والخدمات والمؤسسات والأنشطة من خلال دمج عناصر ومبادئ تصميم الألعاب في سياقات خارج نطاق الألعاب.

الجزء الثالث

البيانات المالية للبنك

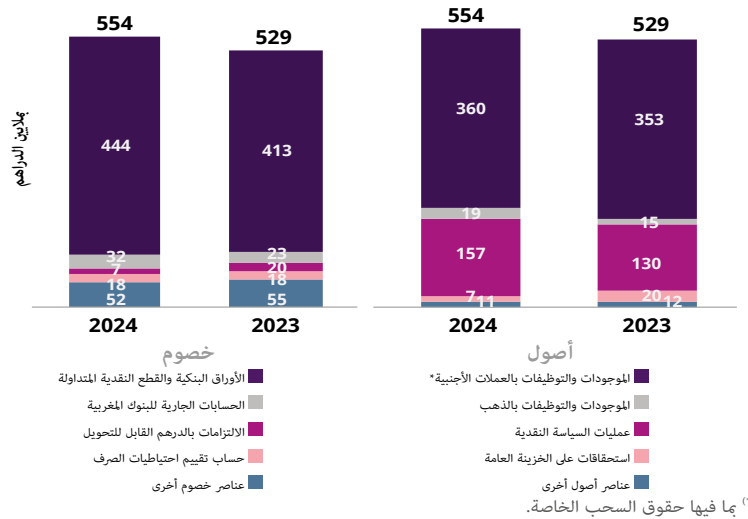
في هذا الجزء من التقرير، تم تقريب الأرقام إلى أقرب وحدة ألف درهم. وبالتالي، فإن المجاميع والمجاميع الفرعية لا تطابق دائماً مجموع الأرقام المقربة المكونة لها.

1.3 نظرة على الوضعية المالية خلال سنة 2024¹

1.1.3 الحصيلة

مع متم السنة المالية 2024، عرف مجموع حصيلة البنك ارتفاعاً سنوياً بنسبة 5% إلى 554 068 553 ألف درهم. ويعزى هذا التطور على مستوى الأصول، بالخصوص، إلى زيادة التمويلات الممنوحة للبنوك (+21%) والموجودات والتوظيفات بالذهب (+29%) وبالعملات الأجنبية (+2%). وقد ساهم انخفاض الديون على الدولة المرتبط بتسديدات مبلغ السحب من خط الوقاية والسيولة (-64%) في تخفيف هذه الزيادة. أما على مستوى الخصوم، فيعكس بالأساس التأثير المزدوج لنمو حجم الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة (+8%) والودائع والالتزامات بالدرهم (+18%) وكذا تراجع الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل (-63%).

رسم بياني 1.1.3: بنية الحصيلة



جدول 1.1.3: الحصيلة حسب العمليات

التغير %	2023	2024	بآلاف الدراهم (منها)
8	412 752 041	444 273 240	الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة
8	-306 984 216	-332 410 772	عمليات مع الخارج
>100	-8 960 079	381 095	عمليات مع الدولة
-16	-107 335 840	-124 702 983	الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان
50	5 559 196	8 337 400	العمليات المتعلقة بممتلكات البنك ²

¹ تتم معالجة تغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف بالتفصيل على مستوى التعليقات الخاصة بالبيانات الموجزة. ولأغراض التحليل، تم، في هذا الجزء الأول من التقرير، تجميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف.

² أخذاً بالاعتبار النتيجة الصافية قبل التخصيص.

بعد تسجيل ارتفاع متوسطه 10% في سنتي 2022 و2023، عرفت الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة زيادة بنسبة 8% إلى 444 273 240 ألف درهم، ارتباطا بالأساس بالعملية المؤقتة لتسوية الوضعية الجبائية للأشخاص الذاتيين.

وبلغ رصيد العمليات مع الخارج 332 410 772 - ألف درهم، مرتفعا بنسبة 25 426 557 + ألف درهم مقارنة بنهاية 2023. وهو ما يعزى بالأساس إلى انخفاض التزامات البنك تجاه المؤسسات المالية الدولية عقب تسوية أصل المبلغ المستحق لصندوق النقد الدولي برسم السحب من خط الوقاية والسيولة، وكذا بارتفاع الموجودات والتوظيفات من الذهب والعملات الأجنبية.

في نهاية سنة 2024، بلغ رصيد العمليات مع الدولة 381 095 ألف درهم مقابل 8 960 079 - ألف درهم سنة من قبل، نتيجة بالأساس لانخفاض الدين على الدولة عقب التسديد المنجز برسم خط الوقاية والسيولة (12 816 436 - ألف درهم)، إلى جانب تراجع موجودات الحساب الجاري للخرينة العامة (3 416 190 - ألف درهم).

ومن جهتها، انتقلت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان، بين نهاية 2023 ومنتصف سنة 2024، من 107 335 840 - ألف درهم إلى 124 702 983 - ألف درهم، وهو ما يعكس تزايد تدخلات البنك في السوق النقدية.

وازداد رصيد العمليات المتعلقة بممتلكات البنك بمقدار النصف ليصل إلى 8 337 400 ألف درهم، نتيجة نمو الرساميل الذاتية ومثيلاتها من 1 405 675 + ألف درهم إلى 6 522 707 ألف درهم نظرا لتخصيص مليار درهم في سنة 2024 لصناديق الاحتياطيات الخاصة، وزيادة النتيجة الصافية للبنك بمبلغ 1 354 309 + ألف درهم.

2.1.3 النتيجة

مع متم سنة 2024، سجل البنك ربحاً بمبلغ 6 459 984 ألف درهم مقابل 5 105 675 ألف درهم سنة من قبل.

ويُفسّر تطور النتيجة الصافية للبنك بواقع 1 354 309 + ألف درهم بالأساس بالنمو الذي سجلته كل من نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف الأجنبي (1 264 363 + ألف درهم) وعمليات تنفيذ السياسة النقدية (840 729 + ألف درهم)، والنتيجة غير المتكررة (549 853 + ألف درهم) والذي اعتدل بفعل ارتفاع المصاريف العامة للاستغلال (450 807 + ألف درهم) والضريبة على النتيجة (840 896 + ألف درهم).

جدول 2.1.3: النتيجة الصافية للسنة المالية

بآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف الأجنبي	8 736 942	7 472 579	17
نتيجة عمليات السياسة النقدية	3 947 755	3 107 026	27
نتيجة العمليات الأخرى	1 274 489	1 283 422	-1
نتيجة الأنشطة	13 959 186	11 863 028	18
المصاريف العامة للاستغلال	-2 541 555	-2 090 748	22
النتيجة الإجمالية للاستغلال	11 417 631	9 772 280	17
نتيجة غير متكررة	-446 843	-996 696	55
ضريبة على النتيجة	-4 510 804	-3 669 909	23
نتيجة صافية	6 459 984	5 105 675	27

يعزى نمو نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف الأجنبي إلى 8 736 942 ألف درهم (1 264 363 + ألف درهم) أساساً إلى تزايد العائد الصافي للسندات (1 346 352 + ألف درهم)، الذي يشمل بالخصوص تحسن الفوائد على الأصول المحررة بالعملات الأجنبية، وبالخصوص سندات الاستثمار وانخفاض استرجاع المخصصات لسندات التوظيف.

ويعزى ارتفاع نتيجة عمليات تنفيذ السياسة النقدية إلى 3 947 755 ألف درهم (840 729 + ألف درهم) إلى تزايد متوسط المبلغ الجاري لتدخلات البنك في السوق النقدية في ظل اتساع عجز السيولة البنكية، فيما تم خفض سعر الفائدة الرئيسي المطبق على هذه التدخلات مرتين بنسبة 25 نقطة أساس في كل من يونيو وديجنبر ليصل إلى 2,50%.

وينجم التراجع الطفيف لنتيجة العمليات الأخرى إلى 1 274 489 ألف درهم (8 933 - ألف درهم) بالخصوص عن انخفاض العمولات على عمليات المزايدة على سندات الخزينة وعلى عمليات الصرف الأجنبي، لا سيما بالأوراق البنكية الأجنبية، ارتباطا بتدني حجم مبيعات الأوراق البنكية الأجنبية من قبل البنوك المغربية لبنك المغرب. وقد خُفّف هذا التراجع من خلال خفض عوائد حسابات زبناء البنك وزيادة مبيعات الوثائق المؤمنة (13 235 + ألف درهم).

نتج ارتفاع المصاريف العامة للاستغلال إلى 2 541 555 ألف درهم (450 807 + ألف درهم) عن تزايد كل من تكاليف التشغيل (270 906 + ألف درهم) والتخصيصات الصافية للإهلاكات والمخصصات لتغطية المخاطر والأعباء (179 900 + ألف درهم).

ويعزى تحسن النتيجة غير المتكررة¹ إلى 446 843 - ألف درهم (549 853 + ألف درهم) إلى أنه في 2024 تمت تسوية المساهمة الاجتماعية على الأرباح برسم السنة الماضية بمبلغ 486 081 ألف درهم، وإلى منح البنك في 2023 لهبة بمبلغ مليار درهم للصندوق الخاص لتدبير آثار زلزال الحوز.

¹ تتضمن النتيجة غير الجارية وفي السنوات المالية السابقة.

2.3 البيانات الموجزة وإيضاحات مرفقة

1.2.3 الحصيلة - الأصول

جدول 1.2.3: الأصول في 31 دجنبر 2024

2023	2024	إيضاحات	بآلاف الدراهم
14 532 787	18 781 915	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
333 341 042	339 309 229	2	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
44 481 551	34 533 011		- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
279 618 315	294 645 307		- سندات خزينة أجنبية ومثلاتها
9 241 175	10 130 912		- موجودات أخرى بالعملات الأجنبية
22 101 677	23 061 150	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
2 146 416	2 132 439		- اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
19 553 046	20 529 114		- موجودات من حقوق السحب الخاصة
402 216	399 597		- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
19 906 860	7 090 424	4	استحقاقات على الخزينة العامة
129 943 781	157 010 858	5	استحقاقات على مؤسسات الائتمان ومثلاتها المغربية
42 194 039	49 650 424		- قيم مستحقة
87 408 014	106 910 271		- تسبيقات للبنوك
341 728	450 163		- ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
4 823 925	4 169 685	6	أصول أخرى
4 663 512	4 645 292	7	قيم ثابتة
529 313 584	554 068 553		مجموع الأصول

2.2.3 الحصيلة - الخصوم

جدول 2.2.3: الخصوم في 31 دجنبر 2024

2023	2024	إيضاحات	بآلاف الدراهم
412 752 041	444 273 240	8	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
408 599 194	439 909 217		- أوراق بنكية متداولة
4 152 848	4 364 023		- قطع نقدية متداولة
5 524 282	4 189 231	9	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		- التزامات بالذهب
5 524 282	4 189 231		- التزامات بالعملات الأجنبية
20 222 140	7 419 443	10	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
20 201 079	7 404 544		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
21 060	14 899		- التزامات أخرى
38 000 970	44 789 654	11	ودائع والتزامات بالدرهم
10 878 799	7 462 609		الحساب الجاري للخرينة العامة
22 607 941	32 307 874		ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
22 607 941	32 307 874		- حسابات جارية
-	-		- حسابات سحب السيولة
-	-		- حسابات تسهيلات الودائع
1 252 740	1 227 636		- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
3 261 490	3 791 534		- حسابات أخرى
23 761 499	21 706 964	12	خصوم أخرى
18 829 944	18 707 329	3	تخصيصات حقوق السحب الخاصة
5 117 032	6 522 707	13	رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000		- رأس المال
5 001 340	6 001 340		- احتياطيّات
-384 308	21 367		- مرحل من جديد
-	-		- رساميل ذاتية أخرى
5 105 675	6 459 984		نتيجة صافية للسنة المالية
529 313 584	554 068 553		مجموع الخصوم

3.2.3 خارج الحصيلة

جدول 3.2.3: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2024

2023	2024	إيضاحات	بآلاف الدراهم
عمليات الصرف الأجنبي نقدا			
-	-		العملات الأجنبية الواجب تسليمها نقدا
-	-		الدراهم المستحقة نقدا
		14	عمليات الصرف الأجنبي لأجل
5 025 367	2 024 437		العملات الأجنبية المستحقة لأجل
5 077 338	2 001 365		العملات الأجنبية الواجب تسليمها لأجل
9 850 050	3 681 650	14	عمليات الصرف الأجنبي - الودائع بالذهب والعملات الأجنبية
		14	عمليات الصرف الأجنبي - عمليات التحكيم
5 304	-		العملات الأجنبية المستحقة
5 267	-		العملات الأجنبية الواجب تسليمها
-	-		تعديل العملات خارج الحصيلة
-	-		التزامات على المنتجات المالية المشتقة
		15	التزامات على السندات
107 969 056	128 994 653		السندات المحصلة على التسبيقات الممنوحة
12 298 400	13 400 400		السندات المحصلة على التسبيقات المتوقعة منحها
30 750 502	37 836 194		الضمانات الأخرى المحصلة على التسبيقات الممنوحة
11 683 480	12 730 380		التسبيقات المتوقعة منحها
-	7 376 028		السندات الأجنبية المتوقعة تحصيلها
-	5 467 643		السندات الأجنبية المتوقعة تسليمها
		16	التزامات أخرى
130 505	183 311		الضمانات السوقية المحصلة
904 446	916 140		الالتزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
9 400	10 889		الالتزامات بالتمويل الممنوحة للموظفين
1 000	1 000		الالتزامات الأخرى الممنوحة

4.2.3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4.2.3: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2024

2023	2024	إيضاحات	بآلاف الدراهم
13 863 998	16 369 754		العائدات
6 109 045	7 955 035	17	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
3 002 226	3 948 987	18	فوائد محصلة على الاستحقاقات على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
9 689	9 823	19	فوائد محصلة أخرى
1 135 349	1 087 281	20	عمولات محصلة
1 183 547	1 206 050	21	عائدات مالية أخرى
490 118	484 830	22	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
32 712	23 273	23	عائدات مختلفة
-	-		استرجاع الإهلاكات
1 887 286	1 411 003	24	استرجاع المخصصات
14 026	243 471	25	عائدات غير جارية
8 758 323	9 909 770		المصاريف
726 952	725 698	26	فوائد مؤداة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
379 467	334 984	27	فوائد مؤداة على الودائع والالتزامات بالدرهم
33 985	25 216	28	عمولات مؤداة
767 408	1 020 595	29	مصاريف مالية أخرى
850 114	929 863	30	مصاريف المستخدمين
343 563	505 447	31	شراء المواد والأدوات
416 771	445 866	32	مصاريف خارجية أخرى
561 965	715 231	33	تخصيصات الإهلاكات والمخصصات
1 008 188	696 064	34	مصاريف غير جارية
3 669 909	4 510 804	35	الضريبة على النتيجة
5 105 675	6 459 984		نتيجة صافية

5.2.3 جدول التدفقات النقدية

جدول 5.2.3: التدفقات النقدية في 31 دجنبر 2024

2023	2024	بالآلاف الدراهم
36 713 644	51 887 549	السيولة والودائع بالعملة الأجنبية في بداية السنة المالية
27 120 078	-30 584 714	التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية
8 439 261	11 361 726	فوائد محصلة
1 135 349	1 087 281	العمولات المحصلة على العمليات البنكية
679 484	875 673	عائدات أخرى محصلة
-1 137 947	-1 086 974	فوائد وعمولات مؤداة
-840 699	-909 781	مصاريف المستخدمين المؤداة
-143 735	-7 153 711	ضرائب ورسوم مؤداة
-1 674 907	-1 311 114	تكاليف أخرى مؤداة
6 791 599	-3 416 190	+/- تغير ودائع الخزينة العامة بالدرهم
-9 776 280	9 700 261	+/- تغير الودائع إزاء الأبنك المغربية بالدرهم
-2 279 777	-934 865	+/- تغير ودائع زبناء آخرين بالدرهم وبالعملة الأجنبية
18 951 289	-7 429 963	+/- تغير سندات التوظيفات الأجنبية بالعملة الأجنبية
-	-	+/- تغير سندات المعاملات الأجنبية بالعملة الأجنبية
-15 181 874	-26 958 641	+/- تغير ديون الخصوم الأخرى تغير التسبيقات لفائدة البنوك
22 781 453	-4 427 411	+/- تغير ديون الخصوم الأخرى
-623 138	18 995	+/- تغير الأصول الأخرى
-49 623 163	-10 338 817	التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية
-48 998 387	-10 472 850	+/- تغير سندات الاستثمارات الأجنبية بالعملات الأجنبية
-	-	+/- تغير الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
-382 634	-866 438	+/- تغير موجودات من حقوق السحب الخاصة
-	-	+/- تغير الموجودات والتوظيفات بالذهب
-	-	+/- تغير الودائع لدى صندوق النقد الدولي
-	-	+/- تغير الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	-	+/- تغير مخصصات حقوق السحب الخاصة
-255 967	-42 132	اقتناء الأصول الثابتة
13 825	42 604	عائدات بيع الأصول الثابتة
-	1 000 000	+/- تغير الرساميل الذاتية
39 965 758	31 521 199	التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة التمويل
39 965 758	31 521 199	+/- تغير الأوراق والقطع النقدية المتداولة
-2 288 768	-217 316	إعادة تقييم وضعية الخزينة والودائع بالعملات الأجنبية
51 887 549	42 267 901	وضعية الخزينة والودائع بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية

6.2.3 جدول تغير الرساميل الذاتية

جدول 6.2.3: تغير الرساميل الذاتية في 31 دجنبر 2024

الرصيد عند إغلاق سنة 2024	عمليات على رأس المال (+ارتفاع / -انخفاض)	نتيجة 2024	تخصيص الأرباح	تخصيص نتيجة 2024	الرصيد عند افتتاح سنة 2024	بآلاف الدراهم
500 000					500 000	رأس المال
21 367				405 675	-384 308	مرحل من جديد
6 001 340			-3 700 000	4 700 000	5 001 340	احتياطات
6 459 984		6 459 984				نتيجة السنة المالية
0				-5 105 675	5 105 675	نتيجة قيد التخصيص
12 982 691	0	6 459 984	-3 700 000	0	10 222 707	المجموع

7.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

1.7.2.3 الإطار التنظيمي

يتم إعداد البيانات الموجزة لبنك المغرب وتقديمها طبقا لدليل الحسابات الخاص بالبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المدونة العامة للتنظيم المحاسباتي بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات لاسيما فيما يخص تقييم المخزونات والأصول الثابتة.

وتتضمن البيانات الموجزة، كما نصت عليها المادة 47 من القانون رقم 40-17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

بموازاة ذلك، يقوم البنك سنويا بإعداد وضعية لخارج الحصيلة، وجدول التدفقات النقدية وجدول تغيرات الرساميل الذاتية.

2.7.2.3 طرق التقييم

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

عمليات الصرف الأجنبي

تدخل في إطار عمليات الصرف الأجنبي عمليات بيع وشراء العملات نقدا ولأجل التي يترتب عنها:

- تغير أحد الموجودات أو الالتزامات في إحدى العملات الأجنبية وتغير أحد الالتزامات والموجودات بالدرهم؛ أو
- تغير أحد الموجودات أو الالتزامات في إحدى العملات الأجنبية وتغير أحد الالتزامات والموجودات في عملة أخرى.

ويتم تقييد هذه العمليات في حسابات خارج الحصيلة الموافقة لتاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

إعادة تقييم الموجودات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والمعادن النفيسة والعملات الأجنبية بما فيها حقوق السحب الخاصة على أساس أسعار الصرف المعمول بها في آخر يوم عمل من السنة المالية.

جدول 7.2.3: تطور أسعار الصرف *

بآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
الذهب	26 415,00	20 439,00	29,2
الدولار الأمريكي	10,11	9,89	2,2
الأورو	10,52	10,94	-3,9
حقوق السحب الخاصة	13,19	13,27	-0,7

* السعر المرجعي في نهاية السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في «حساب تقييم احتياطات الصرف» المدرج في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية الجديدة المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 1 نونبر 2022 بين بنك المغرب والدولة والتي تلغي أحكام الاتفاقية الموقعة في 29 دجنبر 2006.

وطبقاً لأحكام هاته الاتفاقية، يجب الإبقاء على رصيد «حساب تقييم احتياطات الصرف» دائماً بحد أدنى يساوي 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية للبنك في تاريخ نهاية السنة المالية. في حالة ما إذا أدت خسارة في الصرف إلى تراجع رصيد «حساب تقييم احتياطات الصرف» إلى مستوى أقل من هذا الحد الأدنى، يتم خصم مبلغ الخصاص من حساب النتيجة الخاص بالبنك برسم السنة المالية المعنية، وذلك في حدود 10% من الربح الصافي لتلك السنة، ويودع في حساب «الاحتياطي لتغطية خسارة الصرف» ويدرج في خصوم حصيلة البنك. وإذا كان رصيد «حساب تقييم احتياطات الصرف» مديناً، فيتم إدراج هذا الأخير في أصول البنك ولا يتم تشكيل أية مخصص لتغطية المخاطر والأعباء.

أما إذا كان رصيد «حساب تقييم احتياطات الصرف» مديناً وغير مغطى برصيد حساب «احتياطات عن خسارة الصرف»، فيتم اقتطاع احتياطي لتغطية خسارة الصرف في حدود 20% من الربح الصافي للبنك.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف حسب الغرض من حيازتها، وذلك ضمن فئة محفظة التداول أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة التداول: تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير. ويتم تقييمها حسب سعر شرائها، مع احتساب مصاريف الشراء وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج الأرباح والخسائر الرأسمالية الناتجة عن التقييم اليومي لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول تاريخ استحقاقها. ويتم احتسابها طبقا للقواعد التالية:

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
 - لا يتم تقييد الأرباح الرأسمالية غير المحققة المتعلقة بهذه السندات.
 - لا يتم تقييد الخسائر غير المحققة المتعلقة بهذه السندات إلا عندما يعتبر البنك أن السند الذي يسجل خسائر غير محققة قد تتم إعادة بيعه خلال السنة المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
 - يتم إهلاك الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (خصم أو علاوة) بطريقة إكتوارية على المدة المتبقية للسندات.
- بتاريخ 1 يناير 2020، انتقل البنك من طريقة المعدل الثابت إلى الطريقة الإكتوارية لتوزيع الخصومات/العلاوات عن سندات الاستثمار، وذلك ليتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وتعتبر هذه الطريقة مقبولة أيضا من طرف دليل الحسابات الخاص ببنك المغرب كما تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة، على غرار طريقة المعدل الثابت.

محفظة التوظيف: تتكون من السندات غير تلك المصنفة في محافظ التداول أو الاستثمارات. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء، وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
 - لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (خصم أو علاوة) طيلة مدة حيازة هذه السندات.
 - ينجم عن الخسائر غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوين مخصصات عن تدني القيمة على أساس يومي. وبالمقابل، لا تدرج الأرباح غير المحققة في الحسابات.
- وفيما يخص السندات ذات الفوائد المحتسبة مسبقا، يتم تقييدها حسب سعر تسديدها؛ ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقا على مدة السندات ويتم تقييدها في حسابات العائدات والتكاليف على أساس يومي.

موجودات أخرى بالعملة الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

ويتم تقييم هذه السندات في البداية حسب سعر الشراء، وتقييد الأرباح والخسائر الرأسمالية في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات التي أبلغ بها المفوض بالتدبير.

الاستحقاقات على الخزينة العامة للمملكة

في إطار الاتفاقية المبرمة بين البنك والدولة في نونبر 2022 والتي تحدد كيفية استعمال هذه الأخيرة للمبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي، تم تقييم هذه العملية، في حسابات البنك، كاستحقاق تجاه الدولة، وذلك وفقا للتوصيات الواردة في دليل صندوق النقد الدولي.

ويتم إعادة تقييم هذا الدين بانتظام بسعر الصرف في تاريخ إقفال الحسابات.

ويتضمن دليل الحسابات الخاص ببنك المغرب على مستوى أصوله، فيما يتعلق بعلاقاته مع الدولة، فقط بند «تمويلات مالية للدولة». غير أنه لا يمكن اعتبار عملية تفويت خط الوقاية والسيولة، وإن كانت مسجلة كدين تجاه الدولة، قرضا ماليا للدولة، ذلك أن البنك يلعب فقط دور الوسيط بين صندوق النقد الدولي والدولة.

وبالتالي، ومع مراعاة مبدأ الصورة الحقيقية، تم إجراء ما يلي:

- تغيير عنوان قسم «التمويلات المالية للدولة» إلى «استحقاقات على الخزينة العامة»؛
- إضافة بند خاص «استحقاق متعلق باستخدام خط الوقاية والسيولة من قبل الدولة»؛
- الإبقاء على بند «التمويلات المالية للدولة» في القسم.

الأصول الثابتة المادية وغير المادية

تقيّد الأصول الثابتة المادية وغير المادية حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها ناقص الإهلاكات المتراكمة.

ويتم إهلاك الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية، باعتماد طريقة المعدل الثابت حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الإهلاك المعمول بها.

وتتمثل آجال الإهلاك المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، فيما يلي:

جدول 8.2.3: آجال إهلاك الأصول الثابتة

المباني	20 سنة
التجهيزات والتهئية والتركيبات	5 سنوات
معدات دار السكة	10 سنوات
معدات المكاتب ومعدات وبرامج معلوماتية ومركبات ومعدات أخرى	5 سنوات
أثاث مكثبي	10 سنوات
الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية	3 سنوات و 4 أشهر

الأصول الثابتة المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المحاسبية التي تقابل كلفة الشراء ناقص المخصصات المحتملة المكونة في تاريخ الإقفال المحاسبي. وفيما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بسعر الصرف التاريخي للعملة الأجنبية.

بالنسبة للسندات غير المحررة كلياً، يتم تقييمها في الأصول بقيمتها الإجمالية بما فيها السندات المتبقية الواجب تحريرها. ويتم تقييم الحصة غير المحررة في مقابل حساب الدين ضمن خصوم الحصيلة.

ويتم تقييم المخصصات عن انخفاض قيمة هذه السندات غير المدرجة في البورصة في تاريخ إقفال السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس البيانات الموجزة الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات بالخصوص مما يلي:

- المواد واللوازم الاستهلاكية؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية والوثائق وبطاقات الهوية المؤمنة (الأوراق والمداد والقوالب، والشرائح الإلكترونية، والبطاقات، وغيرها)؛
- المنتجات المصنعة والمنتجات الموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة ووثائق أخرى)؛
- القطع النقدية التذكارية.

تُفيد المواد واللوازم الاستهلاكية في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع المخصص المكون برسم انخفاض قيمتها في تاريخ إقفال الحسابات، عند الاقتضاء.

وتُفيد المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، واقتطاع المخصص المكون برسم انخفاض قيمتها، عند الاقتضاء.

أما المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع الموجهة للبيع، فتُفيد في الحصيلة بتكلفة إنتاجها مع اقتطاع المخصص المكون برسم انخفاض قيمتها، عند الاقتضاء.

8.2.3 آلية تدبير المخاطر المالية ذات الصلة بتدبير مخاطر احتياطات الصرف الأجنبي

تعريف المخاطر المالية

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف الأجنبي فيما يلي:

- **خطر الائتمان**، ويقصد به:
 - من جهة، خطر التخلف عن الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به عجز طرف مقابل عن الوفاء بالتزاماته؛
 - ومن جهة أخرى، خطر خفض التصنيف الائتماني لطرف مقابل من قبل وكالة أو عدة وكالات تنقيط.
- **خطر السوق**، وهو خطر الخسارة الناتجة عن تطور غير ملائم لعوامل السوق المرتبطة، من ضمن أمور أخرى، بتغيرات أسعار الفائدة أو الصرف الأجنبي.
- **خطر السيولة** الذي يمثل عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الآنية للبلد من خلال بيع الأصول دون تأثير هام على أسعارها.

إطار الحكامة

في إطار مهمته المتعلقة بتدبير احتياطات الصرف الأجنبي، وضع البنك آلية لتدبير المخاطر المالية، تمكن من تحديد ومراقبة والتخفيف من المخاطر المتعلقة بعمليات تدبير احتياطات الصرف الأجنبي، والمتمثلة في مخاطر الائتمان والسوق والسيولة.

ولبلوغ هذا الهدف، يستند تدبير المخاطر داخل بنك المغرب إلى إطار حكمة واضح وتراتبى.

فكل سنة، يتولى **مجلس البنك** المصادقة على سياسة توظيف احتياطات الصرف الأجنبي وتحمل المخاطر. كما يصادق على بيئة الاستثمار وعلى التخصيص الاستراتيجي للأصول. فيما تسهر **اللجنة النقدية والمالية** على تنفيذ هذا التخصيص الاستراتيجي وتصادق على عملية تدبير احتياطات الصرف الأجنبي. وتقوم أيضا بدراسة تطور مؤشرات المخاطر المالية المتعلقة بتدبير الاحتياطات. وأخيرا، تقوم **لجنة الافتحاص** بدراسة التطور السنوي للمخاطر المالية والعملياتية للبنك.

وتحدد أهداف حيازة الاحتياطات وتديرها، ومبادئ التوظيف والحدود حسب فئة الأصول وقواعد أهلية وتمركز الجهات المصدرة والأطراف المقابلة في إطار تعليمات تتعلق بالاستثمار، في حين تحدد المؤشرات المرجعية للمحافظ وطرق تدبيرها في إطار التخصيص الاستراتيجي الذي يصادق عليه مجلس البنك.

ومن الناحية العملية، تتم مراقبة وتتبع كافة تعرضات البنك بالعملية الأجنبية بشكل يومي، بغية التقيد بالتعليمات المتعلقة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي.

في هذا الإطار، يتم إجراء تحليل معمق لهذه التعرضات على مستوى التقارير التي تعد بانتظام وترسل إلى مختلف هيئات حكمة البنك، لاسيما اللجنة النقدية والمالية.

تدبير المخاطر المالية

خطر الائتمان

يقوم البنك بتدبير خطر الائتمان من خلال تحديد معايير أهلية الجهات المصدرة للسندات والأطراف المقابلة، مع السهر على التأكد من مراعاة التوظيفات لمبدأي الأمان والسيولة.

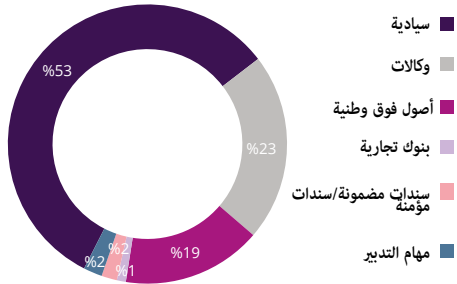
وتتباين المعايير الدنيا حسب خطر الائتمان المترتب عن مختلف الأدوات، حيث تكون مرتفعة بالنسبة للعمليات التي تنطوي على خطر ائتمان مباشر، مثل الودائع غير المضمونة، مقارنة بالعمليات التي تنجز داخل أحد أنظمة التسوية والتسليم. وحاليا، يصل متوسط التنقيط الأدنى للائتمان إلى «A-» بالنسبة للتوظيفات النقدية لدى الأطراف المقابلة البنكية، وإلى «BBB-» بالنسبة للتوظيفات في سندات الاقتراض.

وإضافة إلى معايير الأهلية، يضع البنك حدودا تمكن من تفادي الإفراط في المجازفة والتمركز. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بحدود التعرض حسب جهة الإصدار، والطرف المقابل، وفئة الأصول، والبلد والتنقيط الائتماني.

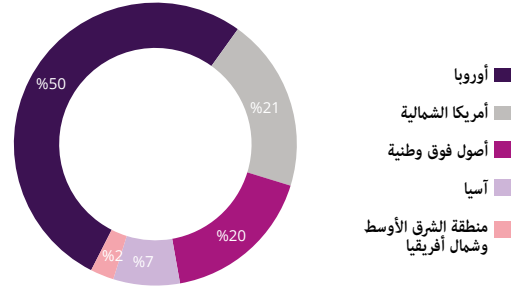
ومن أجل ضمان تقييم التعرض الإجمالي لخطر الائتمان، يقوم البنك يوميا بحساب وتتبع التنقيط الائتماني المتوسط الخاص بمحافظ الاحتياطيات وكذا الخسارة المحتملة القصوى للائتمان (VaR Crédit) بنسبة 99%، التي تمكن من تقييم مبلغ الخسائر المحتملة في أفق سنة ارتباطا بحدث يتعلق بالائتمان (تخفيض التنقيط أو التخلف عن الأداء).

وبنهاية سنة 2024، بلغ متوسط التصنيف الائتماني لاحتياطيات الصرف «AA»، ما يعكس جودة ائتمانية عالية جدا للأصول المحتفظ بها.

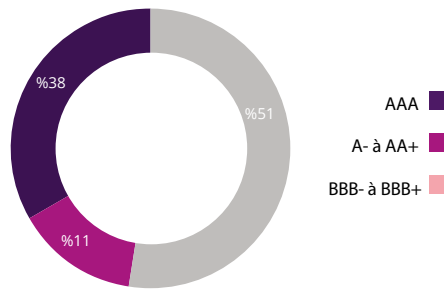
رسم بياني 2.2.3: توزيع تعرض المحافظ حسب فئات الأصول



رسم بياني 1.2.3: توزيع تعرض المحافظ حسب الجهات



رسم بياني 3.2.3: توزيع محافظ سندات الاقتراض حسب تصنيفها



خطر السوق

يترتب خطر السوق المرتبط بتدبير احتياطات الصرف الأجنبي أساساً عن خطر سعر الفائدة وخطر الصرف.

• خطر سعر الفائدة

يدبر البنك خطر سعر الفائدة من خلال مؤشرات مرجعية بالنسبة لكافة المحافظ وكذا فوارق المدة المسموح بها في إطار التخصيص الاستراتيجي استناداً إلى هذه المؤشرات.

ويتم قياس التعرض لخطر سعر الفائدة من خلال عدة مؤشرات، لاسيما الخسارة المحتملة القصوى (VaR)، والمدة وتغير الأداء المحقق مقارنة بالمؤشرات المرجعية (Tracking Error).

وفي نهاية 2024، ظلت المدة الإجمالية لاحتياطات الصرف الأجنبي مستقرة عند 1,9 سنة مقارنة بنهاية 2023.

خطر الصرف

- تترتب مخاطر الصرف عن تأثير تطور أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدرهم. وينجم هذا الخطر:
- من جهة عن الانحراف المسجل ما بين ترجيح احتياطات الصرف الأجنبي من العملات وذاك المتأني عن تكرار سلة الدرهم المكونة من 60% من الأورو و40% من الدولار الأمريكي. ويتم تأطير هذا الانحراف من خلال حد أقصى يبلغ 5 +/- % المحدد في إطار التخصيص الاستراتيجي؛
 - ومن جهة أخرى، عن تغير الفارق بين سعر صرف الدرهم والسعر المركزي لنطاق التقلب.

خطر السيولة:

- يقوم البنك بتدبير خطر السيولة من خلال تشكيل شرائح سائلة ضمن احتياطات الصرف الأجنبي:
- الاحتياطات الوقائية: تتكون من الأصول المتاحة والسائلة وتمكن من تلبية احتياجات البنك على المدى القصير. ومع نهاية سنة 2024، بلغ مستوى الاحتياطات الوقائية حوالي 57 مليار درهم.
 - محافظ الاحتياطات الفائضة المحسوبة وفق قيمة السوق: تتكون من أصول سائلة يمكن تعبئتها في حال استنفاد شريحة «الاحتياطات الوقائية». وفي نهاية سنة 2024، بلغت قيمة هذه المحافظ 37 مليار درهم.
- ويتم تدبير مخاطر السيولة أيضا، على مستوى الشرائح السائلة المذكورة، من خلال قواعد تتعلق بالحجم الأدنى وبمعدل الأرباح الأقصى بالنسبة لإصدارات سندات الاقتراض.

9.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة

الأصول

بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي، يحوز بنك المغرب ويدبر احتياطات الصرف الأجنبي المكونة من الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة.

إيضاح 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب ولدى ودعاء أجنبي، وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، يتم تقييم هذه الموجودات والتوظيفات وفق سعر السوق المعمول به في آخر يوم عمل للسنة. وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب تقييم احتياطات الصرف¹، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة في فاتح نونبر 2022 بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية.

جدول 9.2.3: موجودات وتوظيفات بالذهب			وفي نهاية سنة 2024، بلغ مقابل قيمة الموجودات
2023	2024		من الذهب 18 781 915 ألف درهم، مرتفعاً بنسبة
20 439	26 415	ثمن أوقية ذهب بالدرهم ¹	29% بفعل الارتفاع الكبير لسعر الذهب، فيما
711 032	711 032	الكمية بأوقية الذهب	ظلت كمية الذهب مستقرة في 711 032 أوقية
4 855	4 855	المغرب	(ما يعادل 22 طن).
706 177	706 177	الخارج	
14 532 787	18 781 915	القيمة السوقية ²	
22,12	22,12	مخزون الذهب (بالطن)	

¹ سعر الذهب/الدرهم المغربي.

² بالآلاف الدراهم.

إيضاح 2: الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند بالأساس مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالعملات الأجنبية والتي يتم استثمارها على شكل ودائع نقدية (حسابات جارية ولأجل) وسندات أجنبية.

وقد تحسنت الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بنسبة 2% مع نهاية 2024 إلى 339 309 229 ألف درهم، وهو ما يعكس بالأساس تعزيز احتياطات الصرف الأجنبي وتطور أسعار الصرف.

¹ لا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو رصده لأي استخدام آخر.

وبعد تسجيل منحى تنازلي في بداية السنة، فقد بلغت هذه الموجودات 342 786 316 ألف درهم في ماي (+4%)، ارتباطا بالأساس بشراء عملات أجنبية من المكتب الشريف للفوسفات على إثر إصدار سندات في السوق المالية الدولية.

جدول 10.2.3: موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية حسب نوع التوظيف

بالآلاف الدراهم	2024	الحصة	2023	الحصة
حسابات جارية	14 928 341	%4	32 038 072	%10
حسابات لأجل	13 349 155	%4	3 701 951	%1
سندات التوظيف ⁽¹⁾	56 297 176	%17	48 301 534	%14
سندات الاستثمار ⁽²⁾	238 348 130	%70	231 316 781	%69
سندات المعاملات ⁽³⁾	-	-	-	-
أخرى ⁽⁴⁾	16 386 426	%5	17 982 704	%5
المجموع	339 309 229	%100	333 341 042	%100

¹ مع الأخذ بالاعتبار مخصصات انخفاض قيمة السندات. وقد بلغ تقييم سندات التوظيف بسعر السوق في متم دجنبر 2024 ما يعادل 56 580 311 ألف درهم.

² لم يتم تقييم أي مؤونة لهذه المحفظة، وفقا للقواعد المحاسبية.

³ سندات مشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير.

⁴ تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

ومن جهتها، تراجعت الودائع والتوظيفات النقدية بنسبة 21% لتصل إلى 28 277 497 ألف درهم، حيث تمثل 8% من الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية مقابل 11% سنة من قبل. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تقليص الرصيد النقدي من العملات الأجنبية لصالح محفظة الاستثمار¹.

وتمثل الموجودات بالعملات الأجنبية 61% من أصول البنك عوض 63% في 2023، وتوظف في حدود 87% في سندات الاقتراض. وضمن هذه الفئة، ارتفعت محفظة سندات التوظيف² بنسبة 17% إلى 56 297 176 ألف درهم، وتلك الخاصة بسندات الاستثمار بنسبة 3% إلى 238 348 130 ألف درهم، نتيجة زيادة الاستثمار في هذه المحفظة خلال 2024.

جدول 12.2.3: موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية حسب الأجل المتبقي^(*)

2024	2023	
%30	%24	أقل من أو تساوي سنة
%70	%76	أكثر من سنة
%100	%100	المجموع

(*) السندات المملوكة في المحافظ التي يتم تدبيرها داخليا، بما فيها شهادات الإيداع.

جدول 11.2.3: موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية حسب العملة

بالآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
الأورو	188 189 169	194 438 287	-3
الدولار الأمريكي	147 695 174	135 824 332	9
عملات أخرى	3 424 886	3 078 422	11
المجموع	339 309 229	333 341 042	2

¹ سندات مشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها (انظر القسم المتعلق بالقواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم).

² السندات غير تلك المصنفة في محافظ المعاملات أو الاستثمارات.

إيضاح 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

شهد هذا البند، الذي يتضمن الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، ارتفاعاً بنسبة 4% ليصل إلى 23 061 150 ألف درهم، مدفوعاً بالأساس بزيادة الموجودات من حقوق السحب الخاصة.

الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي

في جانب الأصول:

• الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي: يمثل الجزء الذي يتحمله بنك المغرب (18,4%) من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، ويتكون من:

- الشريحة المتاحة: التي تبلغ 150,08 مليون وحدة

من حقوق السحب الخاصة (1 979 107 ألف

درهم) وتمثل مساهمة بنك المغرب في صندوق

النقد الدولي بالعملة الأجنبية؛

- الشريحة المعبأة: التي تبلغ 14,36 مليون

وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة

(153 332 ألف درهم)، وتمثل حصة المغرب

في رأسمال صندوق النقد الدولي، المكتتبه من

طرف بنك المغرب بالعملة الوطنية، والمودعة في

«الحساب رقم 1» المفتوح في دفاتره. وقد أفرزت

عملية إعادة تقييم هذه الشريحة في نهاية دجنبر

2024 تقويماً بمبلغ 1 394 ألف درهم مقابل

3 498 - ألف درهم سنة من قبل.

جدول 13.2.3: الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي

بألف الدراهم	2024	2023	التغير %
الأصول			
الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	2 132 439	2 146 416	-1
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	20 529 114	19 553 046	5
المجموع	22 661 553	21 699 461	4
الخصوم			
تخصيصات حقوق السحب الخاصة	18 707 329	18 829 944	-1
حسابات رقم 1 و 2 ⁽¹⁾	7 359 492	20 183 015	-64
المجموع	26 066 822	39 012 959	-33

⁽¹⁾ أخذاً بالاعتبار تسديد أصل المبلغ المستحق برسم السحب من خط الوقاية والسيولة وفقاً لوتيرة فصلية.

• الموجودات من حقوق السحب الخاصة: التي تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق

النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين لهذا الحساب عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف

البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء

العمولات على تخصيصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي وكذا تسديدات اقتراضات المغرب.

وقد تعززت هذه الموجودات في سنة 2021، عقب إصدار صندوق النقد الدولي لتخصيص عام لحقوق

السحب الخاصة لفائدة البلدان الأعضاء بقيمة 456 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة. وتبلغ الحصة

المرصودة للمغرب برسم هذا التخصيص 857,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل

10,9 مليار درهم¹).

¹ أثرت في جانب الأصول على الموجودات من حقوق السحب الخاصة وفي جانب الخصوم على مخصصات حقوق السحب الخاصة.

وفي نهاية سنة 2024، بلغت القيمة المقابلة بالدرهم للموجودات من حقوق السحب الخاصة 114 529 20 ألف درهم، مرتفعة بنسبة 5% (976 068 + ألف درهم) مقارنة بنهاية 2023. ويعزى هذا التطور إلى سحب برسم تسهيل الصلابة والاستدامة الذي أتاحه صندوق النقد الدولي للمغرب في شتنبر 2023، بمبلغ إجمالي قدره 562,5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة¹ (7 416 921 ألف درهم)، وكذا إلى شراء البنك 550 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (7 232 666 ألف درهم) خلال سنة 2024 بعد التسديد الذي أجري برسم خط الوقاية والسيولة، وذلك بغرض إعادة توازن وضعية حقوق السحب الخاصة.

وقد عُدل هذا الارتفاع بالأساس من خلال سداد أصل المبلغ المستحق على المغرب لصندوق النقد الدولي برسم خط الوقاية والسيولة بمبلغ إجمالي قدره 962,1 مليون وحدة من حقوق سحب خاصة (12 915 614 ألف درهم)، واقتطاع المصاريف المالية برسم خط الوقاية والسيولة بمبلغ 56 مليون وحدة من حقوق سحب خاصة (741 109 ألف درهم) والسحب من تسهيل الصلابة والاستدامة بمبلغ 8,8 مليون وحدة من حقوق سحب خاصة (115 492 ألف درهم)، وسداد عمولة برسم خط الائتمان المرن² بقيمة 9,2 مليون وحدة من حقوق سحب خاصة (122 493 ألف درهم) وانخفاض سعر حقوق السحب الخاصة (0,7%-).

ويشمل جانب خصوم الحصيلة بند "تخصيصات حقوق السحب الخاصة" الذي يوافق مقابل القيمة بالدرهم لمخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا. وفي سنة 2009، سجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، يمثل حصة المغرب من التخصيصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة)³ الممنوحين من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. وفي 2021، تم تقييد 10,9 مليار درهم المتعلقة بحصة المغرب برسم التخصيصات العامة (857,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) المنجزة في غشت من تلك السنة من طرف صندوق النقد الدولي.

وبنهاية سنة 2024، انخفض هذا البند بشكل طفيف بنسبة 1% (122 615 - ألف درهم) إلى 18 707 329 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لتدني قيمة سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدرهم (0,7%-).

¹ على دفعتين، الأولى في مارس وبلغ قدرها 250 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (3 322 977 ألف درهم)، والثانية في نونبر بما قدره 312,5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (4 093 944 ألف درهم).

² صادق عليها صندوق النقد الدولي في أبريل 2023 لصالح المغرب، بمبلغ 3,73 مليار وحدة من حقوق سحب خاصة.

³ منها 436 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة برسم التخصيص العام الذي يعادل 74,13% من حصة المغرب في 2009 (588,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) و39,7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة المتعلقة بالتخصيص الخاص الممنوح وفق التعديل الرابع لصندوق النقد الدولي.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي:

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي. وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 41,33 مليون دينار عربي، موزعة¹ بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي المفتوح لدى بنك المغرب. وتبلغ الحصة التي يتحملها البنك 150 ألف دينار عربي (5 973 ألف درهم)؛
- 21,69 مليون دينار عربي مكتتبة بالعملة الأجنبية والتي يتحمل البنك فيها 10,10 مليون دينار عربي (399 597 ألف درهم)، ظلت ثابتة منذ آخر زيادة في رأسمال صندوق النقد العربي سنة 2018؛
- 19,44 مليون دينار عربي منها 9,10 مليون مكتتبة من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطيات، والتي تمت في 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

إيضاح 4: استحقاقات على الخزينة العامة

يضم هذا البند الاستحقاقات المتعلقة باستخدام الخزينة في 2022 لمقابل القيمة بالدرهم للموجودات المتأتية عن السحب من خط الوقاية والسيولة في أبريل 2020، بقيمة 1 499,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المبرمة في هذا الصدد في نونبر 2022 بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية.

وفي متم سنة 2024، عرف هذا الدين تراجعاً بنسبة 64% (12 816 436 - ألف درهم) إلى 7 090 424 ألف درهم، ويعزى ذلك إلى التأثير المزدوج لتسديد أصل المبلغ المستحق لصندوق النقد لدولي برسم خط الوقاية والسيولة خلال هذه السنة، بمبلغ قدره 962,1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، وبذلك انخفض المبلغ الإجمالي للدين من 1 499,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة إلى 537,7 مليوناً، وكذا إلى تدني قيمة سعر وحدة حقوق السحب الخاصة.

إيضاح 5: استحقاقات على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان المنجزة في إطار تنفيذ السياسة النقدية وفقاً للمادة 7 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

وقد اشتدت حاجة البنوك إلى السيولة بشكل كبير في 2024، مدفوعة بالأساس بازدياد حجم النقد المتداول. وفي ظل هذه الظروف، استمر البنك في تلبية طلبات البنوك من السيولة بالكامل، ما أدى إلى رفع حجم تدخلاته في السوق النقدية إلى متوسط أسبوعي قدره 139 مليار درهم مقابل 98 ملياراً في 2023.

¹ بمقدار 53,16% بالنسبة للخزينة و46,84% بالنسبة لبنك المغرب.

وبتاريخ 31 دجنبر 2024، وصل المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة للبنوك إلى 156 560 695 ألف درهم (مقابل 129 602 053 ألف درهم في نهاية 2023)، منها:

- 72 623 271 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، الممنوحة بسعر الفائدة الرئيسي؛
- 49 650 424 ألف درهم تتعلق بعمليات إعادة الشراء (شهر واحد و3 أشهر)، الممنوحة بسعر الفائدة الرئيسي؛
- 34 287 000 ألف درهم برسم عمليات القروض المضمونة، منها 10 532 000 ألف درهم لمدة شهر واحد و3 أشهر و23 755 000 ألف درهم لمدة سنة في إطار برامج دعم تمويل الاقتصاد¹ (المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات والبنوك التشاركية).

جدول 15.2.3: توزيع التمويلات الممنوحة للبنوك حسب مدة الاستحقاق المتبقية^(*)

التغير %	2023	2024	بالآلاف الدراهم
21	60 054 014	72 623 271	7 أيام
50	20 001 328	30 002 755	شهر واحد
1	30 001 712	30 179 669	3 أشهر
22	19 545 000	23 755 000	سنة واحدة
21	129 602 053	156 560 695	المجموع

* أجل الاستحقاق الأصلي .

جدول 14.2.3: التمويلات الممنوحة للبنوك حسب الأداة

التغير %	2023	2024	بالآلاف الدراهم
20	102 248 053	122 273 695	عمليات إعادة الشراء
21	60 054 014	72 623 271	التسبيقات لمدة 7 أيام
18	42 194 039	49 650 424	عمليات الإستحفاظ
25	27 354 000	34 287 000	القروض المضمونة ¹
21	129 602 053	156 560 695	المجموع

* شهر واحد، 3 أشهر وسنة واحدة.

إيضاح 6: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى بالأساس المخزونات وحسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من مصاريف موزعة على عدة سنوات ومصاريف محتسبة مسبقا وعائدات مستحقة وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية.

أما الأصول الأخرى فقد انخفضت من نهاية سنة لأخرى، من 4 823 925 ألف درهم إلى 4 169 685 ألف درهم، متراجعة بنسبة 14%.

إيضاح 7: القيم الثابتة الصافية

سجلت الأصول الثابتة الصافية للبنك انخفاضا طفيفا قدره 18 220 ألف درهم لتبلغ 4 645 292 ألف درهم، نتيجة بالأساس لارتفاع أهم للإهلاكات والمخصصات (185 115 + ألف درهم) مقارنة بالاستثمارات (154 977 + ألف درهم).

¹ بمبلغ 20 847 000 ألف درهم برسم البرامج الموجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة؛ و1 693 000 ألف درهم بسعر فائدة قدره 1,25% في إطار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات و1 215 000 ألف درهم برسم برنامج إعادة تمويل «البنوك التشاركية».

جدول 16.2.3: القيم الثابتة الصافية

بـآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
(منها)			
قروض طويلة لأجل	762 353	749 198	2
سندات المساهمة في رأس المال واستخدامات مماثلة	1 959 082	1 960 319	-0,1
أصول ثابتة مادية وغير مادية	8 242 804	8 087 827	2
القيم الثابتة الإجمالية	10 964 543	10 797 647	2
الإهلاكات والمخصصات	-6 319 251	-6 134 136	3
القيم الثابتة الصافية	4 645 292	4 663 512	-0,4

سندات المساهمة في رأس المال واستخدامات مماثلة

شهدت القيمة الإجمالية لمحفظة سندات المساهمة في رأس المال لبنك المغرب انخفاضاً طفيفاً قدره 1 237 - ألف درهم، متراجعة من 1 960 319 ألف درهم في نهاية سنة 2023 إلى 1 959 082 ألف درهم في متم 2024. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تصفية شركة دار الضمان (2 764 - ألف درهم)، وزيادة مساهمة البنك في رأسمال شركة الاتصالات المالية العالمية بين البنوك «سويفت» (1 006 + ألف درهم) لتصل إلى 1 524 ألف درهم، بالتزامن مع شراء 12 سهماً إضافياً في إطار عملية إعادة التخصيص التي تقوم بها هذه الشركة كل ثلاث سنوات.

جدول 17.2.3: سندات المساهمة واستخدامات مماثلة¹

التغير 3%	القيمة المحاسبية الإجمالية 2023	2024					طبيعة النشاط	بآلاف الدراهم
		الحصة (%)	عدد الأسهم المملوكة	الوضعية الصافية المحاسبية ⁽²⁾	القيمة المحاسبية الصافية ¹	القيمة المحاسبية الإجمالية		
-3	74 324				72 365	72 365		السندات المملوكة في المؤسسات المغربية واستخدامات مماثلة (منها)
-100	1 265	-	-	-	0	0	مالي	دار الضمان ⁴
-	4 000	20	4 000	346 924	4 000	4 000	مالي	الوديع المركزي (ماروك كلير)
-	50 000	10	500 000	500 113	50 000	50 000	مالي	هيئة القطب المالي للدار البيضاء
-	59	4,59	2 008	12 340	59	59	مالي	الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية
5	17 500				18 306	18 306	مالي	ديون متعلقة بمساهمات ⁽⁵⁾
0,04	1 885 995				1 861 115	1 886 717		السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية
-	23 228	6,85	353 913	90 362 USD	12 008	23 228	مالي	يوباك كيراساو (Ubac Curaçao)
>100	519	0,03	33	719 277 EUR	1 524	1 524	مالي	سويفت ⁽⁶⁾ (Swift)
-5	6 257	0,02	3	1 423 541 DA ⁽⁷⁾	5 973	5 973	مالي	صندوق النقد العربي
-	16 856	0,28	546	1 220 986 USD	16 856	16 856	مالي	برنامج تمويل التجارة العربية
-	175 142	4,26 ⁽⁸⁾	18 000	461 275 USD	175 142	175 142	مالي	إفريقيا 50- لتمويل المشاريع
-	19 460	4,29 ⁽⁸⁾	2 000	11 716 USD	5 078	19 460	مالي	إفريقيا 50- لتطوير المشاريع
-	1 644 533	0,53	3 000	25 082 300 SDR ⁽⁹⁾	1 644 533	1 644 533	مالي	بنك التسويات الدولية
-0,1	1 960 319				1 933 479	1 959 082		إجمالي سندات المساهمة و استخدامات مماثلة

⁽¹⁾ صافية من مخصصات انخفاض قيمة مساهمات البنك.⁽²⁾ الوضعية الصافية للهيئات التي يمتلك فيها البنك مساهمات (بالآلاف)، تحسب حسب طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس البيانات الموجزة لسنة 2023.⁽³⁾ تغير القيمة المحاسبية الإجمالية ما بين 2023 و2024.⁽⁴⁾ تصفية شركة دار الضمان واسترداد كامل لمساهمات البنك في هذه الشركة وفي صندوق الضمان التابع لها، بمبلغ إجمالي قدره 2 764 ألف درهم.⁽⁵⁾ تسبيق لفائدة هيئة القطب المالي للدار البيضاء في الحساب الجاري للمساهمين تم الاتفاق عليه في 2023 واستحقاقات برسم المساهمة في صندوق إفريقيا- 50.⁽⁶⁾ زيادة حصة البنك في رأسمال شركة «سويفت» من 519 ألف درهم إلى 1 524 ألف درهم، بعد تخصيص 12 سهما إضافيا في إطار العملية التي تقوم بها هذه الشركة كل ثلاث سنوات.⁽⁷⁾ دينار عربي.⁽⁸⁾ زيادة الرأسمال بواسطة مساهمات بعض الدول الإفريقية بمبلغ إجمالي قدره 5,5 مليون دولار أمريكي. وهكذا، تراجعت حصة بنك المغرب إلى 4,26% بالنسبة لإفريقيا-50- لتمويل المشاريع وإلى 4,29% بالنسبة لإفريقيا-50- لتطوير المشاريع، مقابل 4,31% و 4,34% على التوالي في 2023.⁽⁹⁾ حقوق السحب الخاصة.¹ تم التعبير عن الأرقام الموجودة في هذا الجدول بآلاف الدراهم، باستثناء الوضعية الصافية المحاسبية للمساهمات الأجنبية المقدمة بالعملات الأجنبية.

الأصول الثابتة المادية وغير المادية

جدول 18.2.3: أصول ثابتة مادية وغير مادية

بآلاف الدراهم	المبلغ الإجمالي 2023	الزيادة	الانخفاض	المبلغ الإجمالي 2024
مباني مخصصة للاستغلال	2 331 580	5 447	-	2 337 026
أثاث ومعدات مخصصة للاستغلال	2 986 135	109 877	66 719	3 029 293
أصول مادية أخرى مخصصة للاستغلال	1 139 965	51 946	3 829	1 188 082
أصول مادية غير مخصصة للاستغلال	775 560	4 975	227	780 307
أصول غير مادية	854 588	69 359	15 851	908 096
المجموع	8 087 827	241 603	86 626	8 242 804

في نهاية سنة 2024، بلغت القيمة الإجمالية للأصول الثابتة المادية وغير المادية 8 242 804 ألف درهم، بارتفاع سنوي بلغ 154 977 ألف درهم. وتتوزع استثمارات هذه السنة بالأساس كالتالي:

- 49% تمثل بالخصوص تحديث البنية التحتية لإنتاج الأوراق البنكية ومعالجتها، وكذا تحيين المعدات المعلوماتية وبنيات النظام المعلوماتي؛
 - 24% تهم تطوير بعض الأنظمة المعلوماتية، والحصول على حلول متكاملة وتراخيص معلوماتية، فضلاً عن إطلاق بعض البوابات؛
 - 23% مخصصة لأشغال التجهيزات والتهيئة على مستوى مختلف مواقع البنك؛
 - 4% موجهة بالخصوص للمشاريع العقارية.
- وهمت الاقتطاعات على وجه الخصوص بيع عقارات ومعدات النقل.

الخصوم

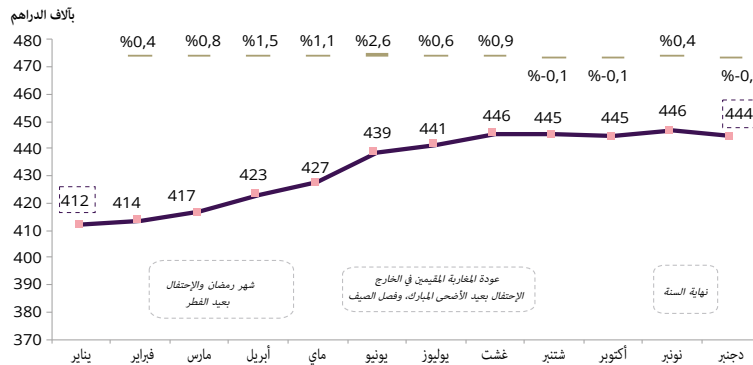
إيضاح رقم 8: الأوراق بنكية والقطع نقدية المتداولة

يمارس بنك المغرب، بموجب المادة 5 من قانونه الأساسي، امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية. ويمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

ويظل هذا البند الأكثر أهمية ضمن الخصوم (80%). وقد واصلت الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة منحها التصاعدي، حيث انتقلت من نهاية سنة إلى أخرى، من 412 752 041 ألف درهم إلى 444 273 240 ألف درهم، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 8% مقابل 11% في 2023. ويعزى هذا التباطؤ على وجه الخصوص إلى العملية المؤقتة للتسوية الطوعية للوضع الجبائية للأشخاص الذاتيين.

وتماشيا مع توجهها الموسمي المعتاد، وصلت الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة إلى ذروتها خلال النصف الثاني من السنة الذي عرف تركز عدد من المناسبات التي يرتفع فيها الطلب على النقد (فترة العطلة الصيفية والاحتفال بعيد الأضحى والدخول المدرسي).

رسم بياني 4.2.3: تطور الأوراق والقطع النقدية المتداولة في 2024



إيضاح رقم 9: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تتكون هذه الالتزامات، في معظمها، من ودائع البنوك الأجنبية وغير المقيمين بالعملات الأجنبية. وقد عرفت انخفاضا بنسبة 24% مقارنة بالسنة السابقة إلى 4 189 231 ألف درهم، وذلك بسبب تراجع الالتزامات بالعملات الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الالتزامات تتضمن الجزء غير المحرر برسم اكتتاب البنك في رأسمال بنك التسويات الدولية، بمبلغ 11,3 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 149 321 ألف درهم).

إيضاح رقم 10: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

جدول 19.2.3: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

بـآلاف الدرهم	2024	2023	التغير %
التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية	7 404 544	20 201 079	-63
التزامات تجاه البنوك الأجنبية	44 691	6 437	>100
الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية	7 359 853	20 194 642	-64
التزامات أخرى	14 899	21 060	-29
المجموع	7 419 443	20 222 140	-63

يُعزى الانخفاض السنوي البالغ 12 802 697 - ألف درهم في التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل بشكل رئيسي إلى انخفاض التزامات البنك تجاه المؤسسات المالية الدولية (12 834 789 - ألف درهم)، وارتفاع التزاماته تجاه البنوك الأجنبية (38 254 + ألف درهم).

وقد عرفت موجودات «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي التي تشكل المكون الأساسي لهذا البند، والموجودات في «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي التي يتم تعديلها سنوياً¹ قصد الأخذ بعين الاعتبار سعر صرف الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة، انخفاضاً في 2024 بنسبة 64% (12 823 522 - ألف درهم). ويفسر هذا التطور بتسديد أصل المبلغ المستحق هذه السنة برسم المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة بمبلغ إجمالي قدره 12 915 613 ألف درهم.

وشملت إعادة تقييم الموجودات بالدرهم المنجزة من قبل صندوق النقد الدولي برسم سنة 2024 مبلغ 292 947 - ألف درهم الذي تم تعديله بمبلغ قدره 66 912 - ألف درهم بسعر صرف آخر يوم عمل من السنة.

إيضاح رقم 11: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساساً:

- الحساب الجاري للخرينة العامة الذي يمسكه بنك المغرب بموجب المادة 16 من قانونه الأساسي؛ والذي يؤدي عنه عوائد وفق الشروط المبينة أدناه، حسب الاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب في 28 يوليوز 2009 كما يلي:
- بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل ملياري درهم، يؤدي عنها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص 50 نقطة أساس؛

¹ يتم إعادة تقييمها سنوياً منذ 2022 لإبطال أثر إعادة تقييم الدين المرتبط باستعمال الخزينة للمبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة.

- أما الشريحة التي تتجاوز ملياري درهم ولا تتعدى أو تساوي 3 مليارات درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص 100 نقطة أساس؛

- ولا تؤدي أية فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 مليارات درهم.

- تم تحرير حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي، المحدث وفق المادتين 25 و66 من القانون الأساسي المذكور، بالكامل لصالح البنوك بقرار من المجلس في 16 يونيو 2020؛

• ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يتضمن هذا البند أيضا، في سياق يتسم بوفرة السيولة:

• عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض يطبق عليها سعر الفائدة الرئيسي ناقص 50 نقطة أساس؛

• وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك من توظيف فائض الخزينة، وذلك بمبادرة منها. ويطبق على هذه الودائع فائدة تعادل سعر الفائدة الرئيسي ناقص 100 نقطة أساس.

جدول 20.2.3: الودائع والالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
الحساب الجاري للخزينة العامة	7 462 609	10 878 799	-31
الحسابات الجارية للبنوك المغربية	32 307 874	22 607 941	43
عمليات سحب السيولة	-	-	-
تسهيلات الإيداع	-	-	-
ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية	1 227 636	1 252 740	-2
حسابات أخرى	3 791 534	3 261 490	16
المجموع	44 789 654	38 000 970	18

وفي نهاية سنة 2024، ازدادت الودائع والالتزامات بالدرهم بمبلغ قدره 44 789 654 ألف درهم، أي بأكثر من 6 788 684 ألف درهم مقارنة بسنة 2023 تحت التأثير المزدوج بالأساس لنمو موجودات البنوك المغربية (9 699 933+ ألف درهم) وانخفاض موجودات الحساب الجاري للخزينة العامة (3 416 190 - ألف درهم).

إيضاح رقم 12: خصوم أخرى

جدول 21.2.3: خصوم أخرى

بآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
عمليات أخرى على السندات	361	361	-
دائنون مختلفون	1 425 932	3 610 944	-61
حسابات التسوية	362 794	277 336	31
مستوجبات بعد التحصيل	47 159	198 947	-76
مخصصات للمخاطر والأعباء	1 445 200	1 258 986	15
حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف	18 425 519	18 414 925	0,1
المجموع	21 706 964	23 761 499	-9

تشمل الخصوم الأخرى خصوصا ما يلي:

- دائنون مختلفون، ويتشكلون بالأساس من الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، التي تشمل ما تبقى من الضريبة على الشركات المستحقة الدفع بمبلغ 767 984 ألف درهم، ومبالغ أخرى مستحقة موجودة قيد التسوية.

وقد بلغ رصيد هذا البند في متم 2024 ما مجموعه 1 425 932 ألف درهم، 534 421 ألف درهم منها تمثل ديونا تجاه الموردين (585 427 ألف درهم بنهاية سنة 2023). ويتم تقسيم هذه الديون حسب تاريخ الاستحقاق على النحو التالي:

جدول 22.2.3: توزيع ديون الموردين حسب تاريخ الاستحقاق

بآلاف الدراهم	مبلغ ديون الموردين عند الإغلاق	مبلغ الديون التي لم يصل أجل سدادها	مبلغ الديون التي وصل أجل سدادها		
تاريخ الإغلاق		أقل من 30 يوما	بين 31 و60 يوما	بين 61 و90 يوما	أكثر من 90 يوما
سنة 2023	585 427	585 374	-	-	53
سنة 2024	534 421	534 421	-	-	-

- تتكون حسابات التسوية على الخصوص من الحسابات الانتقالية والحسابات بين الفروع، والتكاليف مستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا. وقد بلغت في نهاية السنة 362 794 ألف درهم مقابل 277 336 ألف درهم سنة من قبل؛
- تراجعت المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل الطرف المقابل للقيم المسلمة للتحصيل من 198 947 ألف درهم بنهاية سنة 2023 إلى 47 159 ألف درهم في نهاية 2024؛
- تخصص مخصصات للمخاطر والأعباء لتغطية خطر أو تكلفة قد تؤدي إلى خروج محتمل للموارد تجاه طرف غير، دون الحصول على مقابل يعادلها على الأقل، وتصبح هذه الاحتمالية مرجحة بسبب حدث وقع أو جارٍ حدوثه.

وقد بلغت 1 445 200 ألف درهم بنهاية سنة 2024 مقابل 1 258 986 ألف درهم سنة من قبل، كما تتألف بالأساس من المؤونات المكونة برسم الهبة الممنوحة في 2023 للصندوق الخاص بتدبير آثار الزلزال بمبلغ قدره 1 600 000¹ ومؤونة بمبلغ 388 853 ألف درهم برسم التزامات الصناديق الاجتماعية (انظر الجدول 40.2.3 من الإيضاح رقم 33 من حساب العائدات والتكاليف)؛

• يشمل حساب تقييم احتياطات الصرف تغيرات مقابلات القيمة الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والمعادن الثمينة والعملات الأجنبية، بما فيها حقوق السحب الخاصة، على أساس أسعار الصرف في آخر يوم عمل من نهاية السنة، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب، والمبرمة ما بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية².

في سنة 2024، وبعد أن وصل هذا الحساب إلى ذروة قدرها 21 370 347 ألف درهم في نهاية مارس، انخرط في منحى تنازلي نظراً لارتفاع قيمة الدرهم مقابل العملات الأجنبية، ليصل إلى 15 622 597 ألف درهم في متم غشت، وسجل تحسناً عقب ذلك ليختم السنة برصيد دائن قدره 18 425 519 ألف درهم، مرتفعاً بشكل طفيف (10 594 + ألف درهم) مقارنة بسنة 2023.

جدول 23.2.3: تغير في حساب تقييم احتياطات الصرف

2023	2024	بآلاف الدراهم
1 033 841	4 249 128	(منها) الذهب
-7 803 370	2 855 522	الدولار الأمريكي
-3 582 652	-7 237 143	الأورو

يفسر هذا التطور بالخصوص بارتفاع سعر الذهب (+29%) وسعر الدولار الأمريكي (+2%) وانخفاض قيمة الأورو (-4%)، وذلك ارتباطاً بارتفاع قيمة الدولار مقابل الأورو وتلين شروط السيولة في سوق الصرف.

وفي نهاية دجنبر 2024، مثل هذا الرصيد 5,3% من صافي الأصول الأجنبية للبنك (349,8 مليار درهم) مقابل 5,7% في متم 2023.

إيضاح 13: رساميل ذاتية ومثيلاتها

بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، حدد رأسمال البنك في 500 000 ألف درهم تحوزه الدولة كاملاً. ويمكن زيادته بإدماج الاحتياطات بمقرر يصدره مجلس البنك، بعد استطلاع رأي مندوب الحكومة، في حدود 50% من الرأسمال.

¹ أخذاً بالاعتبار استرجاع المخصصات المسجلة هذه السنة، وفقاً لأحكام المادة 247 مكررة من المدونة العامة للضرائب، والتي تتعلق بتوزيع ضريبي على مدى خمس سنوات لأي هبة أو وصية لحساب الدولة.

² انظر القسم المتعلق بالقواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم.

وتم أيضا تشكيل الصندوق العام للاحتياطيات، طبقا للمادة 48 من القانون الأساسي المذكور، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال.

وتم تشكيل صناديق الاحتياطيات الخاصة، بمقتضى المادة 48 أعلاه، عن طريق تخصيص جزء من الأرباح. إذ بلغت 4 501 340 ألف درهم منذ سنة 2006 ووصلت سنة 2024 إلى 5 501 340 ألف درهم إثر تخصيص 1 مليار درهم هذه السنة.

سجل الاحتياطي لتغطية خسائر الصرف رصيدا صفريا بعد إعاداته للخزينة سنة 2023 بموجب أحكام الاتفاقية المتعلقة بحساب تقييم احتياطيات الصرف.

وانتقل المرحل من جديد، من سنة إلى أخرى، من 384 308 - ألف درهم إلى 21 367 ألف درهم، نظرا لامتناس الخسارة المسجلة سنة 2022.

جدول 24.2.3: الرساميل الذاتية ومثلثاتها

بألف الدراهم	2024	2023	التغير %
رأس المال	500 000	500 000	-
الاحتياطيات	6 001 340	5 001 340	20
الصندوق العام للاحتياطيات	500 000	500 000	-
صناديق الاحتياطيات الخاصة	5 501 340	4 501 340	22
الاحتياطي لتغطية خسارة الصرف	-	-	-
مرحل من جديد	21 367	-384 308	>100
المجموع	6 522 707	5 117 032	27

10.2.3 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة

تعكس وضعية خارج الحصيلة الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها، والتي لا تسجل في حساب الحصيلة وتتعلق على وجه الخصوص بما يلي:

- شراء وبيع السندات والعملات الأجنبية بين تاريخ التداول (تاريخ الالتزام) وتاريخ التسليم / أو التسوية (تاريخ القيمة)؛
- عمليات مبادلة العملات الأجنبية بين تاريخ التداول (تاريخ الالتزام) وأجل الاستحقاق (تاريخ الاستحقاق)؛
- الضمانات التي حصل عليها البنك في إطار تنفيذ السياسة النقدية والتسهيلات المسبقة؛
- الالتزامات فيما يخص إعادة تمويل البنوك؛
- الكفالات الممنوحة أو المستلمة من قبل البنك (الأسواق).

إيضاح رقم 14: عمليات الصرف الأجنبي

يسجل هذا البند عمليات مبادلات الصرف بالعملات الأجنبية المنجزة لا سيما في إطار الضبط النقدي وكذا عمليات التحكيم الانتقالية بين العملات الأجنبية.

جدول 25.2.3: عمليات الصرف الأجنبي

2023	2024	بالآلاف الدراهم
		عمليات الصرف الأجنبي لأجل
5 025 367	2 024 437	عملات أجنبية مستحقة لأجل
5 077 338	2 001 365	عملات أجنبية واجب تسليمها لأجل
9 850 050	3 681 650	عمليات الصرف الأجنبي- الودائع بالذهب والعملات الأجنبية
		عمليات الصرف الأجنبي - عمليات التحكيم
5 304	-	عملات أجنبية مستحقة
5 267	-	عملات أجنبية واجب تسليمها

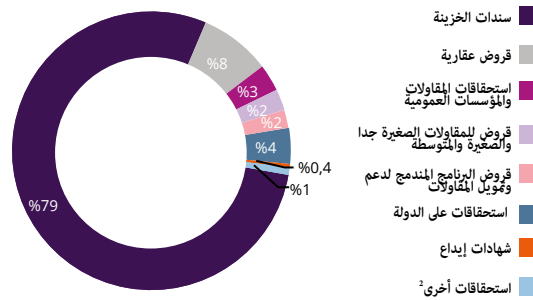
إيضاح رقم 15: التزامات على السندات

تقيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن عمليات إعادة تمويل البنوك وعن التسبيقات الممنوحة للمشاركين في النظام المغربي للأدوات الإجمالية (خطوط الائتمان الإضافية).

جدول 26.2.3: التزامات على السندات

2023	2024	بالآلاف الدراهم
107 969 056	128 994 653	سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
12 298 400	13 400 400	سندات محصلة على التسبيقات المتوقعة منحها
30 750 502	37 836 194	ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
11 683 480	12 730 380	تسبيقات من المتوقع منحها
-	7 376 028	سندات أجنبية متوقع تحصيلها
-	5 467 643	سندات أجنبية متوقع تسليمها

رسم بياني 5.2.3: بنية الالتزامات على السندات¹



¹ ضمانات محصلة على التسيقات الممنوحة للبنك في إطار السياسة النقدية.

² وكالة الاستثمار وسندات شركات التمويل.

إيضاح رقم 16: التزامات أخرى

جدول 27.2.3: التزامات أخرى

2023	2024	بالآلاف الدراهم
130 505	183 311	ضمانات سوقية محصلة
904 446	916 140	التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للمستخدمين
9 400	10 889	التزامات بالتمويل ممنوحة للمستخدمين
1 000	1 000	التزامات أخرى ممنوحة

11.2.3 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند المرتبط بمستويات احتياطات الصرف الأجنبي ونسب الفائدة، الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف في الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية الواردة أدناه:

- التوظيفات في سوق السندات (محافظ الاستثمار والتوظيف والتداول)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية ولدى البنوك التجارية المغربية (محفظه الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- قروض السندات الأجنبية؛
- وقروض الذهب.

جدول 28.2.3: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

بآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
التوظيفات بالذهب	598	14 730	-96
توظيفات السندات	6 024 194	4 218 851	43
التوظيفات النقدية	1 058 445	1 000 737	6
موجودات من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي	835 392	813 571	3
فوائد أخرى ^(*)	36 406	61 157	-40
المجموع	7 955 035	6 109 045	30

(*) تتضمن بالخصوص، الفوائد على القروض من السندات الأجنبية.

نظرا لتحسن نسب العائد، ارتفعت الفوائد المتأتية من التوظيفات بالعملات الأجنبية بواقع 30% لتصل إلى 7 955 035 ألف درهم، منها 6 024 194 ألف درهم (76%) ناتجة عن توظيفات السندات، وهي موزعة كما يلي:

- 4 880 814 ألف درهم برسم محفظة الاستثمار (+44% أو 1 499 365 ألف درهم) بفضل تعزيز الاستثمارات في محافظ «الاستثمارات المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق» التي تم اقتناؤها بأسعار فائدة مرتفعة.
- 1 143 379 ألف درهم برسم محفظة التوظيف (+37% أو 305 978 ألف درهم)، مدفوعة بالأساس بمحفظة التوظيفات بالدولار التي استفادت من ارتفاع نسب العائد.

بلغت الفوائد الناتجة عن التوظيفات في القيم النقدية 1 058 445 ألف درهم، مرتفعة بما قدره 57 708 ألف درهم مقارنة بسنة 2023، وهو ما يعزى بالأساس إلى نمو المبالغ الجارية للتوظيفات بالدولار.

أما الفوائد على الموجودات من حقوق السحب الخاصة، فقد انتقلت، من نهاية سنة لأخرى، من 813 571 ألف درهم إلى 835 392 ألف درهم، نتيجة لكل من ارتفاع الموجودات من حقوق السحب الخاصة وتنامي متوسط سعر الفائدة عليها بواقع 3+ نقط أساس إلى 3,84% (مقابل 3,81% في 2023).

وسجلت الفوائد على التوظيفات بالذهب تراجعا قويا (14 132 - ألف درهم) إلى 598 ألف درهم، يعزى إلى غياب عمليات إقراض الذهب خلال سنة 2024 نظرا لأسعار فائدة صفرية، أو حتى سلبية. ويوافق العائد المسجل (598 ألف درهم) عمليات كان تاريخ استحقاقها في بداية السنة.

إيضاح 18: فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تنفيذ السياسة النقدية (انظر الإيضاح 5 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

قام بنك المغرب في 2024 بتخفيض سعر فائده الرئيسي مرتين، في شهري يونيو وديجنبر، بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، ليصل إلى 2,50%.

وبلغت الفوائد على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان 3 948 987 ألف درهم في متم 2024، مسجلة هذه السنة نموا جديدا وصل إلى 946 761 ألف درهم، نظرا لارتفاع حجم تدخلات البنك في السوق النقدية، بالموازاة مع تقلص سيولة البنوك، الذي خفف من أثره تخفيض سعر الفائدة الرئيسي. وتتكون، على وجه الخصوص، مما يلي:

جدول 29.2.3: فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
(منها)			
تسبيقات لمدة 7 أيام	1 557 728	1 201 341	30
تسبيقات لمدة 24 ساعة	509	2 300	-78
عمليات إعادة الشراء	1 468 598	961 447	53
قروض مضمونة	920 920	653 394	41
السوق المفتوح	-	183 231	-100
المجموع	3 948 987	3 002 226	32

• 1 557 728 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام التي ارتفعت بنسبة 30% نظرا بالخصوص لارتفاع متوسط المبلغ الجاري الذي بلغ 54 818 077 ألف درهم؛

• 1 468 598 ألف درهم برسم عمليات إعادة الشراء لأجل شهر واحد و3 أشهر والتي تزايدت بواقع النصف (53%) وهمت مبلغا جاريا متوسطا قدره 51 319 429 ألف درهم؛

• 920 920 ألف درهم تتعلق بعمليات القروض المضمونة (شهر واحد، 3 أشهر وسنة واحدة)، التي ارتفعت بنسبة 41% وهمت مبلغا جاريا متوسطا قدره 32 517 744 ألف درهم.

إيضاح 19: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدميه من أجل شراء وبناء المساكن. وظلت هذه الفوائد شبه مستقرة في نهاية 2024 عند 9 823 ألف درهم.

إيضاح 20: عمولات محصلة

يتم اقتطاع عمولات عن العمليات البنكية المنجزة لفائدة الزبناء، والتي تشمل على الخصوص عمليات الصرف وعمليات المزايدة على سندات الخزينة.

جدول 30.2.3: العمولات المحصلة

بآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
عمولات عن عمليات الصرف	986 130	994 646	-1
هامش الوساطة	139	169	-17
إدارة سندات الخزانة	83 914	115 609	-27
توظيفات الخزينة في السوق النقدية	9 532	13 284	-28
عمولات أخرى	7 565	11 641	-35
المجموع	1 087 281	1 135 349	-4

تراجعت العمولات المحصلة بواقع 4%، من 1 135 349 ألف درهم إلى 1 087 281 ألف درهم. يعزى هذا التطور بالخصوص إلى تراجع قدره 27% (31 696 - ألف درهم) في العمولة المقتطعة برسم مركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة، وهو ما يعكس انخفاض إصدارات الخزينة (172 مليار درهم في 2024 مقابل 255 مليار درهم في 2023). كما يعكس تراجعاً قدره 1% (8 516 - ألف درهم) في العمولات المحصلة على عمليات الصرف.

وبلغت العمولات المحصلة على توظيفات الخزينة في السوق النقدية 9 532 ألف درهم في 2024، منخفضة بواقع 3 751 ألف درهم بالمقارنة مع السنة الماضية. ويعزى هذا التغير إلى تراجع المبلغ الجاري لهذه التوظيفات (18 مليار درهم في المتوسط اليومي خلال 2024، مقابل 27 مليار درهم في 2023).

إيضاح 21: عائدات مالية أخرى

تتكون العائدات المالية الأخرى أساساً من الأرباح الرأسمالية التي تفرزها العمليات بالعملات الأجنبية، وتوزيع الخصومات عن سندات الاستثمار وأرباح عمليات المبادلة بالعملات الأجنبية.

مع متم سنة 2024، شهدت هذه العائدات نمواً طفيفاً بواقع 22 504 + ألف درهم لتصل إلى 1 206 050 ألف درهم. ويشمل هذا التطور على وجه الخصوص ارتفاع توزيع الخصومات عن سندات الاستثمار (190 389 + ألف درهم) والأرباح الرأسمالية من سندات التوظيف (89 041 + ألف درهم)، لا سيما نتيجة لبيع السندات المحررة بالدولار، نظراً لتطور نسب عوائدها وكذا انخفاض الأرباح الرأسمالية من مهام التدبير (150 805 - ألف درهم) بسبب تحقيق أداء أدنى في 2024 بالمقارنة مع 2023.

جدول 31.2.3: عائدات مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
الأرباح الرأسمالية من بيع سندات التوظيف	103 758	14 717	>100
توزيع الخصومات عن السندات الأجنبية	832 486	642 097	30
الأرباح الرأسمالية من مهام التدبير	202 309	353 114	-43
الأرباح الرأسمالية من عمليات السوق المفتوح	-	109 042	-100
الأرباح من عمليات المبادلة بالعملات الأجنبية (السياسة النقدية)	-	35	-100
الأرباح من عمليات المبادلة بالعملات الأجنبية (تأجيل/ترحيل)	41 466	48 144	-14
الأرباح عن سندات المساهمة في رأس المال	17 504	11 827	48
عائدات أخرى	8 527	4 569	87
المجموع	1 206 050	1 183 547	2

وعلى نفس المنوال، بلغت الأرباح المحققة من عمليات مبادلة الصرف مع الأطراف المقابلة الأجنبية 41 466 ألف درهم مقابل 48 144 ألف درهم سنة من قبل، وهو ما يعكس تطور نسب العائد خلال هذه السنة.

وبلغت الأرباح برسم مساهمة البنك في رأسمال بعض المؤسسات الأجنبية 17 504 ألف درهم (مقابل 11 827 ألف درهم في 2023)، منها 14 550 ألف درهم متأتية من بنك التسويات الدولية¹ (مقابل 11 288 ألف درهم في 2023)، و680 ألف درهم من برنامج تمويل التجارة العربية² (مقابل 539 ألف درهم في 2023).

كما حصل بنك المغرب في 2024 على حصة من تصفية شركة «دار الضمان» بما قدره 1 467 ألف درهم، بالتناسب مع حصته في رأسمال الشركة، وذلك طبقا للقرارات المتخذة خلال الاجتماع العام لمساهميها المنعقد بتاريخ 6 مارس 2024.

إيضاح 22: مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يتضمن هذا البند بالخصوص (i) عائدات مبيعات السلع التي ينتجها البنك والتي تشمل الوثائق المؤمنة، بما فيها جواز السفر البيومتري، وبطاقات الهوية المؤمنة. (ii) والمساهمة برسم نفقات المراقبة الميدانية للمؤسسات الخاضعة لإشراف البنك (iii) وتغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

¹ على أساس ربح قدره 370 وحدة من حقوق السحب الخاصة عن كل سهم، بناء على قرار مجلس إدارته المنعقد بتاريخ 30 يونيو 2024.

² على أساس ربح قدره 125 دولارا أمريكيا عن كل سهم، بناء على قرار مجلس إدارته المنعقد بتاريخ 6 مارس 2024.

جدول 32.2.3: مبيعات السلع والخدمات المنتجة

بآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
مبيعات الوثائق المؤمنة (منها)	390 746	376 826	4
جوازات السفر	216 815	228 624	-5
بطاقات الهوية المؤمنة	153 106	125 184	22
تغير المخزونات	33 149	55 571	-40
المساهمة برسم مصاريف المراقبة	60 935	57 396	6
المجموع	484 830	490 118	-1

في متم سنة 2024، بلغت مبيعات السلع والخدمات المنتجة 484 830 ألف درهم، بانخفاض طفيف قدره 1% أو 5 287 - ألف درهم مقارنة بسنة 2023. ويعزى هذا التغير إلى تراجع في مخزونات المنتجات المصنعة ونصف المصنعة بنسبة 40% (22 422 - ألف درهم) وتنامي مبيعات الوثائق المؤمنة بمبلغ 920 13+ ألف درهم لتصل إلى 390 746 ألف درهم، 216 815 ألف درهم منها تهم جوازات السفر البيومترية و 153 106 ألف درهم تتعلق ببطاقات الهوية المؤمنة¹ كما يعزى إلى ارتفاع المساهمة برسم نفقات المراقبة الميدانية (3 539 + ألف درهم) لترتفع إلى 60 935 ألف درهم.

إيضاح 23: عائدات مختلفة

انخفضت العائدات المختلفة ما بين نهاية 2023 ومتم 2024 من 32 712 ألف درهم إلى 23 273 ألف درهم، تهم 19 039 ألف درهم منها عائدات نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية (SRBM).

إيضاح 24: استرجاع المخصصات

بنهاية سنة 2024، بلغ رصيد هذا البند 1 411 003 ألف درهم مقابل 1 887 286 ألف درهم، وهو ما يشمل بالأساس استرجاع المخصصات المكونة عن نقصان قيمة سندات التوظيفات الأجنبية بمبلغ 1 389 732 ألف درهم مقابل 1 830 052 ألف درهم سنة من قبل، وبرسم المخاطر والأعباء بمبلغ 14 736 ألف درهم (انظر الجدول 40.2.3 من الإيضاح 33 من حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح 25: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية وغير المتكررة. وبلغ رصيده 243 471 ألف درهم في متم سنة 2024، مقابل 14 026 ألف درهم في 2023، أخذاً بالاعتبار استرجاع المخصصات الخاصة بمصاريف التوزيع الضريبي للهيئة الممنوحة في 2023 لصندوق تدبير آثار الزلزال، بمبلغ 200 000 ألف درهم، وعائدات بيع بعض أملاك البنك بمبلغ قدره 39 754 ألف درهم.

¹ يتعلق الأمر على وجه الخصوص برخصة السياقة وبشهادة التسجيل الإلكترونية.

إيضاح 26: فوائد مؤداة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

سجلت هذه الفوائد سنة 2024 انخفاضا طفيفا قدره 1 253 ألف درهم ليبلغ 725 698 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لتراجع العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة، حيث بلغت 725 157 ألف درهم. ومن ناحيتها، سجلت الفوائد المؤداة على الودائع النقدية ارتفاعا طفيفا بواقع 497+ ألف درهم إلى 542 ألف درهم، نظرا بالأساس لتطور نسب العائد.

إيضاح 27: فوائد مؤداة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد المؤداة من طرف البنك، خاصة على موجودات الحساب الجاري للخرينة العامة وكذا برسم الاحتياطي الإلزامي (انظر الإيضاح 11 من الحويلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد الخاصة بالحسابات المذكورة). ويمكن أن يشمل هذا البند أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام، وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

جدول 33.2.3: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم

التغير %	2023	2024	بآلاف الدراهم
			(منها)
-1	66 001	65 596	الحساب الجاري للخرينة العامة
-12	379 467	334 984	المجموع

في متم سنة 2024، تراجعت هذه الفوائد بنسبة 12% إلى 334 984 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لانخفاض عوائد حسابات زبناء بنك المغرب.

إيضاح 28: عمولات مؤداة

يتضمن هذا البند العمولات المؤداة مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك وكذا الهوامش السلبية للوساطة في عمليات الصرف الأجنبي المنجزة مع بعض الفئات من الزبناء.

جدول 34.2.3: عمولات مؤداة

التغير %	2023	2024	بآلاف الدراهم
-91	5 520	489	عمولات عن عمليات الصرف
13	7 135	8 082	هامش الوساطة
-22	18 271	14 299	حفظ السندات الأجنبية
-23	3 059	2 346	عمولات أخرى
-26	33 985	25 216	المجموع

بلغت هذه العمولات 25 216 ألف درهم، بتراجع بنسبة 26% (8 769 - ألف درهم) مقارنة مع السنة الماضية. ويعزى هذا التغير بالأساس إلى تراجع العمولات على عمليات صرف الأوراق البنكية الأجنبية (5 031 - ألف درهم) وعلى رسوم حفظ السندات الأجنبية (3 972 - ألف درهم).

في نهاية سنة 2024، بلغ الهامش السلبي للوساطة على عمليات الصرف الأجنبي 8 082 ألف درهم بدل 7 135 ألف درهم سنة من قبل. وهكذا، بلغ الهامش الصافي للوساطة 7 943 - ألف درهم في نهاية 2024 مقابل 6 966 - ألف درهم في نهاية 2023.

إيضاح 29: مصاريف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر المسجلة على العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، منها على الخصوص الخسائر الرأسمالية من سندات التوظيف والتوزيع الزمني للعلاوات على سندات الاستثمار.

جدول 35.2.3: مصاريف مالية أخرى

بألف الدراهم	2024	2023	التغير %
الخسائر الرأسمالية من بيع سندات التوظيف ^(*)	547 845	146 774	>100
توزيع العلاوات على السندات الأجنبية	464 265	602 493	-23
الفوائد السلبية على سندات التوظيف	-	3 099	-100
الخسائر الرأسمالية من مهام التدبير	-	-	-
الخسائر الرأسمالية من عمليات السوق المفتوح	-	3 764	-100
الخسائر من عمليات المبادلة بالعملات الأجنبية	3 135	7 459	-58
مصاريف أخرى	5 350	3 820	40
المجموع	1 020 595	767 408	33

* الفرق بين القيمة المحاسبية وسعر البيع.

بلغت هذه التكاليف 1 020 595 ألف درهم في متم 2024، أي بارتفاع قدره 253 188 ألف درهم. يعزى هذا التطور بالأساس إلى التأثير المزدوج لارتفاع الخسائر الرأسمالية من سندات التوظيف، التي انتقلت، من نهاية سنة لأخرى، من 146 774 ألف درهم إلى 547 845 ألف درهم، مدفوعا بالأساس، بحلول تاريخ استحقاق السندات، لا سيما تلك المحررة بالأورو، وبترجع التوزيع الزمني للعلاوات على سندات الاستثمار (138 228 - ألف درهم).

إيضاح 30: مصاريف المستخدمين

يتضمن هذا البند أساساً أجور ورواتب مستخدمي البنك، والتعويضات والعلاوات المؤداة لهم، ومساهمات المشغل في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، فضلاً عن أقساط تأمين المستخدمين وتكاليف التكوين المهني.

بلغت تكاليف المستخدمين 929 863 ألف درهم، مسجلة ارتفاعاً قدره 9% مقارنة مع نهاية سنة 2023.

جدول 36.2.3: مصاريف المستخدمين

بـألف الدرهم	2024	2023	التغير %
رواتب المستخدمين	725 462	676 206	7
التحملات الاجتماعية	164 785	141 248	17
تكاليف التكوين	17 641	12 650	39
تحملات أخرى	21 975	20 010	10
المجموع	929 863	850 114	9

إيضاح 31: مشتريات المواد والأدوات

يغطي هذا البند شراء المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح والبطاقات الإلكترونية والمعادن النفيسة) المستخدمة في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية والوثائق وبطاقات الهوية المؤمنة والقطع النقدية التذكارية.

سجل هذا البند ارتفاعاً بنسبة 47%، أو (161 884 + ألف درهم) إلى 505 447 ألف درهم، ويعزى ذلك بالخصوص إلى تزايد مصاريف شراء المواد الأولية واللوازم المستعملة في صناعة الأوراق البنكية، لا سيما الورق والمداد، ارتباطاً بزيادة برنامج الإنتاج بالنظر إلى ارتفاع الطلب وإصدار سلسلة جديدة من الأوراق البنكية وكذا إعادة تكوين مخزون الأمان.

جدول 37.2.3: مشتريات المواد والأدوات

بـألف الدرهم	2024	2023	التغير %
مشتريات المواد الأولية	327 246	215 511	52
مشتريات المواد واللوازم الاستهلاكية	115 486	70 977	63
مشتريات أخرى	62 716	57 076	10
المجموع	505 447	343 563	47

إيضاح 32: مصاريف خارجية أخرى

جدول 38.2.3: مصاريف خارجية أخرى

بآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
نفقات صيانة وإصلاح الأصول الثابتة	123 973	134 491	-8
إيجارات	49 687	45 362	10
نفقات الماء والكهرباء وشراء المحروقات	31 606	30 811	3
نفقات النقل والتنقل والمهام والاستقبال	25 825	24 033	7
نفقات البريد والاتصالات	51 227	51 253	-0,1
ضرائب ورسوم	22 903	21 086	9
مصاريف أخرى	140 646	109 735	28
المجموع	445 866	416 771	7

يitضمن هذا البند المصاريف المتعلقة على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة المباني والإيجارات واستهلاك الماء والكهرباء والهبات والمساعدات ومختلف الضرائب والرسوم.

وانتقل، من سنة لأخرى، من 416 771 ألف درهم إلى 445 866 ألف درهم، مسجلا تغيرا قدره 29 095 + ألف درهم.

ويعزى هذا الأخير بالخصوص إلى المساهمة السنوية للبنك في صندوق دعم التكنولوجيا المالية (30 000 ألف درهم).

إيضاح 33: تخصيصات الإهلاكات والمخصصات

تخصيصات الإهلاكات

تراجعت تخصيصات الإهلاكات من 272 675 ألف درهم في نهاية 2023 إلى 254 120 ألف درهم في متم 2024، مسجلة بذلك تراجعاً قدره 18 556 ألف درهم.

جدول 39.2.3: تخصيصات الإهلاكات

بآلاف الدراهم	2024	2023	التغير %
(منها)			
تخصيصات إهلاكات الأصول الثابتة المادية وغير المادية	240 900	247 986	-3
المباني ⁽¹⁾	118 632	124 653	-5
الأثاث والمعدات	97 508	97 054	0,5
أصول ثابتة أخرى مادية	-	-	-
أصول ثابتة غير مادية	24 760	26 279	-6
تخصيصات إهلاكات المصاريف الأخرى الموزعة على عدة سنوات	8 565	9 681	-12
المجموع	254 120	272 675	-7

⁽¹⁾ بما في ذلك التجهيزات والتهئية والتركيبات.

تخصيصات المخصصات

أنهت التخصيصات المتعلقة بالمخصصات عن تدني قيمة سندات التوظيف سنة 2024 برصيد قدره 32 198 ألف درهم مقابل 19 338 ألف درهم في 2023.

جدول 40.2.3: تخصيصات المخصصات

بآلاف الدراهم	المبلغ الجاري 31 دجنبر 2023	المخصصات	عمليات استرجاع	تغيرات أخرى	المبلغ الجاري 31 دجنبر 2024
مخصصات عن تدني القيمة					
سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها	1 602 247	32 198	1 389 732	476	245 188
قيم ومخزونات مختلفة	11 888	16 100			27 988
سندات مساهمة مغربية في رأس المال	3 085		3 085		
سندات مساهمة أجنبية في رأس المال	13 738	11 865			25 602
مخصصات أخرى ⁽²⁾	9 344		3 451		5 893
مخصصات للمخاطر والأعباء (منها)	1 258 598	400 949	214 736		1 444 812
التزامات التقاعد والمرض	420 000	388 853			808 853
مخصصات للمخاطر والتكاليف ⁽³⁾	827 335	1 606	203 473		625 468
مخصصات أخرى	389				389
المجموع		461 111	1 411 003⁽⁴⁾		

⁽²⁾ تشمل بالخصوص المخصصات المتعلقة بالديون على الزبناء ذات درجة عالية من خطر عدم التحصيل.

⁽³⁾ تشمل مبلغ المخصص المكون برسم الهبة الممنوحة لصندوق تدبير آثار الزلزال قصد التقيد بمقتضيات المادة 247 مكررة من المدونة العامة للضرائب التي تتعلق بالتوزيع الضريبي على مدى 5 سنوات لكل هبة أو وصية لحساب الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعالجة ليس لها أي أثر على نتيجة البنك.

⁽⁴⁾ تعادل مبلغ بند «استرجاع المخصصات» في حساب العائدات والتكاليف.

إيضاح 34: مصاريف غير جارية

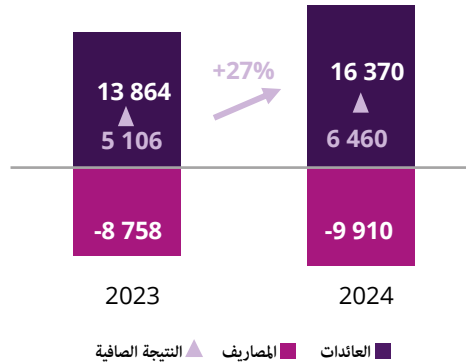
بلغت المصاريف غير الجارية بنهاية 2024 ما مجموعه 696 064 ألف درهم مقابل 1 008 188 ألف درهم في نهاية 2023، أي بانخفاض قدره 312 124 ألف درهم. ويعزى هذا التطور إلى دفع مبلغ 486 081 ألف درهم سنة 2024 برسم المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح التي تم حسابها على أساس 5% من النتيجة الصافية للسنة المالية المنصرمة، وإلى منح البنك في 2023 لهبة بمبلغ 1 مليار درهم لفائدة «الصندوق الخاص لتدبير آثار الزلزال».

إيضاح 35: الضريبة على النتيجة

طبقا لمقتضيات المدونة العامة للضرائب، تم تحديد سعر الضريبة المطبق على بنك المغرب برسم سنة 2024 في 38,50%¹.

انتقلت الضريبة على النتيجة (الضريبة على الشركات)، بين متم 2023 ونهاية 2024، من 3 669 909 ألف درهم إلى 4 510 804 ألف درهم.

رسم بياني 6.2.3: تطور العائدات والمصاريف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



¹ حددت المدونة العامة للضرائب سعر الضريبة على الشركات في 40% حسب مقارنة تدريجية تمتد على أربع سنوات. ويتم توزيع الفارق بين السعر الأصلي 37% والسعر المستهدف 40% تدريجيا خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى 31 دجنبر 2026.

3.3 تطور البيانات الموجزة على مدى خمس سنوات

1.3.3 الحصيلة - الأصول

جدول 1.3.3: تطور الأصول

2020	2021	2022	2023	2024	بآلاف الدراهم
11 989 425	12 008 623	13 498 946	14 532 787	18 781 915	موجودات وتوظيفات بالذهب
297 853 278	298 416 554	318 867 128	333 341 042	339 309 229	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
88 485 179	50 752 727	52 900 450	44 481 551	34 533 011	- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
205 947 284	239 508 275	257 366 426	279 618 315	294 645 307	- سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها
3 420 815	8 155 552	8 600 252	9 241 175	10 130 912	- موجودات أخرى بالعملات الأجنبية
9 188 280	21 596 724	22 770 832	22 101 677	23 061 150	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
2 084 098	2 097 811	2 248 490	2 146 416	2 132 439	- اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
6 715 532	19 105 311	20 100 998	19 553 046	20 529 114	- موجودات من حقوق السحب الخاصة
388 650	393 602	421 344	402 216	399 597	- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
243 839	-	20 853 545	19 906 860	7 090 424	استحقاقات على الخزينة العامة
84 356 146	91 359 926	114 602 736	129 943 781	157 010 858	استحقاقات على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية
15 280 279	22 749 736	21 533 559	42 194 039	49 650 424	- قيم مستحقة
68 955 288	68 474 368	92 886 621	87 408 014	106 910 271	- تسبيقات للبنوك
120 579	135 822	182 557	341 728	450 163	- ديون أخرى
-	-	-	-	-	سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
4 329 415	3 988 298	3 706 864	4 823 925	4 169 685	أصول أخرى
4 840 082	4 773 927	4 678 426	4 663 512	4 645 292	قيم ثابتة
412 800 465	432 144 052	498 978 477	529 313 584	554 068 553	مجموع الأصول

2.3.3 الحصيلة - الخصوم

جدول 2.3.3: تطور الخصوم

2020	2021	2022	2023	2024	بآلاف الدراهم
319 282 169	337 710 576	372 786 283	412 752 041	444 273 240	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
315 640 803	333 902 150	368 820 223	408 599 194	439 909 217	- أوراق بنكية متداولة
3 641 365	3 808 426	3 966 060	4 152 848	4 364 023	- قطع نقدية متداولة
8 387 871	5 102 421	6 742 577	5 524 282	4 189 231	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-	-	-	-	- التزامات بالذهب
8 387 871	5 102 421	6 742 577	5 524 282	4 189 231	- التزامات بالعملات الأجنبية
29 434 460	19 566 060	21 230 274	20 222 140	7 419 443	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
29 421 299	19 554 414	21 212 432	20 201 079	7 404 544	- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
13 161	11 646	17 842	21 060	14 899	- التزامات أخرى
35 974 495	38 967 531	42 444 609	38 000 970	44 789 654	ودائع والتزامات بالدرهم
6 242 051	5 258 034	4 087 201	10 878 799	7 462 609	الحساب الجاري للخرينة العامة
24 819 013	28 484 675	32 383 423	22 607 941	32 307 874	ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
24 819 013	28 484 675	32 383 423	22 607 941	32 307 874	- حسابات جارية
-	-	-	-	-	- حسابات سحب السيولة
-	-	-	-	-	- حسابات تسهيلات الودائع
973 357	1 176 044	1 331 794	1 252 740	1 227 636	- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
3 940 073	4 048 778	4 642 191	3 261 490	3 791 534	- حسابات أخرى
5 308 085	5 735 780	30 670 166	23 761 499	21 706 964	خصوم أخرى
7 200 415	18 426 682	19 725 415	18 829 944	18 707 329	تخصيصات حقوق السحب الخاصة
5 528 801	5 697 969	5 792 002	5 117 032	6 522 707	رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000	500 000	500 000	500 000	- رأس المال
5 001 340	5 169 757	5 263 461	5 001 340	6 001 340	- احتياطات
27 460	28 212	28 542	-384 308	21 367	- مرحل من جديد
-	-	-	-	-	- رساميل ذاتية أخرى
1 684 169	937 033	-412 850	5 105 675	6 459 984	نتيجة صافية للسنة المالية
412 800 465	432 144 052	498 978 477	529 313 584	554 068 553	مجموع الأصول

3.3.3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 3.3.3: تطور حساب العائدات والتكاليف

2020	2021	2022	2023	2024	بآلاف الدراهم
5 961 582	5 282 811	6 876 041	13 863 998	16 369 754	العائدات
2 623 873	2 418 155	3 340 653	6 109 045	7 955 035	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
1 627 045	1 244 143	1 562 197	3 002 226	3 948 987	فوائد محصلة على الاستحقاقات على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
13 384	12 610	9 758	9 689	9 823	فوائد محصلة أخرى
611 277	651 047	1 121 250	1 135 349	1 087 281	عمولات محصلة
813 906	569 062	295 166	1 183 547	1 206 050	عائدات مالية أخرى
204 829	310 627	382 028	490 118	484 830	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
15 786	16 011	47 049	32 712	23 273	عائدات مختلفة
-	-	-	-	-	استرجاع الإهلاكات
50 359	60 699	111 191	1 887 286	1 411 003	استرجاع المخصصات
1 123	458	6 748	14 026	243 471	عائدات غير جارية
4 277 414	4 345 777	7 288 891	8 758 323	9 909 770	المصاريف
132 119	108 708	282 269	726 952	725 698	فوائد مؤداة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
174 404	153 540	200 982	379 467	334 984	فوائد مؤداة على الودائع والالتزامات بالدرهم
15 667	28 856	30 810	33 985	25 216	عمولات مؤداة
754 764	769 534	1 673 613	767 408	1 020 595	مصاريف مالية أخرى
878 935	880 452	898 809	850 114	929 863	مصاريف المستخدمين
285 073	313 924	370 771	343 563	505 447	شراء المواد والأدوات
354 619	357 299	370 044	416 771	445 866	مصاريف خارجية أخرى
474 870	896 435	3 323 110	561 965	715 231	تخصيصات الإهلاكات والمخصصات
76 461	123 205	111 468	1 008 188	696 064	مصاريف غير جارية
1 130 502	713 824	27 012	3 669 909	4 510 804	الضريبة على النتيجة
1 684 169	937 033	-412 850	5 105 675	6 459 984	نتيجة صافية

4.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية

يستفيد مستخدمو البنك من نظامين داخليين للتقاعد وللتغطية الصحية يحملان على التوالي مسمى «صندوق تقاعد مستخدم بنك المغرب» و«التعاضدية».

ويضمن هذان النظامان لمستخدمي البنك أو لذوي حقوقهم كلا من معاش التقاعد، ومعاش العجز ومعاش ذوي الحقوق والتخصيصات المشتركة بين رأس المال والمعاش. وتتولى التعاضدية تعويض المصاريف الطبية والدوائية لفائدة مستخدم بنك وأفراد أسرهم المستحقين

طبقاً لأحكام المادة 78 من القانون الأساسي للبنك، تخضع أنشطة وعمليات الصناديق السالفة الذكر لمحاسبة منفصلة.

وتتمثل هيئات حكمة هذين النظامين، الخاضعة للقانون رقم 40-17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب وكذا لتعليمات والي بنك المغرب رقم 3/w/2023 المتعلقة بميثاق توجيه أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي، فيما يلي:

- مجلس البنك الذي يسهر على تعبئة جميع الأدوات التي تساهم في احترام المبادئ المؤسسة للنظامين وضمان توازنهما.
- الوالي الذي يقرر بشأن جميع مقترحات اللجنة التوجيهية للصناديق الاجتماعية قبل المصادقة عليها من قبل مجلس البنك.
- اللجنة التوجيهية للصناديق الاجتماعية، التي أحدثت بقرار من مجلس البنك بتاريخ 25 مارس 2008 ويتألفها أحد أعضاء المجلس وتجتمع مرة في السنة وعند الضرورة لضمان تتبع التدبير التقني والمالي لنظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي.

جدول 1.4.3: التزامات وتمويل الصناديق الاجتماعية

صندوق التعاضدية		صندوق التقاعد لمستخدمي بنك المغرب		بالآلاف الدراهم
2023	2024	2023	2024	
667 598	716 282	4 000 753	4 403 184	الالتزام الإجمالي
470 138	540 411	3 358 711	3 770 202	أصول التغطية
-197 460	-175 871	-642 042	-632 982	الالتزام الصافي ^(*)

(*) التزام صافي للصناديق الاجتماعية تم تمويله بشكل كلي بما قدره 808 853 ألف درهم في متم 2024 (انظر الإيضاح رقم 12 من الحويلة).

يتم احتساب التزامات التقاعد والمرضى وفقا للمعايير الاكتوارية، من خلال استخدام طريقة وحدات الاقتراض المتوقعة التي تأخذ بعين الاعتبار تطور الرواتب، وإعادة تقييم المعاشات واحتمالية تلقي الخدمة¹.

وتخضع المعطيات والفرضيات المعتمدة في عمليات التقييم الاكتوارية وكذا التزامات التقاعد والمرضى للمصادقة من لدن ائتواري مستقل.

ويندرج تدبير أصول الصناديق الاجتماعية في إطار التخصيص الاستراتيجي، الذي يحدد التوزيع الأمثل حسب فئة الأصول، أخذا بالاعتبار أهداف نظامي التقاعد والتغطية الصحية سواء من حيث المردودية أو المخاطر.

وطبقا لأحكام التعليمات المتعلقة بالميثاق التوجيهي لنظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي، يتم إعداد تقرير سنوي لتقديم، من جهة، نتائج الحصيلة الإئتوارية المنجزة داخليا والتي تم التحقق منها والمصادقة عليها من طرف إئتواري مستقل، ومن جهة أخرى، الإنجازات من حيث التدبير المالي لأصول التغطية. وتتم موافاة اللجنة التوجيهية للصناديق الاجتماعية بهذا التقرير لتدارسه والمصادقة عليه قبل عرض القرارات الناجمة عنه على مجلس البنك للموافقة عليها.

وطبقا لأحكام المنشور رقم 2/PS/18 الصادر عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، تتم موافاة هذه الهيئة بالحصيلة الأئتوارية والإسقاطات الديموغرافية والمالية وكذا التقارير المتعلقة بالتوظيفات المخصصة لتمثيل التزامات نظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي للبنك، وذلك وفق الأشكال والآجال المحددة.

¹ ارتباطا باحتمالية التواجد في تاريخ الإحالة على التقاعد، مع الأخذ بالاعتبار بشكل أساسي مخاطر الاستقالة والوفاة.

5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

(تعتبر هذه الترجمة ترجمة حرة للنص الأصلي بالفرنسية غرضها الإخبار فقط)

التقرير العام لمراقب الحسابات عن السنة المالية
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2024

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

طبقاً للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بتدقيق القوائم التركيبية لبنك المغرب المرفقة بهذا التقرير، والتي تتضمن الحصيلة للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024، حساب العائدات والتكاليف وقائمة المعلومات التكميلية. وطبقاً لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 12.982.691 ألف درهم مغربي وربح صافي بمبلغ 6.459.984 ألف درهم مغربي.

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية وكذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 دجنبر 2024 وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها في المغرب.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير المتفق عليها بالمغرب، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند "مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن البنك وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين بالمغرب، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملئمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن إدارة البنك هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير المعمول بها في المغرب، وكذلك عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للسماح بإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة البنك مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للبنك.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا

تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير أو محذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من طرف البنك.

- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهريّة حول قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعلومات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

التحقيقات والمعلومات الخاصة

وقد تحققنا من مطابقة المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع القوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 19 مارس 2025

مراقب الحسابات

Deloitte Audit

السيدة سكيّنة بنسودة قرشي

6.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 47 من القانون رقم 17-40 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي البيانات الموجزة على المجلس من أجل الموافقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 18 مارس 2025، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة البيانات الموجزة ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على البيانات الموجزة وعلى تخصيص النتيجة الصافية برسم 2024.

الملحقات الإحصائية

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

2024**	2023*	2022*	
الاقتصاد العالمي⁽¹⁾			
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)			
3,3	3,5	3,6	العالم
0,9	0,4	3,5	منطقة الأورو
2,8	2,9	2,5	الولايات المتحدة الأمريكية
1,1	0,4	4,8	بريطانيا
3,4	3,2	3,0	البرازيل
5,0	5,4	3,1	الصين
التضخم (بالنسبة المئوية)			
5,7	6,6	8,6	العالم
2,4	5,4	8,4	منطقة الأورو
3,0	4,1	8,0	الولايات المتحدة الأمريكية
2,5	7,3	9,1	بريطانيا
4,4	4,6	9,3	البرازيل
0,2	0,2	2,0	الصين
البطالة (بالنسبة المئوية)			
6,4	6,6	6,7	منطقة الأورو
4,0	3,6	3,6	الولايات المتحدة الأمريكية
4,3	4,1	3,8	بريطانيا
6,9	8,0	9,3	البرازيل
5,1	5,2	5,6	الصين
الاقتصاد الوطني⁽²⁾			
الحسابات والمجمعات الوطنية			
بسر السنة الماضية (التغير السنوي بالنسبة المئوية)			
3,8	3,7	1,8	الناتج الداخلي الإجمالي
4,8	3,9	3,5	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
4,5	3,7	3,8	القيمة المضافة غير الفلاحية
7,5	5,6	1,2	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات
-4,8	1,5	-11,3	القيمة المضافة الفلاحية
3,2	4,7	0,1	الاستهلاك النهائي للأسر
5,6	6,1	2,6	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
10,9	4,3	-6,2	الاستثمارات
بالأسعار الجارية (بملايير الدراهم)			
1 596,8	1 479,8	1 333,5	الناتج الداخلي الإجمالي
1 709,1	1 586,8	1 439,3	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
28,9	28,0	26,9	الإدخار الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
30,1	29,0	30,5	نسبة الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
-18,5	-12,8	-47,3	متطلبات التمويل
-1,2	-0,9	-3,5	متطلبات التمويل (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي إبريل 2025.

(2) المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

2024**	2023*	2022*	
الاقتصاد الوطني			
الشغل و البطالة			
43,5	43,6	44,3	معدل النشاط (بالنسبة المئوية)
37,7	38,0	39,1	معدل الشغل (بالنسبة المئوية)
82	-157	-24	صافي مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)
13,3	13,0	11,8	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)
1,6	3,1	1,2	الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية (التغير بالنسبة المئوية)
الأسعار (التغير بالنسبة المئوية)			
0,9	6,1	6,6	التضخم
2,2	5,6	6,6	التضخم الأساسي
الحسابات الخارجية			
456,3	430,2	428,6	الصادرات الإجمالية (تسليم ظهر السفينة) (بملايير الدراهم)
761,3	715,8	737,4	الواردات الإجمالية (التكلفة و التأمين و الشحن) (بملايير الدراهم)
-19,1	-19,3	-23,2	رصيد الميزان التجاري (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
112,5	107,6	93,9	مداخل الأسفار (بملايير الدراهم)
119,0	115,2	110,8	مداخل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (بملايير الدراهم)
-1,2	-1,0	-3,5	رصيد حساب العمليات الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
2,7	2,7	3,0	مداخل الاستثمارات المباشرة الأجنبية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
المالية العمومية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)			
-3,9	-4,4	-5,4	رصيد الميزانية الإجمالي ⁽¹⁾
67,7	68,7	71,4	مجموع دين الخزينة (الدين المباشر)
50,8	51,6	54,2	الدين الداخلي للخزينة
16,9	17,1	17,2	الدين الخارجي للخزينة
29,3	29,7	31,8	الدين الخارجي العام
النقد والظروف النقدية			
-123,7	-83,3	-80,9	الفائض أو الحاجة إلى السيولة البنكية (بملايير الدراهم)
2,50	3,00	2,50	سعر الفائدة الرئيسي ⁽²⁾ (بالنسبة المئوية)
5,08	5,36	4,50	أسعار الفائدة على القروض ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
2,53	3,00	2,50	سعر الفائدة ما بين البنوك ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
375,5	359,4	337,6	الأصول الاحتياطية الرسمية ⁽²⁾ (بملايير الدراهم)
5,3	5,4	5,4	الأصول الاحتياطية الرسمية بالأشهر من الواردات ⁽²⁾
4,4	5,3	7,5	القرض البنكي (التغير بالنسبة المئوية)
2,6	2,9	7,8	القرض البنكي للقطاع غير المالي (التغير بالنسبة المئوية)
8,4	8,5	8,4	نسبة الديون المعلقة الأداء (بالنسبة المئوية)
1 892,0	1 751,8	1 685,8	الكتلة النقدية (م3) (بملايير الدراهم)
1,17	1,31	-4,15	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير السنوي)

(*) أرقام مراجعة بالنسبة لمجالات المالية العمومية و النقد و الظروف النقدية.
 (**) أرقام مؤقتة بالنسبة لمجالات الحسابات الخارجية، المالية العمومية و النقد و الظروف النقدية.
 (1) بدون احتساب عائدات بيع مساهمات الدولة.
 (2) إلى متم شهر دجنبر.
 (3) معدل المتوسط المرجح إلى متم شهر دجنبر.
 المصادر : المندوبية السامية للتخطيط، مكتب الصرف، وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية) و بنك المغرب.

جدول م 1.2 الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية

(التغيرات بالنسبة المئوية)

2024**	2023*	2022*	2021	2020	
3,8	3,7	1,8	8,2	-7,2	الناتج الداخلي الإجمالي
-4,5	1,8	-11,8	19,0	-7,1	القطاع الأولي
-4,8	1,5	-11,3	19,5	-8,1	الزراعة والصيد والغابات
2,6	6,9	-20,8	9,9	12,2	الصيد وتربية الأحياء المائية
4,2	0,8	-1,6	7,8	-5,2	القطاع الثانوي
13,0	-4,2	-23,0	7,3	2,6	صناعة الاستخراج المعدني
3,3	3,1	2,5	9,0	-7,4	الصناعات التحويلية
2,6	-10,6	-4,2	7,5	-1,3	توزيع الكهرباء والغاز والماء وشبكات التطهير ومعالجة النفايات
5,0	0,3	-3,7	4,7	-4,1	البناء
4,6	5,0	6,8	5,7	-7,9	القطاع الثالثي
4,1	3,0	-0,6	8,2	-6,6	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
7,4	6,8	3,9	10,5	-28,5	النقل والتخزين
9,6	23,5	68,0	15,4	-54,6	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
3,0	5,2	3,8	-1,5	5,1	الإعلام والاتصال
7,3	5,2	10,0	3,6	0,6	الأنشطة المالية والتأمينات
-1,6	1,9	0,0	2,9	-0,8	الأنشطة العقارية
4,2	6,8	10,8	9,6	-13,4	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
4,1	2,1	5,0	5,1	5,3	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
6,6	4,6	6,5	3,6	0,8	التعليم والصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي
5,4	2,0	6,4	5,0	-23,2	خدمات أخرى
3,4	3,4	1,9	7,9	-7,0	القيمة المضافة الإجمالية
4,8	3,9	3,5	6,9	-7,1	الناتج الداخلي غير الفلاحي
4,5	3,7	3,8	6,4	-6,9	القيمة المضافة غير الفلاحية
7,5	5,6	1,2	10,3	-8,3	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بملايين الدراهم)

2024**	2023*	2022*	2021	2020	
1 596 799	1 479 763	1 333 539	1 276 563	1 152 477	الناتج الداخلي الإجمالي
168 739	164 715	130 636	152 906	122 896	القطاع الأولي
160 270	157 242	124 326	143 963	117 094	الزراعة والاستغلال الغابوي
8 469	7 473	6 310	8 943	5 802	الصيد وتربية الأحياء المائية
409 387	374 720	347 861	331 318	300 147	القطاع الثانوي
33 674	23 828	34 121	24 282	16 659	صناعة الاستخراج المعدني
243 758	233 682	214 031	194 493	174 916	الصناعات التحويلية
42 111	34 446	23 950	45 360	44 343	توزيع الكهرباء والغاز والماء وشبكات التطهير ومعالجة النفايات
89 844	82 764	75 759	67 183	64 229	البناء
841 942	794 851	726 769	661 109	613 006	القطاع الثالثي
169 724	159 921	145 892	129 974	111 643	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
45 186	44 714	38 544	37 263	33 754	النقل والتخزين
66 555	59 398	45 084	26 500	23 416	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
36 209	35 076	32 851	32 110	32 727	الإعلام والاتصال
75 508	67 842	60 561	55 961	51 956	الأنشطة المالية والتأمينات
93 287	93 936	90 383	89 957	86 599	الأنشطة العقارية
81 517	77 385	66 856	56 918	51 623	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
145 111	136 830	133 166	126 029	119 152	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
110 863	102 938	97 283	91 216	87 739	التعليم والصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي
17 982	16 811	16 149	15 181	14 397	خدمات أخرى
1 420 068	1 334 286	1 205 266	1 145 333	1 036 049	القيمة المضافة الإجمالية
1 436 529	1 322 521	1 209 213	1 132 600	1 035 383	الناتج الداخلي غير الفلاحي
1 259 798	1 177 044	1 080 940	1 001 370	918 955	القيمة المضافة غير الفلاحية
176 731	145 477	128 273	131 230	116 428	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية

(بملايين الدراهم)

التغير %		2024**	2023*	2022*	2021	2020	
2024** 2023	2023* 2022						
							الموارد
7,9	11,0	1 596 799	1 479 763	1 333 539	1 276 563	1 152 477	الناتج الداخلي الإجمالي
6,8	0,1	801 413	750 244	749 378	541 101	438 514	واردات السلع والخدمات
							الاستعمالات
6,0	9,2	945 594	891 951	816 977	750 896	672 606	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
6,7	6,3	286 656	268 585	252 580	242 213	223 638	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
19,1	16,2	15 103	12 684	10 913	9 949	8 204	نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر
13,9	4,5	422 496	371 065	354 939	335 583	302 245	التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت
-0,6	13,6	55 312	55 627	48 953	53 931	27 596	التغير في المخزونات
0,2	4,6	2 419	2 415	2 308	2 089	1 807	صافي اقتناء النفائس
6,8	5,3	670 632	627 680	596 247	423 003	354 895	صادرات السلع والخدمات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح بالأسعار الجارية وتخصيصه

(بملايين الدراهم)

التغير %		2024**	2023*	2022*	2021	2020	
2024** 2023	2023* 2022						
7,9	11,0	1 596 799	1 479 763	1 333 539	1 276 563	1 152 477	الناتج الداخلي الإجمالي
3,8	17,3	-23 681	-22 821	-19 451	-17 606	-11 018	الدخل الخارجي الصافي
8,0	10,9	1 573 118	1 456 942	1 314 088	1 258 957	1 141 459	الدخل الوطني الإجمالي
4,7	3,7	135 932	129 874	125 253	105 776	81 200	التحويلات الجارية الصافية المتأتية من الخارج
7,7	10,2	1 709 050	1 586 816	1 439 341	1 364 733	1 222 659	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
6,3	8,6	1 247 353	1 173 220	1 080 470	1 003 058	904 448	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
6,0	9,2	945 594	891 951	816 977	750 896	672 606	للإدارات العمومية
6,7	6,3	286 656	268 585	252 580	242 213	223 638	للمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر
19,1	16,2	15 103	12 684	10 913	9 949	8 204	الإيداع الوطني الإجمالي
11,6	15,2	461 697	413 596	358 871	361 675	318 211	

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.2 الاستثمار والإدخار بالأسعار الجارية

(بملايين الدراهم)

التغير %	2024**	2023*	2022*	2021	2020	
	2024**	2023*	2022*	2021	2020	
11,6	15,2	461 697	413 596	358 871	361 675	318 211
-	-	0	2 714	23	0	3
الموارد						
						الإدخار الوطني الإجمالي
						تحويلات صافية بالرساميل
الاستثمارات						
13,9	4,5	422 496	371 065	354 939	335 583	302 245
-0,6	13,6	55 312	55 627	48 953	53 931	27 596
0,2	4,6	2 419	2 415	2 308	2 089	1 807
44,8	-72,9	-18 530	-12 797	-47 306	-29 928	-13 434
						التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
						التغير في المخزونات
						صافي اقتناء النفائس
						قدرة\ حاجيات التمويل

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالآلاف الهكتار / الإنتاج بملايين قنطار، و المردود بالقنطار/هكتار)

الموسم الفلاحي 2024 - 2023			الموسم الفلاحي 2023 - 2022			
المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	
13	31	2 452	15	55	3 674	الحبوب الرئيسية
15	17	1 177	19	30	1 603	القمح الطري
12	7	582	14	12	831	القمح الصلب
10	7	694	11	13	1 240	الشعير
10	2	171	6	1	198	القطناني
316	80	252	290	73	253	زراعات الخضر

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

جدول م 7.2 إنتاج الكهرباء

(جيجاواط ساعة)

التغير %	2024*	2023	2022	2021	
2024*	2023	2022	2021		
3,0	43 698	42 409	41 420	41 260	الإنتاج المحلي الصافي⁽¹⁾
-3,1	31 961	32 996	33 669	32 866	الطاقة الحرارية
33,0	686	516	679	1 213	الطاقة المائية
42,8	9 256	6 481	5 292	5 024	الطاقة الريحية
-23,4	1 645	2 149	1 452	1 839	الطاقة الشمسية
-	2 539	1 849	1 397	-163	رصيد مبادلات الكهرباء⁽²⁾

(*) أرقام مؤقتة.

(1) الفرق بين صافي الإنتاج المحلي وإجمالي الإنتاج حسب المصدر يمثل مساهمة الأغيار.

(2) الفرق بين الواردات والصادرات.

المصدر : المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 8.2 الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني

(أساس 100:2015)

القطاع و الفرع	2023	2024	التغير % 2024/ 2023
الصناعات الاستخراجية	109,1	132,0	21,0
استخراج خامات المعادن	103,7	104,0	0,3
صناعات استخراجية أخرى	109,4	133,4	21,9
الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول	116,4	122,7	5,4
الصناعات الغذائية	127,6	130,2	2,0
صناعة المشروبات	106,6	101,9	-4,4
صناعة منتجات التبغ	95,1	97,3	2,3
صناعة النسيج	85,4	80,8	-5,4
صناعة الملابس	96,7	94,5	-2,3
صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجلدية)	72,6	69,5	-4,3
نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الأثاث وصناعة منتجات من القصب و الحلفاء	82,1	75,7	-7,8
صنع الورق والورق المقوى	118,2	125,6	6,3
الطباعة ونسخ التسجيلات	130,1	130,8	0,5
صناعة كيماوية	136,0	154,8	13,8
الصناعة الصيدلانية	143,9	147,5	2,5
صنع منتجات من المطاط والبلاستيك	132,2	133,8	1,2
صنع منتجات أخرى غير معدنية	94,5	100,0	5,8
التعدين	96,8	102,3	5,7
صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات	91,5	89,7	-2,0
صنع تجهيزات معلوماتية و منتجات إلكترونية و بصرية	100,6	125,2	24,5
صنع الأجهزة الكهربائية	130,3	129,5	-0,6
صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع اخر	110,8	114,2	3,1
صناعة السيارات	141,1	157,6	11,7
صنع وسائل النقل الأخرى	148,8	151,1	1,5
صنع الأثاث	97,7	100,3	2,7
صناعات تحويلية أخرى	83,7	76,6	-8,5
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	98,2	93,9	-4,4
إنتاج و توزيع الكهرباء	133,9	135,9	1,5

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 9.2 السياحة

التغير %		بالآلاف			
2024/2023	2024/2019	2024	2023	2019	
19,9	34,6	17 412	14 525	12 932	مجموع السياح الوافدين
23,0	24,9	8 798	7 150	7 043	السياح الأجانب
21,1	21,6	2 422	1 999	1 991	فرنسا
14,9	70,1	1 498	1 304	881	إسبانيا
47,0	81,3	999	679	551	المملكة المتحدة
34,8	28,3	452	335	352	إيطاليا
28,6	-12,6	361	281	413	ألمانيا
21,0	0,6	274	226	272	بلجيكا
25,5	0,1	241	192	241	هولندا
5,8	1,2	351	332	347	الولايات المتحدة
16,8	-4,3	126	108	131	كندا
25,3	49,8	86	69	58	السنغال
22,6	52,8	74	61	49	موريتانيا
18,1	-3,0	56	48	58	تونس
7,1	-56,7	51	47	117	الجزائر
78,3	-24,5	106	60	141	الصين
16,0	4,8	96	83	92	السعودية
16,8	46,3	8 614	7 375	5 889	المغاربة المقيمون بالخارج

المصدر : وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني.

جدول م 1.3 الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

2024	2023	2022	
28 301*	27 888	27 502	السكان في سن النشاط
12 311	12 171	12 191	السكان النشيطون
7 935	7 731	7 591	الوسط الحضري
4 376	4 441	4 599	الوسط القروي
43,5	43,6	44,3	معدل النشاط
42,0	41,8	41,9	الوسط الحضري
46,5	47,3	49,1	الوسط القروي
37,7	38,0	39,1	نسبة التشغيل
34,9	34,8	35,3	الوسط الحضري
43,3	44,3	46,5	الوسط القروي
13,3	13,0	11,8	معدل البطالة
			حسب مكان الإقامة
16,9	16,8	15,8	الوسط الحضري
6,8	6,3	5,2	الوسط القروي
			حسب الجنس
11,6	11,5	10,3	ذكور
19,4	18,3	17,2	إناث
			حسب فئات السن
36,7	35,8	32,7	15 إلى 24 سنة
21,0	20,6	19,2	25 إلى 34 سنة
7,6	7,4	6,4	35 إلى 44 سنة
4,0	3,7	3,3	45 سنة فما فوق
			حسب المستوى التعليمي
5,2	4,9	4,2	غير الحاصلين على شهادة
19,6	19,7	18,6	الحاصلون على شهادة

(*) يتم حسابها على أساس نسبة عدد النشطين إلى معدل النشاط.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.3 الأشخاص العاملين حسب قطاع النشاط⁽¹⁾

خلق فرص الشغل (بالآلاف)		بنية (%)		
2024	2023	2024	2023	
-137	-202	26,3	27,8	الفلاحة، الغابة والصيد البحري
46	7	12,6	12,2	الصناعات
13	19	11,6	11,6	البناء والأشغال العمومية
160	15	49,4	48,3	الخدمات
82	-157	100,0	100,0	السكان النشطين العاملين

(1) يهم تشغيل الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.3 معدل النشاط، الشغل والبطالة حسب الجهات

(بالنسبة المئوية)

معدل البطالة			نسبة التشغيل			معدل النشاط			السنة	
المجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري	المجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري	المجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري		
10,1	4,2	14,1	43,7	53,3	38,5	48,7	55,7	44,8	2023	طنجة تطوان الحسيمة
10,2	4,2	14,3	43,3	53,1	38,1	48,3	55,4	44,4	2024	
19,6	15,2	21,3	32,2	36,9	30,6	40,1	43,5	38,9	2023	الجهة الشرقية
20,9	16,1	22,5	31,7	34,7	30,7	40,1	41,4	39,6	2024	
14,2	5,5	19,3	35,8	43,9	31,8	41,8	46,5	39,4	2023	فاس مكناس
14,4	7,2	18,5	35,7	42,0	32,6	41,7	45,2	40,0	2024	
11,6	4,3	14,5	38,9	47,8	36,0	44,0	49,9	42,1	2023	الرباط سلا القنيطرة
12,6	5,2	15,3	37,9	45,2	35,5	43,4	47,7	41,9	2024	
12,8	8,2	17,7	34,9	41,7	29,2	40,0	45,4	35,5	2023	بني ملال خنيفرة
12,5	8,0	17,2	34,8	40,6	29,9	39,7	44,1	36,1	2024	
15,0	6,1	17,8	39,2	49,7	36,5	46,1	52,9	44,3	2023	الدار البيضاء سطات
15,0	6,7	17,5	39,1	49,3	36,5	46,0	52,8	44,2	2024	
7,7	4,1	12,2	40,6	44,1	36,6	44,0	46,0	41,7	2023	مراكش آسفي
8,9	5,4	13,2	39,9	42,6	36,7	43,8	45,1	42,3	2024	
11,9	8,6	18,0	36,7	39,8	31,7	41,7	43,5	38,7	2023	درعة تڨيلاالت
10,7	8,5	14,9	36,5	39,3	31,9	40,8	42,9	37,4	2024	
13,5	9,5	15,5	33,7	32,5	34,4	39,0	35,8	40,7	2023	سوس ماسة
12,3	7,3	14,6	35,4	34,0	36,1	40,3	36,7	42,2	2024	
20,3	11	22,8	36,1	47,9	33,5	45,3	53,8	43,4	2023	جهات الجنوب
22,2	8,3	25,7	35,5	48,1	32,8	45,7	52,5	44,2	2024	
13,0	6,3	16,8	38,0	44,3	34,8	43,6	47,3	41,8	2023	الوطني
13,3	6,8	16,9	37,7	43,3	34,9	43,5	46,5	42,0	2024	

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

(الأساس = 100 (2017)

جدول 14 م التضخم
(التغير السنوي بالنسبة المتوية)

التضخم																
التضخم الأساسي																
الفترة	التضخم الأساسي							المنتجات المتقلبة الأسعار	الوقود وزيوت التشحيم	المواد الغذائية متقلبة الأثمان	المقاييس العام	2023				
	مواد وخدمات أخرى (1)	المطاعم والفنادق	التعليم	الترفيه والثقافة (1)	وسائل الاتصال	النقل (2)	الصحة (1)	الأثاث والمعدات المنزلية وأثاث المبيتة العادية للمساكن	السكن، الماء، الغاز، الكهرباء ومحمولات أخرى (1)	الملابس والأحذية	المنتجات الغذائية المدرجة في التضخم الأساسي		المقاييس العام			
2,4	5,7	3,8	1,8	0,2	3,7	2,9	3,8	1,7	3,7	9,8	5,6	0,8	-4,1	18,8	6,1	يناير
2,5	5,0	4,5	5,9	0,6	5,3	2,4	6,2	2,2	5,1	15,5	8,4	0,2	29,7	21,7	8,9	فبراير
2,6	6,1	4,5	5,9	0,5	5,0	2,6	6,1	2,2	5,1	15,7	8,5	0,6	21,1	32,2	10,1	مارس
2,5	6,2	4,5	6,1	0,5	5,9	2,5	5,8	2,0	4,9	14,3	7,9	0,8	8,1	21,1	8,2	أبريل
2,6	6,7	4,5	5,9	0,4	5,5	2,5	5,6	2,0	4,4	12,8	7,3	0,9	-7,3	24,0	7,8	ماي
2,5	6,9	4,5	1,5	0,5	4,9	2,4	4,0	2,0	3,8	10,4	6,1	0,9	-12,6	26,9	7,1	يونيو
2,5	6,0	4,5	0,4	0,2	4,0	2,6	3,5	1,6	3,6	9,0	5,3	1,0	-20,1	20,4	5,5	يوليو
2,5	5,8	4,5	0,3	0,2	3,9	3,2	3,1	1,4	3,6	8,5	5,1	0,9	-23,1	17,9	4,9	أغشت
2,5	5,9	4,5	-0,1	0,0	2,7	3,6	3,0	1,4	3,0	7,8	4,7	1,0	-8,9	14,8	5,0	سبتمبر
2,1	5,4	2,9	-0,7	0,0	2,5	3,7	2,7	1,4	2,9	7,7	4,4	0,8	-3,8	13,7	4,9	أكتوبر
2,0	4,9	2,2	-0,8	-0,1	1,6	3,9	2,3	1,2	2,8	7,3	4,0	0,8	-0,7	11,7	4,3	نوفمبر
2,0	4,8	2,1	-0,9	-0,1	1,6	2,5	2,1	1,2	2,7	5,7	3,3	0,8	-8,2	12,0	3,6	ديجنبر
2,0	4,2	2,1	-1,2	-0,2	1,5	2,9	2,0	1,2	2,6	4,4	2,8	0,8	-3,3	12,0	3,4	يناير 2024
2,2	3,4	2,1	-0,3	-0,1	2,2	1,2	0,9	1,2	2,0	2,9	2,2	1,2	-3,4	-2,9	0,9	يناير
1,9	4,3	2,1	-1,1	-0,2	2,1	3,1	1,7	1,2	2,8	3,7	2,5	0,0	-2,5	5,8	2,3	فبراير
2,0	3,5	2,1	-0,9	-0,2	2,0	3,2	1,4	1,2	2,6	2,4	1,9	0,0	-2,2	-6,0	0,3	مارس
2,3	3,3	2,1	-0,7	-0,2	1,5	2,8	1,4	1,2	2,7	2,8	2,1	-0,1	1,5	-2,7	0,9	أبريل
2,2	2,9	2,1	-0,4	-0,2	2,0	2,0	1,4	1,4	1,9	2,5	2,0	-0,1	6,0	-8,0	0,2	ماي
2,2	3,2	2,1	-0,2	-0,3	1,8	1,9	1,1	1,3	2,0	2,4	1,9	1,0	7,2	-7,2	0,4	يونيو
2,2	3,2	2,1	-0,2	-0,1	1,4	1,0	0,7	1,2	2,1	2,9	2,1	2,0	5,2	0,5	1,8	يوليو
2,2	3,1	2,1	-0,2	-0,1	1,4	0,5	0,6	1,4	1,8	2,5	1,9	2,0	6,0	-2,2	1,3	أغشت
2,2	3,5	2,1	0,0	-0,1	2,3	0,2	0,6	1,2	1,9	3,4	2,3	1,9	-2,4	1,2	1,7	سبتمبر
2,2	3,5	2,6	-0,1	-0,2	2,9	-0,3	0,4	1,0	2,0	3,0	2,2	1,9	-10,8	-2,2	0,8	أكتوبر
2,4	3,6	2,3	-0,3	-0,2	3,8	0,3	0,4	1,0	2,0	3,0	2,2	1,9	-15,2	-3,5	0,7	نوفمبر
2,4	3,5	2,3	0,1	-0,1	3,6	0,1	0,3	1,0	1,7	3,6	2,5	1,9	-15,6	-4,4	0,8	ديجنبر
2,3	3,8	2,3	0,4	0,1	2,6	-0,3	0,3	1,0	1,3	3,3	2,3	1,9	-13,1	-4,4	0,7	

(1) دون احتساب المنتجات والخدمات المتقلبة الأثمان

(2) باستثناء اللقحات والخدمات اللقحة الأثمان والوقود وزيوت التشحيم

المصدر: معطيات التمتوية السامية للتخطيط و حسابات بنك المغرب.

جدول م 2.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

الفترة	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية	التضخم الأساسي
2023	6,4	4,5	5,6
يناير	11,4	4,5	8,4
فبراير	10,7	5,6	8,5
مارس	10,1	5,2	7,9
أبريل	8,9	5,3	7,3
ماي	6,9	5,1	6,1
يونيو	5,7	4,8	5,3
يوليو	5,2	4,8	5,1
غشت	4,7	4,5	4,7
شتنبر	4,6	4,1	4,4
أكتوبر	4,3	3,6	4,0
نونبر	3,2	3,5	3,3
دجنبر	2,4	3,3	2,8
2024	1,2	3,5	2,2
يناير	2,1	3,1	2,5
فبراير	1,8	2,2	1,9
مارس	1,7	2,6	2,1
أبريل	1,5	2,7	2,0
ماي	1,1	3,0	1,9
يونيو	1,0	3,6	2,1
يوليو	0,9	3,2	1,9
غشت	1,1	3,9	2,3
شتنبر	0,7	4,2	2,2
أكتوبر	0,6	4,4	2,2
نونبر	0,9	4,6	2,5
دجنبر	0,8	4,3	2,3

المصدر : معطيات المندوبية السامية للتخطيط و حسابات بنك المغرب.

(الأسس : 2018)

التغير % 2024 2023	2024												
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
-0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-0,1	-0,1	-0,1	-0,1	-0,1	-0,1	-0,1	الصناعات الاستخراجية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	استخراج النفط والغاز الطبيعي
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	استخراج خامات المعادن
0,0	-0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	صناعات استخراجية أخرى
-1,0	-1,2	-1,1	-1,2	-1,6	-1,4	-1,8	-1,1	-0,8	-1,0	-0,8	-0,9	0,0	الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول
-1,1	-0,5	-0,2	-0,6	-1,9	-1,4	-2,0	-1,6	-1,4	-1,3	-1,3	-1,8	0,2	الصناعات الغذائية
4,6	5,3	5,3	5,3	5,3	5,3	6,5	6,5	4,8	3,3	1,3	1,3	1,5	صناعة المشروبات
1,3	1,3	1,3	1,3	1,3	1,3	1,3	1,3	1,3	1,3	1,3	1,3	1,3	صناعة منتجات التبغ
0,6	0,2	0,8	0,8	1,4	1,7	1,7	0,3	0,3	0,4	-0,6	-0,1	0,0	صناعة النسيج
5,1	4,8	3,5	3,9	4,3	5,4	5,5	5,1	5,2	5,5	5,4	6,3	6,7	صناعة الملابس
0,1	0,0	0,0	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,3	0,3	صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجلدية)
0,3	0,2	-0,2	-0,2	-0,2	0,3	0,3	-0,1	-0,1	-0,1	1,7	1,7	0,9	نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب واللغين عدا الاثاث و صناعة منتجات من
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	القصب و الحلفاء
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	صنع الورق والورق المقوى
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الطباعة ونسخ التسجيلات
-5,3	-6,9	-6,7	-6,7	-6,8	-6,8	-4,1	-4,1	-4,0	-3,8	-3,9	-3,9	-3,3	الصناعة الكيماوية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الصناعة الصيدلانية
-5,0	-5,4	-5,5	-6,2	-6,2	-5,8	-5,8	-5,5	-5,4	-5,0	-3,5	-2,9	-1,8	صنع منتجات من المطاط والبلاستيك
0,5	-0,1	0,0	-0,8	-1,5	-1,4	-1,3	-0,9	0,7	1,3	2,9	3,6	3,6	صنع منتجات أخرى غير معدنية
-1,2	2,4	3,0	2,0	1,8	2,6	-2,0	-2,7	-2,0	-6,8	-7,0	-4,0	-1,3	التعدين
0,5	0,5	0,5	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,7	0,7	0,6	1,0	-0,1	صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات
0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	صنع تجهيزات مطو حاتية و منتجات الكترونية و بصرية
0,3	0,3	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,3	0,8	0,3	0,4	-0,1	0,5	صنع الأجهزة الكهربائية
-0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,4	0,4	0,5	-1,8	-1,9	صنع الآلات والتجهيزات غير المصنفة في موضع اخر
0,6	0,6	0,6	1,0	1,0	0,8	0,8	0,8	0,8	0,5	0,5	-0,1	0,2	صناعة السيارات
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	صنع وسائل النقل الأخرى
0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,8	0,8	صنع الأثاث
3,9	3,6	3,6	3,6	3,6	3,6	3,6	3,6	3,6	3,6	2,4	2,4	9,8	صناعات تحويلية أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	إنتاج و توزيع الكهرباء
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	إنتاج وتوزيع الماء

المصدر : المديرية السامية للتخطيط

(الوزن بالآلاف الأطنان/ القيمة بملايين الدرام)

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

البنية ب% 2024***	التغير				2024**		2023*		
	الوزن	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن		
		%	مطلق	%	مطلق				
القيمة	الوزن	%	مطلق	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن		
100,0	100,0	6,4	45 520	9,9	7 104	761 272	78 868	715 752	71 764
12,0	20,7	2,2	1 972	6,9	1 051	91 592	16 299	89 620	15 248
19,5	38,6	-7,9	-1 526	7,3	426	17 831	6 298	19 357	5 872
10,9	11,1	-1,2	-119	7,2	122	9 980	1 801	10 098	1 680
7,6	13,7	-22,3	-1 997	-1,2	-27	6 978	2 239	8 975	2 266
7,1	17,0	-12,5	-939	10,9	271	6 548	2 763	7 487	2 492
6,1	0,7	95,2	2 719	83,5	54	5 577	118	2 857	64
4,5	1,1	26,5	863	12,7	20	4 114	181	3 251	161
2,8	0,4	73,9	1 107	23,4	11	2 605	58	1 498	47
2,8	7,0	-9,0	-256	1,9	21	2 597	1 145	2 853	1 124
2,8	0,1	9,1	216	-14,9	-3	2 596	15	2 380	18
35,8	10,3	6,2	1 904	10,2	156	32 767	1 681	30 863	1 525
15,0	43,0	-6,7	-8 170	1,6	537	113 827	33 874	121 997	33 337
50,1	22,6	-2,0	-1 150	10,8	749	57 012	7 664	58 162	6 916
18,7	38,1	-11,2	-2 681	3,1	391	21 255	12 896	23 936	12 505
11,1	31,7	-23,2	-3 832	-7,2	-838	12 671	10 733	16 504	11 571
10,7	4,0	-0,4	-47	10,5	128	12 126	1 345	12 173	1 217
9,5	3,6	-4,1	-459	9,4	107	10 763	1 236	11 222	1 130
2,4	2,4	-0,1	-24	10,3	176	17 966	1 894	17 991	1 717
30,4	29,3	-10,6	-648	16,7	79	5 460	554	6 108	475
16,5	31,6	4,3	122	1,4	8	2 972	599	2 850	590
8,8	1,8	14,4	198	-16,3	-6	1 574	33	1 376	40
7,8	3,3	57,3	508	67,2	25	1 395	62	887	37
6,1	0,9	15,8	149	14,6	2	1 091	18	942	15
30,5	33,2	-6,1	-353	12,1	68	5 473	629	5 827	561
2,0	12,5	10,0	1 392	25,5	1 999	15 299	9 842	13 907	7 842
59,5	84,2	13,7	1 101	27,5	1 785	9 108	8 288	8 007	6 503
28,9	11,1	3,8	161	9,5	95	4 428	1 094	4 267	999
11,5	4,7	8,0	131	34,9	119	1 764	460	1 633	341

إجمالي الواردات	
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	
قمح	
سكر خام أو مكرر	
بقايا ومخلفات أخرى من الصناعات الغذائية	
ذرة	
حبوات حبة	
فواكه طرية أو مجففة أو مجمدة أو مملحة	
قهوة	
شعير	
تبغ	
غيرها من المنتجات الغذائية	
الطاقة ومواد التشحيم	
الغاز والزيوت الوقود	
غاز النفط ومحروقات أخرى	
الفحم وقصم الكوك وقود صلبة مماثلة	
زيوت النفط وزيوت التشحيم	
غيرها من المواد الطاقية ومواد التشحيم	
المنتجات الخام من أصل نباتي وحيواني	
زيت الصوجا الخام أو المكرر	
خشب خام، شبه خام أو المشور	
الحبوب والأبواغ والقواكه الزيتية	
البذور والقواكه الزيتية	
نباتات حية ومنتجات زراعة الأزهار	
غيرها من المنتجات الخام من أصل نباتي وحيواني	
المنتجات الخام من أصل معدي	
الكربيت الخام وغير المكرر	
الخردة والنفايات وبقايا النحاس والصلب والمعادن	
غيرها من المنتجات الخام من أصل معدي	

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(***) تتغير حصة كل منتج داخل مجموعة استهلاك، وحصة كل مجموعة استهلاك ضمن المجموع.
المصدر : مكتب الصرف.

(الوزن بإلاف الأطنان/ القيمة بملايين الدرهم)

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

البنية ب % 2024***		التغير				2024**		2023*		
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
		%	مطلق	%	مطلق					
21,5	17,2	8,0	12 149	27,9	2 955	163 916	13 542	151 766	10 587	
13,1	9,0	7,5	1 503	13,4	144	21 449	1 221	19 946	1 077	
9,9	22,5	18,8	2 582	85,3	1 405	16 304	3 053	13 723	1 648	
6,3	0,8	13,3	1 208	10,0	10	10 267	108	9 058	98	
5,4	13,7	-0,2	-22	17,0	269	8 815	1 849	8 837	1 580	
5,0	5,9	12,2	893	29,4	181	8 202	795	7 309	614	
3,9	0,0	-14,2	-1 046	-23,4	0	6 344	1	7 390	1	
3,2	0,4	3,1	156	-1,7	-1	5 205	53	5 048	54	
3,1	6,9	57,1	1 824	72,2	393	5 015	937	3 192	544	
3,0	3,3	-12,6	-703	-3,7	-17	4 858	445	5 561	462	
3,0	1,4	54,1	1 701	82,1	86	4 846	190	3 145	104	
2,8	4,4	15,6	626	25,2	120	4 638	596	4 012	476	
2,8	1,2	12,5	502	2,5	4	4 518	168	4 016	164	
2,6	4,2	17,8	643	34,6	147	4 257	573	3 614	425	
36,1	26,2	4,0	2 282	6,4	215	59 197	3 554	56 916	3 339	
0,2	0,0	9,0	113	0,7	0	1 367	22	1 254	22	
79,0	80,5	2,5	26	-4,0	-1	1 080	18	1 054	18	
20,1	18,8	44,9	85	28,0	1	274	4	189	3	
0,9	0,7	16,3	2	-2,8	0	12	0	11	0	
23,5	1,6	13,0	20 565	18,0	194	178 884	1 271	158 319	1 077	
9,3	3,0	14,9	2 146	20,6	7	16 568	38	14 422	32	
8,8	8,4	3,3	507	-0,8	-1	15 803	107	15 296	108	
8,1	0,3	10,9	1 421	5,5	0	14 502	3	13 081	3	
7,6	5,3	0,5	65	2,8	2	13 578	68	13 513	66	
6,9	8,3	2,7	326	6,7	7	12 414	106	12 088	99	
6,2	7,9	36,8	2 971	35,0	26	11 041	101	8 069	75	

منتجات نصف مصنعة	
البلاستيك ومنتجات متنوعة من البلاستيك	
المواد الكيميائية	
أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من النحاس	
الأموثياك	
الورق والورق المقوى والمنتجات من الورق والورق المقوى	
المكونات الإلكترونية (الترانستورات)	
أسلاك وكابلات كهربائية	
منتجات نصف مصنعة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة.	
الصفائح المجنبة الحديدية أو الفولاذية غير السبيكة	
أكسسورات الأنابيب و البناء المعدنية	
الصفائح المجنبة الحديدية أو الفولاذية غير السبيكة	
ألمنيوم خام وخردة ومسحوق الألمنيوم	
خشب جاهز ومواد خشبية	
غيرها من المنتجات نصف مصنعة	
المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي	
الأوتار والآلات الفلاحية	
آلات الحرث والجرارات الزراعية	
غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي	
المنتجات النهائية للصناعي	
أجهزة قطع أو توصيل الدوائر الكهربائية والمقومات	
محركات مكسية ومحركات أخرى وأجزؤها	
أجزاء من الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية	
الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات العازلة للكهرباء	
آلات وأجهزة متنوعة	
السيارات الناعمة	

منتجات نصف مصنعة

البلاستيك ومنتجات متنوعة من البلاستيك

المواد الكيميائية

أسلاك وقضبان وقطع مجنية من النحاس

الأمونياك

الورق و الورق المعوى و المنتجات من الورق و الورق المعوى

المكونات الإلكترونية (الترانستورات)

أسلاك وكابلات كهربائية

منتجات نصف مصنعة من الحديد،أو الفولاذ غير السبيكة.

الصفائح المجنية الحديدية أو الفولاذية غير السبيكة

أكسورات الأنابيب و البناء المعدنية

الصفائح المجنية الحديدية أو الفولاذية غير السبيكة

ألمنيوم خام وخردة ومسحوق الألمنيوم

خشب جاهز ومواد خشبية

غيرها من المنتجات نصف مصنعة

المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي

الأدوات والآلات الفلاحية

آلات الحرث والجرارات الزراعية

غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي

المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي

أجهزة لقطع أو توصيل الترانزستورية والمقاومات

محركات مكسية و محركات أخرى وأجزاؤها

أجزاء من الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية

الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات العازلة للكهرباء

آلات وأجهزة متنوعة

السيارات النفعية

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) تنقل حصة كل منتج داخل مجموعة استعمال، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.
المصدر: مكتب الصرف.

(الوزن بآلاف الأطنان / القيمة بملايين الدراهم)

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (نهاية)

النوعية ب % 2024***		التغير				2024**		2023*	
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
3,2	4,4	24,7	1 133	25,8	11	5 724	55	4 591	44
3,0	0,3	-24,3	-1 721	-10,1	0	5 375	4	7 095	4
2,6	7,1	10,6	451	11,9	10	4 722	90	4 272	80
2,6	0,9	22,0	824	27,8	3	4 576	12	3 752	9
2,5	0,8	17,5	676	15,3	1	4 545	10	3 868	8
2,4	1,7	53,0	1 461	48,0	7	4 219	21	2 758	14
2,3	0,0	18,5	633	-7,1	0	4 054	0	3 421	0
2,2	0,3	8,7	315	5,8	0	3 912	4	3 598	4
2,1	0,0	77,6	1 645	26,5	0	3 765	0	2 120	0
30,2	51,3	16,6	7 711	23,0	122	54 086	652	46 375	530
23,3	2,7	10,7	17 204	9,9	191	177 482	2 124	160 278	1 933
18,9	15,3	9,0	2 774	0,4	1	33 608	324	30 834	323
13,6	8,3	8,6	1 904	10,4	17	24 093	176	22 189	159
7,1	6,0	8,4	979	9,8	11	12 688	127	11 709	116
6,1	0,6	17,9	1 643	10,8	1	10 841	12	9 198	11
5,5	7,6	9,4	834	6,2	9	9 740	161	8 906	151
4,8	6,7	12,6	953	25,9	29	8 531	142	7 578	113
3,2	6,1	7,1	379	10,7	12	5 714	129	5 335	116
2,4	2,9	8,0	320	15,3	8	4 308	62	3 987	54
2,2	1,7	0,4	17	4,1	1	3 966	37	3 949	35
2,0	3,3	23,4	667	24,8	14	3 516	69	2 849	56
1,9	0,9	-5,3	-189	7,9	1	3 379	20	3 567	18
1,7	0,8	14,8	389	24,1	3	3 019	17	2 629	14
30,5	39,9	13,7	6 534	10,6	81	54 081	848	47 548	767
0,1	0,0	51,2	318	-98,9	0	939	0	621	0
المضخات والضواغط									
أجهزة كهربائية للاتصالات الهاتفية أو التلغراف									
الضمانات والإطارات									
أدوات القياس والتحكم والدقة									
أدوات وأجهزة الجراحة الطبية									
أجهزة الطرد المركزي وأجهزة ترشيح السوائل أو الغازات									
المحركات النفاثة والمحركات التوربينية و أجزائها									
آلات معالجة البيانات الآلية وأجزائها									
الطائرات والمركبات الجوية أو الفضائية الأخرى									
غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي									
المنتجات النهائية للاستهلاك									
قطع غيار وأجزاء السيارات السياحية									
سيارات سياحية									
أقمشة وخيوط من اليااف اصطناعية									
الأروية والمستحضرات الصيدلانية الأخرى									
مصنوعات متنوعة من البلاستيك									
أقمشة الحياكة									
مقاعد وأثاث وأفرشة ومواد إنارة									
منتجات العطور وأدوات الزينة ومستحضرات التجميل									
أثواب من القطن و الألياف									
الأجهزة المنزلية ومواد الإقتصاد المنزلي									
أجهزة استقبال الراديو والتلفزة									
ملابس محبوكة									
غيرها من المنتجات النهائية للاستهلاك									
ذهب صناعي									

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(***) تقبل حصص كل منتج داخل مجموعة استهلاك، وحصص كل مجموعة استهلاك ضمن المجموع.
المصدر : مكتب الصرف

جدول م 2.5 المصادر حسب أبرز المنتجات

(الوزن يالاف الأطنان/ القيمة بـملايين الدراهم)									
القيمة	الوزن	التغير		2024**		2023*			
		القيمة		الوزن		القيمة		القيمة	
		%	مطلق	%	مطلق				
100,0	100,0	6,1	26 133	13,8	4 293	456 342	35 395	430 209	31 102
17,8	12,1	5,4	4 175	8,9	350	81 041	4 297	76 866	3 947
14,6	3,0	-3,4	-412	-2,0	-3	11 849	127	12 261	130
14,1	17,9	-0,7	-86	16,5	109	11 467	767	11 553	659
10,2	15,5	10,7	802	21,1	116	8 284	665	7 482	549
10,0	3,5	-6,2	-539	-14,8	-26	8 088	149	8 627	175
9,0	3,5	34,8	1 877	16,8	22	7 277	151	5 400	129
8,5	4,0	34,5	1 769	37,7	47	6 898	172	5 129	125
6,2	8,2	5,9	279	7,8	25	5 035	351	4 755	326
27,3	44,6	2,2	484	3,2	60	22 143	1 915	21 659	1 855
1,1	1,4	-0,7	-34	9,2	41	5 156	484	5 190	443
95,7	99,7	2,9	139	9,5	42	4 933	482	4 794	440
4,3	0,3	-43,8	-173	-33,7	-1	223	2	396	3
1,4	0,6	-10,9	-771	0,1	0	6 319	230	7 090	230
20,1	9,2	-44,3	-1 007	-42,8	-16	1 268	21	2 275	37
19,6	21,8	1,9	23	-9,3	-5	1 237	50	1 214	55
14,3	6,7	57,1	328	27,8	3	904	15	575	12
12,7	13,9	-1,4	-11	28,4	7	801	32	812	25
5,4	4,8	25,4	69	5,7	1	342	11	273	10
4,9	0,5	-0,3	-1	-9,1	0	308	1	309	1
4,3	0,5	-0,2	-1	90,4	1	270	1	271	1
18,8	42,6	-12,6	-172	11,1	10	1 190	98	1 362	88
3,5	35,2	-1,5	-246	31,6	2 994	15 858	12 465	16 105	9 471
54,0	54,6	10,6	819	49,0	2 236	8 562	6 802	7 743	4 566
10,5	0,9	4,4	69	-10,0	-13	1 659	117	1 589	130
7,5	0,5	-52,4	-1 306	-40,1	-38	1 187	57	2 492	95
6,6	7,5	-7,4	-83	-10,1	-105	1 046	932	1 130	1 036
21,5	36,6	8,1	254	25,1	913	3 404	4 558	3 150	3 644

إجمالي الصادرات

المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ

القشريات والرخويات والمحار

الطماطم الطرية

الخضروات الطرية، المجمدة أو في الماء المالح

مستحضرات ومصبغات السمك والقشريات

الفراولة والتوت

فواكه طرية أو مجففة أو مجمدة أو مملحة

أسماك طرية أو مملحة أو مجففة أو مدخنة

غيرها من المنتجات الغذائية

الطاقة ومواد التشحيم

زيوت النفط ومواد التشحيم

غيرها من المواد الطاقة و مواد التشحيم

المنتجات الخام من أصل نباتي وجيواني

الشحوم والزيوت السمكية

المنتجات الحيوانية الثانوية غير الصالحة للأكل

زيت الزيتون الخام والمكرر

نباتات وأجزاء النباتات

نباتات حية ومنتجات زراعة الأزهار

الزيوت النباتية الأخرى الخام أو المكررة

أصماغ، راتنجات، عصارات ومستخلصات نباتية أخرى

غيرها من المنتجات الخام من أصل نباتي وجيواني

المنتجات الخام من أصل معدني

الفوسفات

معدن النحاس

الخردة والفاشيات وبقايا النحاس والصلب والحديد والفولاذ وغيرها من المعادن

الرصائص

غيرها من المنتجات الخام من أصل معدني

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) تشمل حصص كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصص كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.
المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع و نهائية)

(الوزن بألاف الأطنان / القيمة بملايين الدرام)									
القيمة	الوزن	التغير				2024**		2023*	
		القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
23,5	46,0	12,6	12 005	5,9	903	107 460	16 280	95 455	15 377
59,7	76,0	14,4	8 082	13,0	1 421	64 103	12 370	56 020	10 949
13,4	13,6	11,5	1 487	18,1	338	14 420	2 209	12 933	1 871
7,2	0,0	-8,6	-723	58,1	1	7 721	2	8 444	1
4,9	0,2	124,3	2 938	127,2	22	5 301	39	2 363	17
1,2	0,1	186,8	843	133,8	9	1 294	16	451	7
1,2	0,0	-5,3	-71	-9,5	0	1 262	2	1 333	3
1,1	0,0	-9,9	-126	-23,4	0	1 155	0	1 281	0
1,0	0,0	16,9	157	22,9	1	1 083	6	926	5
10,3	10,0	-5,0	-583	-35,2	-889	11 121	1 635	11 704	2 524
0,0	0,0	-3,7	-7	48,5	1	197	2	204	1
27,5	77,9	28,8	12	90,9	1	54	1	42	1
1,3	4,4	-65,1	-5	-56,3	0	2	0	7	0
71,3	17,7	-9,7	-15	7,5	0	140	0	155	0
19,2	0,9	4,8	3 990	-9,7	-36	87 585	332	83 595	368
54,5	68,5	-0,6	-267	-3,8	-9	47 730	228	47 997	237
18,4	1,0	27,1	3 436	19,9	1	16 136	3	12 700	3
12,3	6,2	13,8	1 312	4,5	1	10 805	21	9 492	20
2,3	0,1	-0,6	-11	0,0	0	1 982	0	1 994	0
12,5	24,2	-4,2	-480	-25,9	-28	10 931	80	11 412	108
33,4	3,7	4,8	6 926	3,2	40	152 435	1 305	145 509	1 265
44,6	46,0	5,0	3 237	3,5	20	67 990	600	64 753	580
19,4	6,6	0,3	85	3,0	3	29 615	85	29 530	83
11,2	18,3	11,5	1 760	6,2	14	17 101	238	15 341	224
6,0	3,6	2,1	187	5,4	2	9 124	47	8 937	44
3,8	2,8	45,5	1 818	15,0	5	5 815	37	3 998	32
15,0	22,8	-0,7	-160	-1,4	-4	22 790	297	22 950	301
0,1	0,0	48,6	95	9,0	0	292	0	196	0

منتجات نصف مصنعة

الأسمدة الطبيعية والكيميائية

حامض الفوسفوريك

المكونات الإلكترونية (الترانزستورات)

أسلاك وكابلات كهربائية

النحاس وسبائك النحاس

معادن عادية أخرى ومواد مصنعة منها

مصنوعات من الفضة الخام والفضة شبه المصنعة

العوازل والأجزاء العازلة

غيرها من المنتجات نصف مصنعة

المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي

الألوات والآلات الفلاحية

آلات الحرث والجرارات الزراعية

غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي

المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي

الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات العازلة للكهرباء

أجزاء من الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية

أجهزة لقطع أو توصيل النواير الكهربائية والمقومات

أجهزة كهربائية للاتصالات الهاتفية أو التلغراف

غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي

المنتجات النهائية للاستهلاك

سيارات سياحية

ملابس جاهزة

قطع غيار وأجزاء السيارات السياحية

ملابس محبوكة

مقاعد وأثاث وأفرشة ومواد إنارة

غيرها من المنتجات النهائية للاستهلاك

ذهب صناعي

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

(***) تتألف حصّة كل منتج داخل مجموعة استعمال، وحصّة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 3.5 توزيع المبادلات التجارية حسب الشركاء الأساسيين

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الواردات (باعتبار التكلفة والتأمين والشحن)		الصادرات (تسليم ظهر السفينة)		
2024**	2023*	2024**	2023*	2024**	2023*	
-304 930	-285 543	761 272	715 752	456 342	430 209	مجموع المبادلات
-103 229	-107 375	429 054	416 096	325 825	308 721	أوروبا
-18 162	-15 231	118 813	112 197	100 650	96 966	إسبانيا
15 853	11 852	71 354	75 624	87 207	87 476	فرنسا
-10 872	-12 127	34 578	34 433	23 706	22 307	إيطاليا
-16 376	-16 961	39 827	35 356	23 451	18 395	ألمانيا
-27 605	-24 734	39 253	36 567	11 648	11 833	تركيا
-12 458	-9 730	19 814	16 653	7 356	6 924	البرتغال
-5 162	-8 079	5 973	9 076	811	998	روسيا
-28 446	-32 367	99 442	96 190	70 996	63 823	دول أوروبية أخرى
-152 461	-136 797	198 474	176 911	46 013	40 114	آسيا
-86 236	-72 469	90 234	76 018	3 998	3 550	الصين
-44 323	-45 652	49 787	50 700	5 464	5 048	الدول العربية في الشرق الأوسط
-1 130	-2 666	15 732	15 001	14 602	12 335	الهند
-6 188	-6 300	6 712	6 733	525	433	كوريا الجنوبية
-3 849	-2 987	5 660	4 759	1 811	1 771	اليابان
-2 902	-3 372	4 480	4 336	1 577	964	سنغافورة
-1 909	-1 449	2 249	1 829	340	380	تايلاند
-829	-1 707	1 269	1 964	440	258	ماليزيا
-5 096	-195	22 352	15 570	17 255	15 375	دول آسيوية أخرى
-66 509	-61 578	106 088	99 449	39 579	37 871	أمريكا
-56 984	-47 622	70 771	60 316	13 787	12 694	الولايات المتحدة
-2 412	-3 579	15 585	15 776	13 173	12 197	البرازيل
-4 077	-4 321	7 855	7 158	3 778	2 837	كندا
-1 385	-2 554	4 815	5 904	3 430	3 350	الأرجنتين
967	1 531	1 741	1 761	2 708	3 292	المكسيك
474	178	395	412	869	590	الشيلي
-3 092	-5 211	4 927	8 122	1 834	2 912	دول أمريكية أخرى
7 206	12 582	24 415	20 079	31 621	32 661	أفريقيا
-11 813	-8 833	12 568	9 361	755	528	مصر
-1 393	-1 553	2 824	2 929	1 430	1 377	تونس
-1 453	-2 044	1 740	2 329	287	285	جنوب أفريقيا
-295	686	1 342	407	1 047	1 093	نيجيريا
-145	-512	1 022	1 371	877	859	ليبيا
-743	3	810	650	67	654	الجزائر
2 927	4 426	649	332	3 575	4 758	ساحل العاج
2 445	2 817	589	294	3 033	3 111	السنغال
17 678	17 591	2 872	2 405	20 549	19 997	دول أفريقية أخرى
10 062	7 625	3 240	3 216	13 303	10 841	أوقيانوسيا ومناطق أخرى

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان المدفوعات

(بملايين الدراهم)

2024*			
رصيد	مدین	دائن	
حساب المعاملات الجارية			
-131 911	802 543	670 632	السلع والخدمات
-270 075	660 832	390 757	السلع
-270 502	659 961	389 459	البضائع العامة
+1 224	-	1 224	صافي الصادرات قيد المتاجرة
-797	871	74	الذهب غير النقدي
+138 164	141 711	279 875	الخدمات
+21 952	24	21 976	خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المملوكة لآخرين
+2 779	1 583	4 362	خدمات الصيانة والإصلاح ⁽¹⁾
-14 017	58 193	44 176	خدمات النقل
-19 836	40 910	21 074	النقل البحري
+7 548	12 344	19 892	النقل الجوي
-1 261	4 340	3 079	طرق النقل الأخرى
-468	599	131	خدمات البريد وحمل الرسائل
+83 113	29 423	112 536	خدمات السفر
+3 719	1 346	5 065	أسفار لأغراض العمل
+79 394	28 077	107 471	أسفار لأغراض شخصية
+663	3 888	4 551	خدمات البناء والإنشاءات
-688	1 993	1 305	خدمات التأمين ومعاشات التقاعد
+599	826	1 425	الخدمات المالية
-2 068	2 160	92	الرسوم على استخدام الملكية الفكرية ⁽¹⁾
+17 197	8 954	26 151	خدمات الاتصال و الكمبيوتر و المعلومات
+37 179	18 108	55 287	الخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات
+1 329	954	2 283	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية
-9 874	15 605	5 731	السلع والخدمات الحكومية ⁽¹⁾
-23 681	37 615	13 934	الدخل الأولي
-23 976	37 582	13 606	دخل الاستثمارات
-10 274	20 244	9 970	الاستثمارات المباشرة
-5 901	5 963	62	إستثمارات الحافطة
-11 361	11 375	14	الاستثمارات الأخرى
+3 560	-	3 560	الأصول الاحتياطية
+295	33	328	الدخل الأولي الآخر
+137 062	7 130	144 192	الدخل الثانوي
+3 594	1 126	4 720	الدخل الثانوي العمومي
+133 468	6 004	139 472	الدخل الثانوي الخاص
-18 530	847 288	828 758	رصيد حساب المعاملات الجارية
حساب الرأسمال			
-18 530	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)		

(*) أرقام مؤقتة.

(1) غير مدرجة في موضع آخر.

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان المدفوعات (تابع)

(بملايين الدراهم)

2024*			
الرصيد	صافي زيادة الالتزامات	صافي مقتنيات الأصول	
			الحساب المالي
-9 396	16 292	6 896	الاستثمارات المباشرة
-3 435	9 106	5 671	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
-5 961	7 186	1 225	أدوات الدين
+978	3 886	4 864	استثمارات الحافظة
-2 624	2 038	-586	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
+3 602	1 848	5 450	سندات الدين
-23	-2 176	-2 199	المشتقات المالية
+3 883	16 244	20 127	الاستثمارات الأخرى
+82	-	82	حصص الملكية الأخرى
+19 216	-4 978	14 238	العملة والودائع
-21 734	21 552	-182	القروض
-84	70	-14	نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة
+6 403	-400	6 003	الائتمانات التجارية والتسبيقات
+4 994	-	4 994	الأصول الاحتياطية
+436	34 246	34 682	مجموع تغيرات الأصول والخصوم
+436			صافي الإقراض (+) / صافي الإقتراض (-)
+18 966			صافي السهو والخطأ

(*) الأرقام الأولية.
المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 5.5 وضع الإستثمار الدولي

(بملايين الدراهم)

2024**			2023*			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-507 239,1	621 778,8	114 539,7	-478 697,7	589 031,7	110 334,0	الاستثمارات المباشرة
-450 946,2	528 775,6	77 829,4	-424 154,2	498 230,2	74 076,0	حصة الملكية وأسهم صناديق الإستثمار
-450 946,2	528 775,6	77 829,4	-424 154,2	498 230,2	74 076,0	مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
-56 292,9	93 003,2	36 710,3	-54 543,5	90 801,5	36 257,9	أدوات الدين
-56 292,9	93 003,2	36 710,3	-54 543,5	90 801,5	36 257,9	مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
-144 592,5	166 896,7	22 304,2	-137 582,4	154 949,7	17 367,3	استثمارات الحافطة
-33 132,0	44 495,7	11 363,7	-24 819,5	36 793,7	11 974,2	حصة الملكية وأسهم صناديق الإستثمار
-15 098,7	15 848,7	750,0	-11 784,1	12 543,4	759,3	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-18 033,3	28 647,0	10 613,7	-13 035,4	24 250,3	11 214,9	القطاعات الأخرى
-2 275,8	4 071,4	1 795,6	-294,2	2 908,9	2 614,7	الشركات المالية الأخرى
-15 757,5	24 575,6	8 818,1	-12 741,2	21 341,4	8 600,2	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-111 460,5	122 401,0	10 940,5	-112 762,9	118 156,0	5 393,1	سندات الدين
10 684,5	-	10 684,5	5 142,6	-	5 142,6	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-77 589,0	77 589,0	-	-86 558,0	86 558,0	-	الحكومة العامة
-44 556,0	44 812,0	256,0	-31 347,5	31 598,0	250,5	القطاعات الأخرى
256,0	-	256,0	250,5	-	250,5	الشركات المالية أخرى
-44 812,0	44 812,0	-	-31 598,0	31 598,0	-	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
554,9	201,6	756,5	339,3	260,5	599,8	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
-396 434,8	506 186,6	109 751,8	-410 722,9	501 611,4	90 888,5	الاستثمارات الأخرى
4 736,9	-	4 736,9	4 658,9	-	4 658,9	رؤوس الأموال الأخرى
38 606,0	39 922,0	78 528,0	19 737,1	45 175,8	64 912,9	العملة والودائع
-1 831,9	2 563,2	731,3	-943,5	2 583,3	1 639,8	البنك المركزي
37 824,8	37 358,8	75 183,6	17 916,9	42 592,5	60 509,4	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
2 613,1	-	2 613,1	2 763,7	-	2 763,7	القطاعات الأخرى
94,6	-	94,6	96,0	-	96,0	الشركات المالية أخرى
2 518,5	-	2 518,5	2 667,7	-	2 667,7	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-377 029,5	377 520,5	491,0	-366 870,0	367 220,9	350,9	القروض
-7 094,4	7 094,4	-	-19 899,6	19 899,6	-	البنك المركزي
-8 696,8	9 187,8	491,0	-9 490,4	9 841,3	350,9	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-194 973,0	194 973,0	-	-170 092,0	170 092,0	-	الحكومة العامة
-166 265,3	166 265,3	-	-167 388,0	167 388,0	-	القطاعات الأخرى
-526,1	526,1	-	-626,3	626,3	-	الشركات المالية أخرى
-165 739,2	165 739,2	-	-166 761,7	166 761,7	-	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
1 211,1	3 350,8	4 561,9	1 295,4	3 280,6	4 576,0	نظم التأمين و معاشات التقاعد و الضمانات الموحدة
-45 182,0	66 616,0	21 434,0	-50 644,4	67 034,2	16 389,8	الانتماءات التجارية والسلف
-45 182,0	66 616,0	21 434,0	-50 644,4	67 034,2	16 389,8	القطاعات الأخرى
-45 182,0	66 616,0	21 434,0	-50 644,4	67 034,2	16 389,8	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-70,0	70,0	-	-70,0	70,0	-	حسابات أخرى مستحقة القبض أو الدفع
-70,0	70,0	-	-70,0	70,0	-	القطاعات الأخرى
-70,0	70,0	-	-70,0	70,0	-	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-18 707,3	18 707,3	-	-18 829,9	18 829,9	-	حقوق السحب الخاصة (المخصصات)
375 397,3	-	375 397,3	359 411,8	-	359 411,8	الأصول الاحتياطية
18 781,9	-	18 781,9	14 532,8	-	14 532,8	الذهب النقدي
20 426,0	-	20 426,0	19 449,2	-	19 449,2	حقوق السحب الخاصة
1 979,1	-	1 979,1	1 992,1	-	1 992,1	وضع الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي
334 210,3	-	334 210,3	323 437,7	-	323 437,7	أصول احتياطية أخرى
-672 314,2	1 295 063,7	622 749,5	-667 251,9	1 245 853,3	578 601,4	مجموع الأصول/الخصوم

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

جدول م 1.6 وضعية موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

تغيرات الإنجاز بالنسبة المئوية	2024			2023			
	تنفيذ قانون المالية بالنسبة المئوية	قانون المالية	الإنجاز**	تنفيذ قانون المالية بالنسبة المئوية	قانون المالية	الإنجاز*	
15,3	110,1	371 747	409 129	103,8	341 720	354 804	الموارد العادية
14,5	109,9	308 044	338 413	102,2	289 272	295 505	الموارد الجبائية
15,9	115,5	116 942	135 074	103,0	113 165	116 504	الضرائب المباشرة
13,5	117,4	59 918	70 339	101,7	60 914	61 952	الضريبة على الشركات
18,7	114,0	52 739	60 144	105,7	47 931	50 656	الضريبة على الدخل
17,8	107,1	4 286	4 591	90,2	4 320	3 896	ضرائب مباشرة أخرى
15,0	105,1	156 099	164 012	98,2	145 141	142 576	الضرائب غير المباشرة (1)
16,2	102,7	124 158	127 553	96,9	113 329	109 796	الضريبة على القيمة المضافة
25,6	101,6	42 004	42 681	94,7	35 876	33 979	داخلي
11,9	103,3	82 154	84 872	97,9	77 453	75 817	استيراد
11,2	114,1	31 940	36 459	103,0	31 813	32 780	ضريبة الاستهلاك المحلي
8,3	118,2	12 500	14 779	109,2	12 500	13 651	التبغ
11,8	108,5	16 640	18 062	97,3	16 602	16 161	منتجات الطاقة
21,9	129,2	2 800	3 618	109,5	2 711	2 967	أخرى
8,4	113,3	15 728	17 814	109,4	15 019	16 436	الرسوم الجمركية
7,6	111,6	19 276	21 513	125,3	15 947	19 989	رسوم التسجيل والتبوير
19,9	109,8	60 253	66 149	112,3	49 148	55 183	الموارد غير الجبائية (2)
18,7	85,3	19 480	16 610	71,9	19 464	13 987	إيرادات متأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية
20,3	121,5	40 773	49 540	138,8	29 684	41 196	مداخل أخرى
38,7	100,8	35 000	35 271	101,7	25 000	25 432	مداخل آليات التمويل المبتكرة
10,9	132,3	3 450	4 566	124,7	3 300	4 116	موارد بعض الحسابات الخصوصية
6,5	104,6	444 709	465 341	104,9	416 594	436 957	النفقات الإجمالية
6,7	101,1	344 278	347 958	100,2	325 456	326 215	النفقات العادية
7,9	99,0	252 845	250 328	98,8	234 912	231 991	السلع والخدمات
8,5	101,9	161 623	164 631	97,4	155 794	151 767	نفقات الموظفين
6,8	93,9	91 221	85 697	101,4	79 117	80 224	خدمات وسلع أخرى
8,6	91,0	37 229	33 893	104,2	29 966	31 221	الدين العام
2,0	86,7	26 975	23 399	98,4	23 291	22 930	الداخلي
26,6	102,3	10 254	10 494	124,2	6 675	8 291	الخارجي
-15,3	150,2	16 957	25 470	113,1	26 580	30 064	المقاصة
16,2	102,7	37 247	38 266	96,9	33 999	32 939	التحويلات للجماعات الترابية
-	-	27 469	61 171	-	16 264	28 589	الرصيد العادي
6,0	116,9	100 431	117 383	121,5	91 138	110 742	نفقات الاستثمار
-	-	6 000	-6 419	390,2	4 200	16 388	رصيد الحسابات الخصوصية
-	-	-66 962	-62 631	-	-70 674	-65 765	رصيد الميزانية
-	-	-	5 232	-	-	-9 178	تغير العمليات المتعلقة
-	-	-66 962	-57 399	106,0	-70 674	-74 944	الحاجة أو الفائض إلى التمويل
-	-	51 131	18 967	66,6	52 532	34 962	التمويل الخارجي
-	-	70 000	40 364	75,8	60 000	45 502	السحوبات
-	-	-18 869	-21 397	141,1	-7 468	-10 540	الاستخدامات
-	-	10 831	36 732	292,0	13 142	38 375	التمويل الداخلي
-	-	5 000	1 700	32,1	5 000	1 607	عائدات بيع مساهمات الدولة

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المصدد للجماعات الترابية.

(2) بدون احتساب عائدات بيع مساهمات الدولة.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي

2024														2023		نهاية الفترة
المتوسط السنوي	جانvier	فبراير	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	جانvier	المتوسط السنوي			
10,757	10,497	10,577	10,732	10,797	10,747	10,706	10,708	10,796	10,845	10,937	10,856	10,863	10,964	10,957	1 أورو ⁽¹⁾	
9,942	10,016	9,954	9,841	9,724	9,769	9,872	9,946	9,985	10,111	10,064	10,061	9,962	10,055	10,136	1 دولار أمريكي ⁽¹⁾	
100,629	101,797			101,227			100,144			99,348		99,783	99,468		معدل الصرف الفعلي الحقيقي ^(*)	

(*) معطيات فصلية.
(1) المتوسط الشهري للسعر المرجعي.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

المتوسط السنوي 2024	2024												بملايين الدرهم
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
137 862	115 205	164 295	153 826	124 352	158 624	111 222	117 882	135 372	138 944	158 753	144 545	131 319	شراء/بيع العملات مقابل العملات مع المراسلين بالخارج
45 913	44 984	53 486	52 568	45 455	52 571	47 529	44 630	44 326	38 440	43 540	40 219	43 208	شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك ^(*)
22 360	13 908	16 823	25 056	22 486	20 351	19 929	19 182	22 395	31 239	24 469	29 133	23 352	توظيفات العملات بالخارج
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك
عمليات الصرف بالناجز													
عمليات الصرف الآجلة													
16 297	15 507	15 202	13 587	15 620	19 506	15 074	17 897	17 969	15 395	16 192	18 382	15 229	شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)
2 579	2 393	4 156	3 649	2 089	2 700	2 494	1 937	1 682	2 874	2 118	1 928	2 930	بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية المصارف)

(*) أصبحت السلسلة الخاصة بحجم العمليات في سوق الصرف بين البنوك تضم، من الآن فصاعداً، عمليات شراء أو بيع العملات مقابل الدرهم في السوق القائمة بين البنوك، على الصعيد المحلي (اتجاه واحد)، زائد العمليات بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 3.7 العوامل المستقلة للسيولة البنكية ⁽¹⁾ وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية ⁽²⁾

(بملايين الدرهم)												
ديجنبر- 2024	نونبر- 2024	أكتوبر- 2024	شتنبر- 2024	غشت- 2024	يوليوز- 2024	يونيو- 2024	ماي- 2024	أبريل- 2024	مارس- 2024	فبراير- 2024	يناير- 2024	ديجنبر- 2023
444 273	446 486	444 502	445 030	445 540	441 486	438 660	427 390	422 904	416 774	413 532	411 981	412 752
7 466	3 584	6 029	6 041	7 026	4 512	3 864	5 337	1 956	13 951	4 464	7 612	10 940
الوضعية الصافية للخرزينة ⁽³⁾												
349 973	343 669	335 237	339 456	335 328	334 933	333 009	336 907	323 932	324 734	322 365	320 780	321 876
الموجودات الخارجة الصافية لبنك المغرب												
-26 259	-24 562	-24 734	-25 185	-17 172	-17 553	-9 045	-9 215	-15 820	-10 539	-12 464	-12 789	-9 632
العناصر الأخرى الصافية												
-128 026	-130 963	-140 028	-136 799	-134 409	-128 619	-118 559	-105 035	-116 747	-116 530	-108 095	-111 602	-111 449
الوضعية الهيكلية لسيولة البنوك ⁽⁴⁾												
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإحتياطي النقدي												
-128 026	-130 963	-140 028	-136 799	-134 409	-128 619	-118 559	-105 035	-116 747	-116 530	-108 095	-111 602	-111 449
الفائض أو الحاجة إلى السيولة												
152 047	151 812	150 328	149 738	145 257	141 250	138 835	118 194	130 027	125 930	123 416	121 796	121 585
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية												
65 525	62 790	61 568	64 815	61 584	57 023	54 423	33 782	48 183	44 942	46 178	49 390	52 040
تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض												
50 785	51 820	51 896	49 316	49 197	52 202	51 707	51 576	50 869	51 955	49 367	45 193	41 814
انقاعات إعادة الشراء												
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تسبيقات لمدة 24 ساعة												
34 044	35 509	35 056	33 761	32 630	30 295	31 013	31 144	29 384	27 475	26 313	25 559	26 045
القروض المضمونة												
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مبادلات الصرف												

(1) المبالغ الجارية عند نهاية الشهر.

(2) تحسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الشهر.

(3) تحسب الوضعية الصافية للخرزينة من خلال الفارق بين مجموع التسبيقات القائمة للخرزينة وحيازات بنك المغرب من أذونات الخزينة المكتسبة في إطار عمليات السوق المفتوحة، من جهة، و مجموع أرصدة حسابات الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

(4) تمكس الوضعية الهيكلية لسيولة البنوك التأثيرات الصافية للمعامل المستقلة على خزانة البنوك، وتحسب كما يلي: الوضعية الهيكلية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجة الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخرزينة + عناصر أخرى - الأوراق والقطع النقدية.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2024

(بالنسبة المئوية)

سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك		سعر فائدة تدخلات بنك المغرب (*)		شهور
نهاية الشهر	المتوسط الشهري	تسبيقات لمدة 24 ساعة	تسبيقات لمدة 7 أيام	
3,00	3,01	4,00	3,00	يناير
3,00	3,00	4,00	3,00	فبراير
3,01	3,00	4,00	3,00	مارس
3,00	3,00	4,00	3,00	أبريل
3,00	3,00	4,00	3,00	ماي
2,75	2,96	3,96	2,96	يونيو
2,75	2,75	3,75	2,75	يوليو
2,75	2,75	3,75	2,75	غشت
2,75	2,75	3,75	2,75	شتنبر
2,76	2,75	3,75	2,75	أكتوبر
2,75	2,75	3,75	2,75	نونبر
2,53	2,64	3,65	2,65	دجنبر

(*) المتوسط الشهري.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الحسابات على الدفاتر

(بالنسبة المئوية)

2024		2023		أسعار الفائدة على الحسابات على الدفاتر ⁽¹⁾
يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	
2,48	2,73	2,98	1,51	

(1) يساوي الحد الأدنى لمعدل الفائدة على الحسابات على الدفاتر لدى البنوك المعدل المتوسط المرجح لأذونات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارقة، ناقص منها 50 نقطة أساسية.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 6.7 سعر الفائدة على الودائع في 2024

(بالنسبة المئوية)

شهور	لأجل 6 أشهر	لأجل 12 شهرا
يناير	2,59	2,81
فبراير	2,65	2,95
مارس	2,38	2,82
أبريل	2,40	2,96
ماي	2,51	3,03
يونيو	2,77	3,20
يوليو	2,67	2,74
غشت	2,73	2,53
شتنبر	2,92	2,52
أكتوبر	2,68	2,89
نونبر	2,35	2,74
دجنبر	2,33	3,00

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأنبيات الخزينة بالريال

أحبال											
سنة 30	سنة 20	سنة 15	سنوات 10	سنوات 5	سنتين	أسبوعا 52	أسبوعا 26	أسبوعا 13	يوما 45	يوما 32	
-	4,75	-	4,20	3,90	3,70	3,52	3,30	3,17	-	-	يناير 2023
-	-	-	4,55	4,07	3,84	3,45	3,15	-	-	-	فبراير
5,59	5,17	4,97	-	-	3,85	3,41	-	-	-	-	مارس
-	-	-	-	4,25	3,96	3,50	3,18	3,03	-	-	أبريل
-	5,31	5,03	4,65	4,19	3,86	3,39	3,16	3,00	-	-	ماي
-	5,30	4,84	4,45	4,03	3,56	3,34	3,10	3,00	-	-	يونيو
5,41	4,98	4,68	4,21	3,82	3,49	3,30	3,08	2,95	-	-	يوليوز
-	-	4,62	-	3,82	-	3,25	-	2,94	-	-	غشت
-	4,95	4,62	4,19	-	3,48	3,24	3,05	2,94	-	-	شتنبر
5,39	4,92	4,59	4,19	3,83	3,46	3,20	2,98	2,91	-	-	أكتوبر
-	4,91	4,57	4,19	3,74	3,39	3,08	2,98	2,88	-	-	نوفمبر
5,25	4,80	4,35	4,04	3,57	3,30	-	-	-	-	-	دجنبر
5,15	4,58	4,08	3,86	3,40	3,22	3,03	2,87	2,85	-	-	يناير 2024
-	4,29	4,05	3,76	-	3,30	-	2,85	2,90	-	-	فبراير
4,90	4,23	4,02	3,74	3,43	3,22	2,94	2,85	-	-	-	مارس
4,89	4,22	4,02	3,74	3,43	3,24	-	2,85	2,86	-	-	أبريل
-	4,22	4,03	3,75	3,44	3,20	-	-	2,86	-	-	ماي
4,87	4,22	4,03	3,77	3,24	3,27	-	-	2,88	-	-	يونيو
4,67	4,08	3,84	3,57	3,10	2,92	2,79	2,75	2,70	-	-	يوليوز
-	4,06	3,78	3,52	3,10	2,83	2,75	2,64	2,58	-	-	غشت
4,44	3,99	3,60	3,35	2,98	2,79	2,69	-	2,47	-	-	شتنبر
4,44	3,92	3,55	3,26	2,97	2,76	-	2,58	2,42	-	-	أكتوبر
-	3,83	3,53	3,24	2,93	2,76	2,64	2,57	-	-	-	نوفمبر
-	3,79	-	-	2,91	2,62	2,53	-	2,28	-	-	دجنبر

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 8.7 معدلات ⁽¹⁾ إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(بالنسبة المئوية)

2024	2023	
		شهادات الإيداع
2,85-2,85	2,50-3,20	أقل من 32 يوم
2,50-3,25	2,50-3,50	من 32 إلى 92 يوم
2,50-3,35	2,40-3,70	من 93 إلى 182 يوم
2,70-3,50	2,50-3,80	من 183 إلى 365 يوم
0,10-3,65	2,80-4,35	من 366 يوم إلى سنتين
3,65-3,75	3,68-4,12	من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات
3,25-4,00	4,07	من أزيد من 3 إلى 5 سنوات
4,50	-	أزيد من 5 سنوات
		سندات شركات التمويل
2,77-3,76	3,72-4,51	سنتين
3,24-3,91	3,86-4,29	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
3,33-4,03	4,02-4,31	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
		أوراق الخزينة
-	5,40-5,90	أقل من 32 يوم
3,07-4,10	3,07-6,00	من 32 إلى 92 يوم
2,57-4,71	3,16-5,90	من 93 إلى 182 يوم
2,84-5,06	3,61-5,42	من 183 إلى 365 يوم

(1) الحد الأدنى والأقصى الملاحظ.

(-) بدون إصدار.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 9.7 أسعار الفائدة على القروض

(بالنسبة المئوية)

الوحدات الاقتصادية والغرض الاقتصادي	فصل 1- 2024	فصل 2- 2024	فصل 3- 2024	فصل 4- 2024
متوسط أسعار الفائدة على القروض	5,40	5,43	5,21	5,08
قروض للأفراد	6,09	5,89	5,91	5,79
قروض سكنية	4,81	4,79	4,76	4,75
قروض الاستهلاك	7,22	7,03	7,06	6,99
القروض المقدمة للمقاولين الأفراد	6,11	6,10	6,05	5,95
الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة	6,43	6,56	6,29	6,33
قروض التجهيز	5,69	5,93	5,98	5,53
قروض الإنعاش العقاري	6,06	5,66	5,78	5,73
قروض للمقاولات	5,26	5,37	5,12	5,00
حسب الغرض الاقتصادي				
الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة	5,30	5,38	5,06	4,99
قروض التجهيز	5,11	4,99	5,24	4,98
قروض الإنعاش العقاري	5,19	5,69	5,68	5,18
حسب حجم المقايضة				
مقاولات صغيرة جدا ومتوسطة	5,85	5,68	5,74	5,70
مقاولات كبرى	5,16	5,34	5,14	5,08

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 10.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان⁽¹⁾

(بالنسبة المئوية السنوية)

الفترة	أبريل 2021 - مارس 2022	أبريل 2022 - مارس 2023	أبريل 2023 - مارس 2024	أبريل 2024 - مارس 2025
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية	13,36	13,09	12,94	13,27

(1) تحسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية سنوياً في فاتح أبريل من كل سنة، اعتباراً للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.
المصدر: بنك المغرب.

(بملايير الدرامم)

جدول م 1.8 المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة

التداول الائتماني	2024												2023 *		2022 *
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	دجنبر	على أساس سنوي (%)	2023	2022
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	393,1	394,8	400,0	403,3	407,5	420,3	421,5	426,9	425,9	425,9	428,9	414,4	11,0	10,9	5,2
الموجودات لدى البنوك (للاستخلاص)	412,0	413,5	416,8	422,9	427,4	438,7	441,5	445,0	444,5	444,5	446,5	444,3	10,4	10,7	7,6
التقود الكفائية	18,9	18,7	16,8	19,6	19,9	18,4	20,0	18,6	19,2	18,7	17,6	29,9	0,1	7,5	58,0
الروائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	4,3	4,4	5,6	4,2	3,8	3,5	3,9	3,2	3,2	3,3	2,9	2,3	18,4	-29,5	0,4
الروائع تحت الطلب لدى البنوك	799,1	803,4	823,8	815,4	814,7	839,2	837,6	838,8	861,0	848,1	856,0	906,5	8,9	6,8	11,6
الروائع تحت الطلب لدى الخزينة	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	19,3	0,0	0,0
المجموع م 1	1 274,4	1 280,5	1 307,2	1 300,7	1 303,7	1 340,7	1 340,8	1 346,7	1 367,9	1 355,0	1 365,6	1 401,0	10,1	7,5	8,9
التوظيفات تحت الطلب	182,7	183,3	184,5	185,3	185,4	187,1	187,2	187,6	188,1	188,4	188,6	187,7	2,9	1,9	2,7
حسابات الإدخال لدى البنوك	182,7	183,3	184,5	185,3	185,4	187,1	187,2	187,6	188,1	188,4	188,6	187,7	2,9	1,9	2,7
المجموع م 2	1 457,2	1 463,7	1 491,7	1 486,0	1 489,2	1 527,8	1 528,0	1 534,3	1 556,0	1 543,4	1 554,2	1 588,7	9,1	6,8	8,1
أصول نقدية أخرى	288,6	294,7	279,0	284,5	290,2	283,2	302,2	295,0	295,3	302,5	302,1	303,4	3,3	-8,7	7,4
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	113,6	114,7	112,7	113,0	115,8	115,3	121,2	117,8	118,2	117,1	118,5	119,8	-4,9	-10,8	3,5
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	115,7	113,6	112,7	113,0	115,8	115,3	121,2	117,8	118,2	117,1	118,5	119,8	-4,9	-10,8	3,5
ودائع بالعمليات الأجنبيّة (1)	76,4	81,9	85,0	81,0	81,6	78,9	89,0	83,1	82,6	86,8	84,8	92,4	14,9	-7,6	21,0
اتفاقيات إعادة الشراء	41,6	47,1	49,9	47,5	49,2	45,4	47,1	46,8	46,4	46,1	48,8	44,9	13,9	-12,7	7,9
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	9,3	7,5	6,8	3,7	5,5	2,4	8,0	8,5	5,5	11,0	10,8	8,5	1,5	-11,4	-8,9
ودائع لأجل لدى الخزينة	27,1	27,8	28,7	27,6	28,2	28,0	26,9	28,3	28,5	30,3	29,3	26,1	-13,1	10,4	-5,8
ودائع أخرى (2)	27,7	27,1	27,8	27,6	28,2	28,0	26,9	28,3	28,5	30,3	29,3	26,1	-13,1	10,4	-5,8
المجموع م 3	1 751,8	1 758,5	1 770,7	1 770,5	1 779,3	1 811,0	1 830,1	1 829,3	1 851,2	1 845,9	1 856,4	1 892,0	8,0	3,9	8,0
مجمعات التوظيفات السائلة	874,2	897,0	905,7	896,7	920,8	909,1	926,1	938,1	958,9	967,0	976,4	999,9	-12,7	13,3	14,4
مجموع التوظيفات السائلة 1	447,8	496,2	500,2	490,8	497,7	490,5	495,8	499,6	508,5	510,3	515,0	548,4	-6,5	8,4	13,0
مجموع التوظيفات السائلة 2	235,9	301,7	303,8	300,6	318,5	313,0	320,7	327,7	335,2	341,6	340,8	331,1	-22,2	24,5	12,7
مجموع التوظيفات السائلة 3	87,8	99,0	101,7	105,2	104,6	105,6	109,5	110,9	115,3	115,1	120,5	120,4	-13,8	8,5	26,5

(*) أرقام مراجعة.
(1) ودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك.
(2) اقرضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.8 توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسسية

الأسر	2024												* 2023		* 2022	
	بجلايير الدرهم												2023	2022		
	حتى أسس سنوي (%)	2024	2023	2022	حتى أسس سنوي (%)	2024	2023	2022	حتى أسس سنوي (%)	2024	2023	2022				
الأسر	7,1	3,7	7,4	948,9	928,6	927,3	927,4	919,7	918,5	913,3	904,8	901,5	899,5	890,1	885,5	853,7
ودائع تحت الطلب	10,2	5,2	9,5	652,1	633,6	629,2	631,5	624,8	622,4	618,3	608,7	606,0	606,9	595,9	590,8	562,5
حسابات الادخار لدى البنوك	2,7	1,9	2,9	187,7	188,6	188,4	188,1	187,6	187,2	187,1	185,4	185,3	184,5	183,3	182,8	179,3
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-1,9	-4,1	-4,1	79,2	77,9	77,8	76,4	77,1	77,7	78,3	80,0	79,3	79,3	79,9	80,4	84,2
ودائع بالعملات الأجنبية	-10,3	-3,2	7,3	8,7	8,8	10,6	10,8	9,8	9,8	9,5	9,4	9,5	9,5	9,4	9,4	10,0
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية	-24,1	82,6	55,5	5,7	5,9	6,0	5,8	6,0	5,9	6,9	7,5	6,4	6,9	6,9	7,5	4,1
أو تساوي سنتين																
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	14,8	-0,9	92,6	15,5	13,7	15,3	14,8	14,5	15,7	13,2	13,8	15,0	12,5	14,8	14,7	13,7
النقدية																
شركات غير مالية خصوصية	17,5	5,6	6,6	281,7	260,4	254,5	259,8	247,0	252,5	242,0	235,9	235,8	239,5	237,6	239,6	227,1
ودائع تحت الطلب	16,0	13,1	8,0	201,1	181,1	176,4	181,7	170,7	170,4	173,0	164,5	166,0	172,1	164,4	168,1	153,3
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	8,6	-12,9	12,7	18,6	19,0	18,8	21,5	21,1	20,5	13,4	14,8	14,7	16,2	16,7	16,4	19,6
ودائع بالعملات الأجنبية	20,0	-0,3	-4,7	17,0	16,9	16,9	16,8	17,4	17,9	17,0	17,2	17,3	17,2	17,0	15,8	14,2
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	28,6	-11,8	4,1	45,0	43,4	42,4	39,8	37,8	43,7	38,6	39,4	37,8	34,1	39,4	39,3	39,7
النقدية	14,4	-18,1	31,1	46,1	37,5	39,0	38,0	40,5	45,1	44,2	45,2	40,2	43,5	48,4	40,6	49,2
القطاع العام	-0,6	-5,8	35,9	19,9	15,9	17,7	18,0	17,1	19,5	16,9	18,7	17,7	20,0	20,3	18,7	21,2
ودائع تحت الطلب	55,2	-46,7	85,7	9,3	8,5	8,3	8,1	8,5	11,2	11,6	10,2	7,9	6,2	5,8	5,8	11,3
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	5,0	-6,7	-17,0	11,2	9,4	9,0	8,3	10,3	10,4	11,1	9,4	10,6	9,9	13,2	10,2	11,5
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	3,9	14,5	-21,1	17,3	14,2	13,4	19,5	15,3	16,1	20,7	11,5	16,1	16,0	11,9	12,9	14,5
النقدية	11,8	-24,8	-46,9	10,0	10,5	9,3	9,4	8,3	8,8	9,0	8,1	8,1	7,9	9,3	8,1	11,9
شركات مالية أخرى	-7,5	-37,3	353,2	5,3	3,7	5,1	7,7	4,4	3,8	7,1	3,7	5,7	4,6	4,5	5,4	9,2
ودائع بالعملات الأجنبية	-4,2	-23,4	16,7	13,3	19,1	14,3	14,8	14,7	15,3	14,1	15,4	16,4	14,9	14,1	15,8	18,2
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية	1,4	-2,8	-18,9	20,4	23,4	24,3	22,7	22,3	21,0	21,0	20,7	21,1	21,7	20,9	19,6	20,7
أو تساوي سنتين																
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	20,2	-4,0	38,7	20,6	18,2	20,1	19,7	20,6	19,2	16,0	19,1	17,7	16,3	17,6	17,8	17,8
النقدية																
اتفاقيات إعادة الشراء	-8,9	1,9	-11,8	8,5	10,8	11,0	5,5	8,5	8,0	2,4	5,5	3,7	5,0	6,8	7,5	9,2

(*) أرقام مراجعة.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 3.8 مقايلات المجمع م3

ملايير الدرهم	2024															2023 *	2022 *	
	على أساس سنوي (%)						2024											
	2024	2023	2022	جانبر	نوبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير			
ديون على الاقتصاد	6,9	5,0	7,4	1 417,2	1 379,9	1 374,0	1 372,2	1 341,7	1 348,9	1 331,8	1 322,5	1 324,1	1 327,1	1 317,4	1 318,5	1 325,8	1 262,9	
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	6,9	5,0	7,4	1 416,1	1 378,7	1 372,7	1 371,0	1 340,5	1 347,7	1 330,5	1 321,3	1 323,0	1 325,9	1 316,2	1 317,5	1 324,6	1 261,8	
القرض البنكي	4,4	5,3	7,5	1 164,6	1 122,5	1 121,1	1 136,9	1 102,7	1 111,5	1 110,8	1 096,9	1 097,5	1 108,2	1 089,1	1 090,0	1 115,5	1 059,0	
منها : التمويل التضاركي	20,2	20,2	21,7	34,0	33,1	32,6	32,1	31,5	31,2	30,8	30,2	29,8	29,3	28,9	28,5	28,2	23,5	
الديون الصافية على الإدارة المركزية	6,9	-4,7	22,2	339,3	340,4	347,4	351,1	347,5	354,0	354,7	336,2	327,9	329,4	328,7	316,9	317,3	333,1	
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	10,4	-2,4	14,0	339,1	333,7	343,1	343,4	341,7	345,7	342,3	325,9	314,2	324,0	314,4	306,0	307,1	314,5	
قروض	7,7	5,6	-4,3	64,7	64,9	63,8	67,0	67,2	67,1	68,1	67,8	66,9	68,0	63,2	59,9	60,1	56,9	
سندات الخزينة	10,9	-0,4	18,4	292,2	283,8	289,8	292,9	287,9	291,1	285,9	283,9	278,2	276,9	271,1	263,0	263,4	264,4	
البنوك	13,3	3,9	20,4	273,9	269,4	273,1	275,2	269,7	271,4	265,6	258,4	259,8	258,7	251,5	242,9	241,7	232,6	
سندات التوظيف الجماعي التقنية	-16,0	-31,6	5,4	18,3	14,3	16,7	17,6	18,2	19,7	20,3	25,5	18,4	18,3	19,6	20,2	21,8	31,8	
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقيمة	15,3	11,9	-0,8	405,5	413,4	398,0	399,4	393,3	387,3	381,2	379,7	369,3	365,0	358,2	359,3	351,8	314,2	
الأصول الاحتياطية الرسمية	4,5	6,4	2,1	375,5	369,8	360,7	368,0	363,2	365,9	366,1	370,7	358,6	362,0	359,6	356,6	359,4	337,6	
الذهب التقني	29,2	7,7	12,4	18,8	18,9	19,4	18,3	17,4	17,1	16,5	16,6	16,6	16,0	14,6	14,5	14,5	13,5	
العملات الأجنبية	-30,5	-51,2	7,1	5,8	4,0	4,2	8,9	13,3	6,7	5,3	5,0	4,6	4,5	5,2	5,8	8,3	17,1	
الودائع والسندات المدرجة في الاحتياطيات الدولية	4,3	10,5	1,1	328,5	324,3	318,8	318,9	310,7	320,0	322,7	327,3	315,3	315,5	317,1	313,4	315,1	285,1	
الوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي	-0,7	-2,8	7,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	5,0	-2,7	5,2	20,4	20,4	16,4	19,9	19,9	20,1	19,7	19,7	20,1	23,9	20,6	20,8	19,4	20,0	
مقاييلات الودائع لدى الخزينة	0,0	0,0	14,1	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	
موارد ذات طابع غير تقني	10,1	1,4	8,5	312,0	318,5	315,4	316,2	307,6	306,9	299,1	294,2	292,6	286,7	287,2	288,0	283,4	279,6	
رأسمال واحتياطيات مؤسسات الإيداع	8,0	4,1	9,2	210,5	216,8	213,3	213,7	205,8	206,2	197,9	199,3	200,2	197,0	201,0	200,6	195,0	187,3	
التزامات غير تقنية لمؤسسات الإيداع	14,7	-4,2	7,1	101,4	101,7	102,2	102,4	101,8	100,6	101,2	94,9	92,4	89,7	86,2	87,4	88,4	92,3	
بنود صافية أخرى	-4,0	53,1	38,6	41,3	42,2	41,4	38,7	29,0	36,5	40,8	48,2	41,5	47,5	42,0	44,2	43,0	28,1	
مجموع المقاييلات (**)	8,0	3,9	8,0	1 892,0	1 856,4	1 845,9	1 851,2	1 829,3	1 830,1	1 811,0	1 779,3	1 770,5	1 770,7	1 758,5	1 745,8	1 751,8	1 685,8	

(*) أرقام مراجعة.
(**) مجموع المقايلات = الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقيمة + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الاقتصاد + مقايلات الودائع لدى الخزينة - الوائع غير التقدي - بنود صافية أخرى.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 4.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي

الغرض البنكي ⁽¹⁾ حسب الغرض الاقتصادي	2024												2023*	2022*				
	على أساس سنوي (%)																	
	2024	2023	2022	جانفي	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	أغشت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر		ديسمبر		
4,4	5,3	7,5	1 164,6	1 122,5	1 121,1	1 136,9	1 102,7	1 111,5	1 110,8	1 096,9	1 097,5	1 108,2	1 089,1	1 090,0	1 115,5	1 059,0		
القروض البنكي ⁽¹⁾ حسب الغرض الاقتصادي	0,7	-1,4	16,6	258,4	254,2	256,2	259,5	249,8	255,4	244,6	244,2	245,7	249,5	239,6	243,4	256,6	260,3	الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة
	17,9	12,9	6,2	242,7	226,1	222,7	217,4	217,9	213,3	213,9	212,3	209,7	209,4	208,6	206,3	205,8	182,3	القروض المدينة لتجهيز
	2,3	0,9	2,9	310,9	310,3	309,7	308,7	307,6	307,7	308,0	306,0	304,4	304,9	303,2	303,3	303,9	301,1	القروض للمصارف
	1,7	1,9	2,8	248,2	247,8	246,9	246,2	245,9	245,6	245,5	244,9	244,2	244,3	243,8	244,1	243,9	239,4	القروض للسكن
	15,1	14,2	18,9	24,9	24,5	24,1	23,8	23,5	23,3	23,1	22,8	22,5	22,2	22,0	21,8	21,6	18,9	بقا فيها: التمويل التشاركي للسكن
	5,7	-2,3	0,1	57,9	57,6	57,6	57,4	56,0	56,2	56,6	55,6	54,3	55,0	53,1	53,7	54,7	56,0	قروض الانعقاد العقاري
	1,3	0,5	3,3	58,5	58,7	58,7	58,5	58,5	58,4	58,5	58,4	57,8	58,0	57,9	57,9	57,8	57,5	القروض للاستهلاك
	0,0	16,4	7,7	196,6	175,2	175,4	194,1	171,7	180,4	189,7	179,4	183,3	190,7	184,7	185,3	196,6	168,9	ديون مختلفة على الزبناء
	2,4	11,5	3,3	168,0	147,1	147,7	165,8	144,1	152,1	161,9	152,5	154,3	160,9	155,0	154,1	164,0	147,1	قروض مالية ⁽²⁾
	-12,0	49,5	50,4	28,6	28,1	27,6	28,3	27,6	28,2	27,8	26,9	28,9	29,8	29,6	31,1	32,5	21,8	21,8
حسب القطاع المؤسسي	2,8	6,7	4,7	97,5	98,1	98,5	98,7	97,2	96,3	96,0	96,6	96,7	95,8	95,1	93,9	94,8	88,8	ديون معلقة الأداء
	قروض للقطاع غير المالي																	
		القطاع العمومي باستثناء الإدارة المركزية																
		إدارات محلية																
	القطاع الخاص																	
		شركات غير مالية عمومية																
		شركات غير مالية، خصوصية																
	قطاعات مقيمة أخرى																	
	الأسر																	
		أفراد ومعارية مقيمون بالخارج																
المقاولون الأفران																		
شركات مالية أخرى	471,9	10,1	17,2	12,8	11,5	11,4	9,8	9,8	8,6	8,3	8,5	5,1	5,2	5,4	2,1	2,2	2,0	المؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر
	13,8	20,1	6,0	207,0	175,6	175,3	190,8	166,6	174,2	182,7	171,2	174,1	182,3	173,5	174,2	182,0	151,5	شركات مالية أخرى
	1,1	9,7	14,5	66,9	68,6	67,4	68,3	66,8	67,3	67,5	65,5	65,8	64,8	64,6	64,3	66,2	60,4	شركات التمويل
	-16,8	-4,3	31,2	25,7	25,0	25,5	26,9	26,6	28,4	28,4	30,3	29,3	29,2	30,0	31,0	30,9	32,3	مؤسسات الائتمان ⁽⁴⁾
	94,2	-18,9	-34,3	26,2	17,8	16,9	24,3	12,5	15,8	17,1	14,6	15,5	18,6	16,6	15,5	13,5	16,6	مؤسسات التوظيف الجماعي
	23,5	69,1	4,9	88,2	64,2	65,4	71,3	60,7	62,7	69,6	60,9	63,5	69,6	62,4	63,4	71,4	42,2	غير النقدية
	غيرها ⁽⁵⁾																	

(*) أرقام مراجعة

(1) قرض مودج من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والوقف التضاركية.

(2) مكرية من التروض الممنوحة للبناء من القطاع المالي وغير المالي في إطار عملية مالية.

(3) مكرية أساساً من البنوك التي تم اقتناؤها بواسطة شراء وتحصيل الديون.

(4) تتكون بشكل رئيسي من البنوك الخارجية.

(5) شركات تدير مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المتوقعة، وشركات البرصة، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وعمليات الاحتياط الإجمالي والتقاعد وصناديق التوظيف الجماعي المستفيد.

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 5.8 التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الاستحقاق و فرع النشاط

(الجاري بملايير الدراهم)

التغير على أساس سنوي (%)			2024				2023 *	2022 *	
2024	2023	2022	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس			
4,4	5,3	7,5	1 164,6	1 136,9	1 110,8	1 108,2	1 115,5	1 059,0	القرض البنكي ⁽¹⁾
									حسب أجل الاستحقاق ⁽²⁾
10,5	-6,7	16,2	344,5	335,9	313,5	310,2	311,8	334,3	الأمد القصير
1,2	9,9	37,2	14,7	16,6	16,3	15,6	14,5	13,2	استحقاقات غير مؤداة
-3,5	8,0	-1,2	235,4	229,0	230,7	233,2	244,0	226,0	الأمد المتوسط
4,8	13,4	6,9	487,2	473,3	470,6	469,0	464,8	409,8	الأمد الطويل
2,8	6,7	4,7	97,5	98,7	96,0	95,8	94,8	88,8	ديون معلقة الأداء
									حسب فروع النشاط الاقتصادي
-1,0	-1,3	8,2	40,9	39,8	39,4	40,0	41,3	41,8	القطاع الأولي
-1,0	-1,3	8,2	40,9	39,8	39,4	40,0	41,3	41,8	الفلحة و الصيد البحري
3,9	9,7	16,2	308,3	305,9	294,4	296,2	296,8	270,5	القطاع الثاني
12,3	78,2	16,6	38,4	37,7	31,5	35,1	34,2	19,2	الصناعات الاستخراجية
-0,8	-3,4	8,2	101,1	103,9	101,5	100,8	101,9	105,5	الصناعات التحويلية
0,5	-1,7	7,2	39,3	39,8	38,6	38,2	39,1	39,8	الصناعات الغذائية والتبغ
-12,4	-8,4	-0,4	6,4	6,8	6,6	6,9	7,3	8,0	صناعات النسيج والألبسة والجلد
8,0	11,9	15,5	13,4	13,7	13,1	13,7	12,4	11,1	الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية
3,2	-9,6	13,2	21,4	21,7	20,7	20,4	20,8	23,0	الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية
-8,1	-5,7	5,5	20,5	21,8	22,4	21,5	22,3	23,6	الصناعات التحويلية الأخرى
6,5	24,6	37,7	72,6	68,2	65,0	65,7	68,2	54,8	الكهرباء و الغاز والماء
4,0	1,6	15,2	96,1	96,1	96,4	94,7	92,4	91,0	البناء والأشغال العمومية
4,9	4,1	4,6	815,5	791,2	777,0	772,0	777,4	746,6	القطاع الثالث
-2,3	-6,4	23,4	79,1	74,4	75,2	75,0	80,9	86,4	التجارة، تصليح السيارات والسلع المنزلية
-12,9	-8,0	0,0	16,0	17,1	17,7	17,9	18,4	20,0	الفنادق و المطاعم
2,4	2,4	-2,8	41,9	44,5	36,5	39,2	40,9	39,9	النقل و الاتصالات
13,6	17,2	6,3	211,4	194,8	186,4	186,1	186,1	158,7	الأنشطة المالية
2,2	2,2	2,9	350,7	349,0	347,9	345,0	343,3	335,9	الأفراد ومغاربة مقيمون بالخارج
-2,4	4,3	2,6	26,6	26,2	26,3	26,6	27,2	26,1	إدارات محلية
11,6	1,3	-1,9	89,9	85,1	87,0	82,2	80,6	79,5	غيرها ⁽³⁾

(*) أرقام مراجعة.

(1) قرض ممنوح من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والنوافذ التشاركية.

(2) الأمد القصير : أقل من سنتين، الأمد المتوسط : بين 2 و 7 سنوات والأمد الطويل: أكثر من 7 سنوات.

(3) باستثناء الخدمات المقدمة للأفراد والخدمات المنزلية.

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 6.8 ديون المقاولات المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي (1)

(الجاري بملايير الدراهم)

التغير على أساس سنوي (%)			2024				2023 *	2022 *	
2024	2023	2022	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس			
9,1	7,0	2,7	406,6	394,1	385,8	377,1	372,6	348,3	ديون على الوحدات غير المالية
6,0	4,5	6,7	180,6	172,4	172,3	167,7	170,3	162,9	قروض ممنوحة من طرف المقاولات المالية الأخرى
8,1	5,7	6,4	148,8	143,8	142,3	137,5	137,7	130,2	شركات التمويل
5,2	6,7	4,0	36,1	36,2	35,8	34,8	34,3	32,2	قروض الاستهلاك
9,4	6,1	4,9	81,8	77,7	77,0	75,2	74,8	70,5	القروض الإيجارية
4,6	7,6	5,7	18,3	18,5	17,9	17,8	17,5	16,3	ديون معلقة الأداء
-17,5	4,1	17,5	11,7	10,3	11,9	12,2	14,2	13,7	البنوك الخارجية
-67,2	-12,5	65,9	1,4	1,4	3,1	2,9	4,2	4,8	تسهيلات الخزينة
-1,2	-0,8	1,9	8,1	8,2	8,2	8,6	8,2	8,2	قروض التجهيز
2,7	-30,7	25,2	1,6	1,6	1,6	1,7	1,6	2,3	صندوق الإيداع والتدبير
-17,4	-16,4	50,9	0,7	0,8	0,8	0,8	0,8	1,0	تسهيلات الخزينة
-0,1	292,3	0,0	5,0	5,0	5,0	5,0	5,0	1,3	قروض التجهيز
9,3	1,0	4,4	9,6	9,5	9,3	9,0	8,8	8,7	جميعات القروض الصغرى
9,2	-1,7	-6,6	8,2	6,6	6,6	6,8	7,5	7,7	صندوق التوظيف الجماعي للتسديد
12,1	8,2	-2,2	211,4	205,8	198,0	195,6	188,6	174,3	سندات صادرة عن الشركات غير المالية وتحوزها الشركات المالية الأخرى
27,6	8,6	-13,9	99,9	94,0	87,2	85,0	78,3	72,1	مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
2,5	8,1	4,8	70,0	70,0	69,0	69,2	68,3	63,2	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
-7,7	4,5	6,1	10,6	10,9	10,9	11,0	11,5	11,0	صندوق الإيداع والتدبير
1,9	7,6	18,6	30,2	30,2	30,2	29,7	29,7	27,6	صناديق التقاعد (2)
6,2	23,6	33,9	14,6	15,9	15,6	13,8	13,7	11,1	ديون على الوحدات غير المالية

(*) أرقام مراجعة

(1) باستثناء ديون المقاولات المالية الأخرى على الإدارة المركزية.

(2) الصناديق التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المغربي للمعاشات التقاعدية والصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 7.8 تطور السوق ما بين البنوك

(بملايين الدراهم)														
2024												2023		
المتوسط	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	سبتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	
7 052	5 917	5 645	7 048	6 491	6 047	7 434	9 572	7 834	6 155	6 923	7 326	8 222	8 753	متوسط المبلغ الجاري
2 581	2 917	2 537	2 992	2 687	2 498	2 585	3 274	1 991	2 223	2 127	2 092	3 087	3 487	متوسط الحجم المتبادل

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 8.8 الاكتتابات في أذونات الخزينة بالمرابطة

(بملايين الدراهم)	2024												مجموع 2023	آجال الاستحقاق	
	الاجموع	ديجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير		
مجموع الاكتتابات	171 361	2 509	11 078	9 046	13 644	8 504	38 495	10 091	15 535	13 731	16 623	12 425	19 679	255 249	
	12 812	700	1 895	400	1 057	700	3 759	1 600	400	850	600	150	701	83 032	الأمد القصير
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	32 يوما
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	45 يوما
	4 953	100	-	300	650	300	603	1 600	400	500	-	150	350	28 721	13 أسبوعا
52 أسبوعا	1 704	-	295	100	-	200	309	-	-	350	300	-	150	16 994	26 أسبوعا
	6 155	600	1 600	-	407	200	2 846	-	-	-	300	-	201	37 317	52 أسبوعا
	65 882	800	5 927	4 394	4 385	5 226	8 766	2 713	12 546	6 041	6 590	2 450	6 042	84 387	الأمد المتوسط
5 سنوات	36 139	400	1 300	1 890	2 829	2 567	3 537	2 713	9 684	2 765	2 732	2 450	3 272	67 041	سنتان
	29 743	400	4 627	2 504	1 556	2 660	5 229	-	2 862	3 276	3 858	-	2 770	17 346	5 سنوات
	92 668	1 009	3 256	4 252	8 202	2 578	25 970	5 778	2 589	6 839	9 434	9 825	12 936	87 830	الأمد الطويل
10 سنوات	27 044	-	582	1 199	1 102	1 980	7 117	1 500	1 551	730	3 321	2 642	5 321	38 174	10 سنوات
	18 778	-	725	461	2 647	484	3 971	2 045	656	737	666	1 400	4 986	32 453	15 سنة
	19 427	1 009	1 949	570	2 658	114	3 251	514	382	41	2 016	5 783	1 141	11 038	20 سنة
27 418	-	-	2 023	1 796	-	11 631	1 720	-	5 330	3 431	-	1 488	6 166	30 سنة	

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة (حسب فئات المكتبتين الأولى)

الحصة بالنسبة المئوية		التغيرات بالنسبة المئوية		2024	2023	2022	2021	2020	
		2024/2023	2023/2022						
2024	2023								
36,8	38,2	3,6	11,0	276 995	267 332	240 842	275 290	236 533	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
20,8	16,9	33,1	-0,9	156 969	117 947	119 046	125 246	129 539	شركات التأمين والاحتياط الاجتماعي
27,7	30,3	-1,4	1,9	208 907	211 811	207 947	152 686	146 651	البنوك
8,8	7,8	21,8	10,7	66 590	54 659	49 398	52 956	44 423	صندوق الإيداع والتخدير ⁽¹⁾
3,9	4,2	-1,3	0,5	29 019	29 415	29 277	23 650	23 918	مؤسسات مالية أخرى
1,6	2,2	-22,6	0,5	11 682	15 098	15 017	16 361	19 282	المقاولات غير المالية
0,4	0,4	10,7	-26,9	3 369	3 043	4 164	388	395	شركات التمويل
0,0	0,0	-4,2	7,0	75	78	73	56	-	الشركات غير المقيمة
-	-	7,8	5,0	753 604	699 382	665 764	646 633	600 741	إجمالي مزايدات سندات الخزينة

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة التي بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يتبرها صندوق الإيداع والتخدير.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.9 إصدارات سندات الدين القابلة للتداول (حسب فئات المكتسبين الأوائل)

(بملايين الدراهم)		2024				2023				فئة السندات
		مكتبتون آخرون	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	المجموع	مكتبتون آخرون	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير
77 027	7 322	50 578	3 243	15 884	70 788	14 054	46 613	2 442	7 679	الإصدارات
48 428	7 272	31 258	530	9 368	49 248	11 472	29 834	1 870	6 072	شهادات الإيداع
13 099	0	7 513	330	5 256	6 920	50	5 155	325	1 390	سندات شركات التمويل
15 500	50	11 807	2 383	1 260	14 620	2 531	11 625	247	217	أوراق الخزينة

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 3.9 المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول

(بملايين الدراهم)						
2024					2023	
فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1			
95 744	90 316	89 249	90 576	80 805		المبلغ الجاري
59 468	59 565	58 661	57 533	55 803		شهادات الإيداع
27 842	25 560	24 228	23 902	22 205		سندات شركات التمويل
8 434	5 190	6 360	9 140	2 797		أوراق الخزينة

المصدر : بيانات الوديع المركزي موزون.

جدول م 4.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

2024	2024				2023	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
182 016	182 016	177 174	178 553	175 603	175 074	المبلغ الجاري
80 426	80 426	80 147	81 885	79 196	79 396	القطاع المالي
36 722	36 722	36 823	37 023	35 157	35 357	القطاع المالي العمومي
36 722	36 722	36 823	37 023	35 157	35 357	البنوك
43 704	43 704	43 323	44 861	44 039	44 039	القطاع المالي الخاص
34 106	34 106	34 770	35 770	35 448	35 448	البنوك
9 598	9 598	8 553	9 091	8 591	8 591	شركات مالية أخرى
101 590	101 590	97 028	96 668	96 407	95 678	القطاع غير المالي
28 669	28 669	28 573	29 092	29 208	28 350	الشركات غير المالية الخاصة
71 921	71 921	67 454	66 577	66 199	66 328	الشركات غير المالية العمومية
1 000	1 000	1 000	1 000	1 000	1 000	الإدارات المحلية
24 074	12 000	3 860	6 714	1 500	15 890	الإصدارات
12 100	5 300	1 500	5 300	-	8 350	القطاع المالي
5 000	2 200	-	2 800	-	2 300	القطاع المالي العمومي
5 000	2 200	-	2 800	-	2 300	البنوك
7 100	3 100	1 500	2 500	-	6 050	القطاع المالي الخاص
5 500	2 000	1 500	2 000	-	4 250	البنوك
1 600	1 100	-	500	-	1 800	شركات مالية أخرى
11 974	6 700	2 360	1 414	1 500	7 540	القطاع غير المالي
4 574	1 400	1 160	514	1 500	1 340	الشركات غير المالية الخاصة
7 400	5 300	1 200	900	-	6 200	الشركات غير المالية العمومية
-	-	-	-	-	-	الإدارات المحلية

المصدر: بيانات الوديعة المركزي مروكلير و حسابات بنك المغرب.

جدول م 5.9 مؤشرات البورصة

الرمز (بملايين الدراهم)	مؤشر المازي 20	مؤشر المازي	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	فترة
453 316		8 925,7	20 286,6	دجنبر 2015
583 380		11 644,2	22 115,5	دجنبر 2016
626 965		12 388,8	21 047,7	دجنبر 2017
582 155		11 364,3	18 220,2	دجنبر 2018
626 693	1000,0	12 171,9	17 253,4	دجنبر 2019
584 976	924,8	11 287,4	16 970,9	دجنبر 2020
690 717	1 085,7	13 358,3	20 395,0	دجنبر 2021
561 104	857,4	10 720,3	19 515,3	دجنبر 2022
538 607	825,6	10 275,5	1 869,1	يناير 2023
570 360	874,9	10 907,5	11 137,9	فبراير
542 100	832,1	10 391,4	2 317,7	مارس
546 156	848,1	10 525,2	1 288,0	أبريل
572 026	893,2	11 049,1	3 401,6	ماي
598 449	942,8	11 579,8	4 253,6	يونيو
625 476	982,5	12 083,3	2 282,0	يوليوز
618 734	966,8	11 954,3	3 214,1	غشت
609 592	961,6	11 865,3	3 360,4	شتنبر
616 389	978,1	12 021,6	3 794,1	أكتوبر
604 090	964,3	11 781,6	10 175,6	نونبر
626 078	989,8	12 092,9	17 951,5	دجنبر
644 267	1 014,4	12 465,3	5 331,3	يناير 2024
673 746	1 061,8	13 031,2	4 736,0	فبراير
671 595	1 058,7	13 009,2	3 030,3	مارس
693 527	1 077,0	13 319,4	10 515,1	أبريل
692 717	1 072,9	13 310,4	12 474,6	ماي
692 368	1 074,8	13 301,4	5 294,1	يونيو
724 850	1 134,6	13 984,3	5 585,7	يوليوز
723 010	1 130,3	13 933,5	3 660,7	غشت
741 946	1 162,1	14 372,8	5 537,4	شتنبر
729 423	1 143,1	14 168,1	6 396,5	أكتوبر
756 473	1 208,6	14 837,2	9 127,7	نونبر
752 437	1 193,0	14 773,2	27 367,8	دجنبر

المصدر : بورصة القيم بالدار البيضاء.

جدول م 6.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

مؤشر أسعار الأصول العقارية			
التغير بالنسبة السنوية	2024**	2023*	
0,2	106,2	106,0	المجموع
0,1	106,6	106,5	عقارات سكنية
0,2	106,4	106,2	شقق
-0,6	105,6	106,2	منازل
-1,0	112,1	113,2	فيلات
0,4	114,3	113,9	أراضي
-0,1	104,7	104,8	عقارات للاستعمال المهني
-0,1	105,3	105,4	محلات تجارية
-0,7	105,9	106,7	مكاتب

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصادر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب.

جدول م 7.9 حجم المعاملات حسب الفئة

التغير بالنسبة السنوية		حجم المعاملات
2024/2023	2023/2022	
17,9	8,1	المجموع
19,7	8,8	عقارات سكنية
21,1	9,8	شقق
3,3	-0,9	منازل
-2,0	-6,2	فيلات
16,5	5,9	أراضي
7,3	7,2	عقارات للاستعمال المهني
4,5	4,9	محلات تجارية
20,7	20,3	مكاتب

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حسابات بنك المغرب.

جدول م 8.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية

التغير بالنسبة السنوية 2023/2022		المدن
حجم المعاملات	مؤشر أسعار الأصول العقارية	
4,9	0,8	أكادير
6,9	0,0	الدار البيضاء
11,7	-0,2	الجديدة
33,1	0,2	فاس
12,5	-0,5	القنيطرة
7,0	1,0	مراكش
27,9	-0,2	مكناس
12,3	1,2	وجدة
-1,0	0,3	الرباط
16,0	-0,1	طنجة

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حسابات بنك المغرب.